# سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم

## دراسة تحليلية



# سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم

## دراسة تحليلية

الناشــــــر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

العنــــوان: بلوك ٣ ش ملك حفنـى قبلـى السـكة الحديـد - مسـاكن درباله - فيكتوريا - الإسكندرية.

تليفــــاكس: ٥٢٧٤٤٣٨/ ٠٠٢٠٣ (٢ خط) - موبايل/ ٠١٠١٢٩٣٢٣٣

الرقم البريدى: ٢١٤١١ - الإسكندرية - جمهورية مصر العربية.



dwdpress@yahoo.com

dwdpress@biznas.com



http:/ www.dwdpress.com

عنوان الكتاب : سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم

"دراسة تحليلية"

المؤلــــف: د. إبراهيم مرعى العتيقى

رقـم الإيـداع: ٢٠٧١٧ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولى: X - 599 – 327 – 977

# سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم

## " دراسة تحليلية "

إعداد دكتور

إبراهيم مرعى العتيقى

الطبعة الأولى

٢٠٠٦ م

الناشر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

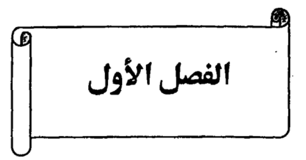
تليفاكس : ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

صدق الله العظيم

( هود - آية ٨٨ )




# مدخل عام للدراسة

# الفصل الأول

# مدخل عام للدراسة

شـــهد المجـــتمع الدولـــى خــلال السنوات القليلة الماضية عددا من المتغــيرات الأساسية التى شملت مختلف جوانب الحياة المعاصرة ، ومست كافــة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فى دول العالم على اختلاف درجاتها فى التقدم والنمو.

وتتركز أهم عوامل ومسببات التغير الذى ساد العالم ــ ولا يزال ــ فى الثورة العلمية والطفرات والإنجازات التقنية غير المسبوقة والثورة الهائلة فى مجالات الاتصالات ، التى جعلت العالم قرية صغيرة ، والطفرات الهائلة فــى تقنيات الحاسبات الآلية والتراكمات المتوالية فى قدرتها الحسابية وحجم الذاكرة وسرعة العمليات التى تؤديها.

كمــا أخــذت قضــية "العولمــة" تحل محل قضايا الحرب الباردة ، وتســارعت خطاها بدرجة كبيرة فى السنوات القليلة الماضية ، لعدة أسباب مــنها: موجــة التحول الديمقراطى التى بدأت تسود العالم بعد تقلص الاتجاه الاشــتراكى فــى شــرق ووسط أوربا ، وانضمام هذه الدول إلى الاقتصاد الرأســمالى الدولــى وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية فى الهيمنة وفرض أجــندتها لتوجيه السياسات الدولية على المستوى الاقتصادى والسياسى ، بل والاجــتماعى بمــا يــتواءم مع مصالحها ، وتدشين مجموعة من الاتفاقيات الدولية وإقامة العديد من التكتلات الإقليمية ، وتعاظم دور المؤسسات المالية الدولــية فــى دمــج الدول النامية فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى بكل قيمه واتجاهاته.

وتأتى هذه التغيرات فى ظل الأزمات التى تعانى منها هذه الدول التى يتمثل أبرزها فى انخفاض الدخل القومى والفقر والنمو السكانى والبطالة وسوء حالات التعليم وتدهور الأوضاع الاجتماعية ، بالإضافة إلى الديون الخارجية التى أثقلت كاهلها ومثلت أزمة عالمية حقيقية منذ بداية ثمانينيات القرن الماضى ، حيث إنه فى ظل الارتفاع الكبير فى أسعار البترول والعجز الكبير فى ميزان مدفوعات هذه الدول اضطرتها إلى الاقتراض الخارجى على نطاق واسع لتغطية هذا العجز ، وهذا ما أدى بالضرورة الى التراكم السريع فى حجم المديونية الخارجية والتزايد الكبير فى عبء خدمة تلك الديون .

وإزاء هذا الوضع المتدهور لم تجد معظم الدول النامية بدا من اللجوء إلى الدول المانحة الكبرى من خلال نادى باريس ونادى لندن ومؤسسات النقد الدولية للعمل على إعادة جدولة ديونها الخارجية التى بلغت حد الأزمة.

وفى ظل هذه الظروف لعب كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الدور الرئيس للتوصل إلى حلول لهذه الأزمة ، بالعمل مع الأطراف المعنية وإتاحة الموارد للعديد من الدول النامية فى مقابل تبنى وتنفيذ السياسات والبرامج الإصلاحية التى توصى بها هذه المؤسسات الدولية ، حيث يرى كل من البنك والصندوق الدوليين أن مأزق الديون الخارجية والركود الاقتصادى الذى تواجهه الدول النامية ، إنما يعود فى التحليل الأخير إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الداخلية التى ارتكبتها هذه الدول ، وعليه فإن الخروج من هذا المأزق يتطلب من هذه الدول إحداث تغيرات جذرية فى هذه السياسات حتى ولو تم ذلك بتكلفة اجتماعية مرتفعة[1].

(1) موسى إبراهيم: السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة. دار المنهل اللبنانى. بيروت. ١٩٩٨. ص ١٣٦.

ويتمـــثل جوهـــر هـــذه التغـــيرات الموصى بها بالأخذ بحزمة من السياســـات والبرامج التى يعبر عنها "بروشتة البنك والصندوق" المتمثلة فى سياسات للتثبيت الاقتصادى Stabilization Polieses يتبناها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولى ، وأخرى للتكيف الهيكلى Structural Adjustment يتبناها ويتابع تنفيذها البنك الدولى ، حيث أكد رئيس صندوق النقد الدولى أن هـــذه السياســـات تعـــد ضرورية بشكل واضح لتعزيز تطبيع العلاقات بين الدائنيـــن والمدينيـــن ، والتى بدورها تساعد على استعادة الجدارة الائتمانية للمدينيـــن ، ومزيد من الإقراض وتدفقات المعونة الإنمائية الرسمية ، ومعنى ذلك أنه إذا لم تطبق سياسة تكيف ملائمة فإن دول العالم الثالث لن تتلقى أى قروض أو ائتمان من المجتمع الدولى(١).

يتضـــح مـــن ذلـــك قوة ونفوذ كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولـــى، وأن هذه القوة لا تنبع من الموارد المالية التى يقدمانها بقدر ما تنبع من حقيقة أن نادى باريس ونادى لندن والاتحاد غير الرسمى للبنوك الدولية الـــتى تمـــثل فى مجموعها الدول المانحة لن تقرض أى دولة أو تعيد جدولة ديونهـــا مـــا لم تكن مستعدة لقبول الاضطلاع بسياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى(٢).

وبهذا الشكل يعيد كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى تشكيل السياســـات الاقتصـــادية ومن ثم الاجتماعية فى دول العالم الثالث بما يحقق مصـــالح الدول الكبرى المسيطرة على اتخاذ القرار فيها ، وبالتالى إخضاع الـــدول المطلـــوب إخضاعها ، كما ثبت أن لدى هذه المؤسسات القدرة على الإطاحة بحكومات منعت عنها المعونات فجأة ، وعلى تحويل مسار السياسة

---

(١) زينب عبدالعظيم: صندوق النقد الدولى والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية، جوانب سياسة، الأهرام الاقتصادى، العدد ١٤٣، ديسمبر ١٩٩٩، ص ١٨.

(٢) Redho Sinha, "Economic Reform in Developing Countries some conceptual Issues" World Development, vol.23, No.4, 1995, p. 557.

الخارجـــية لـــدول وضعت بين خيارين كلاهما مر ، إما تغيير السياسات أو مواجهـــة عـــداء شامل من مختلف مصادر التمويل الخارجى التى تسترشد بتوجيهات هذه المؤسسات الدولية[١].

وتستند سياسات التثبيت الاقتصادى على النظرية الكلاسيكية الجديدة لمـــيزان المدفوعات ، فى حين تستند سياسات التكيف الهيكلى على النظرية الكلاســـيكية الجديـــدة فـــى تخصيص وتوزيع الموارد ، ويوجد تنسيق كامل ودقيق بين البنك والصندوق فى تنفيذ هذه السياسات والإقراض لها من خلال مـــا يعرف "بالمشروطية المتقاطعة" Cross conditionality التى تعنى أن الإقـــراض مـــن البنك الدولى يتوقف على تنفيذ شروط وسياسات الصندوق وكذلـــك الإقراض من الصندوق يتوقف على تنفيذ شروط وسياسات البنك ، بمـــا يمـــثل الـــترابط والتداخل بين شروط كلتا المؤسستين بحيث تكاد تنتفى الفروق التى كانت قائمة بينهما[٢] ، وتهدف هذه السياسات إلى إعادة التوازن والاستقرار لاقتصاديات الدول النامية ودمجها فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى من خلال العديد من الإجراءات يتمثل أهمها فيما يلى[٣]:

- نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص (الخصخصة).
- تخفيض الإنفاق الحكومى العام على الخدمات الاجتماعية ومنها الصحة والتعليم.
- تخلـــى الدول عن التوظيف حتى يمكن إعادة الحياة لعلاقات العرض والطلب فى سوق العمل.

---

(١) جلال أمين: عولمة القهر. دار الشروق. القاهرة. ٢٠٠٢. ص ٣٢.

(٢) سعيد النجار: "التطورات الجديدة فى النظام المالى الدولى". مجلة مصر المعاصرة. العدد ٤٠٩ ، ٤١٠ يوليو وأكتوبر ١٩٨٧ . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع. القاهرة. ص ٢٣٥.

(٣) بكر محمود رسول: برامج الإصلاح الاقتصادى وإعادة الهيكلة وانعكاساتها على مسائل العمل. منظمة العمل العربية. القاهرة. ديسمبر ١٩٩٤. ص ص ١٥-١٧.

- رفع فئات بعض الضرائب غير المباشرة ، وتجميد الأجور والرواتب والعلاوات للعمال والموظفين فى القطاع العام.
- التخلص من الدعم الذى تتحمله الدولة من جراء وجود وحدات إنتاجية فى القطاع العام تحقق خسارة.

وقد تبين من التطبيق العملى لهذه السياسات فى العديد من الدول النامية وتنفيذها بصرامة شديدة تحت رقابة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى أن أحدثت ما يشبه الانقلاب الصامت فى مختلف نواحى الحياة ، ومثلت فى رأى البعض ثورة مضادة للتنمية فى هذه الدول[١] ، كما أنها كانت مادة للمظاهرات والاضطرابات فى العديد من الدول ، وهى ما عرفت باضطرابات صندوق النقد الدولى "IMF Riots" ، ويعترف خبراء البنك والصندوق أن لهذه السياسات تكاليف اجتماعية تضر بالقطاعات الاجتماعية الأشد تعرضا للمخاطر ، وأن هذه الآثار السلبية هى تكلفة لا مهرب منها ، ومرارة دواء لابد من تجرعه حتى يمكن للتكيف أن يأخذ مجراه وينتقل البلد إلى أوضاع أفضل فى الأجل المتوسط والطويل ، وأن التأخر فى تقبل هذه الآثار والتكاليف سيجعلها أكثر عبء فى المستقبل ، ويزداد عمق التشوهات ويصبح تصحيحها أكثر تكلفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا[٢].

وبالرغم من أن سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى لا تنص صراحة على سياسات خاصة بقطاع التعليم ، إلا أن التعليم يتأثر بهذه السياسات مما يواجهه من ضغوط لتخفيض الإنفاق عليه وإعادة توجيهه فى

---

(١) رمزى زكى: وداعا للطبقة الوسطى. دار المستقبل العربى والهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ١٩٩٨. ص ١٤٠.

(٢) واند تسينج: "آثار التكيف ، وللتكيف آثاره". مجلة التمويل والتنمية. المجلد ٢١. عدد ٤. البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. واشنطن. ١٩٨٤. ص ١٢.

ظـل عجز الموازنة العامة للدولة من ناحية وما يتطلبه الإصلاح الاقتصادى من رفع كفاءة التعليم من ناحية أخرى[1].

كمـا أشـارت بعض الدراسات إلى آثار هذه السياسات على التعليم وعلى الفكر والممارسات التربوية والعقبات التى تواجهها السياسات التعليمية مـن جـراء استخدام المعايير التى تفرضها هذه السياسات الاقتصادية والتى تـتركز فـى حاجة سوق العمل على حساب الجوانب الاجتماعية والإنسانية الأخـرى للتعلـيم ، كما أن تدنى الاستثمار العام (إجمالى الاستثمار العام ، والاسـتثمار لكـل طالب ، والاستثمار كنسبة من الناتج القومى الإجمالى) ، تمثل جوانب سلبية بين التعليم وهذه السياسات التى يرعاها البنك والصندوق الدوليين[2].

ويؤكد خبراء البنك الدولى أن الفشل فى توافق نظم التعليم مع الواقع الجديـد للاقتصاد لن يؤدى فقط إلى زيادة فقر شعوب الدول النامية عما هى بـل سـيؤدى إلـى زيادة الهوة بينها وبين الدول المتقدمة[3] وأن الإصلاح الاقتصادى لا يمكن أن تكتمل آثاره الإيجابية إلا إذا واكبه إصلاح فى جميع المجـالات الأخـرى وخاصـة فـى مجال التعليم وفى المجالات القانونية والقضائية والإدارية.

لذلـك يسـعى البنك الدولى إلى مساعدة الدول النامية على صياغة سياسـات تعليمية جديدة تتناسب مع الواقع الجديد للاقتصاد والتحول الشامل

---

(1) منى البرادعى: "عدالة توزيع الفرص التعليمية فى مصر فى الثمانينيات والتأثير المحتمل لبرامج الإصلاح الاقتصادى". مؤتمر قسم الاقتصاد ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩٢. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. القاهرة. ص ١٥١:

(2) مامادو ندوى: "العولمة وعلاقتها بالتنمية الذاتية والتعليم فى أفريقيا". مستقبليات. المجلد ٢٧. العدد ١. ١٩٩٧. ص ٩٢

(3) نيكولاس بورنت وهارى أنتونى: "التعليم والاقتصاد العالمى المتغير. حتمية الإصلاح". مستقبليات. المجلد ٢٧. العدد ٢. يونيو ١٩٩٧. ص ٢٤٧.

نحو الأخذ بالأيديولوجية الرأسمالية ، حيث يعتبر البنك الدولى أكبر ممول فردى للتعليم على مستوى العالم ، من خلال المشروعات والبرامج التعليمية التى يوفر لها القروض ، إلا أنه منذ بداية الثمانينيات استحدث البنك الدولى نمط القروض القطاعية Sectoral Loans والتى يتم تقديمها لقطاع معين مثل التعليم وتهدف فى الأساس إلى إصلاح السياسات فى هذا القطاع ، لذا أطلق عليها "قروض السياسات Policy based Lending"[١].

حيث يوضح البنك الدولى أن المعونات والقروض التى تقدم للبلدان التى تطبق سياسات سيئة ليس لها تأثير على النمو بل قد يكون لها تأثير سلبى ، ومن هنا تأتى ضرورة إصلاح السياسات والإصغاء الجيد لخبراء البنك ومستشاريه ، ولذا فإنه يقوم بعقد ورش عمل يحضرها كبار المسئولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصالح لبحث خيارات السياسات من أجل البلدان وجعل مساعداته أكثر فاعلية[٢]. بالإضافة إلى أن ما ينشره البنك الدولى من وثائق تحمل استراتيجياته وتوجهاته العامة نحو التعليم تشكل إطارا مرجعيا يلعب دور الأيديولوجية الحاكمة لسلوك عدد من متخذى القرار فى الدول النامية ، والاعتقاد فى السياسات التى تطرحها هذه الهيئات ووصفها بأنها خلاصة التجارب العالمية ، مما يضفى عليها أهمية يكون من ناتجها تثبيت عدد من الرؤى السياسية بوصفها رؤى مقدسة لا يجوز الاقتراب منها بدعوى أنها تمثل خلاصة أفكار وخبرة عالمية مؤكدة[٣].

كما أصبحت هذه الوثائق نصوصا فى تطوير التعليم فى العديد من الدول وأصبح هناك ما يعرف بخط البنك الدولى "Abank Line" فى الكثير

---

(١) سعيد النجار: مرجع سابق. ص ٢٣٦.

(٢) البنك الدولى: التقرير السنوى للبنك الدولى ١٩٩٩. واشنطن. ص ١١١.

(٣) محمد نعمان نوفل: "مأزق سياسات التعليم العالى فى ظل توجهات التنمية". مجلة مستقبل التربية العربية. المجلد ١. يوليو ١٩٩٥. العدد ٣. مركز بن خلدون وجامعة حلوان. القاهرة. ص ٢٣.

مـن القضـايا التى تظهر فى مستويات التعليم المختلفة التى تم وضعها فى سـياق اقتصـادى سياسى من خلال ربط البنك للإقراض التعليمى بسياسات الإصلاح الكلى ، فمثلا فى عام ١٩٩١ نشر البنك الدولى وثيقة حول سياساته العامـة فـى مجال التعليم التقنى والتدريب المهنى تحث الدول على إعطاء الأولويـة للتعليم الابتدائى والثانوى العام وأن تحد من دور الدولة فى مجال تمويل وتنظيم التعليم المهنى ، وأن تشجع وسائل التدريب فى القطاع الخاص لأن التعليم المهنى يكون مطلوبا فى حالة وجود وظائف ، فى حين أن سياسة التكيف الهيكلى التى يتبناها البنك الدولى تدعو إلى تخلى الدولة عن التوظيف وهـى تعد تحولا فى سياسة البنك تجاه هذا القطاع من التعليم عما كان عليه فى السبعينيات والثمانينيات[١].

وفـى عام ١٩٩٥ أصدر البنك الدولى وثيقة أخرى بعنوان "أولويات واسـتراتيجيات للتعليم"[٢] Priorities and Strategies for Education طرحـت هـذه الوثـيقة إصلاحات أساسية لنظم التعليم فى البلدان النامية ، وخاصـة التى تنفذ سياسات التكيف الهيكلى ، كما تحدد السياسات التى يقوم البنك الدولى بدعمها ، حيث اتسم المؤلفون بالصراحة عندما قالوا: "إن البنك سيكافئ الدول التى تلتزم بسياساته" ، وتنقسم هذه الوثيقة إلى قسمين ، الأول يمثل مصدر السياسات التى يتم تنفيذها والتى يقدم البنك المساعدة للدول التى على استعداد للموافقة على التوصيات التى تحويها الوثيقة ، بينما يمثل القسم الثانى تعبئة الدعم لتلك السياسات من خلال وضع استراتيجية سياسية للتغلب على المقاومة التى يمكن أن تحدث لهذه السياسات من قبل أصحاب المصالح المكتسـبة ، ويتطلب ذلك تعبئة المستثمرين فى مجال التعليم أكثر من تعبئة

---

(١) أرفيل ف أدمس وآخران: "وثيقة حول السياسة العامة للبنك الدولى فى مجال التعليم التقنى والتدريب المهنى". مستقبليات. المجلد ٢ . العدد ٢ . ١٩٩٢ . ص ١٦٩.

(٢) WorldBank: Priorities and Strategies for Education-World Bank Review-Washington D.C., 1995, p. 14.

الحكومة المركزية ، وفى عام ١٩٩٩ أقر المديرون التنفيذيون للبنك الدولى استراتيجية قطاع التعليم[1] التى أكدت العمل مع البلدان لتحديد أولوياتها التعليمية وتنفيذها بصورة انتقائية لمواجهة التحديات التى تواجه النظم التعليمية والتكيف مع الاتجاهات الاقتصادية.

يتضح من ذلك أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يسعيان لربط الإصلاحات التعليمية فى العديد من دول العالم الثالث بالسياسات والبرامج الاقتصادية التى يوصيان بها الدول ، من خلال ربط القروض بإجراء الإصلاحات التى تعبر عنها وثائق البنك الدولى والتى تأتى أيضا معبرة عن رأى الصندوق وفلسفته حيث أن البنك الدولى يقود الصندوق فى الإصلاحات الهيكلية ومنها التعليم فى حين أن الصندوق يقود البنك فى أمور ميزان المدفوعات ، وبالتالى يتضح الدور الكبير الذى تقوم به مؤسسات النقد الدولية كأهم قوى الضغط الخارجية على النظم والسياسات التعليمية فى العديد من دول العالم الثالث.

فعلى سبيل المثال واجهت مصر ظروفا اقتصادية بالغة الصعوبة فى أواخر الثمانينيات من القرن الماضى تمثلت فى تباطؤ النمو الاقتصادى وتسارع التضخم واتساع فجوة الموارد المحلية والارتفاع الشديد فى عبء الدين الخارجى حيث بلغ الدين القائم والمسحوب ٥٠ مليار دولار بنهاية يونيو ١٩٩٠ بنسبة ١٤٤% من الناتج المحلى الإجمالى ، وعجزت مصر عن سداد حوالى نصف الالتزامات السنوية لخدمة الدين (وقيمتها حوالى ٦ مليار دولار) فبلغ رصيد متأخرات خدمة الدين ١١ مليار دولار عام ١٩٩٠، كما هبط معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بشدة بعد هذا التاريخ

(١) World bank, Education Sector strategy-Washington, D.C., 1999, p. 10.

ووصل إلى معدل أقل من معدل نمو السكان فى بعض السنوات ، مما يعنى تدهور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى[1].

وترتب على ذلك تغيير جوهرى فى الوضع الاقتصادى الدولى لمصر حيث انتقلت عام ١٩٩٠ ولأول مرة ، من مصاف مجموعة الدول المتوسطة الدخل إلى مرتبة الدول المنخفضة الدخل طبقا لتصنيف تقرير التنمية فى العالم الذى يصدره البنك الدولى وإزاء هذا الوضع الاقتصادى المتفاقم ، لجأت الحكومة المصرية إلى مؤسسات النقد الدولية لإجراء مفاوضات للاتفاق على برنامج للإصلاح الاقتصادى من خلال تبنى مصر لسياسات وبرامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، وأن تلتزم مصر بتنفيذ مجموعة من الإجراءات تضمنها خطاب النوايا الموقع من كلا الطرفين فى ١٧ مايو ١٩٩١ فى مقابل تسهيل ائتمانى من البنك والصندوق ومصادر خارجية أخرى[2].

وحيث إن هذه السياسات ذات طبيعة انكماشية وتسعى إلى الحد من دور الدولة والتحيز لمصلحة رأس المال ، فإنها مثلت تحديات للنظم والسياسات التعليمية ، ترتبط بتقليص الإنفاق العام على التعليم (وإن كان قد زاد بالقيمة النقدية إلا أن قيمته الحقيقية فى ظل تحرير سعر الصرف تكون منخفضة كثيرا) ورفع رسوم الخدمة التعليمية وغيرها من التحديات الناتجة عن اتباع هذا النمط من السياسات ، ويأتى ذلك فى ظل تزايد أعداد من هم فى سن التعليم والطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم ، وارتفاع تكلفة

---

(١) جودة عبدالخالق: "سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى فى مصر. إصلاح اقتصادى أم مرض هولندى؟". المؤتمر العلمى الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت ١٩٩٩. ص ٣٢٣.

(٢) آمال ضيف بسيونى يوسف: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولى على الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠. ماجستير غير منشورة. كلية التجارة. جامعة طنطا. ١٩٩٥. ص ١٤٩.

المنشآت التعليمية وحاجة قطاع التعليم المستمرة إلى عمليتى التطوير والتحديث.

وهذا ما دفع صانعى السياسة التعليمية ومتخذى القرار إلى قبول المعونات الخارجية والبحث عنها لتمويل بعض المشروعات والبرامج التعليمية التى تهدف إلى تحسين التعليم وتطويره من خلال معونات ثنائية أو متعددة الأطراف من منظمات وهيئات دولية منها البنك الدولى.

فتشير إحدى الوثائق الرسمية "أن مصر سعت إلى إقامة شراكات جديدة مع المنظمات الدولية المعنية بالتعليم من خلال مشروعات وبرامج قامت الوزارة بتنفيذها ، ونظرا لأن مصر لم تغفل الدور الذى يمكن أن تسهم به المعونة الأجنبية والخبرة الدولية فى إنجاز مشروعات التعليم المختلفة ، فإن هذه المشروعات التعليمية بدأت وسوف تستمر فى السنوات المقبلة وذلك لتحسين التعليم وتطويره"[١].

إلا أن هذا السعى للبحث عن معونات خارجية للتعليم قد أثار بالفعل جدلا له أهميته حول خطورة التدخل من خلال المعونات وحجمه وآثاره السلبية ، وإذا كان هذا الجدل قد تصاعد فى السنوات الأخيرة بخصوص السياسة الاقتصادية فقد أخذ فى الوضوح تدريجيا فى مجال السياسة التعليمية، حيث يرى كثير من المعنيين أن هذه المعونات تسعى إلى تحقيق مصالح الدول والجهات المانحة ، وذلك عندما تخصص جزءا من حجم تمويلها إلى تنفيذ بعض الخدمات الاستشارية على يد خبراء واستشاريين أجانب ، أو عندما تخصص جزءا لاستيراد معدات للمشروعات المعانة ولتنفيذ بعض المنح التدريبية لرجال التعليم بالدول النامية فى الدول المتقدمة ، أو عندما

---

(١) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم. ١٠ سنوات فى مسيرة تطوير التعليم. قطاع الكتب. القاهرة. ٢٠٠١. ص ١٠٢.

تشترط ضرورة الاستعانة بوكالة أجنبية متخصصة لمساعدة الدول النامية فى تنفيذ حجم المعونات ، أو عندما تفرض عليها إدخال بعض التعديلات فى نظمها الاقتصادية التى تكون فى كثير من الأحيان لصالح أهداف بعض الدول الكبرى صاحبه أعلى رصيد فى ميزانية هذه المنظمات[١].

لذلك أوضحت إحدى الدراسات أن أحد الأبعاد المهمة التى ينبغى دراستها فى تحليل السياسة التعليمية هو الدور الذى تلعبه القوى الخارجية فى تشكيلها وصياغتها وخاصة الدول والجهات المانحة والمنظمات الدولية وأهمها البنك الدولى[٢].

كما تشير دراسة أخرى إلى أن دور البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى السياسة التعليمية فى مصر يظهر على أنه مسألة فنية ، وذلك لأن البنك والصندوق لا يحددان أهداف التعليم العامة بصورة مباشرة ، ولكنهما يتدخلان لتخصيص الموارد ورسم الأولويات ، وبذلك يتم إعمال مفهوم الإجرائية على تطبيق الأهداف وتأويلها على نحو محدد دون أخر ، لأن الخبرة الفنية المتقدمة تغرى الجانب المصرى بتوسيع نطاق الاعتماد عليها ، وأنها تتواجد بسبب الحاجة إلى المعلومة ، وازدواجها مع مؤسسات وطنية يتم فيها إجراء البحوث لإحداث تعديلات فى السياسة التعليمية[٣].

ولقد ظل مستشارو البنك الدولى لسنوات طويلة يقدمون خطوة ويؤخرون أخرى بالنسبة لسياسة التعليم فى مصر ، حتى تم طرح الأمر ضمن حزمة من السياسات فى تقرير "تخفيف حدة الفقر فى مصر عام

---

(١) سالمه أحمد محمود خليل: إدارة المعونات الأجنبية فى مجال تطوير التعليم الفنى الصناعى بجمهورية مصر العربية. دكتوراه غير منشورة . كلية التربية . جامعة عين شمس. ١٩٩٦ . ص ٧.

(٢) أمانى قنديل: سياسة التعليم فى وادى النيل والصومال وجيبوتى . منتدى الفكر العربى . عمان . الأردن . ١٩٨٩ . ص ٨٠.

(٣) منى أحمد صادق سعيد: "التبعية الثقافية فى التعليم قبل الجامعى . رؤية أولية" . فى أمينة رشيد (محرر): التبعية الثقافية . مفاهيم وأبعاد. دار الأمين . القاهرة . ١٩٩٩ . ص ١١٢

١٩٩١" فى إطار مناقشة البنك الدولى للآثار الناجمة عن اتباع سياسة التكيف الهيكلى ، والذى وصف سياسة التوسع فى التعليم فى مصر بأنها سياسة غير قابلة للاستمرار بسبب أوضاع الاقتصاد المصرى ، أى أن الموارد المالية للاقتصاد سوف تعجز فى المستقبل عن تمويل السياسة التعليمية المعتمدة على المجانية الكاملة(١).

وأوضحت خبيرة التعليم بالبنك الدولى (ماى تشوتشانج) أنه من خلال العلاقة بين البنك الدولى والحكومة المصرية فإن الأولويات بالنسبة للحكومة المصرية قد تطورت بشكل ملحوظ فى العديد من المجالات المهمة ، وأنه منذ منتصف التسعينيات فإن التركيز فى العلاقة بين مصر والبنك الدولى يقوم على أساس مراجعة السياسات التعليمية من أجل الوصول إلى تعليم أفضل يؤهل شباب مصر لمواجهة تحديات السوق العالمية ، وأن التعاون بين البنك الدولى والحكومة المصرية فى الماضى كان من خلال مشروعات فردية. يخدم كل منها غرضا محددا فى جزء من قطاع ، أما الآن يتم التعاون كشركاء فى عملية التنمية حيث تم الانتقال من مرحلة المشروعات إلى منظومة البرامج المتكاملة ، والتى يتم من خلالها النظر إلى قطاع التعليم ككل وكوحدة واحدة(٢).

وتشير إحدى نشرات البنك الدولى أن فريق الدعم الفنى للبنك الدولى شارك الحكومة المصرية عام ١٩٩٦ فى وضع استراتيجية شاملة للتعليم تطبق على مدى عشرين عاما وتتكون من ثلاثة مشروعات للتطوير يقدم البنك الدولى التمويل لكل منها وهى مشروع تطوير التعليم الأساسى (٥٥,٥

---

(1) World Bank: Egypt Allevating Poverty during Structural Adjustment. World Bank, Washington D.C., 1991.

(٢) ماى تشوتشانج: "كلمة بمناسبة الإعلان عن تقرير تطوير التعليم الأساسى فى السنوات الخمس الأخيرة فى المؤتمر الذى عقد بوزارة الخارجية المصرية فى ١٩٩٧/١١/٩ ، التعليم مشروع مبارك القومى ٩١-١٩٩٧. وزارة التربية والتعليم. القاهرة ١٩٩٧، ص ٩٩.

مليون دولار) ومشروع تطوير التعليم الثانوى (٥٠ مليون دولار) ومشروع تطوير التعليم العالى (٥٠ مليون دولار)[١].

يتضح مما سبق الدور المهم الذى تقوم به مؤسسات النقد الدولية (البنك والصندوق) فى تطوير التعليم وأن هذا الدور يتسم بالمركزية والتأثير فى السياسة التعليمية وإحداث التغيير قبل وبعد صياغة القرار التعليمى من خلال العمل مع مراكز صنع القرار ، وهو ما يتيح لكل من البنك والصندوق فرض سياساته وتوجهاته على التعليم بعدة طرق منها البحوث الدورية التى يجريها عن التعليم فى مصر ، والمداخل التقويمية والمعونة الفنية والمشروعات والبرامج التى يقدم القروض لها ، ويثير هذا الدور الذى تقوم به مؤسسات النقد الدولية فى الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى الشامل عددا من التساؤلات حول انعكاسات سياسات هذه المؤسسات على قطاع حيوى ومهم فى تنمية دول العالم الثالث ــ هو قطاع التعليم ــ وهو ما يعكس ضرورة البحث العلمى الدقيق للدور الذى تقوم به هذه المؤسسات فى تطوير التعليم فى مصر.

واستند الباحث إلى العديد من الدراسات السابقة التى أهتمت بالمؤسسات الدولية والمعونات الأجنبية وخاصة فى مجال التعليم واستفاد منها فى الدراسة الحالية ، من أهمها ما يلى:

**-المؤسسات الدولية والسياسة التعليميةــ مراجعة لسياسة قطاع التعليم[٢]:**

استهدفت الدراسة تحليل آراء البنك الدولى واستراتيجياته المتعلقة بالتعليم فى الدول ذات الدخول المنخفضة والتى تعرف بسياسة قطاع التعليم.

---

(١) البنك الدولى: التواصل. نشرة فصلية تصدر عن مكتب مجموعة البنك الدولى بالقاهرة. سبتمبر ٢٠٠٢. ص ٣.

(٢) مارتن كارنوى: "المؤسسات الدولية والسياسة التعليمية. مراجعة لسياسة قطاع التعليم". مستقبل التربية. العدد٣. ١٩٨٠. اليونسكو. باريس.

وأوضحت الدراسة أن هناك وجهات نظر عديدة حول دور المؤسسات الدولية فى التعليم منها:

- أن الوكالة الدولية تتجاوب مع مطالب الحكومة المحلية التى تمثل بدورها احتياجات وتطلعات سكانها.
- أن دور الوكالـــة الدولية هو تقليل الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وذلك بتقديم القروض والمعونة الفنية للدول الفقيرة.
- أن الوكالات الدولية تعتبر جزءا من السياسة الدولية للتخطيط بما فى ذلك التخطـيط الـتربوى ، وتتخذ القرارات الخاصة بكيفية التدخل فى النظم الـتربوية القومية على يد مجموعات من الطيقنوقراط الذين يعملون معا لـتقرير أفضـل أنواع التدخل من أجل إحداث التنمية الشاملة فى إطار التخطيط الدولى.

وأوضـــحت الدراسة أن الوكالات الدولية التى تسير وفق أيديولوجية معـــروفة مثل البنك الدولى تفرض أهدافها بطريقة منتظمة على الدول ذات الدخـــول المنخفضة ، وتدخل هذه الوكالات نفسها كطرف فى الصراع الدائر حـــول التنمية فى تلك الدول محاولة إضفاء الشرعية من خلال مفهوم الخبرة الفنـــية والتكنولوجيا المتقدمة على أنماط معينة من الإصلاحات المطبقة على نطـــاق عـــالمى ، توصلت الدراسة إلى أن دور الوكالات الدولية فى إحداث التغيـــير فى الدول النامية هو بغرض توجيه هذا التغيير فى اتجاهات معينة تتمشـــى مـــع مصالح البرجوازية الدولية المتقدمة والبرجوازيات فى الدول التابعة لها.

- **أثر منظمات المعونة الدولية فى تطوير التربية[١]:**

استهدفت الدراسة تتبع الأدوار الفردية والأدوار ذات الصبغة الاتحادية للوكالات التى تقدم العون والمساعدات المالية فى مجال تطوير التعليم ، وأوضحت الدراسة أن كثيرا من بلاد العالم الثالث تعتمد على وكالات العون الخارجية فى نطاقات تشمل السياسة التعليمية والتخطيط التعليمى بالكامل ، وتمتد إلى الجهود الرئيسية فى الإصلاح التعليمى بمختلف مستوياته (سواء كان تعليما رسميا أم تعليما غير رسميا) ، وكذلك فى المحتويات العديدة للنظام التعليمى ومنها تطوير المناهج وتدريب المعلمين والأبنية ومحو الأمية....إلخ ، ويختلف تأثير هذه الوكالات على صنع القرار فى المستوى المحلى ، ففى بعض الدول يكون للوكالات أثر حاسم فى وضع صيغة السياسة التعليمية بأكملها وفى تخطيط التعليم ورسم البرامج وتنفيذها من خلال فترات زمنية معينة ، وفى حالات أخرى كان الأثر أكثر تمركزا فى صورة مشروع ما ، وتوصلت الدراسة إلى أن الدول التى تتلقى معونات تعليمية ومساعدات مالية تقع إلى حد كبير تحت رحمة السياسات والعمليات الإجبارية للوكالات المانحة للمعونة ولغيرها من المنظمات التى تعمل فى مجال المعونات التنموية.

وأوصت الدراسة بأن يتصدى الأكاديميون الذين يقومون بدراسة تطوير التعليم بصورته الصحيحة للدراسة المنهجية لأثر الوسطاء الذين يسيطرون على المعونات وعلى عمليات التعاون الفنى حيث أنها تؤثر على برامج التعليم (وفى النهاية على مجموع النظم الاجتماعية والاقتصادية فى الدول التى تتلقى المعونات) ، وتتفق الدراسة الحالية مع تلك الدراسة فى

---

(١) ست سبولدنج: "أثر منظمات المعونة الدولية فى تطوير التربية". مستقبل التربية. العدد٤ . ١٩٨١ . اليونسكو. باريس.

أهمية دراسة وتحليل دور المؤسسات الدولية المانحة فى تطوير التعليم والتأثير فى سياسته فى الدول المتلقية للمعونات كأهم القوى الخارجية التى تؤثر على النظم والسياسات الاجتماعية والاقتصادية عامة والتعليمية خاصة.

**- الاستثمار فى المستقبل: تحديد الأولويات التعليمية فى العالم النامى[1]:**

استهدفت الدراسة توضيح أهم أولويات التعاون التعليمى الدولى بين الدول النامية والدول والمنظمات المانحة ، والمشكلات التى تواجه هذا التعاون ، وما يجب عمله لتحسين وتقوية التعاون الدولى فى تنمية الموارد البشرية. وأوضحت الدراسة أن هناك أربع مجالات يؤدى عدم كفاية الإعداد والتنفيذ فيها إلى خفض فعالية المساعدات الخارجية ومنها الموارد البشرية: حيث أوضحت الدراسة أن المساعدة الفنية تشكل تكلفة كبيرة على الدول المستقبلة حتى وإن قامت الدول المانحة بالتكفل بالمرتبات فالإسكان والمكاتب المكيفة والمرافق الأخرى توفرها الدول المضيفة بتكلفة كبيرة.

كما أوضحت الدراسة أن الفشل الذى يواجه التعاون فى تطوير التعليم ينبع جذوره من بناء وتركيب التعاون نفسه الذى يتم على شكل مشروع ، فمن غير الواقعى إمكانية وضع وتعزيز دستور أو استراتيجية لتحسين الجودة فى أربع أو خمس سنوات هى مدة المشروع ، كما أن المساعدات الخارجية مجزئة والمؤسسات المانحة نفسها كل يعمل على حده ، وعندما يوجد تعاون يكون على نطاق ضيق وبالتالى يحدث تكرار للجهود مما يؤدى إلى فقدان الموارد البشرية والمادية.

كما أوضحت الدراسة أن فترة الثلاثة أو الأربعة أسابيع التى تخص للقيام بدراسة الجدوى للمشروعات التعليمية فى التعاون الدولى هى فترة غير

---

(1) **Jacques Hallak, "Investing in the Future Setting Educational Priorities in the Devloping World", in Unesco, Priorities for International assistance Progamas press, 1990.**

كافـــية ، كمـــا أن امتداد زمن المشروعات وتجاوزها للفترة المحددة لها أمر شائع فى مشروعات التعاون الدولى.

وأوصـــت الدراسة بالعديد من التوصيات من أهمها: أنه يجب إجراء تقـــيم للقدرات الاستيعابية للدول المستقبلة ومعالجة أوجه القصور عن طريق إســـتراتيجيات داخلية فى البرنامج ، وأن تقدم المساعدات الأجنبية للتعليم فى إطار سياسات التنمية القومية ، من خلال وضع إطار لتنمية الموارد البشرية علـــى مستوى الدولة يمكن من خلاله أن تقدم الجهات المانحة دعما كبيرا ، وأن تكـــون أولويات السياسة القومية وأهدافها محددة وواضحة وأن تخدمها جميع الدول والهيئات المانحة ، وكذلك ضرورة توسيع الأفق الزمنى للتعاون الدولـــى فـــى التعلـــيم والتركـــيز على التوسع طويل الأمد وتحسين قدرات ومؤسســـات الـــدول المســـتقبلة وبناء المؤسسات الوطنية ، ودعم القطاعات الاســـتراتيجية فـــى القطاع التعليمى مثل الإدارة ونظام التقييم والامتحانات وتدريب المعلمين.

**- السياســـات الجديـــدة للـــتعاون الدولى فى تطوير التعليم: أبحاث الشمال والجنوب فى التعليم([1]):**

اســـتهدفت الدراســـة البحث فى الطبيعة المتغيرة للتعاون بين الشمال والجـــنوب فى التعليم والدور الذى تقوم به بعض الهيئات والمنظمات الدولية فـــى هذا الشأن وخاصة البنك الدولى. حيث توضح الدراسة أن هذا التعاون أكثر اعتمادا على التمويل الذى يأتى من الشمال فى السنوات الأخيرة والذى تـــم تقييده بإجراءات مساءلة جديدة ، وأوضحت الدراسة أن أوراق سياسات البنك الدولى عن التعليم فى أواخر الثمانينيات أثرت بشكل مختلف وأدت إلى

([1]) **Kenneth King: "The New Politics of International collaboration in Educational Development: Northern and southern Research in Education" - International Journal of Eductional Development - vol.10 No.1 - 1990 - Pergamon press - Oxford, New Yourk.**

إعـــادة التفكير فى الأولويات فى الكثير من الهيئات والدول النامية ، كما أن قـــاعدة البـــيانات التى يمتلكها البنك الدولى عن التعليم فى العالم والتى تضم بـــيانات تعليمـــية مختلفة لازمة للتحليل وضعت البنك الدولى فى موقف قوة يمكنه كمؤلف وفلتر لهذه البيانات المقارنة الخاصة بدراسات السياسات ، وأن مشـــروعات البـــنك تمـــتد فى كل الدول النامية تقريبا ، وهذه المشروعات تتضمن إجراء تحليلات لقطاعات التعليم قبل وبعد المشروع.

وتوضـــح الدراســـة أن البنك الدولى ظهر كأكبر مؤثر فى شخصية البحـــث وسياســـات التعلـــيم حيث أصبح البنك يشكل جزءا كبيرا من شكل ومحـــتوى الـــتعاون الأكـــاديمى من خلال إجراء الكثير من العمل التحليلى وإشراك عدد كبير من الأكاديميين فى هذا التحليل حتى أصبح عدد من وثائق البنك الدولى نصوصا فى تطوير التعليم الدولى ، لأنها لم تقتصر على تناول المشروعات التعليمية ولكنها تناولت القطاع التعليمى ككل فى دولة ما أو إقليم أو قـــارة وهو ما أنتج ما يطلق عليه "خط البنك A Bank Line" فى الكثير مـــن القضـــايا الـــتى تظهر فى مستويات التعليم المختلفة. وأن البنك وضع المشـــروعات التعليمـــية فـــى سياق اقتصادى ـــ سياسى وتم ربط الإقراض التعليمى فى العديد من الدول بسياسات الاقتصاد الكلى.

**- تأثير التثبيت والتكيف الهيكلى على التعليم فى أمريكا اللاتينية[1]:**

اســـتهدفت الدراســـة تحليل آثار التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى على التعليم فى أمريكا اللاتينية واستعراض بعض جوانب السياسية التعليمية فـــى ضوء عملية التكيف الهيكلى المعدة لمواجهة أزمة الديون ، التى تكون ســـياقا جديـــدا لتخطيط التربية وإدارتها ، وأنه بوسع النظام التعليمى التكيف معها إما بطريقة عشوائية بما تيسر من وسائل أو من خلال إصلاح مخطط.

---

(1) Fernando Reimers: The Impact of Economic Stabilization and Adjustment on Education in Latin America - Comparative Education Review - vol.35, No.2, May 1991, The University Of Chicago.

وحيث أن أمريكا اللاتينية من المناطق التى تقدم البرهان الأقوى على مـــا تفرضه خدمة الديون من قيود على التنمية التربوية ، فأوضحت الدراسة أن لعمليــات التكـيف الهيكلى تأثيرا سلبيا على التربية فى تلك القارة ، وأن درجة الأولوية التى توليها الحكومات للتعليم آخذة فى التدنى منذ تنفيذ برامج التكـيف الهـيكلى وذلــك فى مجالات الإنفاق العام على التعليم وغيرها من المجالات مثل موارد الأسرة التى تؤثر فى الطلب على التعليم ، وأن التدابير العشـوائية التى تقوم على ضغط الميزانية حيثما تيسر ذلك كما كانت الحال فـــى معظم بلدان أمريكا اللاتينية تؤدى إلى الحد من الفعالية وزيادة التفاوت فـــى المجـــال الـــتربوى وأنه ينبغى التحرك لحماية قطاع التعليم من عملية التكيف الهيكلى.

- سياسات وممارسات المعونة التربوية[1]:

استهدفت الدراسة إجراء تحليل مقارن لسياسات المساعدات المختلفة للتنمـــية بشكل عام ومساعدات التعليم بوجه خاص ، حيث وفرت معلومات إحصائية عن هذه المساعدات.

وتوضـــيح الدراسة أن هناك تحولا من التوسع الكمى فى المساعدات إلـــى التوسع النوعى والكيفى ، حيث عبر كثير من المانحين عن الحاجة إلى جهود دولية موسعة لمحاربة الفقر واللامساواة بين الشمال والجنوب ، إلا أنه مـــا تـــزال هناك فجوة كبيرة بين القول والفعل وأوضحت الدراسة أن هناك عـــددا مـــن العوامل التى تفسر ضعف التقدم فى محاربة الفقر على مستوى العـــالم عـــن طـــريق هذه المساعدات. منها: الحاجة لإعداد إجراءات كافية لتشـــخيص الفقـــر الفعلـــى ، وزيـــادة الضغط لتحويل الموارد للاقتصاديات

---

(1) Unesco: Education aid policies and practices - A Report from the International Working Group on Education (IWGE) - Nice, France - 18 November, 1994.

الانتقـــية المتجهة نحو السوق ، وخفض ميزانيات مساعدات التنمية التقليدية وفقدان الثقة فى فعالية وآليات وسياسات تقديم المساعدات.

وأشـــارت الدراسة الى أن معظم مؤسسات تمويل التنمية تركز على الحاجة للمشاركة الشعبية والحكم الجيد كشرط أساسى لتنمية الموارد البشرية، وأن هده الاهتمامات تنعكس بشكل طبيعى فى سياسات المساعدات التعليمية.

وتوصـــلت الدراســـة إلـــى العديـــد من النتائج من أهمها أن التعليم الأساســـى يستفيد من حوالى ثلث إجمالى مبالغ المساعدات الدولية (وخاصة من البنك الدولى) ، وأن نصيب التعليم الثانوى انخفض فى الثمانينيات ولكنه عـــاد إلى الزيادة مرة أخرى فى التسعينيات حيث وصل إلى ١٢% من حجم المساعدات ، أما نصيب التعليم المهنى فهو فى انخفاض حيث وصل إلى أقل مـــن ١٠% ، ونصـــيب إعداد المعلم ثابت بين ٧-١٠% ، أما التعليم العالى الذى وصل نصيبه فى منتصف الثمانينيات إلى ٣٥% فقد انخفض إلى ٢٥% مـــع التركيز على البحث العلمى والتدريب ، أما من حيث التوزيع الإقليمى فأشارت الدراسة إلى أن دول جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبى تحصل على نصيب الأسد من هذه المساعدات.

**- تأثير التصحيح الهيكلى على التعليم: استعراض التجربة الآسيوية[1]:**

اســـتهدفت الدراســـة توضيح تأثير سياسات التصحيح الهيكلى على التعليم فى دول جنوب شرق آسيا مثل الهند وباكستان وكوريا وفيتنام ، التى أشاد البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بنجاح هذه السياسات فى تلك الدول. وأوضـــحت الدراســـة العلاقة بين الظروف الاقتصادية والاستثمار العام فى التعليم أثناء فترة التصحيح الهيكلى ، والاتجاهات فى مجال الإنفاق العام على

---

(١) جاند ب. ج. تيلاك: "تأثير التصحيح الهيكلى على التعليم: استعراض التجربة الآسيوية" مستقبليات. المجلد ٢٧. العدد ١. مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ١٩٩٧. ص ٩٧.

التعثيم منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٣ فى دول جنوب شرق آسيا ، سواء الـدول شديدة الأخذ بسياسات التصحيح أم الدول التى تطبق التصحيح بشكل معتدل أم التى لا تطبق التصحيح.

وتوصلت الدراسة إلى أن آثار التصحيح الهيكلى على التعليم لم تكن موحدة فى كل البلدان وأن العديد من الاقتصاديات ، قد عانت معاناة شديدة ، وأن هـناك ارتـباطا قويـا بين سياسات التصحيح الهيكلى ، والتدهور فى الأوضاع التعليمية ، وأنه من الضرورى لإنجاح برامج التصحيح الهيكلى أن تكون المسئولية الأولى عن تطوير هذه السياسات من اختصاصات السلطات القومية التى ستنفذها وتدعم برامجها.

وبوجـه عـام أوضحت الدراسة أن أثر سياسات التصحيح الهيكلى للبـنك الدولـى وصندوق النقد الدولى فى الدول الآسيوية لم يكن من القسوة والتقشف مثلما كان فى الدول الأفريقية ، ودول أمريكا اللاتينية ، وهذا يرجع فـى جـزء منه إلى أن الكثير من الدول الآسيوية قد تبنت سياسات تأخذ فى الاعتبار ظروفها الداخلية مع اعتماد أقل على القروض الخارجية.

**- تـرجمة سياسـات المعونة إلى ممارسات: التنسيق بين المانحين وبين المانحين والحكومات الوطنية[1]:**

اسـتهدفت الدراسـة تحليل عملية صنع السياسة التعليمية فى إحدى الدول المتلقية للمعونات لقطاع التعليم (دراسة حالة دولة تنزانيا) ، والتعرف على التنسيق الذى يتم بين المانحين والحكومة الوطنية ، والإجابة على عدد مـن التسـاؤلات مـنها: مـا طبيعة التفاعل بين صانعى السياسات الوطنية والمؤسسـات المانحة فى عملية تشكيل وصياغة السياسيات؟ وما ردود فعل المؤسسـات المانحة بشأن العمل مع وزارة التربية والتعليم؟ وما وجهة نظر

---

(1) **Lene Buchert: "Translating aid policies into practices Co-Ordination between donors and between donors and national governments" - in Unesco: <u>Selected Issues in Development assistance to Education</u> - Paris, 1997.**

المؤسسات المانحة بشأن السياسات المحلية؟ وكيف يمكن ترجمة سياسات هذه المؤسسات إلى ممارسة وأثر الفروق فى السياسات على التفاوض مع الحكومات والتنسيق بين المانحين؟.

واستخدمت الدراسة أسلوب المقابلة الشخصية مع بعض المتخصصين فى عدد من الوكالات الدولية المختارة وبعض المتخصصين الحكوميين. وأوضحت الدراسة أن هناك تأثيرا كبيرا للوكالات الدولية على سياسة التعليم بل على سياسة القطاع الاجتماعى كاملا ، لدرجة أن الخطة الأساسية للتعليم الابتدائى هى فى الأساس وثيقة مقدمة من المؤسسات المانحة، كما أن استراتيجية القطاع الاجتماعى تأثرت بشكل كبير بمراجعة القطاع الاجتماعى للبنك الدولى وهى تعتبر بشكل عام وثيقة من البنك الدولى أكثر منها من الحكومة.

كما أوضحت الدراسة عدم وجود تنسيق فى برامج التنمية فى "تنزانيا" ، وبالرغم من إنشاء لجنة للتنسيق بين المانحين فى قطاع التعليم عام ١٩٩٦ إلا أنه لا يوجد ربط بين المانحين وهذه اللجنة ، وانقطاع الاتصال بين وزراء الحكومة والمانحين من جهة وبين المانحين أنفسهم من جهة أخرى.

**- الاتجاهات الحديثة فى السياسات والممارسات الخاصة بالمساعدات التعليمية[1]:**

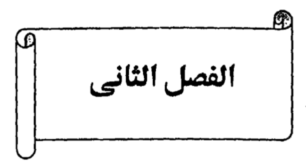
تهدف الدراسة إلى البحث فى اتجاهات المعونات الدولية التى تقدم للتعليم حيث أوضحت أن هذه المعونات انخفضت بدرجة كبيرة فى التسعينيات من القرن الماضى ، حيث بلغت عام ١٩٩٢ نحو ٦٠ بليون

(1) Gabriel Carron: "Recent Trends in Education Aid policies and practices" in Unesco: Quality and Learning: Perspectives from development Co-operation - Paris, 2001.

دولار فـــى حين أنها انخفضت عام ١٩٩٧ إلى ٤٧ بليون دولار ثم عاودت إلـــى الارتفاع عام ١٩٩٩ لتصل إلى نحو ٥٢ بليون دولار ، وأن الأولوية الكبـــيرة كانـــت للتعليم الأساسي. وأوضحت الدراسة أن الدول الأفريقية لا ينقصـــها المال لتمويل التعليم الأساسى نظرا لتسارع المانحين لتمويله ولكن هـــناك شـــك كبير فى قدرة هذه الدول على استيعاب أكثر مما تحصل عليه حاليا نظرا لعدم قدرتها على توفير القدرات الإدارية لتطوير التعليم الأساسى بشكل سريع واستخدام التمويل بشكل فعال.

وأوضـــحت الدراســـة أن الجهات المانحة ومنها البنك الدولى الذى وضـــع اســـتراتيجية جديدة لقطاع التعليم عام ١٩٩٩ ركزت على مبادرات جديدة بهدف رفع الإنفاق على التعليم ومساعدة الدول التى لديها إرادة سياسية وقدرة على صياغة خطة مقبولة لتحسين جودة التعليم والتعلم. وأن الاتجاهات الحديـــثة للمعونـــة التربوية تهتم بطرق التعلم المستحدثة مثل التعليم عن بعد وغـــيرها من الوسائل التكنولوجية ، وإصلاح التعليم من الناحية الإدارية ولا مركزية التمويل ، والاهتمام بدور القطاع الخاص فى التعليم ، ودمج سياسات التعليم مع استراتيجيات الحد من الفقر.

وتوصـــى الدراسة بأن إسقاط الديون عن الدول النامية المدينة سوف يؤدى إلى دفع برامج المساعدات التعليمية التقليدية فى المستقبل.




# أهم التغيرات العالمية المعاصرة التى تؤثر فى النظم والسياسات التعليمية

# الفصل الثانى

# أهم التغيرات العالمية المعاصرة التى تؤثر فى النظم والسياسات التعليمية

**مقدمة :**

مـــع مطلـــع العقـــد الأخير من القرن العشرين حدثت مجموعة من التغيرات الدولية والإقليمية ، لم تكن فى حسبان الكثيرين ، ألقت بظلالها على عملـيات التنمــية فى العالم ، وساهمت تلك التغيرات فى مجملها فى ظهور نظــام عــالمى جديــد ، احتلت فيه مجموعة قليلة من الدول مقعد القيادة ، وتمارس مختلف أشكال السيطرة على العالم ، وكان لتلك التغيرات انعكاساتها على كافة المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى كافة دول العالم ــ المــتقدم مــنها والنامى ــ ولعل ما يميز هذه التغيرات أنها كانت أعمق وأوســع مدى من التغيرات التى شهدها العالم عادة فى معظم مراحله ، كما أنهــا حدثــت بإيقاع سريع للغاية مما جعل الكثيرين عاجزين عن ملاحقتها وتحليلها.

**ولخصت بعض الدراسات هذه التغيرات فيما يلى(1):**

١- تصــور انتصـــار الأجندة السياسية والاقتصادية الليبرالية الجديدة وما صحبها من استراتيجيات وعمليات تسارع العولمة الاقتصادية والنزعة الإقليمية والتحرر الاقتصادى.

---

(1) كمال مالوترا: "أولويات التعليم وتحدياته فى سياق العولمة". مستقبليات. المجلد ٣٠. العدد ٣. سبتمبر ٢٠٠٠. مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ص ٤٣٧-٤٣٨.

٢- الاندفاع الحتمى نحو الخصخصة لكل من المجالات الإنتاجية والاجتماعية عبر العالم باعتبارها الحل السحرى لجميع المتاعب ، بغض النظر عن السياق التاريخى أو الاجتماعى أو الثقافى للبلد (وما ينتج عن ذلك من ضعف وهشاشة "الدولة الأمة" باعتبارها الوحدة الأساسية للسيادة فى عدد متزايد من المجالات الحاسمة).

٣- تدفقات رؤوس أموال الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من أشكال رؤوس الأموال التى تنتقل بأحجام لم يسبق لها مثيل حول أنحاء العالم والتى تتضاءل بجانبها المساعدات الإنمائية الدولية.

٤- التغير الحاسم فى التصورات والتعريفات المتعلقة بالسلع العامة والخاصة (مع تأثيراتها المباشرة على التعليم) بناء على طلب مؤسسات النقد الدولية (البنك والصندوق الدوليين) وكبار المساهمين فيها.

٥- الثورة التى لا رجعة فيها فى استخدام الكمبيوتر ، وغير ذلك من تكنولوجيا المعلومات التى تؤثر تأثيرا مباشرا على سياسات التعليم واستراتيجياته.

يضاف إلى ذلك الاتجاه المتزايد نحو العولمة ، وما يترتب عليها من تداعيات وتزايد النفوذ الدولى فى العديد من المجالات ، وتحرير التجارة الدولية ــ وإزالة الحواجز فى ظل اتفاقية الجات ، "ومن الطبيعى أن يكون لهذه التغيرات انعكاساتها على النظم التعليمية باعتبارها نظما اجتماعية فرعية داخل إطار النظام المجتمعى الشامل ، وهى تفرض عليها ضرورة مراجعة سياساتها التعليمية لمعرفة مدى كفاءة بنيتها ومدى تعبيرها عن حقائق العصر حتى يستطيع التعليم استيعاب هذه المتغيرات الحادثة والإسهام فى صنع المستقبل وإنجاز النقلة الحضارية التى يريدها المجتمع"[١].

---

(١) عبداللطيف محمود: "التعليم ومستقبل التنمية البشرية فى الوطن العربى وتغيرات نهاية القرن". مجلة كلية التربية. جامعة حلوان. المجلد ١٠ ، العدد ١ . يناير ١٩٩٥ . ص ٧٩.

ونظرا لطبيعة الدراسة الحالية وموضوعها فإنه من الضرورى رصد أهم التغيرات العالمية المعاصرة ، التى تمثل إطارا مرجعيا لعملية إصلاح التعليم فى مصر ، وما تفرضه هذه التغيرات من تحديات تتصل بزيادة النفوذ الدولى على القرار الوطنى المنفرد ، المتمثل فى هذه الدراسة فى نفوذ كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ــ كما عبر عن ذلك وزير التربية والتعليم[1] ــ والذى يظهر بوضوح فى السياسة الاقتصادية ، إلا أن الدراسة تبحث عن طبيعة هذا الدور والنفوذ فى السياسة التعليمية وإلى أى مدى وفى أى مستوى من مستويات السياسة التعليمية.

**أولا: الثورة التكنولوجية والمعلوماتية:**

تواجه المجتمعات فى بداية القرن الحادى والعشرين سلسلة من التغيرات المتداخلة واسعة النطاق ، وعميقة التأثير ، وأن أحد هذه التغيرات يرتبط بظهور التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات وانتشارها السريع، فظهورها أتاح العديد من الفرص وبعض المخاطر على التعليم.

وتعتمد هذه الثورة التكنولوجية التى يشهدها العالم المعاصر على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بوتيرة سريعة التى تضاعفت فى فترات زمنية قصيرة خلال النصف الثانى من القرن العشرين تقدر بسبع سنوات ــ وفى تقديرات أخرى ثلاث سنوات ــ ومن المتوقع أن تتضاعف فى السنوات المقبلة خلال فترات أقصر تقدر بثمانية عشر شهرا ، وبذلك أصبحت قدرة أى دولة تتمثل فى رصيدها المعرفى فى هذا العصر الذى يطلق عليه "مجتمع المعرفة Knowledge Society" ،

(١) حسين كامل بهاء الدين: الجامعات وتحديات العصر. وزارة التربية والتعليم. قطاع الكتب. القاهرة. ١٩٩٥. ص ١٤.

حيث تقدر المعرفة العلمية والتكنولوجية بحوالى ٨٠% من اقتصاد بعض الدول مثل أمريكا واليابان وسنغافوره والهند[١].

ولقد أضحت آثار هذه الثورة التكنولوجية ومظاهرها تتدفق سواء فى شكل منتجات أو أجهزة ومعدات حديثة ، أو فى وسائل الاتصالات التى تربط جميع أطراف العالم بعضها مع بعض ، وأدت إلى زيادة فرص الإطلاع على أساليب الحياة وأنماط السلوك والعادات التى تنتشر فى المجتمعات الأخرى ، وبالتالى إمكانية الاستعارة والمحاكاة والتقليد ، وتكوين عادات جديدة قد تتناقض مع التقاليد السائدة فى المجتمع ، ومع العادات والقيم الأصلية ، وبذلك ظهرت ثغرات وفجوات واسعة وعميقة تفصل بين السلوك والتصرفات والأفكار الجديدة المكتسبة عن طريق التأثير الخارجى[٢].

ويشير البعض إلى أنه إذا كانت هذه الثورة التكنولوجية هى أحد مصادر الترابطية العالمية ، فهى نفسها إحدى قوى التغير فى مجال كل نشاط اجتماعى فى العمل والإنتاج ، والبيت والاستهلاك ، والترفيه والتنشئة الاجتماعية ونقل المعرفة ، وتنظيم الصناعة وتوفير الخدمات والمعلومات ، بل وتغير هيكل العملية التعليمية ذاتها ، حيث لم تعد المؤسسة التعليمية هى المؤسسة الوحيدة التى تتصل من خلالها الأجيال الجديدة بالمعرفة والمعلومات ، وذلك فى ظل وجود وسائل الإعلام ، وشبكات المعلومات العاملة بالحاسب الآلى[٣].

---

(١) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم. القاهرة. ٢٠٠١. ص ١٦.

(٢) أحمد أبوزيد: الطريق إلى المعرفة. كتاب العربى ٤٦. مجلة العربى. الكويت. أكتوبر ٢٠٠١. ص ١٦٦.

(٣) خوسيه جواكين: "العولمة والتعليم والثورة التكنولوجية". مستقبليات. المجلد ٣١. العدد ٢. يونيه ٢٠٠١. مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ١٦٢.

**وتتميز ثورة التكنولوجيا السائدة فى عالم اليوم بعدة سمات منها ما يلى:**

١- أنها ساعدت إلى حد بعيد فى اختصار المدى الزمنى الذى تتدفق فيه المعلومات من مكان لآخر بسرعة تصل إلى سرعة الصوت وتفوق عنها ، كما أنها أسقطت الجغرافيا ـ المكان ـ لأنها ألغت المسافات ، ولكن لا يعنى بالضرورة إلغاء المسافات إلغاء الحقائق ، لأن الحقائق لها قدرة على البقاء تتعدى قدرة التكنولوجيا[1].

٢- فرضت الثورة التكنولوجية العديد من المجالات ، مثل استغلال الطاقة البديلة واقتحام مجال الهندسة الوراثية ، وتكنولوجيا إنتاج الغذاء ، وغيرها من المجالات وثيقة الصلة بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[2].

وحيث إن العقل البشرى هو العماد الأول فى هذه الثورة التكنولوجية والمعلوماتية فإنها لن تكون حكرا على تلك المجتمعات الكبيرة المساحة أو الضخمة السكان ، أو الغنية بمواردها الأولية ، أو القوية بجيوشها التقليدية ، بل إنها ثورة يمكن لجميع الشعوب أن تخوض غمارها إذا ما أحسنت إعداد أبنائها تربويا وتعليميا ، ولذلك فإن هذه الثورة تفرض مجموعة من التحديات على النظم التعليمية فى الدول النامية ـ ومنها مصر ـ من أهمها ما يلى[3]:

١- أتاحت تكنولوجيا المعلومات تقديم طرق وأساليب للتعليم تلبى الاحتياجات التعليمية لمختلف المستويات والتخصصات وتساعد الطلاب

---

(١) هاينز فيرتو بولتشاو: "تكنولوجيا المعلومات الجديدة: التعاون الدولى من المنظور الألمانى". مستقبليات. المجلد ٢٧ . العدد ٣ . مرجع سابق . ص ٤٣٥.

(٢) إبراهيم حلمى عبدالرحمن: التطورات الدولية الجارية . فرص ومحاذير. كتاب الأهرام الاقتصادى. مارس ١٩٩٢ . القاهرة. ص ٧.

(٣) هدى حسن حسن: "التعليم وتحديات ثقافة العولمة". مجلة كلية التربية . جامعة عين شمس. العدد ٢٣ . القاهرة. ١٩٩٩. ص ٢٠١.

علــى الفهم وتصميم النماذج التى تحاكى نظريات علمية كانت تدرس سابقا بطرق لفظية.

٢- أصــبحت التكنولوجيا المتقدمة هى العنصر الفاعل فى اكتساب القدرة التنافسـية ، ولا يعــنى هــذا مجرد امتلاكها ، بل القدرة على إنتاجها وتطويــرها وهــو ما لا يستطيعه سوى العنصر البشرى المعد تعليميا وعلميا بقدرات عالية وداخل نظم تعليمية عالية الجودة والأداء.

٣- أصــبحت الاكتشــافات والابــتكارات العلمية تدخل فى مجال الإنتاج والتطبيق العملى مباشرة على نحو لم يكن يحدث بدرجة كبيرة من قبل ، وأصــبحت عملـيات الإنتاج الاقتصادى والعمل الاجتماعى "علمية" بدرجــة كبــيرة ، وهذا الاندماج بين العلم والتكنولوجيا وبين النظرية والتطبــيق ، قــد جعــل العلم "قوة إنتاجية" مباشرة ومؤثرة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وجعل العلاقة بين مؤسسات التعليم والبحث العلمــى ومؤسســات الإنــتاج أقــوى مما كانت عليه وأصبح أساسيا للتطوير[1].

٤- إن الأخــذ بالتكنولوجــيا الجديدة ــ وهو أمر لا مفر منه ــ قد أحدث تغييرات عميقة فى مضمون الوظائف وأنماط العمل والمهن المتعارف عليها ، وأفرز بالفعل وظائف ومهنا جديدة ، مما يستوجب إعادة النظر فــى نوعية وحجم الاحتياجات المطلوبة من المهارات والتخصصات ، فالعمل اليدوى والذى يرتبط بمستوى التعليم الأساسى والعام ، بدأ يميل إلــى التراجع والانحسار أمام المهن الجديدة التى تتطلب مستوى أعلى من الكفاءة والمعرفة[2].

---

(١) محمد نبيل نوفل: تأملات فى مستقبل التعليم العالى. مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. القاهرة. ١٩٩٢. ص٨٦.

(٢) إبراهيم قويدر: تنمية الموادر البشرية العربية. سلسلة اقرأ. دار المعارف. القاهرة. ٢٠٠١. ص ١٣٩.

وخلاصــــة القـــول فـــإن النظم التعليمية مطالبة بالتطوير الشامل فى أهدافهـــا وسياســـاتها ، وأن تضـــع نصـــب أعينها آثار التطور التكنولوجى الاقتصادية والاجتماعية فى تطوير المجتمع ، وتطوير تفكير المتعلم وتكوين عقلية علمية ناقدة وقادرة على مواجهة التحديات التكنولوجية والتكيف معها ، بـــل والسعى إلى إنتاجها وتطويرها حتى تكون المشاركة فاعلة وليس مجرد استقبال كل ما هو جديد ، واستهلاك ما تنتجه المجتمعات الأخرى.

ثانيا: **العولمة وتداعياتها:**

مـــنذ بدايـــة عقدالتسعينيات من القرن الماضى والحديث يجرى على نطـــاق واسع فى كل أنحاء العالم وعلى جميع المستويات ، وبين كل الفئات عن "العولمة" ، حيث برز هذا المصطلح بشكل واضح فى هذا العقد ، لكنها ســـرعان ما تحولت إلى قوة من القوى المؤثرة فى الحقائق والوقائع الحياتية المعاصرة ، وهى الآن تعد من القوى الرئيسة التى تقود العالم والبشرية ككل إلـــى المســـتقبل ، "وأصـــبح مـــن الواضح أن معظم التحولات الاقتصادية والسياســـية والعلمية والثقافية المذهلة والمتسارعة التى يشهدها العالم هى إما ســـبب مـــن أســـباب العولمـــة ، أو أنها مجرد نتيجة من نتائجها الضخمة والعميقة"[١].

ولـــم يحدث من قبل أن برز على سطح المجتمع الدولى تيار فكرى واقتصـــادى وسياســـى واجتماعى وثقافى ، وآثار من الجدل مثلما فعل "تيار العولمـــة" ، فهـــو تيار لم يقننه فلاسفة أو مفكرون ثم قدموه للناس على أنه نظـــرية أو مذهب جديد يسعى إلى دمج العالم فى منظومة تكاملية ، بل تيار تدفق كنتيجة طبيعية لانهيار الاتحاد السوفيتى السابق ، وانتهاء عصر القطبية

---

(١) عبدالخالق عبدالله: العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها". عالم الفكر. المجلد ٢٨. العدد ٢. ديسمبر ١٩٩٩ . المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ص ٣٩.

الثنائـــية وثـــورة المعلومـــات التى جعلت من العالم قرية صغيرة ، وتضخم وتطور الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات ، والمنظمات الدولية[١].

ومـــع بروز هذا التيار سارع المفكرون الاستراتيجيون والسياسيون والاقتصاديون والاجتماعيون إلى تقنينها فى إطار منهجى متبلور ، بل سعى بعضهم إلى تقديمها كنظرية حتمية لا يمكن تجاهلها أو تجنبها على المستوى التطبـــيقى الدولـــى ، وكـــان فى مقدمة هؤلاء المفكر الأمريكى (فرانسيس فوكوياما Fransis Fokoyama) فى كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" الصـــادر عام ١٩٩٢ ، (وتوماس فريدمان Thomas Fredman) فى كتابه "السيارة ليكزس وشجرة الزيتون: نحو فهم العولمة" الصادر عام ١٩٩٩.

وفـــى مقـــابل ذلـــك هـــناك من يوجه انتقادات شديدة لمبدأ الحتمية التاريخـــية للعولمة ، فتحت عنوان "فخ العولمة ــ الاعتداء على الديمقراطية والرفاهـــية" وجه كل من "هانس ــ بيتر مارتن Hans. Peter Martin" ، "وهـــارالد شومان Harald Schumann" انتقادات شديدة للحجة القائلة بأن العولمـــة مـــن قبـــيل الحتمـــيات الاقتصادية والتكنولوجية الشبيهة بالأحداث الطبيعـــية التى لا يمكن الوقوف فى وجهها ، ويؤكدان أن العولمة ما هى إلا نتيجة خلفتها سياسات معينة بوعى وإرادة الحكومات والبرلمانات التى وقعت علـــى القوانيـــن التى طبقت السياسات الليبرالية الجديدة[٢]. ، ويتفق مع هذا الرأى "الحبيب الجنحانى" حيث يرى "أن العولمة من صنع قوى عالمية ذات نظـــرة مستقبلية عرفت كيف تستغل ظروفا دولية معينة لتفرض نظرتها إلى مستقبل معولم من يتأخر عن الولوج إلى بوابته الكبرى المحكمة الحراسة من

---

(١) نبيل راغب: أقنعة العولمة السبعة. دار غريب. القاهرة. ٢٠٠١. ص ٥.

(٢) هانس بيتر مارتن. هارالد شومان: فخ العولمة. الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية. ترجمة: عدنان عباس على. عالم المعرفة. عدد ٢٣٨. المجلس الوطنى للفنون والثقافة والآداب. الكويت. ١٩٩٨. ص ١٨١.

طـرف سـلطة كونية جديدة تملى شروطها على الجميع عبر مؤسسات النقد الدولـية (البـنك الدولى وصندوق النقد الدولى) ومنظمة التجارة العالمية ــ يهمش ويتجاوزه القطار[1].

فـى ضـوء هـذه المواقف المؤيدة والمعارضة "للعولمة" فإن وضع تعريف "للعولمة" أمر شائك حيث توجد صعوبات كبيرة فى الاتفاق على مثل هذا التعريف أو القبول بتعريف واحد لهذه الظاهرة التاريخية.

حيـث يوضـح "السيد يسين" أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسـألة شاقة ، نظرا لتعدد تعريفاتها ، والتى تتأثر أساسا بانحيازات الباحثين الأيديولوجية ، واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا أو قبولا"[2].

ويتراوح المعنى الاصطلاحى للعولمة ما بين كونها ظاهرة تاريخية ممـتدة تمثل مرحلة من مراحل التطور الرأسمالى فى مرحلته الاحتكارية ، وهـو رأى يتبناه معظم الاشتراكيين الديمقراطيين ، حيث يرون أن العولمة ليسـت مجـرد مجموعة من الظواهر الاقتصادية ، ولكنها أيضا "فى المقام الأول مجموعة ظواهر سياسية أيديولوجية تقدم كمبرر لاتجاهات بازغة فى مجال الحكم المعاصر"[3].

ويطرح "جيمس روزناو James Rosenau" عددا من الأسئلة التى تبيـن المشكلات المرتبطة بمفهوم العولمة ، والتى يجب تحديدها عند وضع تعريف لمصطلح "العولمة" وهى[4]:

---

(١) الحبيب الجنحانى: "ظاهرة العولمة ـ الواقع والآفاق" ـ عالم الفكر ـ المجلد ٢٨ ، العدد ٢ ـ مرجع سابق ـ ص ١٠.

(٢) السيد يسين: "العولمة والطرق الثالث ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ـ ١٩٩٩ ـ ص ١٧.

(٣) إسماعيل صبرى عبدالله: "الكوكبية الرأسمالية العالمية ما بعد الإمبريالية" ـ المستقبل العربى ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ العدد ٢٢٢ ـ أغسطس ١٩٩٧ ـ ص ٦.

(٤) جيمس روزناو: "ديناميكية العولمة" ـ قراءات استراتيجية ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة ـ يناير ١٩٩٧.

- ما العوامل التى أدت إلى بروز ظاهرة العولمة فى الوقت الراهن؟
- هل ترجع إلى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة؟
- وهل العولمة تتضمن زيادة التجانس أم تعميق الفوارق والاختلافات؟
- وهل الهدف هو توحيد العالم أم فصل النظم المجتمعية عن طريق الحدود المصنوعة؟
- وهـل العولمة تنطلق من مصادر رئيسية واحدة ، أم تنطلق من مصادر متنوعة؟
- هـل العولمة تتميز بوجود ثقافات عامة أم مجموعة من الثقافات المحلية المتنوعة؟
- وهل هى استمرار لنمو الفجوة بين الفقراء والأغنياء على جميع المستويات؟
- وهل العولمة تتطلب وجود حكومة عالمية؟

وتمـثل هـذه المجموعة من التساؤلات أهم الإشكاليات التى تثيرها العولمـة بأبعادها المعقدة والمتشابكة ، ومن الطبيعى أن يتفاوت فهم الأفراد للعولمـة ومضـامينها المخـتلفة ، لأن العولمة تأخذ أكثر من شكل ، فهناك العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية ، والعولمة السياسية ، والعولمة العلمية ، والعولمـة الاجتماعية ، تتفاوت فى معانيها ومضامينها وتجلياتها وحضورها على أرض الواقع ولذا تتعد تعريفاتها.

فـيعرفها "جـلال أمين" بأنها تعنى "التضاؤل السريع فى المسافات الفاصـلة بيـن المجـتمعات الإنسـانية. سواء فيما يتعلق بانتقال السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال أو المعلومات أو القيم"[1].

---

(1) جلال أمين: العولمة والتنمية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. سبتمبر ١٩٩٩. ص ٧.

ويعـــرفها "صادق جلال العظم" بأنها "حقبة التحول الرأسمالى العميق للإنسانية جمعاء فى ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها ، وفى ظل سيادة نظام عالمى للتبادل غير المتكافئ"[١].

ويعـــرفها "رونـــالد روبرتسون Ronald Robertson" بأنها "اتجاه تـــاريخى نحـــو انكمـــاش العـــالم وزيـــادة وعى الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش"[٢].

ويذكـــر "مـــالكولم واترز Malcolm Wters" بأن العولمة "هى كل المســـتجدات والتطورات التى تسعى بقصد أو من دون قصد إلى دمج سكان العالم فى مجتمع عالمى واحد"[٣].

ويـــرى "طارق مترى" أن العولمة هى "تحول تكنولوجى واقتصادى وثقـــافى واجـــتماعى يقلـــل من التوازن الداخلى للدول فى حد ذاتها ، وهذه العملـــية تدعـــم نظاما معتمدا من العلاقات المتبادلة المحكمة التى تحل فيها شـــبكات الاتصـــال محـــل الـــدول ، وتصبح الدولة فيه مجرد نظام قانونى وبـــيروقراطى وتمويلـــى ، يعمـــل لتحســـين الأداء الاقتصـــادى والتنافس التجارى"[٤].

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن العولمة والثورة العلمية التكنولوجية هما وجهـــان لا ينفصـــلان لعملة واحدة ولسياق تاريخى وحضارى واحد ، وأن العولمـــة جـــددت الثقة فى العلم ، وأن هذا العصر ربما أكثر من أى وقت مضى عصر العلم والثورات العلمية.

---

(١) صادق جلال العظم: "ما هى العولمة؟" ندوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ١٧-٢١ نوفمبر ١٩٩٧ . تونس.

(٢) Ronald Robertson, Globalization, London, Sage, 1992, p. 8.

(٣) Malcolm Waters: Globalization, Routledge, London, 1995, p. 4.

(٤) طارق مترى: "الحوار الدينى والثقافى فى منطقة البحر المتوسط فى فترة العولمة". مستقبليات. مجلد ٢٧ ، عدد ١ . مرجع سابق . ص ١٤٢.

وثمة اتجاه أخر يرى أن العولمة ظاهرة قديمة ، تتألف من سلسلة من الظواهر القديمة فالديانات التى اتخذت طابعا مؤسسيا فى صورة كنائس ومساجد مثلا والتى تعبر عن رؤية عالمية قد ولدت منذ زمن بعيد قبل ظهور الشركات والمنظمات الدولية ، وكذلك الجامعات الأولى التى ظهرت فى قارات مختلفة من العالم جذبت إليها الطلاب والأساتذة من خلفيات جغرافية وثقافية متعددة ، هذه الأحداث وغيرها يمكن أن توصف بأنها عالمية[1].

يتضح مما سبق كثرة وتنوع تعريفات "العولمة" وأنها اختلفت وتنوعت ، فالبعض لا يرى فيها إلا البعد الثقافى ، وما يمكن أن ينتهى إليه من طمس وإلغاء للثقافات الوطنية ، والقومية ، والخصوصيات الإنسانية ، سواء بشكل مباشر وصريح أو بشكل مقنع بقناع اقتصادى ، لكنه مشبع بالرؤية الثقافية التى ترافق أدواته ، ومخترعاته ، وإنتاجه ، وعاداته ، وأنماط استهلاكه ، والبعض الآخر لا يبصر إلا السيطرة والهيمنة السياسية ، والاحتواء الحتمى لحركة العالم ، وذلك أن التاريخ ـ بنظره ـ انتهى إلى مصب القطب المتحكم سياسيا (نهاية التاريخ ـ فوكوياما) ، والذى يعتبر ثمرة صراع الحضارات (كما يرى "صمويل هانتجتون" فى صراع الحضارات). كما أن آخرين يرون أن العولمة ظاهرة تاريخية نشأت بفعل ظروف معينة خلفتها قوى سياسية واقتصادية ، عالمية تسعى لتحقيق مصالحها.

وإذا كانت المؤشرات الموضوعية تشير إلى أن "العولمة" الاقتصادية هى الأكثر اكتمالا وتحقيقا على أرض الواقع من العولمة الثقافية والسياسية حيث تظهر فى قرارات المؤسسات الدولية ، والشركات عابرة القارات ،

---

(١) صبحى الطويل ، مايكل كاريتون: "مدخل إلى الملف المفتوح". مستقبليات. المجلد ٢٧ ، العدد ١ . ١٩٩٧ . مرجع سابق . ص ٢٣.

والاستجابة لها أكثر من استجابتها لمتطلبات الاقتصاديات الوطنية التى أخذت تذوب فى الاقتصاد العالمى[1].

إلا أن هـذا البعد الاقتصادى للعولمة يبقى ذا أبعاد سياسية وثقافية واجتماعية ، من خلال فرض رؤية خاصة ومعايير ثقافية على باقى الشعوب والسيطرة على رؤوس الأموال والأسواق التجارية والشركات العالمية[2].

ويمكـن القـول إن للعولمـة تاريخا قديما ، فإذا كان البعض يؤرخ للعولمة بظهور الدولة القومية الموحدة فى منتصف القرن الثامن عشر ، وأن ظهورها هو فعل من أفعال العولمة[3] ، والبعض الأخر يؤرخ لها حديثا منذ سـقوط سور برلين فى عام ١٩٨٩ ، وتفكك الاتحاد السوفيتى السابق ، فإن الباحـث يرى أنه إذا كانت العولمة تهدف إلى توحيد العالم اقتصاديا وسياسيا ومن ثم ثقافيا واجتماعيا ، ـ فى ضوء ذلك ـ فإنه يمكن القول: إن "العولمة" بـدأت وظهرت منذ بعثة "محمد صلى الله عليه وسلم" برسالة سماوية للناس كافـة حيـن قال لـه الله تبارك وتعالى **﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ (الأنبيـاء: ١٠٧)** وأيضـا قـول الله تعالى **﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس بشـيرا ونذيرا﴾** (سبأ: ٢٨) ، كما أن القرآن الكريم رسالة للبشر كافة ، أو هو رسالة عالمية لكل الأجناس والأمم التى تعيش على كوكب الأرض ، أى أنـه أرسـل للعالم كله وليس لقوم معينين كباقى الرسالات من قبله ، وهكذا يمكـن الـتأريخ للعولمة ، وهو ما ينبغى أن نؤكد عليه فى مجتمعنا العربى والإسلامى.

---

(١) كريستيان كوميليان: "تحديات العولمة". مستقبليات. المجلد ٢٧. العدد ١. مرجع سابق. ص ٣٣.

(٢) بركات محمد مراد: ظاهرة العولمة. رؤية نقدية. كتاب الأمة. العدد ٨٦. يناير ٢٠٠١. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية. قطر. ص ٢٠.

(٣) رولاند بروترتسون: "تخطيط الوضع الكونى: العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسى" فى: مايك فيدرستون (محرر): الثقافة الكونية: القومية والكونية والحداثة. دار نشر سياج. القاهرة. ١٩٩٢. ص ص ١٥ ـ٣٠.

وفـــي ضوء ذلك يمكن تعريف "العولمة" بأنها ظاهرة تاريخية قديمة ترتبط بإرسال الرسل لهداية الناس وجمعهم على عقيدة دينية واحدة ، ومن ثم قـــيم ثقافـــية واجتماعية ، هى التى يرتضيها الله للناس كافة على الأرض" ، ولكن "العولمة" التى يشاع عنها فى الوقت الحاضر هى نتيجة للأسباب الآتية:

١- الـــثورة التكنولوجـــية والاتصالية الهائلة التى تربط أنحاء العالم وتنقل العـــادات والتقالـــيد وتحاول أن ترسى قيم مبتكرى هذه التكنولوجيا فى المقام الأول.

٢- شـــيوع وانتشـــار الفكر الغربى حول الاقتصاد والسياسة والديمقراطية وغيرها من الأفكار التى تحمل أيديولوجية الغرب الرأسمالى ، والدعوة لهـــا فـــى كـــل وقت وبكل طريقة إعلامية ، وبأن من يتخلى عن هذه الأيدلوجـــية سيتخلف عن ركب التقدم الذى حددته هذه الدول ووضعت المعايير له مسبقا.

٣- غلبة الجانب الاقتصادى على الجوانب الأخرى ومحاولة أصحاب رأس المـــال والشـــركات الكـــبرى تحقيق مصالحها والوصول إلى الأسواق الصـــغرى والكـــبرى ، ومحاولة بث قيم استهلاكية جديدة ، ومحاولة تغيـــير المجـــتمعات التى تعيق تحقيق المكاسب بشتى الطرق ، والتى تصـــل فـــى بعض الأحيان إلى التدخل والضغط لتغيير بعض الأنظمة الحاكمة.

وعلـــى الـــرغم من ذلك فإن هذه الظاهرة التى تجتاح العالم بالشكل الـــذى يشـــهده الآن أفرزت العديد من التحديات ، كما أن لها بعض الجوانب الإيجابـــية والأخرى السلبية ، فمن الجوانب الإيجابية ، التقدم التكنولوجى ، والإنـــتاج المتقدم والوفير ، والأرباح لمن يمتلك زمام التكنولوجيا ، والتنمية الريفية ، والطلب المتزايد على الديمقراطية ، أما الجوانب السلبية فتتمثل فى عـــدم المساواة المتزايد وتهميش دور الدولة وزيادة إفقار مئات الملايين من

البشر ، بالإضافة إلى التلوث والدمار والقضاء على التوازنات البيئية ، وأن هذه النتائج تعد نوعا من التكلفة التى لا يمكن تجنبها[١] ويلخص البعض أهم الجوانب السلبية للعولمة فيما يلى[٢]:

١- البطالة الضخمة المتعلقة بالبنية الاقتصادية أو السياسية.

٢- تفاوت متزايد فى توزيع الدخل.

٣- تقلب أشد فى العمالة.

٤- تطـور أكثر سلبية فى أحوال العمال غير المهرة ، رواتب أقل وفقدان للوظائف.

٥- تفكيك الدولة الكفيلة.

٦- تفكيك الخدمات العامة.

وفـى ضوء ذلك تعتبر ظاهرة العولمة أحد أهم التحديات التى تقف أمام بناء المجتمعات التقليدية ، وبناء وتكوين البشر فيها ، حيث تسهم العولمة فـى زيـادة الحاجـة إلـى التعليم والتدريب ، وتقليص التباينات التربوية ، والفجوات المعرفية التى زادت بفضل تقنيات الاتصال الحديثة.

ويشـير "جاك حلاق" إلى أن هناك نوعا من التناقض فى العلاقة بين التعليم والعولمة ، فمن ناحية تزيد العولمة من الحاجة إلى التعليم والتدريب ، مـع الطلـب الاجـتماعى لهما ، ومن ناحية أخرى فإن المؤثرات المعاكسة للعولمة تجعل من الصعب للكثير من الدول تمويل التطور التعليمى سواء من ناحـية الكم أو من ناحية الكيف ، خاصة وأن العولمة مرتبطة بحرية السوق

---

(١) كريستيان كومليان: "تحديات العولمة". مرجع سابق. ص ٣٤.

(٢) بول بيروخ: "المبادئ الاقتصادية المؤسسة للعولمة من منظور تاريخى". ترجمة: حسين بيومى. مجلة الثقافة العالمية. العدد ١٠٤. يناير ٢٠٠١. المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ص ٦٧.

ومبادئ التحرر ، وتقليص دور الدولة ، وأن تطورها يسير جنبا إلى جنب مع خفض الإنفاق العام[1].

كما أن الجانب السياسى من العولمة يعنى قيام مرحلة سياسية جديدة تنتقل فيها السياسة من حيث القرارات والتشريعات والنشاط من المجال المحلى القومى الوطنى إلى المجال العالمى ، وأن هذه التغيرات السياسية سيكون لها آثار عظيمة على نظم التربية والتعليم ، خصوصا فى مجال تحديد السياسات واتخاذ القرارات التعليمية ، حيث تفقد الدولة جزءا كبيرا من قدرتها على اتخاذ وإقرار السياسات والبرامج التعليمية ، ويكون لمؤسسات المجتمع المدنى المحلية والعالمية تأثير كبير فى مجال وضع السياسات واتخاذ القرارات التعليمية[2].

كما يواكب العولمة قدر أكبر من تلاقى سياسات التعليم بين الدول ، والاتجاه نحو التأكيد على القياس والتقويم ، ومقارنة النتائج الدولية ، وبذلك تتداخل العناصر المحلية والعالمية بعضها مع بعض ، وتتكشف الفجوة المعرفية على المستوى العالمي وتصبح مكانا للمناقشة العامة ، كما تحتل مكانها فى جدول أعمال المنظمات الدولية ، وهنا يطرح "خوسيه جواكين" عدد من التساؤلات عن آثار العولمة على الدول النامية منها: هل يمكن للعملية التعليمية المتجاوزة الحدود القومية أن تفتح الطريق أمام المزيد من افتقار سيادة الدولة؟ وهل سيكون من شأنها تهديد الهوية الثقافية للشعوب أو تهديد استقلال نظمها التعليمية؟[3] مثل هذه التساؤلات وغيرها تمثل أهم

---

(1) جاك حلاق: "السياسات التعليمية ومحتواها فى الدول النامية". مستقبليات. المجلد ٣٠ ، العدد ٣ . سبتمبر ٢٠٠٠ . مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ٣٣٦.

(2) *المؤتمر الثانى لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب*: "وثيقة مدرسة المستقبل دمشق ٢٠٠٠". مجلة المعرفة. العدد ٦٤ . أكتوبر ٢٠٠٠ . وزارة المعارف. السعودية. ص ٣٥.

(3) خوسيه جواكين برونر: "العولمة والتعليم والثورة التكنولوجية". مستقبليات. المجلد ٣١ ، العدد ٢ . يونيه ٢٠٠١ . مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ١٧٢.

التحديات التى تفرضها العولمة على النظم التعليمية ، ويمكن تحديد أهم متطلبات الدور الجديد للتعليم فى ظل العولمة فيما يلى[1]:

١- مراجعة شاملة ودقيقة للأسس التربوية الحالية.

٢- تنمية القدرات الإبداعية والابتكارية.

٣- الاهتمام بالتعليم الذاتى والتعليم عن بعد.

٤- تنوع المعارف والمهارات بدلا من التخصص الضيق.

والتعليم فى مجتمعنا شأنه شأن النظم الأخرى يتعرض لهزات شديدة بفعل التغيرات السريعة التى تحدثها العولمة ، لذلك لابد له كى يستطيع استمرارية دوره ، أن يحدد متطلبات هذا الدور الجديد ، وأن تعدل السياسات للتعامل مع هذه الظاهرة ، التى لا يستطيع أن يسايرها إلا من يمتلك زمام العلم والمعرفة ، ومن يمتلك كادرا علميا مدربا وأشخاصا فنيين يتصفون بمهارات بحثية عالية.

**ثالثا: التغيرات الاقتصادية:**

منذ الربع الأخير من القرن العشرين بدأت مجموعة من التغيرات الاقتصادية تظهر على مستوى العالم ، وبدأت معالمها تتضح وتتبلور تدريجيا وتمثلت فى المبادئ الاقتصادية الجديدة التى تقوم على استقلال النشاط الاقتصادى عن الدولة ، وزيادة وزن القطاع الخاص فى هذا النشاط ، وتعاظم الدور الذى تقوم به الشركات الدولية متعددة الجنسيات ، والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية)، فى وضع وإرساء السياسات الاقتصادية العالمية ، وتحديد مبادئ التجارة

---

(١) هدى حسن حسن: "التعليم وتحديات ثقافة العولمة". مجلة كلية التربية. جامعة عين شمس. العدد ٢٣. ١٩٩٩. ص ١٨٥.

الدولية الحرة ، والتى تتمثل فى الاستثمار الأجنبى ، وانتقال رؤوس الأموال وحرية العمل وانتقال الأفراد.

كما شهدت تلك الفترة عملية تداخل كبيرة فى اقتصاديات دول العالم، والاتجاه نحو توحيد الأسواق ومناطق الإنتاج ، وتدويل معايير الأداء من خلال انتشار مفاهيم الإدارة الحديثة ، وسهولة انتقال المعلومات عبر الحدود السياسية ، وتكوين العولمة الاقتصادية التى تقوم على أساس اقتصاديات السوق دون سواها ، والتى تحمل لواءها الفلسفة الليبرالية[1].

ولقد تسارعت وتيرة التغيرات الاقتصادية "والاتجاه نحو عولمة الاقتصاد" فى بداية التسعينات من القرن الماضى فى أعقاب انهيار الكتلة الشرقية الاشتراكية بزعامة "الاتحاد السوفيتى السابق" وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الشئون العالمية ، والسيطرة على توجيه القرار فى المؤسسات الاقتصادية الدولية ، وإنشاء منظمة التجارة العالمية ، وإجمالا يمكن تحديد أهم هذه التغيرات فيما يلى[2]:

- التحرير المتزايد للاقتصاديات والأسواق الوطنية من التدخلات الحكومية والتحول إلى اقتصاد السوق الرأسمالى فى دول المعسكر الاشتراكى سابقا ، والتراجع عن مفهوم دولة الرفاهية فى الكثير من الدول الرأسمالية.
- بروز دور الشركات متعددة الجنسيات كفاعل أساسى فى الإنتاج والتجارة عبر الحدود ، وفى البحث والتطوير التكنولوجى ، وفى ابتداع نظم جديدة لإدارة الإنتاج الذى يجرى فى مواقع متعددة من العالم.

---

(١) مامادو ندوى: "العولمة وعلاقتها بالتنمية الذاتية والتعليم فى أفريقيا". مستقبليات. المجلد ٢٧ . العدد ١ . ١٩٩٧ . مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة . ص ٩٢.

(٢) إبراهيم العيسوى: "العولمة الاقتصادية: بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع". النهضة. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. العدد ١ . أكتوبر ١٩٩٩ . ص ١٢٥.

- ظهور تقسيم جديد للعمل على المستوى الدولى ، وازدياد درجة التكامل أو الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية ، وإن كان تكاملا يفتقد إلى التكافؤ ، وبخاصة عندما يكون أطرافه دولا نامية من جهة ودولا متقدمة من جهة أخرى.
- ظهور مجموعة من المؤسسات والهياكل التنظيمية عبر القومية ، والتوسع فى الاتفاقات والمعاهدات الدولية الرامية إلى تنظيم أوضاع الاقتصاد العالمى مع تزايد الإدراك بوجود مشكلات عالمية الطابع ، ومن ثم تتطلب معالجتها مؤسسات وآليات عبر وطنية حكومية وغير حكومية.
- تقلص سلطة الدولة الوطنية ، وانكماش قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها من منظور وطنى خالص ، وذلك مع تحول بعض صلاحياتها إلى المؤسسات الدولية أو إلى القطاع الخاص المحلى.

وتتداخل وتتشابك هذه التغيرات مع غيرها ، وقد يظهر بعضها كنتائج وبعضها الآخر كأسباب لظاهرة العولمة الإقتصادية ، ومع تعدد وتنوع الآراء بين مؤيد ومعارض للعولمة الاقتصادية ، إلا أن واقع الأمر يشهد بالعديد من التغيرات التى حدثت فى السياسات الاقتصادية فى العديد من دول العالم ، وخاصة الدول النامية ، "التى بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضى ، بما يعرف بالإصلاح والتغير الاقتصادى ، الذى يستند إلى سياسات اقتصادية جديدة يتبناها كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وتهدف إلى إعادة النظر فى دور الدولة الاقتصادى ومحاولة تقليص هذا الدور ، وتشجيع القطاع الخاص ، مع مزيد من الاعتماد على مؤشرات السوق ، والأخذ بالخصخصة وبيع القطاع العام ، وتوفير المناخ الاستثمارى المناسب سواء كان للمستثمر الوطنى أو الأجنبى"[١].

---

(١) حازم الببلاوى: النظام الاقتصادى الدولى المعاصر. عالم المعرفة. عدد ٢٥٧. مايو ٢٠٠٠. المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ص ص ١١٠-١١٢.

ومـا لبثـت سياسـات التنمـية فـى معظم الدول النامية أن أخذت بالأيديولوجـية الجديـدة للسياسـات الاقتصادية ، وتأثر تبعا لذلك عدد من المؤشرات فى مجال التنمية الاجتماعية ، خاصة فى ظل تقلص دور الدولة ، والتراجع فى مفهوم دولة الرفاهة ، وانكماش قدرة الدولة على رسم السياسات الاقتصـادية نتـيجة تعـاظم الدور الذى تقوم به المنظمات الدولية فى هذا المجال، وبلا شك فالمؤسسة التعليمية باعتبارها إحدى المؤسسات الاجتماعية لابـد لهـا أن تـتأثر بالاتجاه نحو العولمة الاقتصادية ، ويتصل هذا التأثير بالاتجـاه نحـو وضـع نظام عالمى لتقويم المؤهلات ، ووضع نظم لتحديد المستويات التعليمية تمكن من أن يتوافق النظام التعليمى من حيث مخرجاته مـع مـبدأ حـرية العمـل وانتقال الأفراد بين الدول ، كذلك ظهور بعض الـتوجهات لإدخـال تغيرات فى المناهج التعليمية لتواكب وتساند التغيرات الاقتصادية ، حيث بدأت كثير من الدول تهتم بالدراسات الدولية ، والدراسات المتصلة بالثقافات والمجتمعات الأجنبية ، وبتعليم اللغات..... وغيرها[١].

كمـا أثـارت هذه التغيرات الاقتصادية العديد من القضايا الخاصة بتمويل التعليم والمجانية واستعادة التكاليف ، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاسـتثمار فى قطاع التعليم ، والاهتمام بالتعليم الأساسى ، والتدريب المهنى والتقـنى ، ومدى مواكبة النظم التعليمية لمتطلبات سوق العمل الجديدة ، كما أثارت أيضا قضايا خاصة بالتوسع الكمى فى التعليم الجامعى ، وعلاقة ذلك بقضايا البطالة والتشغيل.... وفى كل هذه القضايا وغيرها ظهرت وانتشرت أفكـار المؤسسـات الاقتصـادية الدولية (مثل البنك الدولى وصندوق النقد

---

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: "اتجاهات ورؤى فى مستقبل التعليم". **المجلة العربية للتربية**. المجلد ٢٠ . العدد ٢ . ديسمبر ٢٠٠٠ . تونس. ص ٣٦.

الدولى) حول الإصلاحات المطلوبة فى قطاع التعليم للتكيف مع هذا الوضع الإقتصادى الجديد.

ومن الظواهر التى اقترنت بهذه التغيرات الاقتصادية ــ ويتم التركيز علــيها فى هذه الجزئية من الدراسة ــ ظاهرة تقلص دور الدولة ، وظاهرة زيــادة الدور الذى تقوم به المنظمات الدولية فى رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعــية ، وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات ، ويمكن تناول هذه الظواهر بشئ من التفصيل فيما يلى:

**١- تقلص دور الدولة:**

فــى ظــل الظــروف الدولــية الراهنة ، تخضع الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أكثر فأكثر لتأثير قوى السوق ، وهذه بدورها تخضع لتأثير مصالح الشركات الدولية متعددة الجنسية ، والمؤسسات المالية الدولية، أكــثر ممــا تخضع لأوامر الدولة ، وبذلك أصبحت من أهم ملامح "العولمة الاقتصــادية" انحسار قوة الدولة وسلطتها والدور الذى تقوم به فى المجالات المختلفة.

حيــث ترتــب على التداخل والتشابك فى أوضاع الاقتصاد العالمى ظهــور أوضاع جديدة بدأت تؤثر فى دور الدولة التقليدى باعتبارها صاحبة سـيادة ، وأصــبح للمؤسســات والتنظيمات الدولية الفوقية ، أهمية أكثر فى تحديد المؤثرات أو العديد منها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية الدولية[1].

وفــى ظــل سيطرة الاقتصاد الحر ، والتكامل مع السوق الرأسمالى العالمى تنمو قوى اجتماعية وسياسية وثقافية محلية ، يطلق عليها "جماعات المصالح" القومية تقوم بدور متنام وتأثير عظيم فى مجالات العمل والاهتمام

---

(١) حازم الببلاوى: مرجع سابق. ص ٢١١.

التقلــيدى للدولة ومؤسساتها الرسمية[١]. وبذلك أتيحت الفرصة لقوى الضغط الخارجــية وجماعــات المصـالح القومية للقيام بالعديد من الأدوار التى كانت تقوم بها الدولة فيما سبق

ولقــد حدث مثل هذه التغيرات من قدرة الدولة على القيام بالعديد من وظائفهـــا ومن ثم قللت من الأعمال التى يتوقع الناس من الدولة أن تضطلع بها ، وكان أن كونت دورا جديدا للدولة ينصرف إلى صناعة قرارات تتكيف مـــع الأسواق العالمية ، بما يخدم ما أطلق عليه البعض "حكومات المصالح الخاصة"[٢]، أو "القطيع الإلكترونى" ، أو "الحكومات الخفية"[٣].

وإذا كـــان مفهوم "الدولة القومية Nation-State" قد نشأ فى أواخر القـــرن الثامـــن عشر ، فإن التوسع فى دور الدولة قام بعد الحرب العالمية الثانــية فـــى القرن العشرين ، فيما عرف "بدولة الرفاهة Welfare State" لإعـــادة إعمار البلاد ، وكان ذلك استمرارا للسياسات "الكينزية" التى تعطى للدولـــة دورا كبـــيرا فى توفير الطلب الفعال من خلال دفع وتنشيط الأسواق وكان ذلك لا يعنى حماية الفقراء والمعوزين من الفقر وتحقيق أهداف الرفاهة فـــى ضمان التشغيل الكامل أو الصحة العامة فحسب ، بل يعنى أيضا "تنظيم قطـــاع الأعمـــال الخاص فى إطار الصالح العام ، ودفع النمو الاقتصادى ، وتنشـــيط الصـــناعات الاستراتيجية ، وإدماج الحركات العمالية فى عمليات تضـــامنية للحفاظ على استقرار الأجور ونظم العمل ، وخفض الحواجز أمام

---

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: "إتجاهات ورؤى فى مستقبل التعليم". مرجع سابق. ص ٢٤.

(٢) Philip G. Gerny, "Globalization and the other Stories: The search for a new paradigm for International Relations, "International Journal, (Autumn) - 1996 - p. 632

(٣) نبيل راغب: مرجع سابق. ص ٣٧.

التجارة الدولية ، وفرض قيود على أنشطة المضاربة التى تمارسها رؤوس الأموال الدولية[1].

إلا أنه فى السبعينات من القرن الماضى بدأت بوادر الوهن الاقتصادى فى معظم هذه الدول ، "وقام تيار فكرى محافظ ينسب هذا الوهن إلى التوسع فى دور الدولة فى الحياة الاقتصادية ، وجاء نجاح حكومة "مارجريت تاتشر Margaret Thatcher" فى بريطانيا عام ١٩٧٩م ، ثم انتخاب "رونالد ريجان Ronald Reagan" فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٠م ، تأييدا لهذا التيار الذى يرغب فى حكومة أصغر ، كما قامت حركة عكسية للتأميمات التى تمت فى معظم الدول الصناعية ، وتقضى ببيع القطاع العام فى السوق"[2].

فدولة "الرفاهة" التى كانت تحاول القيام بأنشطة اقتصادية معينة خارج نطاق السوق من أجل كبح جماحها ، حلت محلها "دولة المنافسة" "The Competition State" التى تتجه بنفسها إلى تفعيل السوق أو إضفاء سمات السوق على قراراتها وسياساتها من أجل توطين الأنشطة الاقتصادية فى الحدود القومية وجعلها أكثر قدرة على التنافس بالمعايير الدولية [3].

وتتمثل آليات هذه العملية فى خفض الإنفاق الحكومى وإطلاق النشاط الاقتصادى الخاص ويطلق البعض على هذا التحول من "دولة الرفاهة" إلى "دولة التحويلات" ، حيث بدأت الدول فى إعادة تقييم التزاماتها بدعم الخدمات الاجتماعية ، وبدأ صانعو السياسات فى هذه الدول يدركون أن هذه الخدمات لا يمكن أن يستمر تمويلها بسبب الضائقة المالية التى تواجهها ، وبالتالى بدأ

---

(١) أحمد ثابت: "مستقبل الدولة القطرية فى الوطن العربى". فى: سمعان بطرس فرج الله (محرر): موقع النظام العربى من النظام العالمى فى القرن الحادى والعشرين. معهد البحوث والدراسات العربية ، دار الأمين. القاهرة. ٢٠٠٠. ص ٩٥.

(٢) حازم الببلاوى: مرجع سابق. ص ١١١.

(3) Gerny, Globalization and the other Storio., Op. Cit., p. 634.

الانسحاب تدريجيا من التأثير فى استهلاك سلع وخدمات معينة ، منها التعليم والخدمـــات الصـــحية ، ويشير البعض إلى أن هذه التحويلات لم تكن نتيجة اختـــيارات أيديولوجـــية جديـــدة بقـــدر ما كانت أثرا من آثار الضعف أمام المصالح الاقتصادية المحلية والدولية(١) ويطلق البعض مصطلح "انعدام القوة Power Lessens" لوصـــف هـــذه الحالة ، التى تمثل انعدام قوة الحكومات واضطرارها لاتباع سياسات ليبرالية جديدة محافظة ذات طابع انكماشى(٢).

كمـــا أدى التغير التكنولوجى والاتجاه المتزايد نحو الديمقراطية إلى تضـــييق نطـــاق السلوك التحكمى للحكومات ، وإتاحة فرصا جديدة لتجزئة الخدمـــات والسماح بدور أكبر للأسواق ، حيث لم تعد الحكومة هى المورد الوحـــيد للخدمـــات بل غدت ميسرة لها ومنظمة لتقديمها ، وخضعت الدولة للضـــغط حتى فى المجالات التى كان يبدو من قبل أنها تحقق فيها أداء طيبا مثل الصحة والتعليم.

يـــأتى ذلـــك مع زيادة الطلب الاجتماعى على تلك الخدمات الصحية والتعليمـــية ، فـــى حين تتبع الدول سياسات اقتصادية تقشفية ، جعلتها غير قادرة على تمويل تلك الأنشطة الاجتماعية كما كان الأمر من قبل ، "وقد كان لانحسار هذا الدور الاجتماعى للدولة آثاره على الدول النامية ، وخاصة مع تبـــنى المؤسسات الدولية ــ البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ــ لمثل هذه الأفكار والضغط لتقليل النفقات الاجتماعية وإتاحة الفرصة للسوق للتدخل فى

---

(١) ميرفت بدوى: "دور الدولة فى قطاع السلع العامة والخدمات الاجتماعية". فى: طاهر كنعان (محرر): دور الدولة فى البيئة الاقتصادية العربية الجديدة. وقائع الندوة المنعقدة بالكويت. ٤-٥ مارس ١٩٩٧. بيروت ١٩٩٨. ص ١٤٣.

(٢) Linda Weiss, Globalization and the Myth of the Powerless State" - New Lefts Review - No. 225 - (September/Octoer) 1997 - p. 13.

تقديم هذه الخدمات ، فكان الفقراء هم أكثر القطاعات تضررا فى هذه الدول"[1].

ويبين البنك الدولى أنه فى إطار السياسات الاقتصادية التى يوصى بها البلدان المتعاملة معه ، يجب المزج بين آليات السوق ، وآليات تدخل الدولة وفقا للمبادئ الآتية[2]:

- أن تتدخل الدولة بحذر وبطريقة مدروسة ، وينبغى ترك الأسواق تؤدى دورها ، إلا إذا تبين بوضوح أن التدخل هو الأفضل ، ويوضح البنك الدولى أنه من حيث المبدأ ، أن تدخل الدولة يحقق نجاحا كبيرا فى المجالات التى لا يقبل عليها القطاع الخاص ، مثل حماية البيئة ، والحد من عبء الفقر ، والتعليم الأساسى .... وغيرها.
- أن تقوم الدولة بمراجعة وتعديل سياسات ومجالات تدخلها باستمرار فى ضوء مدى فعالية هذه السياسات وتطور أحوال السوق المحلية والدولية.
- أن يكون تدخل الدولة صريحا وشفافا وفقا لقواعد وإجراءات بسيطة شفافة.

وفى إطار سياسات التكيف الهيكلى يضع البنك الدولى تمييزا عمليا بين الأنشطة التى يجب أن تندرج فى نطاق القطاع الخاص ، وتلك التى ينبغى أن تظل فى نطاق دور الدولة متمثلة فى القطاع العام ، حيث يضع البنك الدولى على أحد الطرفين "المسائل العامة" مثل القانون والنظام ، والأمن القومى ، وإنشاء بيئة مواتية لنشاط الأعمال والتى لا يمكن لأحد أن ، يوفرها سوى الحكومة ، وعلى الطرف الآخر هناك قطاعات ينشط فيها

---

(١) أمانى مسعود: الدور الاجتماعى للدولة: إنحسار أم استمرار". "مجلة الديمقراطية. العدد ٣. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. الأهرام. القاهرة. ٢٠٠١. ص ٨٩.

(٢) البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩١. البنك الدولى. واشنطن. ص ص ١٧-١٨.

المنــتجون من القطاع الخاص ويتسمون فيها بالكفاءة ، وفى مجالات أخرى هناك حاجة إلى مزيج من التدخل الحكومى والخاص ، وتشمل هذه المجالات التعليم والصحة والبنية الأساسية ، والبحوث الزراعية وحماية الفقراء(١).

ولقــد تعــددت الآراء التى قدمها العلماء والباحثون حول المتغيرات ذات التأثير فى دور الدولة فى عصر العولمة ، فيستند المدافعون عن العولمة والاندمــاج فى الاقتصاد العالمى إلى خمسة مظاهر لتراجع السيادة الوطنية للدول عموما وهى(٢):

- ظهــور مــرحلة مــا بعــد الصــناعة ، التى تتضمن التطور السريع للتكنولوجــيات الميكروإلكترونــية ، ومــا تسببه من تقليص المسافات الجغرافية والزمانية بين الشعوب والثقافات والأفكار والموارد.
- بزوغ مشكلات كوكبية تتخطى حدود الدولة.
- تراجع قدرة الدول على حل المشكلات حتى على أساس قومى.
- نشأة كيانات جماعية فرعية جديدة أكثر قوة داخل المجتمعات القومية.
- تنامى مستوى الخبرة والتعليم والتمكين لدى المواطنين بما يجعلهم أقل تأثرا بسلطة الدولة.

وأشارت بعض الدراسات إلى أن الآراء التى قدمها الباحثون والعلماء حول تغيير أو تقلص دور الدولة يمكن إجمالها ، فى ثلاثة اتجاهات هى(٣):

- اتجــاه يرى بأنه تم التحول من مفهوم الدولة القومية إلى ما يطلق عليه الدولــة الشبكية ، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن رفاهية المواطن لم

---

(1) World Bank, "Advancing Social Development", Banks's Report to the 1995 UN Conference on Social Development. the Social Summit, World Bank, Washington, D.C., 1995, p. 27.

(2) James Rosenau, Turblence in World Politics, Princeton, Princeton University. Pres, 1990, pp. 12-13. نقلا عن: أحمد ثابت. مرجع سابق. ص ١٠٠.

(٣) محمد سعد أبوعامود: "الوظائف الجديدة للدولة فى عصر العولمة". مجلة الديمقراطية. العدد ٣. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. مؤسسة الأهرام. القاهرة. ٢٠٠١. ص ص ٧٠-٧٢.

تعـد تعتمد على أفعال حكومته بقدر ما تعتمد أساسا وأكثر من ذى قبل على أفعال وقرارات يتم التوصل إليها خارج حدود دولته ، فالكثير من الموضـوعات الـتى كان يعتقد أنها من صميم اختصاصات الحكومة القومـية ، صـارت لها اليوم أبعادها الخارجية المهمة والمؤثرة (عن طريق الشبكات عبر القومية).

- اتجاه يرى بأن العولمة أخضعت الدولة: حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن آليات العولمة حولت الدول إلى منفذين وأدوات فى أيدى قوى ليس للدول مطلق التحكم فيها سياسيا ، حيث أدت العولمة إلى توزيع القوى بين الدولة ، والمجتمع المدنى ، والأسواق ، ورجال الأعمال ، ووسائل الإعـلام ، والجمعـيات الأهلية ، والمنظمات الدولية ، .... فكل هذه القوى تشارك الدولة فى أدوارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- اتجـاه يـرى بـأن العولمة قد أخلت بالتوازن الذى قامت عليه الدولة القومـية بيـن الاقتصـاد والسياسة ، ويركز أنصار هذا الاتجاه على الجانب الأخلاقى والإنسانى للدولة.

ومجمل القول فإنه بالرغم من تعدد الآراء تبقى حقيقة مهمة تتمثل فى أن العولمة وخاصة فى جانبها الاقتصادى ستقلص الدور الاجتماعى للدولة ، ويـتعاظم حجم الفئات المضارة من تطبيق هذا الجانب الاقتصادى ، كما أن التوتر بين العالمية والمحلية ــ الذى أفرزته العولمة والقائم حاليا ــ سيؤدى إلى تقليص كبير فى سلطات الدولة القومية ومهامها وتأثيرها ، فقوى العولمة من جانب تحدد وتؤثر على كثير من سياسات وبرامج الدولة القومية ، ومن جانـب آخر فإن القوى والعوامل المحلية من اهتمامات وأنشطة تركز على المطالـب والاحتـياجات المرتـبطة بالهوية الثقافية والدينية تؤثر على دور وسياسات وبرامج الدولة القومية.

وتـرى بعـض الدراسـات أن مناقشـة دور الدولـة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى هو أمر لا يخص علماء السياسة والاقتصاد وحدهم ، ولكنه ضرورى لأى باحث فى العلوم الإنسانية ، والتربية على الخصوص ، لأن فهـم طبـيعة دور الدولـة يساعد على تحليل توجهات ومسار سياستها التعليمـية ، واستشـراف مستقبل هذه السياسات وخاصة بعد تغير الأوضاع السياسـية فـى العـالم ، وظهور الفكر الليبرالى على السطح بصورة أقوى وفرضه على الدول النامية"[1].

ولهـذا تأثـير كبـير علـى المؤسسة التعليمية "المدرسية" من حيث طبيعـتها ومهامها ، ووضع فلسفة وأهداف التعليم وإدارته والسيطرة عليه ، وعلـى مناهجه ، ومحتواه ، وعلى القيم التى ينبغى أن يبثها ويحافظ عليها الـنظام التعلـيمى ، ومـن ثم التأثير على مستوى النظام الكلى للمؤسسات التعليمية.

**٢- زيادة الدور الذى تقوم به المنظمات الدولية:**

مـن الحقائق الملموسة فى المجتمع الدولى فى الوقت الراهن ، تلك الأهمـية البالغة والمتزايدة للمنظمات الدولية ، إذ يصعب أن نجد مرفقا من المـرافق الدولـية لا تشـمله إحدى هذه المنظمات الدولية بنشاطها ، ويكفى بـرهانا علـى ذلك أن نستعرض عدد المنظمات الدولية القائمة الآن وأوجه نشـاطاتها المختلفة ، ففى ميادين الاقتصاد والسياسة والاجتماع ، والثقافة ، والتعلـيم ، والصحة ، والزراعة ، والتجارة ، والطفولة ، والمرأة والسكان ، ..... وغـيرها توجـد مـنظمات دولية تضافرت الدول على إنشائها تحقيقا للتعاون الدولى فى مجال التنمية بأنواعها المختلفة والانتفاع بها.

---

(١) مهرى أمين دياب: "المضمون السياسى للتعليم "تحليل سوسيولوجى". مجلة العلوم التربوية. المجلد ٢. العددان ٢-٣ ، يونيه ١٩٩٦ . مركز الدراسات التربوية . جامعة القاهرة . ص ٣٢.

ومع انتهاء الحرب الباردة ، فإن الإشارات المستمرة "للنظام العالمى الجديد" أعادت مصطلحات التعاون الدولى والمنظمات الدولية من جديد لتصبح ألفاظا محورية فى لغة الشئون الدولية ، كما أن التحديات العالمية التى تتطلب التعاون الدولى مثل حماية البيئة وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا ، التى تتلقى المزيد من الاهتمام ، علقت آمالا متجددة بالمنظمات الدولية[١].

وعلى مدى العقدين الماضيين اتسع نطاق مهام مؤسسات النقد الدولية، اتساعا هائلا ، بحيث اشتملت على برامج وسياسات تؤثر على كثير من الأفراد والجماعات والمنظمات ، أوسع نطاقا من ذى قبل ، وتقوم هذه المؤسسات بمعالجة قضايا كانت تعالج فى الماضى على مستوى الحكومة الوطنية ، حيث إن القرارات التى تتخذ على المستوى الدولى تؤثر تأثيرا متزايدا على الجماعات والشعوب داخل الدول ، وكانت الشعوب تستطيع مساءلة حكوماتها القومية عما تنتهجه من سياسات ، والآن لابد لها من التطلع إلى المؤسسات الدولية التى يجرى فيها اتخاذ القرارات والتى تعمل على نحو يجعلها تتغلغل فى السياسات القومية للدول الأعضاء[٢].

ومع التغير التدريجى فى دور الدولة ، وتقلص هذا الدور ، تعاظم دور هذه المنظمات فى رسم وتحديد أولويات السياسة العامة فى كثير من الدول ، وساعدها على ذلك تغير مفهوم السيادة بالمعنى التقليدى ، كما أن ثورة الاتصالات الهائلة أعطتها القدرة على التدخل فى السياسات الداخلية

---

(١) كريستر جونسون: "المنظمة الدولية والتعاون من منظور ما بين المنظمات". ترجمة: شريف بهلول. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. العدد ١٣٨ . نوفمبر ١٩٩٣ . مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ٢٥.

(٢) إنجيز وودز ، وأمريتا نارليكار: "الإدارة السليمة وحدود المساءلة: منظمة التجارة العالمية ، وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى". المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. العدد ١٧٠ . ديسمبر ٢٠٠١ . مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ص ٩٩-١٠٠.

للدول ، والتأثير فى مضمون السياسات العامة فيها[1] ، وأن هناك أدلة قوية علــى وجــود تغيير ما ، بأن الحكومات قد اضطرت بشكل متزايد ، بسبب ظروف الاعتماد المتبادل فيما بينها ، وبالتالى مشاركتها فى المنظمات الدولية أن تضــع فــى اعتبارها مصالح الآخرين عند صياغة وممارسة مصالحها القومية الخاصة[2].

بالإضــافة إلــى ذلك فإن ــ معظم ــ السياسات ذات الطابع العالمى تقــرر حاليا بدرجة متزايدة فى الساحات التى تمثلها المنظمات الدولية أو من خــلال مفاوضــات مــتعددة الأطــراف تلجأ إليها الحكومات لإيجاد حلول لمشــكلاتها الاجتماعــية والاقتصادية وطلبا للمساعدة فى معالجة التحديات الإنســانية والبيئــية الجديــدة([3]). وبالتالى تطرح المنظمات الدولية رؤيتها الخاصة فى هذه المجالات وغيرها من منطلق أنها تملك خبرة دولية مقارنه لا تتوفر للعديد من الدول النامية.

كما تعمل المنظمات الدولية على أن تضمن لنفسها نوعا ومستوى من الشــرعية التى يمكن لها أن تتوازن بها مع مظاهر الشرعية القومية للدول ، بل واستكمال هذه الشرعية ، وتدعيمها من خلال استكمال أعمال الدولة كلما وأينما ، كان الأمر يتطلب ذلك ، ومن خلال الإسهام فى تغيير هوية الدولة ، وانفتاحها على الاعتبارات الجديدة متعددة الجنسيات للعالم[4].

---

(١) سلوى شعراوى جمعه: "تحليل السياسات العامة فى القرن الـ ٢١". مجلة الديمقراطية. العدد ٢. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. مؤسسة الأهرام. القاهرة. ٢٠٠١. ص ١٣.

(٢) جين م. ليونز: "المنظمات الدولية والمصالح القومية". المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. العدد ١٤٤. يونيه ١٩٩٥. ترجمة: سعاد الطويل. مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ١٠٨.

(٣) بيير دوسينار كلنز: "نظرية النظم ودراسة المنظمات الدولية". ترجمة: محمد البهنسى. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. العدد ١٣٨. مرجع سابق. ص ١٥.

(٤) جان مارك كواكود: "تأملات حول المنظمات الدولية والشرعية الدولية". المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. العدد ١٧٠. مرجع سابق. ص ٣٢.

ويشير "بطرس غالى" إلى أن "من بين ما أفرزته العولمة ، أن القادة السياسيين لم يعودوا يمتلكون الكثير من مجالات السيادة الفعلية التى تمكنهم من اتخاذ القرار ، فى حين تعاظم دور ــ ما أسماهم ــ "اللاعبين الدوليين" وتجاوزوا حدود اختصاصاتهم من دون رقيب يذكر"[١]. وأطلق عليهم البعض الآخر مصطلح "الفاعلين الدوليين" ويقصد بهم مجموع الأشخاص الذين يساهمون بأنشطتهم فى مختلف أوجه الحياة الدولية سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين ينتمون للقطاع الخاص أو العام ، يمارسون أنشطتهم بصفتهم الفردية أو الجماعية. ويمكن أن يكون "الفاعليين الدوليين" جماعة خاصة تجمع بين ممثلين من دول مختلفة فى إطار واحد بهدف القيام بعمل مشترك ، وقد يأخذ هذا الفاعل شكل الهيئات (سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية) أو شركات تنسق بين أنشطتها داخل عدة دول[٢].

ومنذ أن شاع مفهوم العولمة ، وبدأ الاهتمام بقضايا جديدة تعكس التغيرات العالمية ، وطغيان البعد الخارجى على البعد الداخلى ، واحتلت القضايا العالمية أجندة السياسات العامة ، ظهر ما يسمى "بالسياسات العامة العالمية" "Global Public Policy" ، والتى تهتم فى أحد أبعادها بدراسة "الفاعليين الدوليين" من غير الدول ، وتنطلق من حقيقة أن هناك قوى جديدة وفاعلين جدد لا يتصف تأثيرهم بالهامشية أو الثانوية ، ولكن يسببون تغيرات عميقة فى هيكل ومضمون السياسات الدولية ، على نحو يبرز أزمة الدول القومية [٣].

---

(١) هانز بيتر مارتن: فخ العولمة. مرجع سابق. ص ٣٣٠.

(٢) مارسيل ميرل: العلاقات الدولية المعاصرة. حساب ختامى. ترجمة: حسن نافعه. دار العالم الثالث. القاهرة ١٩٩٩. ص ٤٣.

(٣) زينب عبدالعظيم: صندوق النقد الدولى والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية. جوانب سياسية. كتاب الأهرام الاقتصادى. رقم ١٤٣ . ديسمبر ١٩٩٩ . مؤسسة الأهرام. القاهرة. ص ٣.

ولقــد ســاعد على ظهور هذه السياسات العامة العالمية عدة عوامل أهمها[1]:

- الــدور المــتعاظم الــذى لعبته فى هذا المجال مؤتمرات الأمم المتحدة المخــتلفة على مدار السنوات الأخيرة ؛ حيث أصبحت هذه المؤتمرات العالمــية أحــد قــنوات تشكيل النظام العالمى الجديد ، لأنها وضعت القضــايا الــتى عقدت من أجلها على سلم أولويات الحكومات بمختلف أنظمتها وتوجهاتها السياسية.
- أن المــنظمات الدولــية والدول المانحة توفر الدعم المادى إلى برامج بعينها ولذلك تحدد هذه المنظمات أولويات الإنفاق فى السياسات العامة فى العديد من الدول ، فعلى سبيل المثال ، تؤثر السياسات الدولية على السياســات المحلية فى مجال الحفاظ على صحة الطفل ، لأنها احتلت مكانــا بارزا على سلم أولويات منظمة الصحة العالمية ، واليونيسيف وغيرها من المنظمات الدولية.

ومــن أهم ملامح النظام التعليمى فى العديد من دول العالم ، المدى الــذى تؤثــر فيه المؤسسات أو المنظمات الدولية على السياسة التعليمية فى الــدول ذات الدخــل المــنخفض ، الــتى تعتمد على المساعدات والمعونات الخارجية فى الوفاء بقضايا ومتطلبات التنمية.

حيــث يعــتمد كثير من دول العالم الثالث على المنظمات الدولية فى تقديــم العون لمجالات تشمل التخطيط التربوى ، والسياسة التعليمية ، وتمتد إلــى الجهود الرئيسية فى الإصلاح التعليمى بمختلف مستوياته ، ومحتوياته مثل تطوير المناهج ، وتدريب المعلمين ، والأبنية المدرسية ومحو الأمية...

---

(1) ست سبولدنج: "أثر منظمات المعونة الدولية فى تطوير التربية". مستقبل التربية. العدد ٤. ١٩٨٩. مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ٢٣.

.. وغيرها ، ويختلف تأثير هذه المنظمات على المستوى المحلى ، فقد يكون هـذا التأثير فى وضع صيغة السياسة التعليمية ، وفى تخطيط التعليم ورسم البرامج وتنفيذها فى خلال فترة زمنية معينة ، أو من خلال مشروع معين(١).

كما أن الدول التى تتلقى معونات تعليمية ومساعدات مالية ، تقع إلى حـد كبـير تحـت تأثـير السياسات والعمليات الإجبارية للمنظمات المانحة للمعونــة، ولــذا يجب أن يتصدى الأكاديميون الذين يقومون بدراسة تطوير التعلــيم ، بالدراســة المنهجية لأثر الوسطاء الذين يسيطرون على المعونات وعلــى عمليات التعاون الفنى حيث إنها تؤثر على برامج التعليم وفى النهاية علــى النظم الاجتماعية والاقتصادية فى الدول التى تتلقى معونات المنظمات الدولية(٢).

٣- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:

فــى ضــوء بعــض الآثــار الــتى أسفرت عنها ثورة المعلومات والاتصــالات ، والمتمــثلة فى انهيار حاجز المسافات بين الدول والقارات ، ومــا يعنــيه ذلــك من تزايد إمكانات التأثير والتأثر المتبادلين ، وفى ضوء الاتفاقــيات الدولــية المــتعددة فــى المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والإنســانية المخــتلفة ، التى تكفل وتتيح إمكانية التدخل لإحداث تغيرات فى بعض الجوانب القانونية والتنظيمية والإدارية بما يضمن تطبيق تلك الاتفاقات الدولــية ، فإن ذلك كله قد أسهم فى تزايد دور الشركات متعددة الجنسية أو عابرة القارات(٣).

---

(١) ست سبولدنج: "أثر منظمات المعونة الدولية فى تطوير التربية". مرجع سابق. ص ٣٤.

(٢) المرجع السابق: ص ٣٤.

(٣) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم. ١٠ سنوات فى مسيرة تطوير التعليم. قطاع الكتب. ٢٠٠١. القاهرة. ص ٢١.

وهذه "الشركات متعدية الجنسية Transnational Corporations" والتي تتعدى القوميات حسب ما يفيده مقطع Trans ، أصبحت المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية ، في اقتصاد عالمي يزداد تكاملا ، حيث بلغت إيرادات أكبر خمسمائة شركة في العالم في يوليو عام ١٩٩٨ (أحد عشر تريليونا وأربعمائة وأربعة وخمسين مليار دولار) في حين أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم في السنة السابقة (١٩٩٧) كان أكثر قليلا من ٢٨ تريليون دولار ، وكان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية ٧ تريليون دولار وسبعمائة وخمسة وأربعين مليار دولار ، أما مجموع الناتج المحلي لبلدان العالم الثالث فبلغ خمسة تريليون وتسعمائة وتسعة مليار دولار ، وهكذا يمثل رقم إيرادات الشركات المذكورة ١٤٩% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة ، ١٩٤% من الناتج المحلي الإجمالي لكل بلدان العالم الثالث ، ٤٥% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم كله[1].

وهناك من يطلق على هذه "الشركات" متعددة الجنسية Multinational "Enterprises". حيث تقوم هذه الشركات بما لها من نفوذ وهيمنة على مسار الاقتصاد العالمي باختراق الحواجز الوطنية والنفاذ إلى أسواق السلع والخدمات ، وتوسيع أسواقها وزيادة مصادرها المالية وقدرتها الإنتاجية والتكنولوجية[2].

ولكن الأمم المتحدة تطلق عليها "عبر الوطنية" أو متعدية الجنسية "Transnational Corporations" "TNC لتوضيح أنها ليست شركات

---

(١) إسماعيل صبري عبدالله: توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة. أوراق مصر ٢٠٠٢. العدد ٣. يناير ١٩٩٩. منتدى العالم الثالث. مكتب الشرق الأوسط. القاهرة. ص ١٥.

(٢) سليمان المنذري: "التجارة العالمية والتكتل الاقتصادي العربي". في: سمعان بطرس فرج الله (محرر). موقع النظام العربي من النظام العالمي. مرجع سابق. ص ٢٣٥.

يمتلك رؤوس أموالها أكثر من دولة ، وإنما هى شركات لها فروع فى كثير من الدول تعمل وفق الاستراتيجية التى تحددها الشركة الأم[1].

وتمـثل الشـركات مـتعدية الجنسية أحد أهم الفاعلين الدوليين على المسـتوى الدولـى ، والـتى زاد عددها الآن بشكل واسع ، إذ يصعب الآن حصـر عددها بدقة ، بسبب الحيل القانونية والمالية التى ينجم عنها دمج أو إعادة تفكيك هذه الشركات إلى فروع حسب احتياجات اللحظة وضرورتها ، وكان التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٩٤ قـد أشار إلى أن عدد هذه الشركات قد وصل إلى (٣٧٠٠٠) شركة تسيطر علـى حوالـى (٢٠٠,٠٠٠) فـرع فى مختلف أنحاء العالم ، وتوظف هذه الشـركات حوالـى ٧٣ ملـيون شخص ، وتسيطر على حوالى ثلث إنتاج العالم[2].

ويعكـس نشاط الشركات متعدية الجنسية (التى يقع مقار ٩٠% منها فى الدول الصناعية المتقدمة) ديناميات التحول الهيكلى الحادث فى الاقتصاد المـتقدم ، وفى إطار ارتباطها السياسى والاقتصادى والاجتماعى بدولها الأم تمـارس هـذه الشركات نوعا من الانتقائية فى نشاطها على مستوى العالم الـنامى فـيما يتعلق باستهداف التحول الهيكلى بوصفه معيارا حاسما لمدى السير على طريق التطور الاقتصادى والتنمية الاقتصادية[3].

ويوضح "إسماعيل صبرى عبدالله" أنه إذا نظرنا إلى إجمالى إيرادات هذه الشركات بالمقارنة بإيرادات الدول ، يمكن تصور قوة هذه الشركات فى

---

(١) على عبدالعزيز سليمان: "تطور الاستثمارات الدولية ودورها فى التنمية العربية". فى: سمعان بطرس فرج الله (محرر): المرجع السابق. ص ١٩٠.

(٢) مارسيل ميرل: العلاقات الدولية المعاصرة. مرجع سابق. ص ص ٥٥-٥٩.

(٣) محمد عبد الشفيع عيسى: "الثورة التكنولوجية الراهنة ومستقبل الصناعة العربية". فى: سمعان بطرس فرج الله (محرر). مرجع سابق. ص ١٣٧.

التعامل مع أى دولة على حده بما فى ذلك دولة الأصل أو مقر الإدارة العليا حيث بوسعها نقل جزء مهم من نشاطها من دولة إلى أخرى ، ومن الطبيعى ــ والحال كذلك ــ أن يتقلص دور الدولة السيادى إزاء هذه الشركات[1].

ويشير البعض إلى أن هذا الانتقاص من سيادة الدولة لصالح الشركات الأجنبية العملاقة يؤدى إلى آثار تدميرية على الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعالم النامى ، بما يؤدى إليه من تفاقم ظاهرة النمو غير المتكافئ بين أطراف المعاملات الدولية ، التى تصل إلى حد التبعية الظاهرة ، بل و "الخضوع" فى البلدان المهمشة ، وإشتداد حدة التخلف والفقر فى المناطق الأقل نموا والمستبعدة من حلبة النمو الصناعى والتكنولوجى [2].

وتمكنت هذه الشركات من الاستغناء ــ إلى حد كبير ــ عن بعض المهام الموكولة للدول القومية منذ نشأتها ، إذ أنها لم تعد فى حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقوية للغزو والاحتلال ، فالعبرة اليوم بالقوة الاقتصادية للشركة التى تمكنها من دخول أى دولة ومد نشاطها إلى أنحاء متعددة من العالم ، وأيضا على مستوى الأمن الداخلى ضد الجريمة ، فلم تعد هذه الشركات فى حاجة إلى خدمات الشرطة ، لأنها تعتمد على نظم أمن خاصة تملكها أو تستأجرها من شركات متخصصة تستخدم أحدث الأدوات الإلكترونية ، وفى مجال البريد والاتصالات فلقد فقد البريد الذى تيسره الدولة أهميته فى نظر الشركات ولم تعد كفاءة أدائه تعنيها فى شئ ، فهى تعتمد على الشركات الخاصة التى تنقل الرسائل "من الباب للباب" فى أقصر وقت ممكن ، وأيضا بدأت هذه الشركات فى الاستغناء عن الدولة فى عملية "صك العملة" وذلك بالتعامل "ببطاقات الائتمان" "Credit Cards" التى لا تخضع

---

(1) إسماعيل صبرى عبدالله: توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة . مرجع سابق . ص ٣٩.

(2) محمد عبدالشفيع عيسى: "الثورة التكنولوجية الراهنة ومستقبل الصناعة العربية" . مرجع سابق . ص ١٤٧.

لإشــراف أى جهة ، إلا حرص أصحاب الاسم التجارى على ضمان سلامة إصدارها من أى بنك فى أى بلد فى العالم ، فهذه نقود (أداة دفع حالة) انتزع القطاع الخاص حق إصدارها من الدول ذات السيادة[١].

وبذلك أصبحت معظم هذه الشركات تمثل كيانات فاعلة عبر الدول لا تحجـبها الحدود فهى توجد فى أى مكان تمتد إليه استثماراتها وتؤثر بشكل كبير على سياسات واقتصاديات الدول.

ويشير "فيدل كاسترو" أن تهديد السيادة الوطنية للبلدان المتخلفة التى تعمل فيها الشركات متعددة الجنسية يمكن تلخيصها فى الآتى[٢].

- مخالفـة الشـركات الاحتكارية لتشريعات الأقطار التى تعمل فيها ، مثل مجـال الاسـتثمارات الأجنبية والسياسات الضريبية والتجارية والمتعلقة بالعمل وسياسة الأسعار.
- التدخل المباشر أو غير المباشر لهذه الشركات فى الشئون الداخلية للدولة التى تعمل فيها.
- مطالـبة هـذه الشـركات لحكوماتها باتخاذ إجراءات ذات صفة سياسية واقتصـادية للضـغط على حكومة الدولة التى تعمل فيها هذه الشركات خدمة لمصالحها الخاصة.
- عـرقلة الشـركات لجهود الدول من أجل ممارسة السيطرة الفعلية على مواردها الطبيعية.

وكذلك الحال فى مجال التعليم والتدريب والبحث العلمى ، فكثير من الشـركات متعدية الجنسيات تنشئ معاهد خاصة بها لتعليم وتدريب العاملين وتأهيل القوى البشرية المدربة ، وكذلك معاهد لإجراء البحوث والدراسات ،

---

(١) إسماعيل صبرى عبدالله: توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة. مرجع سابق. ص ص ٢٩-٣٢.

(٢) فيدل كاسترو: أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية. دار المستقبل العربى. القاهرة. ١٩٩٤. ص ١٦٨.

دون الاعــتماد على الجامعات والمراكز البحثية التى تنشئها الدول. كما إنها تهيــئ فرصا للتعليم غير الرسمى عن طريق الاتصال بالخبراء وعن طريق تكويــن ثقافــة علمية هدفها النمو الاقتصادى والتنمية ، يضاف إلى ذلك أن المؤسســات عابــرة القومية يمكن أن تشارك فى توفير التعليم الرسمى العام بصــورة مباشرة باعتبارها من الهيئات التى تقدم خدمات تعليمية غير قومية أو بصورة غير مباشرة عن طريق دعم المؤسسات التعليمية القومية والتعاون معهــا ، وتأثيرها على الاستثمارات التعليمية من جانب أصحاب الأعمال ، وتأثــيرها على البرامج ومؤسسات التعليم الحكومية ، وعلى المساعدة الفنية للمؤسسات المرتبطة بها.

وتلعــب الشــركات عــبر القومية دورا محدودا فى التعليم الابتدائى والثانوى ، حيث تقوم بتزويد العاملين وغيرهم بفرص الحصول على التعليم الأساســى عــندما تكــون مرافق التعليم واقعة فى مناطق نائية أو منعزلة ، وعــندما تكــون فرصة الحصول على التعليم العام محدودة ، بينما تؤثر فى التعلــيم الــثانوى مــن خلال توفير الدعم المالى أو الخبراء للمدارس ، أو المعدات الرأسمالية مثل أجهزة الكمبيوتر.

أمــا فــى مرحلة التعليم الجامعى فتمارس المؤسسات عبر الوطنية تأثــيرها الجوهــرى على التعليم الرسمى من خلال توفير المنح الدراسية ، والدعــم المــالى ، وخاصــة لمــدارس إدارة الأعمال ، وتوفير المساعدات والمشــورة مــن خلال العضوية فى المجالس الاستشارية ، ولجان مراجعة المــناهج ، ومجالس وهيئات الإشراف ، وتقوم أجهزة الإدارة العليا فى كثير مــن المؤسسات والشركات عابرة القومية بدور مماثل فى منظمات التدريب ووكالات منح الشهادات ، ونظرا لأن التمويل الحكومى للتعليم العالى أصبح مقــيدا فى عدد من الدول فى السنوات الأخيرة ، فإن الروابط بين المؤسسات الكبــيرة لدوائــر الأعمال والمنشآت التعليمية زادت بدرجة ملحوظة ، ففى

أمريكا وإنجلترا مثلا وفرت المؤسسات عابرة القومية قدرا كبيرا من التمويل لإنشاء كراسي مهنية وتكوين مدارس للأعمال في عدد من الجامعات[١].

**رابعا: اتفاقية الجات: (التجارة فى الخدمات ــ حقوق الملكية الفكرية):**

فـــى عـــام ١٩٤٧ عقــد مــندوبو ٥٣ دولـــة مؤتمرا دوليا للتجارة والتوظيف فى "هافانا" وذلك لمناقشة أوضاع التجارة الدولية ، وحل المشاكل التى تقابلها تلك الدول ، وتم توقيع اتفاقية لإنشاء منظمة التجارة الدولية ، إلا أن الكونجرس الأمريكى رفض التصديق على هذه الاتفاقية ، وفى العام نفسه اجتمع ممثلو ٢٣ دولة فى "جنيف" لإجراء مفاوضات حول التعريفة الجمركية ووقعــوا اتفاقـــية بهـــذا الشأن وسميت الاتفاقية العامة للتعاريف والتجارة[٢] General Agreemention Tariffs and Trade (GATT).

وشهدت اتفاقية "الجات" خلال مسيرتها ثمانى جولات من المفاوضات أسفرت عن نتائج مهمة ، وخاصة الجولات الثلاثة الأخيرة (جولة كيندى ٦٤-١٩٦٧ ، وجولـــة طوكيو ٧٣-١٩٧٩ ، وجولـــة أورجواى ٨٦-١٩٩٣) وتعتبر جولة أورجواى أهم جولات الجات على الإطلاق ، وذلك للنتائج التى تـــم التوصل إليها وتؤثر تأثيرا كبيرا على اقتصاديات الدول الأعضاء البالغ عددهم ١٢٤ دولة ، وكان من أهم هذه النتائج تحويل الاتفاقية العامة للتجارة والـــتعريفات "GATT جات" إلى "منظمة التجارة العالمية World Trade Organization" ، كذلـــك الاتفـــاق الذى تم التوصل إليه لدمج الخدمات فى التجارة الدولية ، واتفاقية حقوق الملكية الفكرية[٣].

---

(١) بادما مالمبلى: "المؤسسات عابرة القومية وتنمية الموارد البشرية". مستقبليات. المجلد ٢٧. العدد ١. ١٩٩٧. ص ص ٦٣-٦٦.

(٢) نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية. أهم التحديات فى مواجهة الاقتصاد العربى. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ٢٠٠١. ص ٨٥.

(٣) نبيل حشاد: مرجع سابق: ص ٩٥.

وبذلك مثلت "منظمة التجارة العالمية WTO" الضلع الثالث فى إدارة النظام الاقتصادى الدولى بالإضافة إلى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

وفيما يلى تعرض الدراسة اتفاقية التجارة فى الخدمات ، واتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، لكونهما يمثلان تحديا جديدا أمام السياسات والنظم التعليمية فى دول العالم النامى ـ ومنها مصر ـ لدخولهما حيز التنفيذ فى الوقت الراهن.

**١- اتفاقية التجارة فى الخدمات:**

تعد الاتفاقية العامة حول التجارة فى الخدمات General Agreement on Trade in Services (GATS) إحدى الاتفاقيات متعددة الأطراف التى انبثقت عن جولة أورجواى ، وتشمل هذه الاتفاقية جميع قطاعات الخدمات ، حيث تشمل كلمة خدمات كل الخدمات فى أى من القطاعات الخدمية بما فيها إنتاج الخدمة وتوزيعها وتسويقها وبيعها وتقديمها[١].

وقررت الاتفاقية أن التعامل الدولى فى الخدمات يحظى بكل التسهيلات المقررة للسلع ، ويشمل مفهوم الخدمات ، كل خدمة تؤدى نظير مبلغ نقدى من أعمال النقل عبر الحدود القومية إلى برمجيات الحاسوب ، ومن نشاط بنك إلى مزاولة مهنة المحاماه أو الطب مثلا ، وإذا كان أداء الخدمة لا يتم منفصلا عن شخص مؤديها ، فإنه يكون له حق الإقامة وممارسة المهنة فى البلد الذى يريد ممارستها فيه[٢].

وكان موضوع تحرير تجارة الخدمات محل خلاف بين الدول المتقدمة ، وأهمها (الولايات المتحدة الأمريكية) والدول النامية ، وخاصة

---

(١) يحيى إبراهيم عبدالحليم: اتفاق التجارة فى الخدمات وأثره على مصر بين النظرية والتطبيق. وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. القاهرة. يونيو ٢٠٠٠. ص ٤.

(٢) إسماعيل صبرى عبدالله: توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة. مرجع سابق. ص ٦٢.

(الهند والبرازيل) ، فيما يتعلق بتحديد مفهوم الخدمات ومعناها ، حيث إن الدول المتقدمة توسعت فى تعريف مفهوم الخدمات ، حيث ترى أن كل ما ليس بسلعة يعتبر خدمة ، بينما ترى الدول النامية أن مفهوم الخدمة ينحصر فقط فى المعاملات التى تتطلب انتقال كل من مورد الخدمة والمستهلكين ، وكذلك انتقال عناصر الإنتاج لتقديم هذه الخدمة[1].

ويتضح من ذلك أن هناك صعوبة فى تحديد مفهوم الخدمات ، حيث تنوعت طبيعة الأنشطة الخدمية ، واتسعت بشكل كبير مع التقدم العلمى والتكنولوجى وتطبيقاته المتنوعة من جهة ، والتوسع فى دور الدولة من الوظائف التقليدية إلى وظائف دولة الرفاهة فى الفترة السابقة من جهة أخرى. وذلك "لأن قطاع الخدمات يضم عددا من الأنشطة المختلفة فى طبيعتها أشد الاختلاف ، فهناك خدمات وثيقة الصلة بالإنتاج السلعى وتقوم بخدمته كالنقل مثلا وهناك خدمات تتجه مباشرة إلى المستهلك النهائى مثل خدمات الصحة والتعليم ، وخدمات السياحة ومختلف الخدمات الترفيهية ، ويتم وصف كل هذه الأنشطة شديدة التنوع ، وتأثير كل منها فى مسار التنمية بكلمة واحدة هى "الخدمات"[2]:

وتقسم بعض الدراسات الخدمات إلى فئتين الأولى تهدف إلى تحقيق أرباح (الخدمات التجارية) ، والأخرى تقدم بواسطة المنظمات غير الربحية مثل خدمات الصحة والتعليم ، وتعرف بأنها تلك الخدمة التى تقدم من خلال أجهزة حكومية ـ مركزية أو إقليمية لخدمة مجتمع معين وتتميز بالخصائص الآتية[3]:

---

(1) نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية. مرجع سابق. ص ١١٨.

(2) جلال أمين: العولمة والتنمية العربية. مرجع سابق. ص ١٦٩.

(3) الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة: "ورقة عمل عن الخدمات الحكومية فى ظل اتفاقية الجات". مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية. مركز الشيخ صالح كامل. جامعة الأزهر. القاهرة. ١٩٩٦. ص ٢٨٦.

- أنهـــا تتم من خلال لوائح وقوانين وتشريعات محددة من قواعد وعلاقات رسمية.
- تقــوم الدولـــة بالإنفـــاق على الخدمة ليس بهدف تحقيق ربح إنما بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد الشعب.
- يــتوقف جــودة أداء الخدمــات علـــى متغيرات عديدة ترتبط بالظروف والتيســيرات المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية ، كما تتأثر الخدمة كما ونوعا بالسياسات المالية السارية فى الدولة.

إلا أن المـــادة الأولـــى من اتفاقية التجارة فى الخدمات تشير إلى أن مفهـــوم "الخدمات" يشمل جميع الخدمات فى كل القطاعات باستثناء الخدمات التى تورد على أساس غير تجارى ومنها خدمات الأمن والدفاع والقضاء... وغيرها ويتم توريد هذه الخدمات عن طريق أربعة أشكال هى[1]:

- انتقال الخدمة عبر الحدود من إقليم دولة ما إلى دولة أخرى.
- انتقال مستخدمى الخدمة من إقليم دولة ما إلى دولة أخرى.
- الــتواجد التجارى لموردى الخدمة الأجانب بالدخول إلى إقليم دولة ما بهدف إنشاء كيان تجارى لتوريد خدمة ما.
- انتقال الأشخاص الطبيعيين الذين ينتمون إلى دولة عضو لتوريد خدمة فى دولة عضو أخرى.

يتضـــح من ذلك أن اتفاقية التجارة فى الخدمات تفتح الباب فى جميع الدول لانتقال موردى الخدمات (أى خدمات) منها وإليها ، وتساوى الاتفاقية فـــى ذلـــك بين الخدمات التجارية ، والخدمات الاستهلاكية "الاجتماعية" فى الاتجاه نحو التحرير التام لتقديم هذه الخدمات.

---

(1) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية: سلسلة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. اتفاق التجارة فى الخدمات. يونيو ٢٠٠٠. القاهرة. ص ١٥.

ويشير البعض إلى أن هذه الخدمات "الاستهلاكية" يصعب أن يتصور أن يكـــون موقف الدولة القومية منها كموقفها من استيراد الأقمشة أو وسائل الـــنقل مثلا ، لأن هذه الخدمات ذات تأثير حاسم ليس فقط فى التنمية ، ولكن أيضا فى نمط الحياة وأنواع السلوك والتفكير والقيم ، وينتمى التعليم إلى هذا النوع من الخدمات [1].

حيـــث بـــدأت الدعوة إلى تطبيق مبادئ السوق على التعليم فى عام ١٩٦٣ عندما ظهر كتاب بعنوان "الرأسمالية والحرية" ، وتبعه كتاب أخر بقلم (أى جـــى واست) فى عام ١٩٦٥ بعنوان "التعليم والدولة" ، وهو يؤكد بأكثر شـــدة علـــى تلك الدعوة ، وأحدث الكتابان تحولا فى المبادئ الأساسية التى تســـتند إلـــيها سياسات التعليم ، ومنذ منتصف الستينيات من القرن الماضى برزت وجهة النظر التى تدعو إلى تقليص دور الدولة الكبير فى ميدان التعليم وإفســـاح مجال أوسع للسوق (أيا كان معناه) ، وهكذا بدأت تتوالى الكتابات المؤيدة منها والمعارضة حول إعادة هيكلة التعليم على أساس تحريره ومنح فرص أكبر للسوق [2].

وهكـــذا اســـتمر الحـــال إلى أن تم توقيع الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات "GATS" فى أبريل عام ١٩٩٤ فى "مراكش" ، التى شملت التعليم ضمن قائمة الخدمات التى يجب تحريرها ، إلا أن كل دولة مازالت تستطيع أن تقـــرر أى الالتزامات تريد أن ترتبط بها ، وأى القطاعات التعليمية التى تـــريد أن تعرضها للسوق ، وعلى سبيل المثال ، قررت حكومة نيوزيلندا أن

---

(1) Martin Khor, "Free Trade and the Third World" in Ralph Nader (ed.), The case Against "free Trade" GATT, Nafta, and The Globalization of Coraporate, Power (San Francisco, CA Earth Island Press, North Atlantic Books, 1993, p. 103.

(2) نفسيكا اليكساندو وكولن بروك: "التعليم باعتباره سلعة". عرض المجلة العربية للتربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. تونس. المجلد ٢٠. العدد ٢. ديسمبر ٢٠٠٠. ص ٢٥٤.

تفتح كل قطاع التعليم الخاص من المرحلة الابتدائية حتى الجامعة للمنافسة الخارجية[1].

وفى عام ١٩٩٨ أنشأت سكرتارية منظمة التجارة العالمية ، مجموعة عمل لبحث آفاق التعليم الأكثر تحررا ، حيث اجتمع فى أكتوبر من نفس العام حوالى ٣٥٠ خبيرا فى تجارة الخدمات ، وأطلق على هذا الاجتماع "خدمات ٢٠٠٠" انتهى الاجتماع إلى أن قطاع الخدمات التعليمية يحتاج لنفس الدرجة من الشفافية وقابلية الانتقال ، والاعتراف المتبادل ، والتحرر من القواعد التنظيمية والقيود والحواجز غير الضرورية التى تقرها بالنسبة لصناعات الخدمات الأخرى[2].

وبذلك يبدأ التعليم تدريجيا فى إطار اتفاقية التجارة فى الخدمات فى التحول إلى خدمات هدفها الربح ، وذلك لأن المستثمرين الذين يسعون وراء الكسب ويبحثون عن مكان يستثمرون فيه أموالهم ، ينظرون إلى التعليم كمجال للاستثمار والتجارة للأسباب الآتية[3]:

- أن التعليم يمثل ميزانية سنوية تبلغ أكثر من ألف مليار دولار تقريبا على مستوى العالم ، وهو قطاع يستخدم أكثر من ٥٠ مليون فرد ، وأكثر من مليار عميل فى شكل طلبة.
- أن التعليم قطاع ينمو بسرعة ، وتجد الحكومات أنه من الأصعب بشكل متزايد سد الاحتياجات فيه ، وخاصة فى التعليم العالى حيث ارتفع عدد الطلبة من ٥٨,٦ مليون طالب إلى ٧٣,٧ مليون طالب فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢ فى الوقت نفسه مال الإنفاق العام إلى التجمد من ٥

---

(١) نيكوهيرت: "هل سيصبح التعليم سلعة تباع فى السوق". رسالة اليونسكو. فبراير ٢٠٠٠. مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ١٤.

(٢) المرجع السابق. ص ١٦.

(٣) المرجع السابق: ص ١٥.

-٦% مـــن إجمالى الناتج القومى فى البلدان الغنية ، ٤% فى الأماكن الأخرى.

- أن التعلـــيم التقليدى يتلقى نقدا شديدا ، فأصحاب العمل يشكون من أنه ليس متفقا مع احتياجاتهم ، ولا توجد فيه المرونة الكافية.

وهكـــذا تـــبدو عملية تحرير الأنظمة التعليمية تحت ضغط المصالح الاقتصادية فى إطار اتفاقية الخدمات التى أقرتها جولة "أورجواى" ، وهو ما يمثل تحديا للنظم التعليمية فى الدول النامية ، ومدى التزام هذه الدول بالدعم الكـــامل لها ، أو عرض جزء منها لقوى السوق لإتاحة الفرصة للمستثمرين المحلييـــن والأجانـــب للاستثمار فى هذا القطاع الحيوى ، فى ظل سياسات التكـــيف والـــتحرر الاقتصـــادى الـــتى تنفذها هذه الدول بالاتفاق مع البنك والصندوق الدوليين.

ومصر كإحدى الدول النامية أعلنت قبولها الدخول فى التنظيم الدولى لـــتجارة الخدمات حيث صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥ بالموافقة على انضمام مصر ، والموافقة على الاتفاقات التى تضمنتها الوثيقة الختامـــية المتضـــمنة لنتائج جولة "أورجواى" والتى تم توقيعها فى "مراكش" بالمغـــرب فـــى ١٩٩٤/٤/١٥[١] ، كما وافق عليها مجلس الشورى ــ دور الانعقـــاد العـــادى الخامس عشر ــ ١٩٩٥ ، ووافق عليها مجلس الشعب ــ مضبطة الجلسة ٧٤ - ١٩٩٥[٢].

وقدمـــت مصـــر الـــتزامات أولية محددة فى بعض القطاعات مثل (الســـياحة ، والتأميـــن ، وســـوق المال ، والبنوك ، والتشييد والبناء والنقل

---

(١) يوسف بطرس غالى: التزامات مصر فى التخفيضات الجمركية فى إطار اتفاقية الجات. (من المقدمة). وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. القاهرة. مايو ٢٠٠٠. ص ٥.

(٢) مصـــطفى عبدالغـــنى: الجـــات والتبعـــية الثقافـــية. الهيـــئة المصـــرية العامـــة للكـــتاب. القاهـــرة. ١٩٩٩ ، ص ١١.

البحرى) ، وباقى الأنشطة التى لم تتقدم فيها مصر "بالتزامات محددة Specific Commitments" بأنها مفتوحة للأجانب للعمل فيها ، مثل الاستشارات بأنواعها والخدمات المهنية ، بالإضافة إلى الأنشطة التى لا تتوافر لها بدائل محلية ، بهدف نقل التكنولوجيا واكتساب الخبرة المحلية منها[1].

وأن هذه "الالتزامات المحددة" أو "التنازلات" يتم تضمينها فى جداول يقدمها الدول الأعضاء ، وتلتزم من خلالها بتحرير قطاعات خدمية معينة ، ويحدد بموجبها درجة هذا التحرير ومعاييره والمؤهلات الواجب توافرها لمنح موردى الخدمات الأجانب نفس المعاملة الوطنية ، ولا يتم تغيير ما التزم به العضو إلا بعد الرجوع إلى الأطراف المتعاقدة طبقا للمادة ٢١ من الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات[2]. وبذلك تعتبر هذه "الالتزامات" بمثابة دعوة للاستثمارات الأجنبية للدخول إلى مصر طبقا للقوانين والتشريعات المصرية ، أما الأنشطة التى لم يتم تقديم "التزامات محددة" فيها ، فهى مفتوحة للأجانب للعمل فيها.

ويتضح أن التعليم ليس من الأنشطة التى تقدمت فيها مصر "بالتزامات محددة" فى إطار الاتفاقية ، وتبلغ نسبة الدول التى قدمت التزامات فى مجال التعليم بنحو ٢٥% من مجموع الدول الموقعة على هذه الاتفاقية[3].

**٢- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:**

إن التطور التكنولوجى الهائل الذى يشهده العالم فى الآونة الأخيرة ، الذى أدى إلى إنتاج سلع جديدة ، وتحسين تقديم الخدمات ، يعتبر محصلة

---

(١) بنك مصر: النشرة الاقتصادية. العدد ٢ . ١٩٩٥ . القاهرة.

(٢) يحيى إبراهيم عبدالحليم: اتفاق التجارة فى الخدمات وأثره على مصر. مرجع سابق. ص ٦.

(٣) المرجع السابق. ص ١٢.

النتاج الفكرى ، والبحوث والدراسات التى تجرى وخاصة فى الدول المتقدمة.

وفى الوقت الذى تسعى فيه دول العالم الثالث لاستيراد هذه التكنولوجيا المتقدمة والاستفادة منها لتحسين جودة منتجاتها ، وتحسين اقتصادها ، وتقديم خدمات جديدة لشعوبها ، فرضت اتفاقية الجات أعباء جديدة على عملية نقل التكنولوجيا المتطورة إلى هذه الدول. وذلك فى ضوء اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، "Intellectual Property Rights" ، التى جعلت من الاختراعات والتكنولوجيا الجديدة سلعا لها ثمنها ، ويجب على من يريد الاستفادة منها دفع الثمن لصاحب حق الملكية الفكرية[١].

وبذلك تكون الدول المتقدمة المصدرة لهذه التكنولوجيا الحديثة قد حققت ضمان قدر أكبر من الحماية الدولية للتكنولوجيا ، التى تؤدى بدورها إلى ضمان تحقيق قدر أكبر من الإيرادات من خلال الاستخدام الصناعى لهذه التكنولوجيا ، بينما ترى الدول النامية أن هذه الحماية تعود عليها بمزايا ضئيلة ـ لأنها مستوردة للتكنولوجيا ـ ومن ثم ترى أنه يجب أن تقوم هذه الحماية على توازن مختلف ، لا يستند بصفة أساسية على المنافسة الدولية ، بل يستند إلى اعتبارات اجتماعية[٢].

ولقد تم طرح فكرة مناقشة حقوق الملكية الفكرية فى جولة "أورجواى" بسبب الاختلاف الكبير فى المقاييس التى تنتهجها الدول فى مجال حماية حقوق الملكية الفكرية ، وتضرر الدول المتقدمة من ذلك ، وخاصة الولايات المتحدة ، وبالمقارنة بما تم وضعه من قبل من القواعد التى أرسيت فى عام ١٩٦٧ بإنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية World

---

(١) هناء عبيد: العولمة. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. الأهرام. القاهرة. ٢٠٠١. ص ٦٨.

(٢) سليمان المنذرى: "التجارة العالمية والتكتل الاقتصادى العربى". فى: سمعان بطرس فرج الله (محرر): موقع النظام العربى من النظام العالمى. مرجع سابق. ص ٢٣٢.

Intellectual Property Organization أضـيفت قواعـد جديـدة لهذه الحمايـة ضـمن اتفاقـية الجـات "مؤداها توسيع نطاق الحماية وزيادة مدة سـريانها، وإلـزام الدول الموقعة عليها بتضمين تشريعاتها الوطنية القواعد الجديدة للحماية ، وفرض عقوبات على الخارجين عليها[١].

ويقصد بحقوق الملكية الفكرية كل الجوانب التى تتعلق بالنتاج الذهنى والفكرى شاملة الابتكارات والاختراعات والأعمال الفنية والأدبية ذات الطابع الـتجارى وتمكيـن أصـحاب هـذا النـتاج الذهنى والفكرى من الاستئثار بمجهوداتهم الفكرية والخلاقة لفترة زمنية معينة[٢].

وبذلـك تسـتطيع الـدول المتقدمة تحقيق رقابة فعالة لحماية حقوق الملكية الفكرية لمواطنيها ، والتحقق من عمليات التجاوز والخرق التى يمكن أن تـتعرض لها تلك الحقوق ، كما أن مراجعة عديد من قوانين نص حقوق الملكية الفكرية يوضح أن هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تغيير التشريعات فى الدول الأخرى بشرط المواءمة مع مصلحتها، وذلـك لأن الأغلبـية السـاحقة مـن براءات الاختراع ، وحقوق التأليف ، والعلامات التجارية منشأها الدول المتقدمة ، وأن أكثر من ٨٠% من إجمالى بـراءات الاخـتراع المطبقة فى العالم الثالث مملوك للأجانب ، كما أن هذه الـدول تعـانى من هجرة كفاءاتها إلى الدول المتقدمة ، وبالتالى فالنفع الذى يعود عليها لا يقارن بما يعود على تلك الدول المتقدمة[٣].

كمـا أوضـح تقرير التنمية فى العالم الصادر من البنك الدولى عام ٢٠٠٢ أن المكاسب التى تجنيها الولايات المتحدة من صافى التحويلات إليها

---

(١) جلال أمين: العولمة والتنمية العربية. مرجع سابق. ص ١٨٠.

(٢) منظمة العمل العربية: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية (الجات) وانعكاساتها على مستقبل الاقتصاديات العربية بوجه عام ومسائل العمل بوجه خاص. القاهرة. ١٩٩٤. ص ٥٢.

(٣) جلال أمين: العولمة والتنمية العربية. مرجع سابق. ص ١٨٠.

وفقــا لاتفاقــية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (تريبس) قدرت بما قيمته ٥,٧ مليار دولار فى حين أن دولا نامية أخرى سوف تتحمل ما يصل إلى ١,٧ مليار دولار للبرازيل ، ٤٣٠ مليون دولار لدولة مثل الهند ، وأشار التقرير إلى أن حقوق الملكية الفكرية المفرطة فى صرامتها قد تعرقل انتشار المعــرفة ، حيــث يجــرى بناء المعرفة فى الدول النامية أساسا عن طريق الوصــول إلى التكنولوجيا الأجنبية وتقليدها ونشرها ، أكثر مما يجرى عن طريق إجراء البحوث المحلية[1].

وفــى ضــوء ذلك يمكن توضيح أهم الآثار السلبية لهذه الاتفاقية على الدول النامية فيما يلى[2]:

- أن الدول النامية هى الطرف الضعيف فى هذه السوق إذا لم تتمكن من الحصول إلا على نسبة (٦%) من نحو ٣,٥ مليون براءة اختراع ، فى حيــن أن الشركات متعددة الجنسيات تستحوذ على نسبة ٨٠% منها ، كمــا أن الدول المتقدمة تستحوذ على نسبة ٩٧% من إجمالى الدخول العالمية فى هذه السوق.
- أن المــبالغة فى حماية حقوق الملكية الفكرية ستؤدى إلى عرقلة عملية نقــل التكنولوجــيا إلى الدول النامية ، وما يؤدى إليه من زيادة الفجوة وضــعف مشــاركتها ، بــل حــرمانها من الحصول على ثمار العلم والمعرفة.

---

(١) البنك الدولى: بناء المؤسسات من أجل الأسواق. تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٢. مركز الأهرام للترجمة والنشر. ٢٠٠٢. ص ١٤٦.

(٢) رضا القريشى: "حقوق الملكية الفكرية فى منظمة التجارة الدولية وآثارها على الأقطار العربية". مجلة شئون عربية. العدد ١٠٣ . سبتمبر ٢٠٠٠ . جامعة الدول العربية. القاهرة. ص ٢٠٩.

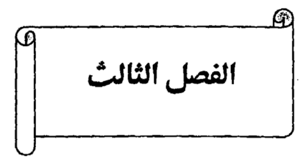
كما يشير البنك الدولى إلى أن هناك ثلاثة اتجاهات تثير قلق البلدان النامية بشأن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية هى[1]:

- تزايد قيام الشركات الخاصة بالبحوث وإنتاج المعارف الأساسية.
- استمرار الدول الصناعية فى السيطرة على الأغلبية الكبرى من البراءات على مستوى العالم ، حيث لم تقدم أفريقيا سوى ٣١ طلبا من بين ٢٦٠٨٨ طلب للحصول على البراءات التى قدمت للمنظمة الأفريقية لحقوق الملكية الفكرية فى عام ١٩٩٧.
- أن علم الجينات الذى مكن الشركات من الحصول على براءات اختراع تقنيات مثل إعادة توحيد الحمض الخلوى الصبغى ، والأجسام المضادة وحيدة الخلايا ، وتكنولوجيا الخلايا والأنسجة ، والتى تحظى بالأولوية، يثير مخاوف الدول النامية من نظام حقوق الملكية الفكرية قد لا يكون قادرا على التعامل بطريقة سليمة وفعالة مع التعقيدات الخاصة بهذه التقنيات.

ويتضح مما سبق أن اتفاقية الملكية الفكرية تمثل تحديا أمام الدول النامية ـ ومنها مصر ـ باعتبارها مستوردة للتكنولوجيا ومستهلكة لها وليست منتجة ، وما يتوقع من زيادة أسعار هذه التكنولوجيا وعدم القدرة على دفع ثمنها فى بعض الحالات ، ويمثل ذلك تحديا أمام النظم التعليمية والبحثية لتطوير نفسها ، والعمل على تشجيع البحوث العلمية اللازمة للتنمية المحلية والعمل على إنتاج التكنولوجيا اللازمة لتحقيق الرفاهية المطلوبة لشعوبها بما يتماشى مع المتغيرات العالية التى تشهدها فى الوقت الراهن.

---

(1) البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١. ترجمة: مؤسسة الأهرام. ص ١٨٤.




# مؤسسات النقد الدولية: التوجهات العامة وسياسة التعليم

# الفصل الثالث

# مؤسسات النقد الدولية: التوجهات العامة وسياسة التعليم

**مقدمة :**

يتناول هذا الفصل التوجهات العامة لمؤسسات النقد الدولية التى توصى بها الدولة النامية لتحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى ، وسياستها فى مجال التعليم والتنمية البشرية وأهم المجالات التى يتم التركيز عليها ويروج لها كل من البنك والصندوق الدوليين ، وأنماط القروض التى تقدم للمشروعات والبرامج التعليمية بهدف تكيف الأنظمة التعليمية مع التحول الاقتصادى والاجتماعى العام نحو اقتصاديات السوق والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، ويتطلب ذلك فى البداية القاء نظرة عامة على كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وطبيعة الدور الذى يقوم به كل منهما والأسس الأيديولوجية التى يستندان إليها فى عملهما ، والفلسفة التى ينطلقان منها لأداء وظائفهما.

## أولا: البنك الدولى وصندوق النقد الدولى – نظرة عامة:

عقدت الدول المتحالفة فى الحرب العالمية الثانية (وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا) سلسلة من الاجتماعات لوضع بنية مالية دولية جديدة أكثر استقرارا لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث تم عقد مؤتمر "بريتون وودز Bretton Woods" فى منطقة نيوهمبشاير بشمال الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٤ ، ونتج عن هذا المؤتمر تأسيس كل من "البنك الدولى World Bank" وصندوق النقد الدولى "International Monetary Fund" "IMF" ، ليتولى البنك إعادة تعمير

وتنمية الدول الأوربية التى دمرتها الحرب ، فى حين يتولى الصندوق تقديم معونة قصيرة الأمد فى مجال ميزان المدفوعات[١].

وقـــام موظفو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبخاصة "هارى ديكســتر" "Harry Dekester" مساعد وزير الخزانة "هنـــرى مورجنتـــو H. Morgento" ، بمعاونة العالم الاقتصادى البريطانى "لورد كينز Lord Keenz" ، بوضع التنظيم الأساسى للبنك والصندوق الدوليين ، وكانت هيمنة الولايات المتحدة مطلقة إذ أنها كانت الدولة الوحيدة التى أفلتت من الدمار فى الحـــرب العالمـــية الثانية ، وكانت فى بادئ الأمر المصدر الوحيد للأموال القابلة للإقراض[٢].

وقــد أقــيم المقـــر الرئيسى للبنك والصندوق الدوليين فى الولايات المـــتحدة الأمريكـــية التى تمتلك أكبر عدد من الأسهم طبقا للميثاق ، وجاء تفضـــيل مدينة واشنطن للمقر عن مدينة نيويورك لأن الولايات المتحدة ترى أنه ينبغى أن يكون البنك والصندوق خاضعين لرقابة وثيقة من قبل حكومات قومية ، وذلك على نقيض ما كان يأمل فيه "كينز" من أن يكون من المستطاع إدراتهمـــا كمؤسستين لهما استقلال ذاتى بعيدا عن تقلبات السياسة القومية[٣]، حيـــث إن الـــتماثل بين جنسية دولة المقر الرئيسى وجنسية ممثليها المعنيين العامليـــن فـــى هـــذا المقر ، تعنى إمكانية الحد من استقلالية هؤلاء من قبل دولتهم ، التى تعمل على جعل سلوكهم الوظيفى داخل هياكل تلك المؤسسات

---

(١) أمير سالم: البنك الدولى - الحكومات وحقوق الإنسان - مركز الدراسات القانونية لحقوق الإنسان - القاهرة - ١٩٩٤ - ص ١٣.

(٢) شيريل بيبار: البنك الدولى "دراسة نقدية" - ترجمة: أحمد فؤاد بلبع - دار سينا للنشر - القاهرة - ١٩٩٤ - ص ٢١.

(٣) شيريل بيبار: مرجع سابق: ص ٢٨.

متسقا مع التحولات السياسية التى قد تطرأ على توجهاتها ، حتى لو أدى ذلك إلى التضحية بأهداف التعاون الدولى المتفق عليها سلفا فى مواثيق العمل[1].

١- البنك الدولى: **World Bank**

البنك الدولى مؤسسة إنمائية تتمثل رسالتها فى مكافحة الفقر وتحسين مستويات المعيشة ويقدم البنك قروضا ، ومشورة ومساعدات فنية بشأن السياسات ، وخدمات معرفية ويطلق لفظ "البنك الدولى" على البنك الدولى للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ، وتضم مجموعة البنك الدولى خمس مؤسسات مرتبطة كل واحدة منهما بالأخرى بصورة وثيقة وهى[2]:

- **البنك الدولى للإنشاء والتعمير ١٩٤٥ "IBRD":**

International Bank For Reconstruction and Development

وهو بنك لا يستهدف تعظيم الأرباح ، وقدم قروضا ومساعدات إنمائية للبلدان المتوسطة الدخل والبلدان الأكثر فقرا ، وبلغ عدد أعضائه ١٨٣ عضوا فى عام ٢٠٠١ والبنك ملك للبلدان الأعضاء فيه ، ويربط حقوق التصويت باكتتابات هذه البلدان فى رأس المال ـ التى تستند بدورها إلى القوة الاقتصادية النسبية لكل بلد.

- **مؤسسة التمويل الدولية:**

"International Finance Corporation "IFC"

أنشئت عام ١٩٥٦. ويبلغ عدد أعضائها ١٧٥ دولة ، وتتمثل رسالتها فى تشجيع التنمية الاقتصادية من خلال القطاع الخاص ، وتقدم المساعدات

---

(١) محمد فهيم يوسف: "مكانة حقوق الإنسان فى قرارات البنك الدولى". المستقبل العربى. العدد ٢٦٣. يناير ٢٠٠١. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص ٤٦.

(٢) البنك الدولى: التقرير السنوى للبنك الدولى "الاستعراض السنوى وموجز المعلومات المالية". ٢٠٠١. واشنطن. ص ص ١٤ ، ١٥.

الفنية والمشورة للحكومات ومؤسسات الأعمال ، وتقدم قروضا طويلة الأجل وضمانات وخدمات لإدارة المخاطر.

• المؤسسة الدولية للتنمية "IDA"

"International Development Association"

أنشـئت فى عام ١٩٦٠ ويبلغ عدد أعضائها ١٦٢ دولة ، وهى فرع البنـك الـذى يقدم الإقراض الميسر بدون فوائد تعرف باسم "الاعتمادات" ، وتقـدم القـروض لأشـد بلدان العالم فقرا والتى تقل قدرتها على الاقتراض بشروط السوق ، والتى يبلغ متوسط الدخول فيها أقل من ٥٠٠ دولار سنويا للفـرد ، وتسـاعد المؤسسـة على توفير خدمات أساسية أفضل كالتعليم ، والرعاية الصحية.

• المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار "ICSID"

**"International Centre for Settlement of Investment Disputes"**

وأنشـئ فى عام ١٩٦٦ ويضم ١٣٤ دولة عضوا ، ويساعد المركز علـى تشـجيع الاستثمار الأجنبى عن طريق توفير تسهيلات دولية للتوفيق والتحكـيم فـى منازعات الاستثمار وإيجاد جو من الثقة المتبادلة بين الدول والمسـتثمرين الأجانب ، كما يمارس أنشطة بحث ونشر فى مجالات قوانين التحكم والاستثمار الأجنبى.

• الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: "MIGA"

أنشـئت Multilateral Investment Guarantee Agency عام ١٩٨٨ وتضـم ١٥٤ دولة عضوا ، وتساعد على تشجيع الاستثمار الأجنبى فـى الـبلدان الناميـة عـن طريق تقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب عن الخسـائر الناجمة عن مخاطر غير تجارية مثل المصادرة والحروب الأهلية والاضطرابات ، وتقدم مساعدات فنية.

والبنك الدولى هو الوكالة الرئيسية للتنمية ، يعتبره البعض أفضل الوكالات ، والبعض الآخر يعتبره أشدها سوءا ، ولكن أحدا لا يفلت من تأثيره ، حيث كان أول بنك من نوعه منذ تأسيسه ، ومازال أقوى المؤسسات بميزانيته الضخمة ، حيث يتحكم فى أموال تتجاوز كثيرا ما تتحكم فيه أية وكالة دولية أخرى للتنمية ، فهو أغنى مؤسسة للتمويل الإنمائى فى العالم الرأسمالى الغربى ، كما أنه النموذج المسيطر الذى تسعى مؤسسات المعونة والتمويل الأخرى إلى محاكاته أو التعاون معه أو حتى الوقوف ضده[1].

ويشير البعض إلى "أن شرعية البنك ترتكز على الادعاء بأن توصياته التنموية تعكس أفضل ما يمكن أن تتوصل إليه الأبحاث والدراسات الفنية ، وهو مسوغ تستشهد به الحكومات المقترضة فى فرص سياسات البنك الدولى على شعوبها المعارضة لهذه السياسات" ، وأن هناك تأثيرا على مكونات تلك الأبحاث والدراسات الفنية ، حيث يلعب منصب كبير الاقتصاديين فى البنك دورا حاسما فى هذا الصدد ، من حيث ماهية البحوث التى تجرى ، ومن سيجريها ، وما البيانات المقبولة وما هى الاستنتاجات المستخلصة وكيف يروج لها[2].

ويستمد البنك الدولى قوته أيضا بوصفه المنسق الرئيسى لبرامج المعونة بين الدول من قروض ثنائية أو متعددة الأطراف من صندوق النقد الدولى للبلدان المختلفة ، وكذلك بوصفه المنظم لمعظم ما فى العالم من المجموعات الاستشارية أو الاتحادات التى تنشأ لتنفيذها ويطلق عليها "نوادى المانحين" ، والتى تنشأ من أجل مجموعة مختارة من البلدان التى تتلقى

---

(١) شيريل بيبار: البنك الدولى "دراسة نقدية". مرجع سابق. ص ١٣.

(٢) روبرت ويد: "مجابهة فى البنك الدولى". ترجمة: حازم صابونى. مجلة الثقافة العالمية. العدد ١١٢ . مايو ٢٠٠٢ . المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ص ص ١٠ ، ١١.

المعونــة مــن الــدول المتقدمة لتنسيق الجهود للتخفيف من حدة أزمة معينة كالديون وتفاقمها لإعادة جدولتها[١].

كما يعمل البنك الدولى على نشر المفاهيم الجديدة حول قضايا التنمية بمخــتلف أنواعهــا وربط دول العالم الثالث بمراكز الرأسمالية الدولية ، "مع إبقاء التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية تحت سيطرته ، مع ما يتطلبه ذلك من تغيرات فى مواقع القوى السياسية والاجتماعية فيها ، والتأثير فــى مجمــل شروط الأوضاع والسياسيات الاقتصادية والاجتماعية فى البلد المعنى"[٢].

وفى ضوء ذلك طرح رئيس البنك الدولى "جيمس ولفنسون James WalFensohn" ضرورة تبنى البنك لإستراتيجية "تنمية شاملة" لا تعنى فقط بالمســائل المالــية ومسائل الاقتصاد الكلى ، بل أيضا وبنفس الدرجة مجمل القضايا الهيكلية والإنسانية والاجتماعية لعملية التنمية ، ومنها قضايا البيئة ، وقضية الحكم ، والعولمة ، وقضية المعرفة والعلم ، والتكنولوجيا وغيرها[٣].

وهكذا يمثل البنك الدولى أهم الفاعلين الدوليين فى التأثير على حياة البشــر فى العديد من دول العالم ، حيث تمثل الأفكار والرؤى التى يطرحها حول قضايا التنمية العديدة بمثابة عقيدة لدى مسئولى هذه الدول يستندون إليها ويبررون بها قراراتهم التى تسير شئون المجتمع الذى يعيشون فيه.

**٢- صندوق النقد الدولى:**

أنشــئ صــندوق النقد الدولى فى عام ١٩٤٥ ، لوضع أسس لنظام تعــاون مــالى دولى ، حيث كانت الأهداف الرئيسية للصندوق هى "تشجيع

---

(١) شيريل بيبار: مرجع سابق . ص ٢٣.

(٢) رمزى زكى: (من المقدمة) . فى: شيريل بيبار: البنك الدولى "دراسة نقدية". مرجع سابق . ص ١٠.

(3) James D. Wolfensohn: Aproposal for a comprehensive Development and staff of the World Bank Group-Washington, D.C., The World Bank-12 January 1999, p. 7.

التعاون النقدى الدولى ، والعمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية ، والوصــول إلى نظام متعدد الأطراف للمدفوعات ، والعمل على ثبات أسعار الصــرف بيــن الدول الأعضاء ، بهدف تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والتوظيف والنمو والاستثمارات الدولية(١).

ولقــد شهد الصندوق على مدى العقود الماضية منذ إنشائه ، وحتى الآن تطــورا كبــيرا فـــى دوره واهــتماماته وسياساته ، وذلك مسايرة منه للـــتطورات والتحولات السياسية والاقتصادية الدولية المختلفة ، فعلى الرغم مـــن أن الهـــدف الأساســـى وقـــت إنشـــاء الصندوق كان تقديم المساعدات الاقتصـــادية لـــدول أوربا التى دمرتها الحرب العالمية الثانية ، إلا أن أزمة البترول التى شهدها العالم فى السبعينيات ، وأزمة الديون فى الثمانينيات من القـــرن العشرين ، أدت إلى زيادة اهتمام الصندوق بحاجات الدول النامية ، وأخـــذ يعطـــيها شيئا فشيئا الأولوية فى برامج مساعداته ، "حيث قام بتوجيه العديـــد مـــن الدول لتصميم وتنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادى ، وأتاح لها المـــوارد المالـــية من خلال استحداث العديد من التسهيلات متوسطة الأجل والعمل مع الدائنين على إعادة جدولة سداد الديون"(٢).

ويشـــير الـــبعض إلـــى أن الصندوق من خلال استثماره الذكى لهذه الأزمـــات العالمية تحول إلى "قوة عالمية" ، تمارس ضغوطها وتأثيرها على

---

(١) أحمد السيد النجار: "المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية وتأثيرها على مستقبل الاقتصادات العربية". في: سمعان بطرس فرج الله (محرر): موقع النظام العربى من النظام العالمى فى القرن الحادى والعشرين. معهد البحوث والدراسات العربية. جامعة الدول العربية. القاهرة. ٢٠٠٢. ص ٢٠.

(٢) زينب عبدالعظيم: صندوق النقد الدولى والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية. كتاب الأهرام الاقتصادى. العدد ١٤٣. ديسمبر ١٩٩٩. مؤسسة الأهرام. القاهرة. ص ٥.

البلاد النامية ، وتدخلها بإحكام فى حظيرة الاقتصاد الرأسمالى العالمى[1]، وأصبح له دور كبير فى رسم السياسات والتوجهات وفرض القواعد والإجراءات سواء بالنسبة للسياسة الاقتصادية الداخلية أو الخارجية ، كما أن دوره يتمثل فى تحديد المصداقية المالية للدولة ، وأن إقراره بالموقف الاقتصادى لهذه الدولة أو تلك يعتبر بمثابة الصمام الذى يفتح القنوات لمزيد من تحويلات القروض الخارجية لها ، وهو ما أتاح لخبراء الصندوق أن يتدخلوا بانتظام فى شئون الدول النامية بطريقة تشبه إلى حد كبير طريقة "المصفى القضائى" ، إذ يقومون بمراجعة وتدقيق الحسابات القومية لهذه الدول ، ويعرضون تقديم تسهيلات فى مقابل إجراء إصلاحات هيكلية[2].

كما أن القوة التى يتمتع بها الصندوق حاليا ، تعدت قواعد الانضباط المالى والنقدى إلى التأثير وبشكل بارز فى مجمل سياسات التنمية وطبيعة التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتحول الصندوق إلى مؤسسة ذات اهتمامات إنمائية ، ودخل مجالات تمويل التنمية فى الدول النامية ، ولم يكن ذلك من أهداف الصندوق عند إنشائه ، لأن الدول النامية لم تشارك فى صياغة هذه الأهداف ، وقاد الصندوق بالاشتراك مع البنك الدولى تغييرا فى السياسة الإنمائية الدولية ، عن طريق ربط القروض باتباع سياسات ذات توجه نحو السوق[3].

ولم يكن أحد يتوقع أن تكون للصندوق مثل هذه القوة المؤثرة التى تمكنه من التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء وإملاء ما يراه من

---

(١) رمزى زكى: "أزمة الديون العالمية والإمبرالية الجديدة ، الآليات الجديدة لإعادة احتواء العالم الثالث". السياسة الدولية. العدد ٨٦ . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . الأهرام . القاهرة . ١٩٨٦ . ص ٧٤.

(٢) مارسيل ميرل: العلاقات الدولية المعاصرة: حساب ختامى. مرجع سابق. ص ١٠١.

(٣) زينب عبدالعظيم: صندوق النقد الدولى والإصلاح الاقتصادى. مرجع سابق. ص ١٨.

توجهات عليها ، كما أنه فى بعض الحالات يتدخل فى أنظمة حكم بكاملها فى بعض الدول من حيث تشكيل الحكومات ، وتحديد سياساتها التى تتأثر بتوجهات الصندوق ومدى رضائه ، ولم يكن من المتوقع أن يكون العداء للصندوق وسياساته مادة للمظاهرات الشعبية العارمة التى خرجت - وتخرج - فى كثير من عواصم العالم للاحتجاج على سياسات الصندوق ، وهى ما عرفت باضطرابات صندوق النقد الدولى "IMF Riots"(١). ومن أمثلتها التظاهرات التى حدثت فى مصر والأردن ، والمظاهرات السنوية التى تصاحب الاجتماع السنوى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى واشنطن وغيرها من مدن العالم التى يعقد فيها الاجتماع.

### ٣- العلاقة بين البنك الدولى وصندوق النقد الدولى:

شهدت العلاقة بين البنك والصندوق انتقادات عديدة لعدم الاتساق بين سياساتهما تجاه الدول النامية ، فكثيرا ما كان يحدث تضارب فى موقف المؤسستين ، "فالصندوق عادة يتمسك بتخفيض العجز فى الميزانية العامة للدولة ، فى حين أن البنك يتمسك بإدراج اعتمادات فى الميزانية لضمان حصول أحد المشروعات التى يقوم بتمويلها على كفايته من العملة المحلية وإن ترتب على ذلك زيادة العجز فى الميزانية ، وظهر هذا التناقض قويا إبان أزمة الديون العالمية فى الثمانينيات(٢).

ونتيجة لهذه الانتقادات الشديدة ، بدأ الاتجاه نحو مزيد من التنسيق والتناغم ، وأصبح هناك تقسيم واضح فى المهام بين البنك والصندوق ،

---

(١) رمزى زكى: "نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولى فى ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى". ندوة السياسات التصحيحية والتنمية فى الوطن العربى. دار الرازى. بيروت. ١٩٨٩. ص ١٨.

(٢) سعيد النجار: "التطورات الجديدة فى النظام المالى الدولى". مصر المعاصرة. العددان ٤٠٩. ٤١٠. السنة ٧٨ أكتوبر ١٩٨٧ . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى. القاهرة. ص ٢٣٧.

"حيث يعنى الصندوق بالمفاوضات السياسية الرئيسية فيما يتعلق بسعر الصرف وعجز الميزانية ، فى حين أن البنك الدولى يشرف على خصخصة منشآت الدولة ، وهيكل الاستثمار العام عن طريق مراجعة المصروفات العامة ، كما يشارك من خلال مكتبه التمثيلى على مستوى البلد وبعثاته الفنية الكثيرة فى الإصلاحات الفعلية فى مجالات الصحة والتعليم وغيرها"(١).

ويشير أحد خبراء البنك الدولى إلى أن التنسيق والتكامل فى عمليات البنك والصندوق "يكمل بعضها بعضا ، غير أن لكل منهما شخصيته المستقلة ووظائفه الخاصة ، فإن هيئات المؤسستين تتبادل وجهات النظر فى تعاون وثيق ، وأن اهتماما مشتركا قد بذل لضمان تنسيق العمل وتجنب تقديم الاستشارات المتعارضة ، وأن البنك يقود الصندوق فى قضايا التنمية ، والصندوق يقود البنك فى أمور ميزان المدفوعات(٢).

وتسير معظم مهام البنك والصندوق متوازية أو متداخلة ، ففى كثير من البلدان يعمل فيها موظفو المؤسستين جنبا إلى جنب فى حقل واحد ، كما أن مجالات السياسة الاقتصادية التى تتعامل بها المؤسستين متكاملة ومتداخلة(٣).

وأن عضوية أى منهما مرهونة أو مشروطة بعضوية الآخر ، فمن غير عضوية الصندوق لا يسمح بالاستفادة من قروض البنك ومعونته التنموية ، والعكس.

حيث تأخذ العلاقة بين البنك والصندوق صورتها القوية عند منح أى قرض ، وخاصة القروض الخاصة بالتصحيحات الهيكلية ، حيث يعلق البنك أهمية كبيرة على "خاتم الرضا" Seal of Approval الذى يمنحه الصندوق

---

(١) ميشيل تشوسودوفسكى: عولمة الفقر. ترجمة: محمد مستجير. سطور. القاهرة. ٢٠٠٠. ص ٤٧.

(2) E. Peter Wright, "World Bank Lending for Structural Adjustment", Finance and Development, The World Bank, IMF, vol. 17, Nol. 3, Sept. 1980, p. 20.

(٣) غراهام هانكوك: سادة الفقر. ترجمة: ناصر السيد ومستمار السقيد. دار الحداثة. بيروت. ١٩٩٤. ص ٦٤.

أو ينكره عن أى من الدول التى تطلب قروض البنك ، حيث يرفض البنك منح أى دولة إلا إذا دخلت فى اتفاق للترتيبات مع الصندوق ويتم ذلك من خلال ما يسمى "بالمشروطية المتقاطعة Cross Conditionally" ، والتى تعنى أن استخدام موارد الصندوق يتوقف على تنفيذ المقترض لمشروطية البنك بالإضافة إلى مشروطية الصندوق[1] على أن يتم تحديد ذلك من خلال "خطاب النوايا" أو "ورقة إطار السياسات Policy Frame work Paper" ، ورغم أن هذه الورقة من الناحية الرسمية ، وثيقة حكومية تحددها السلطات الوطنية ، فإنها تكتب تحت الإشراف الدقيق للبنك والصندوق وفق صيغة نمطية معدة من قبل"[2].

يتضح من ذلك العلاقة القوية بين المؤسستين فى توجيه وتحديد السياسات الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية فى العديد من دول العالم الثالث التى تتبنى توجهاتهما التنموية وتعتمد على قروضهما لتصحيح مسارها الاقتصادى والاجتماعى.

٤- الأيديولوجية الحاكمة للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى:

تعد دراسة وفهم الأيديولوجية التى يستند إليها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى أداء وظائفهما مسألة مهمة ، حيث إن الكثير من النقاش والجدل الذى يدور حول دوريهما ينبع من الجدل بشأن وجود ومحتوى تلك الأيديولوجية.

وتعرف الأيديولوجية بأنها مجموعة متجانسة من الأفكار والمعتقدات التى تضفى الشرعية على أنماط عمل جماعة ما فى المجتمع[3].

---

(١) سعيد النجار: مرجع سابق. ص ٢٣٨.

(٢) ميشيل تشوسودوفسكى: مرجع سابق. ص ٤٨.

(٣) عدنان عباس على: (مترجم): فخ العولمة. العدد ٢٣٨. عالم المعرفة. الكويت. أكتوبر ١٩٩٨. ص ٣٣٧.

وتشير بعض الدراسات إلى أن "الأساس الذى يستند إليه كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى تصميم البرامج والسياسات يكمن فى إطار الاقتصاد الليبرالى الذى يستند إلى فلسفة اقتصادية مرتكزة على مبادئ الليبرالية الجديدة[١] ، التى تمثل رؤية اقتصادية واجتماعية وسياسية ، هدفها الرئيسى الدفاع عن مصالح أصحاب رؤوس الأموال وتنادى بالعودة إلى المفاهيم والمقولات الكلاسيكية المبكرة لليبرالية ، التى وضعها "آدم سميث" فى كتابه "ثروة الأمم" الذى يعتبر أول من وضع النظريات الاقتصادية الليبرالية التقليدية التى تشجع السوق وتحد من دور الدولة.

وتجسدت مبادئ "الليبرالية الجديدة" فيما يطلق عليه "تراضى واشنطن" أو "إجماع واشنطن The Washington Consensus" وهو مجموعة من المبادئ ذات توجه يخدم السوق صممتها الولايات المتحدة الأمريكية (الاقتصادى الأمريكى John Williamson) ، بالتعاون مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وارتبطت فى البداية "بريجان وتاتشر" وأصبحت فى العقدين الأخيرين الاتجاه السياسى والاقتصادى المهيمن كونيا"[٢].

والفكر الليبرالى هو بالدرجة الأولى دعوة إلى الفردية ، واحترام مجال خاص يتمتع الفرد فيه باستقلالية وحرية دون تدخل من الحكومات ، حيث إن "الليبرالية" ضدها "الجماعية Communitarisme" ، وأن هذا التعارض يحدد طبيعة الدور الذى تقوم به الدولة داخل المجتمع[٣].

---

(1) Marc Williams; International Economic organization and the Third World, Harvester Wheatsheaf, New York, 1994, p. 72.

(٢) نوعام تشومسكى: الربح فوق الشعب: الليبرالية الجديدة والنظام العولمى. ترجمة: مازن الحسينى. دار التنوير. رام الله. فلسطين. ٢٠٠٠. ص ٢٥.

(٣) آلان روسيون: "التحرير الليبرالى. ظاهرة اجتماعية كلية". فى: نازلى معوض (محرر): الليبرالية الجديدة. مركز البحوث والدراسات السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. ٢٠٠٠. ص ١٧.

وتؤمن الليبرالية بقدرة النظام الرأسمالى "السوق" على النمو المستمر وتحقـيق التوظف الكامل ، وأنه قادر على تصحيح أزماته بشكل تلقائى ، لو ابـتعدت الدولة عن التدخل فى سير العجلة الاقتصادية ، ولقد تحولت مبادئ الليبرالـية الجديـدة مـن مجـرد إرهاصـات لفكر إلى سياسات اقتصادية واجتماعية، وأصبحت بحكم الأهداف التى تسعى إليها تمثل "أيديولوجيا جامدة Dogma" يتبناها كل من البنك والصندوق الدوليين.

ووضع "إجماع واشنطن" تصورا جديدا للفرد والسوق والدولة وسياسة الرفاهية على النحو التالى[١]:

- يعتـبر السـوق أفضل آلية لتوزيع الثروة ، فبمجرد تحرر قوى السوق تتكون الثروة ، ويظهر ارتفاع شامل فى مستوى الحياة.
- تميل الصفوة السياسية والإدارية إلى الاستفادة من مراكزها ، على حين أن المؤسسات الخاصة ، سواء كانت ربحية أو غير ربحية ، نجدها أكثر كفـاءة وأقـل فسادا عن مثيلاتها فى القطاع العام ولذا يجب خصخصة الشركات والخدمات العامة.
- لم يعد الفرد ضحية يجب حمايتها ، ولكنه أصبح شخصا منطقيا ومسئولا ومن الضرورى السماح لـه باتخاذ اختياراته المنطقية بطريقة تزيح عنه المخاطر.
- لا يتكون المجتمع من طبقات ، بل من أفراد ، ويجب على سياسة رفاهية القطـاع الشـعبى مساعدة المحرومين للاتجاه نحو الاستغلال الذاتى مع المجموعات الاجتماعية التى تحصل على التأمين على أساس تطوعى.

---

(١) فرانسوا إكسافيير ميريان: "المعاشات: السياسات الاجتماعية الجديدة للبنك الدولى". المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. العدد ١٧٠. ديسمبر ٢٠٠٠. مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ص ٥٤ -٥٥.

٥- سياسات الإصلاح القائمة على أفكار البنك والصندوق الدوليين:

فـــى إطـــار الأزمـــات الـــتى واجهتها الدول النامية فى نهاية القرن العشـــرين أقـــر كـــل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى مجموعة من السياســـات الإصلاحية والإجراءات التطبيقية توصى بها هذه الدول لإجراء إصـــلاحات اقتصـــادية وهيكلـــية بهـــدف الانتقال إلى الاقتصاد الرأسمالى والاندماج فى الاقتصاد العالمى ، وفيما يلى نعرض أهم الأسس النظرية التى تقوم عليها هذه السياسات.

أ- سياسة التثبيت الاقتصادى: **Stabilization Policy**

ويقصـــد بسياســـة التثبيـــت الاقتصادى تلك السياسة التى تهدف إلى اســـتعادة التوازن فى الاقتصاديات الكلية فى البلدان التى تعانى من عجز فى موازين مدفوعاتها ، من خلال سياسات مالية ـــ ونقدية ـــ وسعر الصرف[١].

وتهدف هذه السياسة إلى إعادة التوازن فى الاقتصاديات الكلية خلال الأجـــل القصـــير ولذلك فإن مدة برامج التثبيت عادة ما تكون بين عام إلى عاميـــن ، وهى تمثل مشروطية الصندوق التى يتم الاتفاق عليها فى خطاب الـــنوايا المبرم مع الحكومية المعنية ، ويرتبط تنفيذ هذه السياسة بالاستمرار فـــى الســـحب من شرائح الائتمان العليا فى الصندوق ، وأن وقف تنفيذ هذه السياســـة يـــؤدى إلى وقف السحب من هذه الشرائح ، ويلاحظ أن الصندوق يسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية من تلك السياسات وهى[٢]:

- تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات.

---

(١) برفينر حسن: "التصميمات الهيكلية فى بعض البلدان العربية . الحاجة والتحديات والمدخل" . فى: سعيد النجار (محرر) . التصحيح والتنمية فى البلدان العربية . صندوق النقد العربى . أبوظبى . ١٩٨٧ . ص ٧٠.

(٢) عبدالستار عبدالحميد سلمى: تقييم سياسات صندوق النقد الدولى للتثبيت الاقتصادى فى مصر . المركز الأكاديمى للدراسات الاستراتيجية . القاهرة . ٢٠٠١ . ص ٥٦.

- تخفيض معدلات التضخم.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادى.

ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الإجراءات التقشفية التى تهدف إلى التحكم فى جانب الطلب ومنها[١]:

- زيادة موارد الخزينة العامة من خلال تنشيط الجهاز الضريبى وتقليص الدور الاجتماعى للدولة.
- تقليص الاستثمارات الحكومية والحد من تدخلها فى الأمور الاقتصادية (وترك الأمر للسوق).
- التركيز على إدارة الطلب بهدف التحكم فى عملية الإصدار النقدى ، والإقلال من الإنفاق الحكومى ، وإلغاء الدعم بمختلف أشكاله.
- تخفيض مستويات الأجور الحقيقية سواء بالتخفيض المباشر ، أو من خلال الضغط عليها ، بحراك القوى العاملة والتخلى عن التوظيف الحكومى.

ويعتبر الصندوق أن تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات هدف رئيسى لسياسات التثبيت وعادة ما يتم النص على "ميزان المدفوعات Balance of Payments" كهدف أساسى أكثر من غيره من الأهداف ، فى البرامج التى يعقدها الصندوق مع الدول الأعضاء[٢].

وبذلك يدعو الصندوق إلى زيادة احتياطيات البلد المعنى حتى يؤكد قدرته على رد القروض المستحقة للصندوق[٣] وما يهم الصندوق من ذلك فى المقام الأول هو مصلحته الخاصة التى تعكس مصالح البلدان الغنية التى تملك

---

(١) بكر محمود رسول : مرجع سابق. ص ١٥.

(٢) مانويل جويتيان: "دور صندوق النقد الدولى فى التكيف". مجلة التمويل والتنمية. البنك الدولى وصندوق النقد. واشنطن. سبتمبر ١٩٩٠. ص ١٢.

(3) Tony Killic, IMF Programmes in Developing Countries, Design and Impact, Overseas Development Institute, London, 1995, p. 18.

أكبر الحصص فيه ، حيث يرى الصندوق أن العجز فى ميزان مدفوعات هذه الدول نتج عن مجموعة من الاختلالات الخارجية والداخلية ، ولكن الصندوق يركـز علـى الاخـتلالات الداخلية ، أكثر من الخارجية ، حيث يرجع هذه الاخـتلالات الداخلـية إلى تزايد الإنفاق المحلى على الدخل المحلى ، وهذا التزايد يتم تمويله إما عن طرق الاقتراض الخارجى أو الاقتراض الداخلى[١]. لذلـك يقوم الصندوق بوضع ضوابط فيما يتعلق للجوء البلد إلى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ، فى ضوء سياسة التثبيت ، تتمثل فى وضع مجموعة من السياسات المالية منها سياسات لتخفيض الإنفاق العام ، وسياسات لزيادة الإيراد الحكومى ، وسياسات تتعلق بالمشروعات العامة للدولة.

ففى مجال الإنفاق الحكومى يولى الصندوق أهمية خاصة فى برامجه بتخفـيض الإنفاق الحكومى فى المجالات العسكرية ، والإنفاق على الموارد والتجهـيزات ، ووسائل النقل والإنفاق على التعليم والأجور ، والإنفاق على الإسكان وغيره من النفقات ، والصندوق حينما يطالب بتخفيض الإنفاق على الأجـور والمرتـبات مـثلا ، فإنـه يطالب فى المقام الأول تجميد الأجور والمرتـبات أو تخفـيض الـزيادة فيها إلى المستويات التى تتفق مع أهداف البرنامج الذى يعقده مع البلد العضو ، ويرتبط بذلك أيضا تجميد أو تخفيض عدد العاملين فى الحكومة ، لأن تخفيض العمالة فى القطاع الحكومى تخفض بعض الاستثمارات المرتبطة بذلك ، وهذا بدوره يعزز وضع الإنفاق العام[٢].

كما يرى الصندوق أن النفقات التى تخصصها الحكومة "للدعم" تعتبر السبب الرئيسى لتزايد العجز فى موازنة الدولة ، ويرى أن حجم الإنفاق على "الدعـم" يلـتهم جزءا كبيرا من نفقات الحكومة وأن أسعار العديد من السلع

---

(١) Crocket Andtwed, Stabilization Policies in Developing Countries, Some Policy Consideration, IMF Staff Papers, vol. 25 March 1981, p. 65.

نقلا عن: عبدالستار عبدالحميد سلمى: مرجع سابق ، ص ٧٣.

(٢) عبدالستار عبدالحميد سلمى: مرجع سابق ، ص ٩٤.

تهـبط إلى مستويات منخفضة لا تعبر عن التكلفة الحقيقية ، على أساس أن ذلك يعد حماية للطبقات الفقيرة فى المجتمع فى حين أن ذلك ضد الفقراء (فى رأى الصـــندوق) ، ولذلك يرى الصندوق ضرورة تخفيض هذا الدعم ورفع أسعار هذه السلع لأن ذلك فى مصلحة الاقتصاد ككل[١].

وفـــى مجـــال زيـــادة الإيرادات العامة: يرى الصندوق أن الوسيلة الملائمـــة لذلـــك هـــى التأثير فى السياسة الضريبية من خلال إجراء بعض التغيرات فى الضرائب والرسوم التى تتقاضاها الدولة. وذلك إما عن طريق فرض ضرائب مباشرة أو سياسات خاصة بالضرائب غير المباشرة ، حيث يـــرى الصـــندوق أن الوظيفة الأساسية للنظام الضريبى هو إمداد الحكومة بالإيـــراد الـــلازم لتنفيذ تعهداتها المختلفة ، ولا يهمه الاعتبارات الاجتماعية الـــتى يجـــب أن تدخل فى الحسبان عند صياغة نظام الضرائب على الدخل الشخصـــى ، فهو يرى أنه لا يجوز استخدام النظام الضريبى لتحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية[٢].

ويـــبرر الصندوق تجاهله للآثار الاجتماعية التى تنتج عن سياساته التقشـــفية "بـــأن هـــذه المســـألة تعد من المسائل التى تدخل فى صميم عمل الحكومـــات الوطنية ، وأنه لا يجوز أن يتدخل فى ذلك[٣]. وأن هذه الآثار لا تدخل فى دائرة اختصاصه ، كما أنها ستزول فى الأجل الطويل عندما يتحقق

---

(1) Vito Tonzi, Fiscol Restructuring and the tax system, in V.A. Jafarey (ed.) "Structural adjustment and Macroeconomic policy issues, IMF, Washington, D.C., 1992, p. 27.

(2) Alan Tait, Budgetary and Tax Reforms, Institutional Requirements and Fiscal Policy, In Coordinating stabilization and Structural Reform, IMF, 1994, p. 41.

(٣) سنجيف جوتبا وكريم نشاشيبى: "الاهتمام بمكافحة الفقر فى البرامج التى يدعمها الصندوق". مجلة التمويل والتنمية. البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. واشنطن. سبتمبر ١٩٩٠. ص ١٢.

الإصـــلاح[1] ، ويشير الصندوق إلى أن هذه الآثار الاجتماعية الجانبية مثل الـــركود والبطالة التى تؤثر على حياة الفقراء أنها (ثمن مؤقت) يتعين دفعه لقاء إفساح الطريق أمام تحقيق التوازنات الاقتصادية النقدية.

ويلاحـــظ أن هذا التبرير يمثل تناقضا واضحا فى موقف الصندوق الذى يعلن عدم تدخله لإزالة هذه الآثار العكسية ، فى حين أن تدخله لفرض سياســات للإصـــلاح الاقتصـــادى فى البلدان التى تعانى من عجز موازين مدفوعاتهـــا يعد فى الحقيقة من الأمور التى تدخل فى صميم عمل الحكومات المحلـــية لهـــذه البلدان ، وأنه لا يجوز للصندوق أو أى جهة أخرى أن تحل محل هذه الحكومات فى القيام بهذا الدور.

أمـــا فى مجال المشروعات العامة للدولة: يرى الصندوق أن معظم هـــذه المشـــروعات مديـــنة وأن إنشـــاء العديد منها كان لاعتبارات واقعية ومؤسســـية ، وليس لاعتبارات منطقية ، وأن هذه المشروعات تقوم بتشغيل عدد كبير من العاملين وبأجور مرتفعة وهذا يمثل عبء على موازنة الدولة ، لذلك يرى الصندوق أنه من الأفضل خصخصة هذه المشروعات سواء تعلقت الخصخصة بالإدارة أم بالملكية الكلية أو الجزئية حسبما تسمح به ظروف كل مشروع[2].

وتعد هذه المجالات وغيرها من أمور فرعية أخرى جوهر سياسات التثبيـــت الاقتصـــادى التى يسعى صندوق النقد الدولى للضغط بجميع السبل وبكل الوسائل لتنفيذها فى الدول النامية المدينة للوفاء بخدمة الديون فى المقام

---

(١) كريمة كريم: "الآثار الاجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولى مع إشارة خاصة للحالة المصرية". فى: رمزى زكى (محرر): السياسات التصحيحية والتنمية فى الوطن العربى. دار الرازى. بيروت. ١٩٨٩. ص ٢٦١.

(٢) عبدالستار عبدالحميد سلمى: تقييم ساسات صندوق النقد الدولى للتثبيت الاقتصادى فى مصر. مرجع سابق. ص ١٠٦.

الأول وفتح أسواق هذه الدول وتحويل أنظمتها الاقتصادية نحو السوق ، مع ما يتطلبه ذلك من تحولات سياسية واجتماعية.

ب- سياسة التكيف الهيكلى: **Structural Adjustment Policy**

وهـــى تمثل النوع الثانى من سياسات الإصلاح ، ويأتى تنفيذها بعد مرحلة من البدء بسياسات التثبيت ، وهى سياسات للمدى المتوسط والطويل ، يتبـناها ويـتابع تنفيذها البنك الدولى وتركز على الإصلاحات الهيكلية لكافة عناصر البناء الاقتصادى للدولة على المستوى القطاعى وتشمل إعادة هيكلة القطـاع العـام مـن خلال عملية الخصخصة ، وتحرير السياسات السعرية وإزالة كافة العوائق أمام القطاع الخاص مثل تغيير القوانين والأنظمة المؤثرة فى نمط الأداء الاقتصادى بحيث تتواءم ومنظومة التحول الشامل نحو اقتصاد السوق[١].

ويتحدد جوهر سياسة التكيف الهيكلى فى تعديل أولويات الإنفاق العام وإطـلاق آلية السوق للعمل بحرية فى شتى مجالات الاقتصاد ، على اعتبار أن قيام الدولة فيما سبق بدور مباشر فى إدارة التنمية أصبح من الأمور غير المجديـة ولا يتمشى مع طبيعة وأهداف النمو الاقتصادى[٢]، كما أنها عملية متعددة الأبعاد تتخطى العديد من الجوانب الاقتصادية إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية فى حياة المجتمع.

وتشـير إحـدى الدراسـات إلى أن نشأة "التكيف الهيكلى" كانت فى أفريقـيا ، حيـث ظهـرت الفكرة أول الأمر استجابة للأزمة الاقتصادية فى أفريقيا جنوب الصحراء فى السبعينيات من القرن الماضى إبان أزمتى الطاقة

---

(١) مفلح عقل: "سياسات الإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية". فى: خالد الوزنى (محرر): الإصلاح الاقتصادى والتنمية البشرية فى الأردن. مؤسسة عبدالحميد شومان. عمان. الأردن. ١٩٩٩. ص ٧١.

(٢) محمد نعمان نوفل: "بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلى على التعليم". مرجع سابق. ص ٩٦.

والديون ، حيث دفعت هذه الصورة "إليوت بيرج Elliot Berg" فى تقريره للبنك الدولى عام ١٩٨٠ إلى أن يعزو السبب الجذرى لهذا الركود الاقتصادى إلـــى عوامـــل هيكلية داخلية ، واختيار البنك الدولى السياسات الداخلية التى تنبـــثق من النموذج الماركسى للتنمية . على أنها العامل الرئيسى وراء هذا الركود الاقتصادى ، حيث كانت هذه السياسات تتضمن إنفاقا حكوميا ضخما وسياســـة تجاريـــة تتجه إلى الداخل ، وعلى أساس هذه الفكرة خرج مفهوم "التكيف الهيكلى" لمعالجة المشكلات الهيكلية ، ومشكلات السياسة الشاملة(١).

ولذلـــك بـــدأ البنك الدولى فى تقديم شكل جديد من أشكال المساعدة لوضـــع بـــرامج متعددة الأعوام وتبعها بقروض التكيف الهيكلى ، التى تتيح بدرجة لم يسبق لها مثيل من التدخل فى صياغة سياسات القطاعات المختلفة، وتمـــثل قروض التكيف الهيكلى حوالى من ٢٠-٢٥% من إجمالى قروض البـــنك الدولـــى والمؤسسة الدولية للتنمية ، ويتم توجيهها لإصلاح السياسات الاقتصـــادية علـــى المستوى الكلى "Macro" وتمتد إلى إصلاح السياسات الاجتماعية Social Policy Reform من خلال تقديم الدعم لشبكات الأمان الاجـــتماعى"Social Safetynets" (٢) وغيرها من المشروعات والبرامج التنموية مثل قروض الإصلاح التعليمى.

وتتمـــيز قروض التكيف الهيكلى بأنها يمكن سحبها بسرعة أكبر من القـــروض العاديـــة للمشروعات ، وذلك لأنها لا ترتبط بمشروعات معينة ، ولكنها تمنح فى مقابل تغييرات كبيرة فى السياسات على المستوى الوطنى ، وهـــذه التغـــيرات تأتى بدعم تحليلى مقدر من قبل البنك الدولى وتكافأ الدول

---

(١) كارلوس لوبيز: "هل برامج المواءمة الهيكلية رد مناسب على اتجاهات العولمة؟". المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. العدد ١٦٢ . ديسمبر ١٩٩٩ . مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ١١٩.

(٢) World Bank: World Bank Lending Istrnments, Resours for Development Impact (Operation Policy and Strategy), World Bank, Washington, D.C., July 2000, p. 13.

التى توافق على هذا الطريق بالسماح لها بإنفاق المال الذى استلمته على أى شئ تريد ، ويتم دفع هذا النوع من القروض فى شرائح (مسحوبات على مراحل زمنية) يمكن تعليقها إذا لم يستجيب البلد للاتفاقات التى وقعها لتغيير سياساته[1].

كما تستدعى سياسات التكيف الهيكلى تغييرا موازيا فى دور الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، إذ ينبغى أن يتغير هذا الدور من الإدارة المباشرة بالأوامر والقرارات الإدارية إلى الإدارة غير المباشرة من خلال قوى السوق بالسياسات والحوافز الإيجابية والسلبية ، والمساهمة الفعالة فى بناء القدرات البشرية المؤهلة لزيادة الإنتاج كما ونوعا ، وأن تولى الدولة عناية لتصميم سياساتها التعليمية ، بحيث يكون تأهيل قوة العمل مناسبا لاحتياجات السوق ، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى كافة المجالات بما فى ذلك التعليم لتخفيف عبء الموازنة العامة[2].

بل سعى البنك الدولى لأبعد من ذلك فأوضح أنه "لا سبيل للإصلاح الاقتصادى فى دولة معينة مالم يسبقه أو يصطحبه إصلاح أساسى فى دورها وجهازها الإدارى والقانونى ، بل أحيانا فى طريقة الحكم نفسها ، وذلك فيما يتعلق بإدارة الموارد العامة ، المادية والبشرية ، ورغبة من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى مناقشة هذه القضايا وطرحها ، ابتكرا تعبيرا جديدا هو "الحكم الصالح Good Governance" ، ويقصد به كل أساليب استخدام السلطة سواء من الحكومات أو من إدارات الحكم المحلى أو فى إدارة المشروعات أو غير ذلك من الميادين ، ومن هنا جاءت صيحة البنك الدولى

---

(١) شيريل بيبار: البنك الدولى. مرجع سابق. ص ١٨٣.

(٢) محمود عبدالحى: السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر. رقم ٩٥. معهد التخطيط القومى. القاهرة. أبريل ١٩٩٥. ص ص ١٣-١٤.

عـــام ١٩٨٩ بأن أزمة دول الجنوب هى "أزمة الحكم الصالح Acrisis of Good Governance"[١].

ولقد شاع استخدام هذا المصطلح "Good Governance" فى أدبيات البـــنك والصـــندوق الدوليـــن ، ويتم من خلاله التدخل فى جميع أمور دول الجنوب ومناقشتها تحت غطاء التكيف الهيكلى ، ومنها قضايا فعالية الإدارة ، ونزاهة القضاء ، ونجاح النظام التعليمى وملاءمته لمتطلبات السوق[٢].

وذلـــك لأن المؤسسة التعليمية لها دور فى توزيع المكانات والأدوار الاجتماعـــية بـــالداخل ، فهـــى محل صراع بين اطراف القوى الاجتماعية الداخلـــية والقوى الدولية فهى مستهدفة لذاتها ولطبيعة أدوارها الاجتماعية ، ولأنهـــا تســـاهم فى تطويع المسار الاقتصادى وفق سياسات التكيف الهيكلى بعدة طرق تتم بصورة مباشرة وغير مباشرة فى آن واحد.

**جـــ-   التكيف الهيكلى والتعليم:**

على الرغم من أن سياسات التكيف الهيكلى لا تتضمن سياسة خاصة معينة بالتعليم إلا أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يوصيان عادة بالقيام ببعض الإجراءات التى تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام على خدمات التعليم فـــى الـــدول التى تنفذ هذه السياسات ، وتتمثل هذه الإجراءات فى عنصرين رئيسيين هما[٣]:

---

(1) The World Bank, sub-Saharan Africa: From Crisis to sustainable Growth, World Bank, Washington, D.C., 1989.

(٢) حسن أوريد: الإسلام والغرب والعولمة. منشورات جريدة الزمن. رقم ٦. الدار البيضاء. المغرب. سبتمبر ١٩٩٩. ص ٧٨.

(3) World Bank, Education in subsaharan Africa, Policies for Adjustment, Revitalization and Expansion, Washington, 1988, pp. 94-96.

• تنويع مصادر التمويل :

يتمثل الشرط الأساسى الذى يوصى به البنك والصندوق الدوليين فى هـذا المجال ، فى العمل على أن يشارك المنتفعون بالتعليم والتدريب بقسط أكـبر فـى التكالـيف الحقيقـية المترتبة على توفير هذه الخدمات ، ويمكن التوصـل إلى زيادة المشاركة فى التكاليف عن طريق مجموعة من التدابير منها:

- إنشـاء مؤسسات للتعليم الثانوى والعالى تملكها وتمولها هيئات خاصة ، وتخفيف النظم واللوائح التى تفرض قيودا على هذه المؤسسات.
- زيـادة مسئولية الطلبة وأسرهم فى تحمل تكاليف الغذاء والسكن وغيرها من المصروفات المعيشية غير المتصلة بالتعليم ، كما يمكن تكليف الطلبة بالقيام ببعض المهام المتصلة بمساندة التعليم والتى يعهد بها إلى موظفين من غير المدرسين مثل خدمات السكرتارية والأعمال المكتبية ، وصيانة الأماكن ، وغيرها من الخدمات المساندة الإدارية.
- سـتحتاج بعـض الـدول إلـى فرض رسوم مدرسية فى معاهد التعليم الحكومـية أو إلـى زيادتها من أجل تغطية جزء على الأقل من تكاليف التعليم.

• خفض تكاليف الوحدة:

يشـير كل من البنك والصندوق الدوليين إلى أنه ينبغى السعى حثيثا إلـى خفـض تكاليف الوحدة باعتباره أهم عناصر التكيف ، وذلك فى جميع مستويات النظام التعليمى ، ويتمثل الهدف فى هذا المقام فى خفض التكاليف الاقتصادية لكل طالب أو لكل مرحلة دراسية منتهية ، وعلى كل مستوى (ولا يعنى ذلك بالضرورة خفض المصروفات الكلية أو الإجمالية فى أى مستوى معين) ، ويمكن التوصل إلى ذلك من خلال عدد من التدابير منها:

- خفض تكاليف البناء ورفع معدلات استخدام المرافق المادية ، وزيادة إمكانات خفض التكاليف الرأسمالية للوحدة إلى حد بعيد.
- وحيث إن أجور الموظفين تمثل أهم بند من بنود تكاليف التعليم فى جميع المستويات فإن تغيير الكيفية التى يعين بها المعلمون وغيرهم من الموظفين وتدفع بها مرتباتهم يمكن أن تمثل عنصرا مهما فى أى استراتيجية ترمى إلى الحد من التكاليف المتكررة.
- ينبغى السعى إلى خفض الأعداد الكبيرة عادة من العاملين من غير المدرسين فى المدارس الثانوية ، ولاسيما فى معاهد التعليم العالى.
- يعتبر خفض مرتبات المعلمين أيضا من خيارات السياسة فى البلدان التى يمكن فيها إثبات أن أعداد كافية من المعلمين ذوى الكفاءات المماثلة ستظل تقبل على ممارسة المهنة.
- وثمة خيار سياسى آخر محتمل وإن كان لا يزال صعبا ومثيرا للجدل ، قد يصلح على الأخص ، للتعليم الابتدائى والمرحلة الأولى من التعليم الثانوى ، ويتمثل فى خفض الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة لتعيين المعلمين.
- ويمكن أن يكون الاستخدام المكثف للمعلمين أفضل نهج يتبع لخفض التكاليف المتكررة للوحدة ، ويمكن تحقيق وفورات على هذا النحو شريطة أن تكون زيادة أوقات التدريس أكبر من زيادة المرتبات اللازمة لحفز المعلمين وتعويضهم عما يبذلون من جهود إضافية ، ويفترض ذلك أنه يمكن إقناع المعلمين بقبول قدر من التخفيض فى أجر الساعة مقابل زيادة مجمل إيراداتهم[1].

---

(1) World Bank, Op. Cit., p. 96.

كما يرى خبراء صندوق النقد الدولى أن من الأمور اللازمة لتخفيض النفقات العامة غير المنتجة فى مجال التعليم ، أنه يجب على الحكومات المعنية ترشيد الهدر فى الإنفاق على التعليم فى مراحله المختلفة ، عن طريق عدم الإسراف فى زيادة أعداد المعلمين الذين توظفهم الدولة سنويا دون حاجة حقيقية لهم ، ويمكن الاستعاضة عن ذلك بزيادة الحد الأدنى لساعات عمل المعلمين الحاليين ، مع التركيز على تحسين نوعية أدائهم من خلال التدريب الجيد ، ويمكن أيضا تخفيض النفقات عن طريق تخفيض الأقسام الداخلية فى الجامعات ، وقصر استيعابها على الطلاب الفقراء المتفوقين والطالبات المغتربات ، وإعادة النظر فى الإنفاق الترفى على بناء مدارس أو إعادة بنائها بشكل لا يحقق الغاية التربوية والتعليمية منها بقدر ما يهدف إلى إضفاء جو من المظهرية أو كسب سياسة بسببها ، كذلك يجب أن يعاد النظر فى سياسة قبول الطلاب الملتحقين بالجامعات وانتقاء وسيلة جيدة لاختيارهم بحيث يتاح المجال للالتحاق بالتعليم العالى لمن يستحق ذلك بالفعل(١).

ويتضح من ذلك أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يحاولان إخضاع العملية التعليمية بكافة جوانبها لهدف تخفيض الإنفاق التى تسعى إليه سياسات التكيف الهيكلى ، من خلال الإجراءات التى تشجع القطاع الخاص على الاستثمار فى التعليم والترشيد التدريبى لدور الدولة فى تقديم هذه الخدمات ، وتنويع مصادر التمويل وخفض تكلفة الطالب بطريقة أو بأخرى وهو ما يتعارض مع الاتجاهات التى تدعوا إلى زيادة الاستثمار العام فى التعليم وزيادة الإنفاق على المستلزمات التعليمية لكل طالب.

---

(١) رمضان صديق: سياسة تخفيض الإنفاق العام "وفقا لتوجيهات صندوق النقد الدولى فى برامجه الإصلاحية للدول النامية". دار النهضة العربية. القاهرة. ٢٠٠٠. ص ٦٦.

٦- بعض الانتقادات الموجهة لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلى:

تعرضت سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى للكثير من الانتقادات من عدة دوائر ومن اليمين واليسار على حد سواء ، ومن منظمات دولية أخرى حكومية وغير حكومية فبينما يطالب اليسار بإغلاق هذه المؤسسات بسبب سطوتها القوية فى إخضاع السياسات الوطنية بطريقة غير ديمقراطية ، وذات طابع تكنوقراطى ، وبسبب ما يضعونه من "وصفات" عاجلة محبذة للسوق الحرة ، وبوصفها موجهة وقادرة على فرض رؤية "استبدادية" لعملية التنمية تقوم على وجهة نظر مذهبية للتحول الاجتماعى والاقتصادى ، وأنه يمكن لهذه النظرة الأحادية ، عن طريق الخطأ أو التعمد، أن تحطم النسيج الاجتماعى للدول النامية ، وأن تضر بالجماعات الضعيفة ، أما اليمين فهو ينتقد هذه المؤسسات بسبب عدم قدرتها على إحداث تغير حاسم للسياسات الوطنية وترسيخ مبادئ السوق الحرة ، كما أن أضرارها أكثر من نفعها خلال الأزمات وذلك للنتائج الناجمة عن تدخلها[١].

كما أن انتقادات التكيف الهيكلى لم تقتصر فقط على من يسمون بالاقتصاديين الراديكاليين (فى مقابل الليبراليين الجدد) فى الشمال والجنوب ، بل امتدت هذه الانتقادات لبعض المنظمات الدولية العاملة فى مجال التنمية وحقوق الإنسان ، التى أشارت إلى الانعكاسات السلبية لهذه السياسات ومنها "برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP" ، الذى يؤكد من خلاله تقارير التنمية البشرية التى يصدرها سنويا على الرابطة بين تحسين التعليم والصحة

---

(١) لوبيز أبيرايرا داسيلفا: "المؤسسات المالية الدولية والدروس السياسية المستفادة من الأزمات الآسيوية ما بين عام ١٩٩٧ ، ١٩٩٨" . المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية . العدد ١٧٠ . ديسمبر ٢٠٠١ . مركز مطبوعات اليونسكو . القاهرة . ص ٧٢.

ومستويات الدخل والتنمية الاقتصادية[1]، وهذه التقارير لا تعارض سياسات التكـيف الهيكلى من حيث المبدأ وتكتفى بتسجيل ما تعتبره جوانب سلبية فى هذه السياسات ، ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى "أن هذه السياسات الـتى مـن شأنها أن تؤثر تأثيرا عميقا فى حياة مواطنين كثيرين ، غالبا ما يتفق عليها فى اجتماعات مغلقة تدور بين وزراء المالية والمؤسسات المالية الدولـية (البـنك والصـندوق) وهذه السرية من شأنها أن تتعارض تعارضا جوهريا مع نهج السياسة الاقتصادية القائم على الحقوق[2].

كمـا وجهـت "مـنظمة اليونيسيف" انتقاداتها لتلك السياسات حيث أوضحت أن التنمية البشرية تحتل المقعد الخلفى فى عربة التكيف الهيكلى ، ومـن ثـم تدعـو اليونيسيف لأن تكون سياسات التكيف الهيكلى "ذات وجه إنسـانى" ، وأن تتبنى الدول والمنظمات المانحة ما يعرف "بمبادرة ٢٠/٢٠" والـتى تـنص على أن تخصص الدول النامية ٢٠% من ميزانيتها العامة ، وتخصـص الجهـات المانحة والدول المانحة ٢٠% من مساعداتها الإنمائية الرسمية للخدمات الاجتماعية الأساسية[3].

وكذلك فإن "صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA" يؤكد على أن سياسـات وبرامج التكيف الهيكلى تقوض الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحسـين نوعـية الحـياة ، وتضـعف البرامج التعليمية ، وأنه يتعين على الحكومـات أن ترصـد أثر برامج الإصلاح الهيكلى لكفالة استمرار وصول خدمات التعليم إلى الفقراء ولاسيما النساء والبنات"[4].

---

(١) عالية المهدى ، مصطفى كامل السيد: "التكيف الهيكلى ومواجهة الفقر. الحالة المصرية". فى: علا أبوزيد (محرر): قضايا التنمية. مركز دراسات وبحوث الدول النامية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. ١٩٩٦. ص ١٣٦.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠. ترجمة الأهرام. القاهرة. ص ٧٠.

(٣) اليونيسيف: تقرير مسيرة الأمم ١٩٩٩. المكتب الإقليمى عمان. الأردن. ص ١٤.

(٤) صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير حالة سكان العالم ٢٠٠٠. نيويورك. ص ٥٦.

كما وجهت "اليونسكو Unesco" انتقاداتها إلى تلك السياسات وآثارها علـى برامج وخدمات التعليم فى دول العالم المختلفة ، حيث أوضح التقرير الصادر من اليونسكو عن التربية فى العالم عام ١٩٩٨ ، أن سياسات التكيف الهيكلي "قد تركت على ما يبدو طابعا لا ينمحى على السياسات الوطنية إزاء الإنفـاق على التعليم ، وأن قطاع التعليم لم يستطع أن يطالب بمعاملة خاصة بإعفـاء من السياسات الرامية إلى ضبط الإنفاق الحكومى بوجه عام ، وأن كثـيرا من الحكومات ظلت تعتبر الإنفاق على التعليم مجالا لتحقيق وفورات بـدلا مـن اعتباره استثمارا فى المستقبل ، ويشير التقرير إلى أن سياسات التكـيف الهـيكلى عوقـت عملـية الإصلاح التعليمى وفرضت قيودا على السياسات التعليمية والجهود الرامية إلى بلوغ أهداف التعليم للجميع[١].

كمـا وجهت منظمة العمل الدولية "ILO" انتقاداتها لهذه السياسات لتأثـيرها على المعلمين ، حيث أشار التقرير الصادر عام ١٩٩٦ عن تأثير التكيف الهيكلى على توظيف وتدريب المعلمين ، أنها كبدت المعلمين مشقات جسـيمة ، وأن من أسوأ تلك الآثار ما تشجع عليه تلك البرامج من استخدام معلميـن "تعاقدييـن" بمعدلات أجور أدنى من معدلات أجور من استخدموا بـالفعل ويحملون مؤهلات مماثلة ، وأنه إذا كان الأشخاص المؤهلون على استعداد للتدريس بأجر أقل من المعدلات المقررة ، فلم لا تستخدمهم؟ وبذلك فهـى تخضع التعليم لمنطق خفض التكاليف نفسه الذى تفرضه قوى السوق على نظام الإنتاج برمته[٢].

ويشـير "نادر فرجانى" إلى أن مؤتمر القمة الاجتماعية العالمى الذى عقـد فـى "كوبنهاجن" عام ١٩٩٥ تحت رعاية الأمم المتحدة ، والذى ناقش

---

(١) اليونسكو: المعلمون والتعليم فى عالم متغير. تقرير عن التربية فى العالم ١٩٩٨. اليونسكو. باريس. ص ص ١٧-٣٤.

(2) ILO, Impact of Structural Adjustment on the Employment and Training of Education, Genave, 1996, p. 17.

قضايا التنمية الاجتماعية والفقر والبطالة ، يعد اعترافا بما جرته سياسات التكيف الهيكلى فى كثير من بلدان العالم الثالث من ويلات اجتماعية واقتصادية ، يتحمل النظام الاقتصادى العالمى ، ومؤسساته الدولية ، والحكومات الغربية هذه النتيجة ، وأن هذه السياسات ليست بالضرورة هى العلاج الأمثل للمشاكل الاجتماعية التى تكابدها هذه الدول[١].

وفى نفس التوقيت الذى عقد فيه مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية ، تم عقد منتدى للمنظمات غير الحكومية ، شاركت فيه منظمات من غالبية دول العالم ، وتم التنديد بالنظام الدولى الجديد ، ومؤسسات النقد الدولية وسياساتها ، وعبرت هذه المنظمات غير الحكومية عن رؤيتها فيما أسمته "إعلان كوبنهاجن البديل" والذى جاء فيه[٢]:

- أن برامج التكيف الهيكلى التى يفرضها البنك والصندوق الدوليين ، قوضت التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، ودمرت إنتاج ومعيشة صغار المنتجين ، وجعلت الخدمات الاجتماعية ، وخاصة الرعاية الصحية ، والتعليم بعيدة عن متناول الفقراء.
- معارضة فكرة تقليص "السياسة الاجتماعية" فى البلدان النامية ، والنزول بها إلى مستوى "شبكات أمان اجتماعى" أو "صندوق اجتماعى" والتى تمثل الوجه الإنسانى للتكيف.

وقامت هذه الجمعيات مع معظم معارضى هذه السياسات بتنظيم "المنتدى الاجتماعى العالمى" الذى يتم عقده سنويا فى مدينة "بورتو اليجرى"

---

(١) نادر فرجانى: "وجهة نظر عربية حول مؤتمر القمة الاجتماعية". فى: علا أبوزيد (محرر). قضايا التنمية. مرجع سابق. ص ٣٧.

(٢) أحمد حسن إبراهيم: "إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية ٦-١٢ مارس ١٩٩٥. كوبنهاجن. الدنمارك". المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد ٣. العدد ١. يونيو ١٩٩٥. معهد التخطيط القومى. القاهرة. ص ٣٠٣.

بالبرازيل فى نفس توقيت المنتدى الاقتصادى العالمى للمطالبة بتحقيق خدمات صحية وتعليمية لائقة للفقراء.

كما يوضح التقرير الصادر عن اجتماع الخبراء التحضيرى حول الإعلان العربى للتنمية الاجتماعية ، أن تشجيع التنمية البشرية فى دول الجنوب يتطلب تحركا جادا فى الاتجاهات الآتية[1]:

- الحد من آثار سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية فى الدول النامية بهدف القضاء على الفقر وليس مجرد التخفيف منه ، بما فى ذلك إعادة هيكلة مؤسسات "بريتون وودز" والرقابة على الشركات عبر الوطنية ، خاصة نشاطها فى البلدان النامية بهدف ترقية القدرات البشرية والتقانية والإنتاجية فى هذه البلدان.
- إن ما يقوله رعاة سياسات وبرامج التكيف الهيكلى ودعاتها من أنها تشكل الإطار الاقتصادى الكلى الذى من شأنه أن يؤدى إلى استئصال الفقر من جذوره ، فإنه توجد العديد من الأسباب الداعية للشك فى قدرة هذه البرامج على إنجاز هذه المهمة.

وذلك أن هذه السياسات لم تواجه وتقاوم سوء توزيع الدخل والثروة ، بل ساهمت فى إعادة توزيع الدخل والثروة ــ بشكل بارز ــ من الفقراء إلى الأغنياء على المستوى القومى والدولى ، حيث يبين تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ أن التفاوت فى توزيع الدخل على المستوى القومى قد ازداد سوءا ، فالدول التى تضم أغنى ٢٠% من سكان العالم قد زادت حصتها من إجمالى الدخل القومى من ٧٣,٩% إلى ٨٢,٧% ، أما الدول التى تضم أفقر ٢٠% من فقراء العالم هبطت حصتها من ٢,٣% إلى ١,٤% وارتفعت

---

(١) الأمم المتحدة: القمة العالمية للتنمية الاجتماعية. "تقرير عن اجتماع الخبراء التحضيرى حول الإعلان العربى للتنمية الاجتماعية". عمان ١٩-٢٢ سبتمبر ١٩٩٤. الأمم المتحدة. نيويورك. ١٩٩٥. ص ٥٤.

النسبة بين متوسط دخل المجموعتين من (٣٢-١) إلى (٥٩-١) وذلك فى الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٠[١]. والسبب فى ذلك ـ كما يرى البعض الآخر ـ يعود إلى أن "الليبرالية الجديدة" وسياساتها الاقتصادية لا تنطلق من فكرة تحقيق العمالة الكاملة أو مكافحة الفقر ـ وتحقيق العدالة الاجتماعية ، أو إزالة سوء توزيع الثروة والدخل ، بل إنها تنطلق من تحقيق أهداف التوسع الرأسمالى بدافع البحث عن الربح ، مما يؤدى إلى تفاقم سوء توزيع الثروة والدخل ، وعدم إنجاز التوظيف الشامل لقوى العمل ، وعدم القضاء على البطالة والفقر ، بل تفاقمهما ، لذلك فإن هذه السياسات أصبحت فى دائرة المسئولية الكاملة عن حالة التدهور الحاصل فى اقتصاديات بلدان العالم الثالث ، مما يعنى أن هذه السياسات ليست حلا للأزمة ، إنما تأتى فى إطاره إدارة أزمة الرأسمالية العالمية ، وليس من أجل التنمية المرجوة لتلك البلدان[٢].

وكان من نتيجة ذلك أن هذه السياسات أدت إلى اتساع مجال "الاستبعاد الاجتماعى" وهى الظاهرة التى تعرف بأنها العملية التى يتم من خلالها الاستبعاد التام أو الجزئى لأفراد أو مجموعات من المشاركة الاقتصادية والسياسية والثقافية الكاملة فى المجتمع الذى يعيشون فيه[٣].

كما أن فرض وصفة وحيدة تقليدية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول النامية من قبل المؤسسات الدولية ، لم تعط دورا للجهات المنتخبة والشرعية فى اختيار وتحديد استراتيجيات التنمية ، وكذلك فى تحديد

---

(١) كارلوس لوبيز: مرجع سابق. ص ١٢٣.

(٢) منير الحمص: "النظام الإقليمى العربى والتحديات الاقتصادية". مجلة المستقبل العربى. العدد ٢٥٢. فبراير ٢٠٠٠. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص ٤٨.

(٣) البنك الدولى: التقرير السنوى الدولى ١٩٩٨. واشنطن. ص ٩٢.

نوعـية وتركيـب السياسات التى تتبع لتحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى ، تتنافى مع تشجيع الديمقراطية من قبل تلك المؤسسات الدولية.

و كذلك امتدت انتقادات سياسات التكيف الهيكلى لبعض خبراء البنك الدولـى وصـندوق الـنقد الدولـى ومنهم "جيفرى ساكس J. Sachs" أحد المستشـارين السـابقين فى صندوق النقد الدولى الذى إنتقد البنك والصندوق بسـبب عـدم كفاءتهمـا فـى استقرار السوق المالية على سطح الكوكب ، واسـتخدامهما السئ المتغطرس لشروط المساعدات والقروض التى يقدمانها للدول النامية[1]، كما أن "جوزيف ستجلتز Joseph Stiglitz" الذى كان حتى نهايـة عـام ٢٠٠٠ كبير اقتصادي البنك الدولى ونائب الرئيس ، واستقال لاعتراضـه ونقـده الشديد لسياسات البنك حيث أوضح ذلك بقوله: "لقد بدا واضـحا لـى أن العمل من داخل البنك لن يؤدى إلى استجابة بالسرعة التى نحـتاج إلـيها ، فأنت عندما تتعامل مع سياسات مضللة ، عليك أن تجاهر بـرأيك أو تسـتقيل ، وبـدلا مـن أكبح حريتى أو يكبحها الآخرون قررت الرحيل"[2].

يتضـح ممـا سبق حجم الانتقادات التى يتم توجيهها لسياسات البنك والصـندوق الدوليين والتى تمثل رؤيتهما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية ــ ومنها مصر ــ وأيا كانت المآخذ على سياسات وممارسات البنك والصندوق الدوليين فيما يتعلق بالدول النامية ، فإن أحدا لا ينكر عليهما صـفتى الذكـاء وسرعة التحرك من أجل الاحتفاظ بذمام القيادة والسيطرة ، فالذكـاء واضح فى الاستشعار المبكر نسبيا للنقد الموجه لسياساتهما ، وفى تقبل بعض الانتقادات ، بل وإعادة صياغة هذه الانتقادات بطريقة تظهر من

---

(1) J. Sachs, "Global Capitalism: Making it Work", The Economist 12 September, 1998, p. 5.

(٢) روبرت ويد: "مجابهة فى البنك الدولى". مرجع سابق. ص ١٢.

ينتقد نفسه ، لا من يستجيب لنقد غيره ، وسرعة التحرك تلاحظ فى المبادرة باحتواء موجة النقد من خلال التقدم بمقترحات تبدو جديدة وغير متوقعة ، تعدل بعض الشئ من المواقف والممارسات ، وإن لم تغير فى جوهر الفلسفة المحافظة لهما ، ثم المسارعة بفرض هذه المقترحات على جدول أعمال المحافل الدولية والقطرية وعلى الحكومات ومعاهد البحوث باستخدام سلاحى المال والإعلام[١].

ويمكن ملاحظة ذلك فى المبادرة التى اتفق عليها البنك والصندوق فى عام ١٩٩٩ وأطلق عليها "الإطار الشامل للتنمية Comprehensive Development Framework" والتى تستند إلى إعادة النظر فى السياسات الليبرالية للإصلاح الاقتصادى والتنمية ، وطرح جديد لمفهوم التنمية ومؤشراتها ، وذلك فى أعقاب تصاعد الانتقادات لسياسات البنك والصندوق وتطبيقاتها فى الدول النامية التى أدت إلى أعباء باهظة على حياة الفقراء وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية لهم ، وعرقلة جهود التنمية الموعود بها من قبل تلك المؤسسات الدولية والحكومات التى تتبنى وتنفذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

## ثانيا: اتجاهات سياسة البنك والصندوق الدوليين فى مجال التعليم:

تبين - مما سبق - أن العلاقة بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى علاقة وثيقة ، وأن التنسيق فيما بينهما دائم ومتصل لربط الدول النامية بالمراكز الرأسمالية العالمية ، وطرح الأفكار والرؤى عليها ، ووصف العلاج الأمثل لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ، والعمل معا

---

(١) إبراهيم العيسوى: التنمية فى عالم متغير "دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها". دار الشروق. القاهرة. ٢٠٠٠. ص ٨٣.

لتوجـيه سياســات هذه الدول من خلال البرامج الإقراضية والمعونات الفنية الــتي تقــدم عــن طريق خبراء البنك والصندوق(١). بحيث يتولى الصندوق القــيادة فــى الأمور المتعلقة بميزان المدفوعات فى حين يتولى البنك الدولى القــيادة فــى الأمور المتعلقة بالسياسات الهيكلية والاجتماعية ومنها سياسة التعلــيم وذلــك بوصفه الوكالة الرئيسية للتنمية ، من حيث حجم الإقراض ، والقدرة على جمع وتحليل البيانات والمعلومات ، وطرح الأفكار الجديدة فى هــذا الشأن ، وأن كل وكالات المعونة الرسمية سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف تتعامل بطريقة قريبة منه ، وتقلد سياسته أولوياته القطاعية ، وإلى حد كبير تشاركه فيما يمكن أن يطلق عليه "فلسفته التنموية"(٢).

لذلك فإن الدراسة تحاول ـــ فيما يلى ـــ التعرف على توجهات البنك الدولــى وسياســته فى مجال تمويل التعليم وتطويره فى الدول النامية ، فى ضوء تطور فلسفة التنمية والإقراض التعليمى:

**١ – تطور فلسفة التنمية لدى البنك الدولى والإقراض التعليمى:**

إن فلســفة التنمية لدى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، تأثرت بالــتطورات الــتى حدثــت فى الأفكار السائدة حول طبيعة التنمية ، وكذلك بخــبرتهما فــى مجــال الإقــراض إلى الدول النامية على اختلاف ظروفها وأوضــاعها ، إلا أنــه يمكن التمييز بين مرحلتين لتطور فلسفة التنمية لدى البــنك الدولى ، تمتد الأولى منذ نشأته وحتى منتصف الستينيات ، حيث تبدأ المرحلة الثانية.

**المرحلة الأولى:** منذ نشأة البنك الدولى وبدء ممارسته لنشاطه كان معبرا عن الأفكــار الاقتصادية السائدة عن عملية التنمية فى العالم ، وفى هذه المرحلة

---

(1) Jacques J. Polals, The World Bank and The IMF achanging Relationship The Broiking occasional Papers, Washington D.C., 1994, p. 25.

(٢) غراهام هانكوك: مرجع سابق. ص ٦٢.

مـــن تطـــور مفهـــوم التنمية لدى البنك كانت الشروط الضرورية تتمثل فى ضرورة تنشيط الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية ، ويكون ذلك بواسطة تدبـــير مشروعات البنية الأساسية من طرق ومحطات توليد كهرباء وسكك حديديـــة وغـــيرها ، وكان معظم إقراض البنك فى هذه المرحلة متجها إلى الـــدول المتقدمة ، وتمثل إسهامه فى التنمية الاقتصادية فى الدول النامية فى تدفقـــات نقديـــة ضئيلة نسبيا ، أغلبها يتمثل فى مشروعات البنية الأساسية ، وهو الأمر الذى جعل من البنك الدولى فى هذه المرحلة "بنك للمشروع" أكثر منه "وكالة للتنمية"[١].

وتبـــنى البنك الدولى فى هذه المرحلة من تطور مفهومه عن التنمية الاقتصـــادية للـــدول النامـــية نظرية للتنمية تعرف "بنظرية التساقط لأسفل Trickle-Down Theory" ومؤداهـــا أن الـــنمو الاقتصـــادى هو العامل الرئيســـى فـــى عملـــية التنمية ، وأن الاستثمارات الاقتصادية الضخمة هى العامل الرئيسى فى النمو الاقتصادى ، وأن الناتج المتراكم والثروة المتحققة من النمو الاقتصادى سوف تنتشر وتتوزع بطريقة آلية ، وسوف تتساقط إلى أســـفل فـــى الـــنهاية ، وبالـــتالى فإنها سوف تصل إلى الطبقات الأفقر فى المجتمع[٢]. وذلك دون حاجة للتفكير فى مشروعات تتجه بطريق مباشر إلى إفـــادة هذه الطبقات الفقيرة ، لأنها فى نهاية الأمر سوف تستفيد بطريق غير مباشر من منافع النمو الاقتصادى.

**المـــرحلة الثانـــية:** وهـــى المرحلة التى اتسعت فيها عضوية البنك الدولى بحصول معظم الدول النامية على استقلالها ، وزيادة المقدرة الائتمانية وأهلية الإقـــراض مـــن البـــنك الدولـــى لكثـــير من الدول ، وكذلك تطور الأفكار

---

(١) Robert L. Ayres: Banking on the Poor, The World Bank and World Poverty, London, 1983, p. 4.

(٢) صفوت عبد السلام عوض الله: البنك الدولى ومشكلات التنمية الاقتصادية فى دول العالم الثالث. مكتبة النهضة العربية. القاهرة. ١٩٩٣. ص ١٨٧.

والـــنظريات المتعلقة بالتنمية لاسيما العدول عن "نظرية التساقط لأسفل" إلى الاســـتراتيجيات الجديـــدة والـــتى تعـــتمد علـــى "الـــنمو مع إعادة التوزيع Redistribution with Growth" وهـــى الاســـتراتيجية التى تبناها البنك الدولـــى مـــنذ بداية هذه المرحلة مع بداية الستينيات من القرن الماضى من تطور فلسفته التنموية[1].

وشـــهد البـــنك الدولـــى منذ عام ١٩٦٨ تغيرات أساسية فى حجمه وتكويـــنه تمثلت فى تحويله من بنك للإقراض وتمويل مشروعات بعينها إلى اهـــتمامه بمشـــاكل التنمـــية عموما وبإصلاح المجتمعات ومشاريع الصحة والتعليم ومكافحة الفقر ، كما اهتم بعمليات تحسين وتوزيع الدخول فى البلاد المقترضة ، وبالتالى تحول البنك إلى مؤسسة للتنمية فى المقام الأول بعد أن كان مجرد بنك لتمويل المشروعات[2].

واســـتحدث البـــنك الدولى وحدات ومكاتب مختصة بشئون الموارد البشـــرية وتنمية رأس المال البشرى ، كحل تكتيكى لمجابهة حملات السخط الـــتى شنتها الدول الفقيرة وتنطلق هذه الوحدات فى معالجتها لقضايا التنمية الاجتماعـــية مـــن فلســـفة خاصة بها ، كما يقوم خبراؤها بإجراء الدراسات والأبحاث التى قد تكون فى بعض الأحيان مفيدة فى توجيه السلوك التمويلى للبنك ، إلا أنها ليست ملزمة للقائمين على إدارته[3].

وصاحب هذا التطور فى مفهوم ومعتقدات البنك الدولى عن التنمية ، زيادة ملحوظة فى إقراض البنك لقطاعات أخرى شملت ، التعليم فيما بينها ، وذلـــك لتكويـــن رؤوس الأموال البشرية بالإضافة إلى المادية ، وجاء ذلك

---

(١) رمزى زكى: فكر الأزمة. دار سينا. القاهرة. ١٩٨٧. ص ١٣٤.

(٢) محمـد مصـطفى أحمـد مصـطفى: المساعدات الاقتصادية الخارجية لمصر "بين التنمية والإصلاح الاقتصادى". دار النهضة العربية. القاهرة. ١٩٩٥. ص ٥٥.

(٣) محمد فهيم يوسف: مرجع سابق. ص ٤٣.

بصفة خاصة مع رئاسة مكنمارا "Mc Namara" ـ في بداية السبعينيات ـ حيث حدد الأهداف والأغراض التي يعتبرها ضرورية لإحداث التنمية والتحول الاجتماعي في الدول النامية وتحسين نوعية الحياة الإنسانية ومنها الاهتمام بالتعليم من أجل القضاء على الأمية[1].

ولقد تحرك البنك الدولي بسرعة لم يسبق لها مثيل لتحقيق ما نادى به رئيسه "روبرت مكنمارا" فقبل منتصف السبعينيات كان البنك قد أعد عددا كبير من المشروعات الجديدة المتكاملة في مجال التنمية الريفية والحضرية وفي مجالات الصحة والسكان ، وكل واحد من هذه المجالات تضمن برنامجا تعليميا وتدريبيا له وزن ، يضاف إلى ذلك أن قطاع التربية في البنك الدولي قد غير اتجاه برامجه ليركز على اتجاهات السياسة الجديدة ، فارتفعت نسبة الإقراض التعليمي للتعليم الابتدائي والتعليم غير النظامي من ١٠% من جملة إقراض البنك للتربية في الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٤ إلى أن وصلت ٣٣% في الأعوام ١٩٧٩-١٩٨٢ ، كذلك اتجه الاهتمام إلى التنمية المؤسسية العامة لتطوير المواد والوسائل التعليمية ، وتطوير التخطيط التعليمي وتسيير التعليم بصورة تخدم أغراضا أعم وآفاقا أوسع ، كما ازداد إقراض البنك الدولي للمعونة الفنية للتعليم حيث أصبح يمثل ١٧% من جملة إقراض البنك للتعليم في الفترة من ١٩٧٩-١٩٨٢ وتم توجيهها إلى تمويل التجارب والبحوث المرتبطة بمشروعات خاصة أو لوضع الأسس لمشروعات للمستقبل[2].

وهكذا بدأ البنك الدولي يوجه قروضه لقطاع التعليم في الدول النامية، حتى أصبح في الوقت الحاضر أكبر ممول للتعليم من بين المنظمات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف ، وأصبح له دور في بناء المؤسسات والأنظمة

---

(١) صفوت عبدالسلام عوض الله: مرجع سابق. ص ١٩٦.

(٢) فيليب كومبز: أزمة العالم في التعليم من منظور الثمانينات. ترجمة: محمد خيري حربي وآخرون. دار المريخ. الرياض. ١٩٨٧. ص ص ٣٧٣-٣٧٤.

التعليمـــية لتنمية الموارد البشرية ، ويرجع ذلك إلى ما أوضحته التجربة من أن العنصـــر البشـــرى هو أهم عنصر فى التنمية وهو هدفها الرئيس ، وأن معـــدلات التنمية قد زادت بصورة أسرع فى الدول التى ارتفع فيها معدلات التعليم والتدريب.

**٢- أهداف وأنماط القروض التى يمنحها البنك الدولى للتعليم:**

يمنح البنك الدولى قروضه للدول النامية بهدف تحقيق التنمية بطريقة مباشـــرة أو غـــير مباشرة ، ويخضع البنك هذه القروض فى معظم الأحيان لشروط معينة ، لتحقيق الأهداف التى يسعى إليها والتى يعد لها بدقة ويشرف عليها ويقيمها بطريقة منتظمة ، وتقع القروض التى يقدمها البنك الدولى بوجه عـــام فـــى واحدة من فئتين: إما الإقراض لأغراض لاستثمار ومنها قروض المشـــروعات والبرامج ، والفئة الثانية هى القروض لأغراض التكيف وهى تســـتهدف إدخـــال تغييرات أساسية فى السياسات المهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعـــية ، ويشترط لصرف مدفوعات هذه القروض تحقيق أهداف أداء معينة. ويتم صرف هذه القروض طبقا لشروط عامة تتمثل فيما يلى[١]:

- أن تكون الدولة عضوا فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أو مؤسسة التنمية الدولية.
- الأهلية للسوق: بمعنى أن هذه الدولة غير قادرة على الحصول على مبلغ القـــرض من المؤسسات المالية العالمية ، ومعنى ذلك أن البنك لا يمنح قروضا للدول القادرة على الحصول على احتياجاتها من الموارد المالية من السوق العالمى من وجهة نظره.

---

(١) صلاح الدين المتبولى: التعليم المصرى والقروض الأجنبية. كتاب الأهرام الاقتصادى. العدد ٨٩. يونيو ١٩٩٥. مؤسسة الأهرام. القاهرة. ص ١٨٧.

- أهليـة الاقـتراض مـن البـنك: ويحدد البنك الدولى أهلية الدولة على الاقـتراض مـنه بعدة معايير منها ، كفاءة الجهاز الإدارى فى الدولة ، مجمـوع العـائد مـن صادرات الدولة من النقد الأجنبى ، ومدى فعالية استخدام الدولة للأموال المقترضة والثقة فى حسن نية الدولة.

وتسـتلزم عملية الإقراض من البنك إعداد دراسات تفصيلية توضح الخطوط العريضة لدور البنك وشروط الإقراض ، متضمنة بيان ما يلزم من تغيـير فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وكذا اقتراح أو إعلان بعض الـتوجهات للحكومـات المانحة كى توجه معوناتها لمساراتها السليمة وعادة يسترشـد بهذه الدراسات فى اجتماعات المجموعات الاستشارية التى يكونها البنك تحت رئاسته لتعبئة جهود المعونة المقدمة من مختلف الأطراف ، كما تعتـبر بمثابة معونة فنية مقدمة من البنك للدول النامية وإسهاما فى تشخيص المشاكل المحلية (اقتصادية واجتماعية وغيرها)[1].

**أ- أهداف القروض التى يمنحها البنك الدولى للتعليم:**

يسـعى البنك الدولى إلى تحقيق عدة أهداف من خلال الاستثمارات التى يوجهها إلى قطاع التعليم فى العديد من دول العالم ومنها ما يلى[2]:

- **زيادة العرض من الفرص التعليمية:** حيث احتل تشييد المبانى المدرسية طليعة الاستثمارات التربوية الأولى للبنك الدولى ، وكذلك توجيه الدعم لصناعة المقاعد للطلاب فى المدارس.
- **تحسـين نوعـية التعلـيم:** حيث يسهم البنك الدولى فى تحسين نوعية التعلـيم مـن خلال المساعدات التى يقدمها لتطوير المناهج التعليمية ،

---

(1) محمد مصطفى أحمد مصطفى: *المساعدات الاقتصادية الخارجية لمصر*. مرجع سابق. ص ٥٧.

(2) أدريان م. فرسبور: "عشرون عاما من مساعدات البنك الدولى للتربية الأساسية". مستقبليات. المجلد ٢١. العدد ٣. ١٩٩١. مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ص ٣٧٥-٣٧٩.

وتحسين الوسائل التربوية واستخدام التكنولوجيا والوسائل التعليمية ، وتدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة.

- **تحسين الكفاءة الداخلية لتنفيذ البرامج:** تهدف قروض البنك الدولى إلى تحقيق فعالية أو كفاءة أكبر فى استخدام الموارد المتاحة ، وضبط التكلفة وإعادة توزيع الميزانية المخصصة للتعليم بحيث لا تمتص الأجور معظم الميزانية.
- **تعزيز إدارة وتطوير القطاع التربوى:** يرى خبراء البنك الدولى ضرورة الاهتمام بثلاث مجالات رئيسية ، **الأول:** اتخاذ القرارات حيث يلاحظ أن القرارات فى معظم الدول النامية تتسم بالمركزية الشديدة ، ويسعى البنك إلى تعزيز القدرات المحلية على اتخاذ القرارات. **والثانى:** هو الاهتمام بعملية التخطيط ، **والثالث:** هو الاهتمام بعملية التقويم والبحث ، ولا تقتصر جهود البنك الدولى فى مجال التعليم على تقديم القروض فحسب ، بل تتعدى ذلك إلى الدراسة والبحث وجمع المعلومات ، ومساعدة الدول النامية على اختيار الأولويات والبدائل ، وتشتمل ملفات وتقارير البنك على الكثير من البيانات والمعلومات التى تعتبر مصدرا مهما عن النظم التعليمية ، وتضم بيانات تعليمية مختلفة ، حيث إن مشروعات البنك تمتد فى كل الدول النامية تقريبا ، وهذا ما يعطيه قوة مقارنة هذه المعلومات وإجراء التحليلات قبل بداية أى مشروع وبعده ، ويتم ربط الكثير من هذه الدراسات بتكلفة وفوائد التعليم والتدريب ، أو بالأشكال المختلفة لتمويل التعليم ، أو العلاقة بين التدريب والتعليم والعمل ، حتى أصبح البنك الدولى أكبر مؤثر فى

سياسات التعليم والبحث الأكاديمى ، وأصبحت وثائق البنك نصوصا فى تطوير التعليم على المستوى الدولى(١).

وفى السنوات الأخيرة أعطى البنك أولوية عالية لقروض التعليم، حيث يقول "شوكى Choksi" نائب رئيس البنك الدولى لتنمية رأس المال البشرى "إن البنك الدولى يمول التعليم لأنه استثمار اقتصادى ذو عائد كبير وفوائد متعددة على الجميع" ويوصى البنك باستخدام التحليل الاقتصادى للحكم على نتائج التعليم ، حيث يتم التحكم فى التعليم لإنتاج خريجين يسهمون فى النمو الاقتصادى ، ويكون قياس التقدم فى التعليم على أساس الزيادة فى الإنتاجية الاقتصادية(٢).

ومنذ سبتمبر عام ١٩٦٣ تاريخ منح أول قرض للتعليم من البنك الدولى ، حيث تم منح مبلغ خمسة ملايين دولار للتعليم الثانوى الفنى ، لإنشاء المدارس فى تونس ، بلغ إجمالى إقراض البنك الدولى للتعليم حوالى ٢٦٨١٥ مليون دولار حتى عام ١٩٩٨ قدمت لحوالى ٦١٠ مشروع فى أكثر من ١١٦ دولة. ويتم توزيع قروض البنك الدولى للتعليم كما يلى ٢٠% من إجمالى إقراض البنك للتعليم توجه للتعليم الابتدائى ، ٤٥% يتم توجيهها إلى التعليم الثانوى ، ٢٧% يتم توجيهها للتعليم العالى ، ٨% من جملة إقراض البنك للتعليم توجه للتعليم غير النظامى(٣).

والجدول التالى يبين مجموع القروض التى وجهها البنك الدولى للتعليم على مستوى العالم:

---

(1) Kenneth King, "The New Politics of International Collaboration in Educational Development: Northern and Southern Research in Education" International Journal of Educational Development , vol.10, No.1, 1990, Pergamon Press Oxford, New York, p. 51.

(2) Joel Spring, Education and the Rise of the Global Economy, Lawrence Erlbaum Associates, Mahwah, U.S.A., 1998, p. 180.

(3) Unesco: Selected Issues in Development Assistance to Education, Paris, 1997, p. 22.

## جدول رقم (١)

## إقراض البنك الدولى للتعليم بالمليون دولار[1]

| السنة | الإقراض للتعليم (بالمليون دولار) | نسبة إقراض التعليم إلى المجموع | السنة | الإقراض للتعليم (بالمليون دولار) | نسبة إقراض التعليم إلى مجموع إقراض البنك |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٣-١٩٦٩ | ١٥٣ | ٢,٩٪ | ٩١-١٩٩٤ | ١٨١١,٢ | ١٠,٤٪ |
| ١٩٧٠-١٩٧٤ | ٨١٤,٩ | ٤,٦٪ | ١٩٩٥ | ٢٠٥٢,٢ | - |
| ٧٥-١٩٧٩ | ١٦٨١,٩ | ١٤,٠٪ | ١٩٩٦ | ١٧٠٥,٧ | ٧,٩٪ |
| ١٩٨٠ | ٤٤٠,١ | ٣,٨٪ | ١٩٩٧ | ١٠١٧,٤ | ٥,٣٪ |
| ١٩٨١ | ٧٤٧,٩ | ٦,١٪ | ١٩٩٨ | ٣١٢٩,٣ | ١٠,٩٪ |
| ١٩٨٢ | ٥٢٦,٤ | ٤,٠٪ | ١٩٩٩ | ١٣٤٤,٣ | ٤,٦٪ |
| ١٩٨٣ | ٥٤٧,٩ | ٣,٨٪ | ٢٠٠٠ | ٤٦٢,٣ | ٤,٩٪ |
| ١٩٨٤ | ٧٠١,٩ | ٤,٥٪ | ٢٠٠١ | ١١٤٣,٤ | ٤,٦٪ |
| ١٩٨٥ | ٩٣٦,٨ | ٦,٥٪ | | | |
| ١٩٨٦ | ٨٣٩,٥ | ٥,١٪ | | | |
| ١٩٨٧ | ٤٣٩,٨ | ٢,٥٪ | | | |
| ٨٥-١٩٩٠ | ٥٥٣٠,٧ | | | | |

يتضـــح من الجدول السابق أن معدلات إقراض البنك الدولى للتعليم بدأت فى التزايد بداية من السبعينيات مع تولى "مكنمارا" رئاسة البنك الدولى، وتبنى نظرية رأس المال البشرى ، وزيادة الدعم الموجه للتعليم ضمن برامج

(١) تم تجميع بيانات الجدول من المصادر الآتية:

- أدريان فيرسبور: عشرون عاما من مساعدات البنك الدولى للتربية الأساسية . مرجع سابق . ص ٣٧٥.
- أدريان فيرسبور: "تطوير التعليم: أولويات التسعينات" . التمويل والتنمية . مارس ١٩٩٠ . البنك الدولى وصندوق النقد الدولى . واشنطن . ص ٢٣.
- البنك الدولى: التقارير السنوية للبنك الدولى ١٩٩٨ . ص ٨ ، ١٩٩٩ . ص ١٠ ، ٢٠٠٠ . ص ٣٣ ، ٢٠٠١ . ص ٤٦.

World Bank, Education Sector Strategy, Washington, D.C., 1999, p. 23.

ومشـــروعات البـــنك الدولى ، ويلاحظ ذلك من حجم المبالغ التى خصصها البنك للتعليم فى الستينيات والتى قدرت بحوالى ١٥٣ مليون دولار ، فى حين أن هـــذا المـــبلغ تضـــاعف مرات عديدة فى غضون أربع سنوات منذ بداية السبعينيات حيث بلغ إقراض التعليم نحو ٨١٥ مليون دولار ، أخذت بعد ذلك فى الزيادة تدريجيا فى الثمانينيات والتسعينيات وخاصة بعد المؤتمر العالمى للتعلـــيم للجميع الذى عقد فى جومتين بتايلاند عام ١٩٩٠ وكان البنك الدولى أحـــد الجهـــات المنظمة لـــه ، حيث ألزم البنك نفسه بزيادة الإقراض لقطاع التعليم فى الدول النامية.

**(ب) أنماط قروض البنك الدولى للتعليم:**

هناك ثلاثة أنواع من القروض التى يمنحها البنك للتعليم وهى:

- **قروض المشروعات التعليمية:**

تعتـــبر القروض المعدة "لمشروعات محددة" ، الشكل الأقدم والأكثر شيوعا للدعم الذى يقدمه البنك الدولى للتعليم ، وهو النوع الأول من قروض الاســـتثمار ، ويـــتم تقديم قروض المشروعات لبناء المدارس أو شراء سلع وخدمـــات وعادة تكون مدتها من خمس إلى سبع سنوات وهى تعطى نتائج ســـريعة نظـــرا لسهولة إدارتها ، وكانت الأكثر استخداما فى فترة الستينيات وبداية السبعينيات[١].

وفـــى هـــذا النوع من القروض يتم تحديد المشروع سلفا ، ويجرى التنفـــيذ وفقا لخطة معدة إعدادا جيدا ، ويكون المشروع مقتصرا على منطقة جغرافـــية محـــددة ، ولذا يكون تأثيره محدودا ويمكن تصميمه وفقا لنموذج

---

(١) جاند ب.ج. تيلاك: "التربية والإصلاح البنيوى". مستقبليات. المجلد ٢. العدد ٤. ١٩٩٢. مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ٤٨٠.

تجريـــبى قـــابل للاختبار من خلال استخدام التمويل الخارجى وربما يكون تكراره فى بيئة أوسع اعتمادا على الموارد الداخلية[١].

ويظهر دور البنك الدولى فى أثناء المستويات المختلفة للمشروع بدءا بالإعداد والتفاوض ثم فى مرحلة التنفيذ عن طريق خبراء البنك ومستشاريه الذيـــن يقومون بزيارات ميدانية إلى الدول المقترضة لتقديم المساعدات الفنية عـــن طـــريق إقامة دورات تدريبية داخل أو خارج الدولة ، حيث تعتبر هذه المســـاعدات وسيلة مهمة لنقل المعرفة وتنفيذ المشروعات التى يتفق عليها ، وكانت رؤية البنك الدولى فى ذلك الحين أنه لا يوجه تمويله إلا للمشروعات الـــتى ترتبط ارتباطا مباشرا بالإنتاجية فى بلد ما ، والتوقف عن تمويل أية مشـــروعات لا تعد عاملين أو فنيين لأعمال متخصصة ثبت الحاجة إليها فى الخطـــة الوطنـــية لإعداد القوى العاملة إلا أنه فى الثمانينيات اتسع منظور البـــنك الدولى فى ضوء الفهم السائد للتخطيط الاقتصادى وقام بتمويل أنواع مخـــتلفة من المشروعات التى لا تستخدم المداخل التقليدية فى تخطيط القوى العاملة[٢].

وكانـــت الوكـــالات الدولية تفضل هذا النوع من القروض وذلك لأن فكـــرة المشـــروع لهـــا عدة مزايا من وجهة نظر هذه الوكالات ، حيث إن المشـــروع لـــه مظاهره المحسوسة ، فهو أمر يمكن تصوره ويمكن تحديده وتقديـــره ، وله شكله الواضح ، ويمكن تشكيل تفصيلاته على حسب ميزانية

---

(١) شانتى جاجانالان وميرفى كاريكوربى: "التعاون بين الهند والجماعة الأوربية فى التعليم الابتدائى النهج القطاعى الشامل فى التعاون الإنمائى". مستقبليات. المجلد ٣٠. العدد ٤. ديسمبر ٢٠٠٠. مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ٤٩٧.

(٢) سث سبولدنج: "أثر منظمات المعونة الدولية فى تطوير التربية". مستقبل التربية. العدد ٤. ١٩٨١. مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ٢٥.

محددة ، وبذلك يمكن للوكالة أن تحدد هوية المشروع وتفاخر به وتتكلم عن "مشروعاتنا" ، وأيضا لأنه يتميز بالآتى[١]:

١- تركيز الانتباه تركيزا محددا على عنصر تعليمى خاص أو مؤسسة معينة أو منطقة جغرافية.

٢- وضع خطة لمشروع يصحبه كشف بالمدخلات البشرية والمادية المطلوبة ويصحبه جدول زمنى يحدد الوقت الذى يمكن أن يستغرقه كل نشاط.

٣- وضع ميزانية مبنية على أسعار المدخلات كما يمكن توقعها.

وخلال مرحلة تنفيذ المشروع يقوم موظفو البنك الدولى ذوو الخبرة فى القطاع التربوى بزيارات دورية لموقع المشروع لاستعراض التقدم المحرز فى تنفيذه ، ورصد الالتزام بسياسات البنك الدولى.

ولقد تعرضت قروض المشروعات التعليمية إلى انتقادات عديدة ، حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن الجهات المانحة التى تمول المشروعات، مازالت تميل إلى السيطرة على دورة المشروع ، ولا تولى اهتماما كبيرا لما تفضله الحكومات أو المستفيدون من المشروع ، مما أظهر آثارا عكسية فى أغلب الأحوال بتقليل شعور البلد المتلقى بأن المشروع ينتمى إليه ، وذلك لأنه عادة ما يكون نابعا من أفكار الخبراء فى مقر الوكالة الدولية على بعد آلاف الأميال ولم يطلعوا على حقيقة الوضع فى الدول المتلقية وهذا ما يجعل الكثير من الدول لا تتحمس للمشروع بعد نضوب موارده[٢].

---

(١) فيليب كومبز: مرجع سابق. ص ٣٧٨.

(٢) Vande Walle, Timothy Johnston, "Improving Aid to Africa Policy Essay 21", Overseas Development Council-Washington, 1996, p. 55.

كمـا تـرى إحدى الدراسات الأخرى أن نمط المشروع قد أدى إلى تفتـت الجهـود ، وإلـى شكوى كل من المنظمات الدولية والحكومات من الاسـتخدام غير الفعال للعون الدولى ، وأن هذه المشروعات قد تكون عاملا مـن العوامـل التى أسهمت فى إضعاف البنى المؤسسية والقدرات القومية ، الـتى كانت تمثل شرطا من الشروط المسبقة لتنفيذ البرامج واسعة المدى فى قطاع التعليم[1]، وربما يعود ذلك إلى كثرة المشروعات التابعة لجهات مختلفة فـى بلـد واحـد ، وعدم التنسيق بين هذه المشروعات نظرا لتعدد الجهات المانحـة ، وانصراف الجهات الوطنية إلى إعداد التقارير واستقبال البعثات فعلـى سبيل المثال تتحمل دولة مثل تنزانيا إعداد ٢٤٠٠ تقرير ربع سنوى وذلـك كل سنة للجهات المانحة ، وأن تتحمل زيارة ١٠٠٠ بعثة سنوية من هـذه الجهـات الممولـة للمشروعات ، وليست تنزانيا وحدها بأى حال من الأحوال[2]، ومن أمثلة قروض المشروعات القرض الذى منحه البنك الدولى لمشـروع تطوير التعليم الفنى والهندسى فى مصر عام ١٩٩١ وبلغت قيمته ٣٠,٥ ملـيون دولار ، الذى يسعى إلى تحديث التعليم الفنى ، وذلك بتطوير طرق التدريس ، وتطوير المنهج الدراسى ، وزيادة عدد الخريجين من خلال إنشاء وتجهيز كليتين حديثتين للتعليم الصناعى لتدريب المعلمين على الورش فـى القـبه بالقاهرة وبنى سويف ، ووضع برامج لتطوير المعامل الهندسية والورش ، وصيانة الوسائل التعليمية والتدريب على الصيانة بالنسبة للفنيين والمنسقين[3].

---

(١) لين بوشرت: "من مشاريع الدعم إلى برامج الدعم إلى دعم القطاع". مستقبليات. المجلد ٣٠. العدد ٤. مرجع سابق. ص ٤٩٠.

(٢) جيمس وولفنسون: إئتلافات من أجل التغير. البنك الدولى. واشنطن. ٢٠٠٠. ص ٦.

(٣) صلاح الدين المتبولى: مرجع سابق. ص ١٩٣.

وأيضا "من قروض المشروعات التعليمية" القرض الذى منحه كل من البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى "UNDP" لمشروع "مدرسة القاهرة الفنية الصناعة للمعلمين" بالقاهرة فى عام ١٩٧٤ بمبلغ ٥,٤٤٢,١٠٠ جنيها مصريا ، وكان هدفه الربط بين الصناعة والتعليم الصناعى من خلال تدريب الطلاب بالمصانع أثناء الدراسة ، وكذلك جعل المشروع بمثابة مركز دائم لتدريب معلمى المشروع ومعلمى المدارس الثانوية الصناعية المناظرة ، وأيضا تحقيق الأهداف الآتية(١):

- جعل المشروع بمثابة مركز لمتابعة المناهج الفنية والعمل على تطويرها من خلال بعض الحلول التى تم جمعها من مصادر مختلفة فى مجال الصناعة والتعليم.
- جعل المشروع بمثابة مركز لإنتاج وسائل إيضاح يمكن الاستفادة منها فى العملية التعليمية.
- رفع مستوى كفاءة الحرفيين من خلال التحاقهم بدورات تدريبية مسائية بالمشروع.
- تزويد مكتبة المدرسة بمزيد من الكتب وجعلها مركزا للترجمة من الإنجليزية إلى العربية.

ونتيجة الانتقادات العديدة التى تم توجيهها لنمط قروض المشروعات نظرا لارتفاع الجزء الموجه للاستشاريين والخبراء الأجانب من أصل القرض ، وبالتالى قلة الاستفادة الكاملة من القرض ، مما دفع غالبية الدول إلى عدم التحمس لمثل هذه المشروعات لعدم الإحساس بالملكية الكاملة للمشروع وللمبالغ المقرضة له ، وبالتالى فشل معظم هذه المشروعات وتوقفها بعد انتهاء فترة التمويل ، وهذا ما دفع الدول والجهات المانحة إلى

(١) United Nations Development Programme (UNDP): Technical Teacher Training Institute, Kubba, Cairo, Project Findings and Recommendations, No. FMR/OPS/83267, "UNDP", Paris, October, 1975, p. 3.

توجيه القروض والمعونات إلى برامج واسعة النطاق عن حدود مشروع واحد محدد وذلك بهدف تأمين التنمية الشاملة والمتكاملة للنظم التعليمية ، ولذلك تغيرت طبيعة إقراض البنك الدولى للتعليم تدريجيا نحو نمط قروض البرامج.

- **قروض البرامج التعليمية:**

فى أوائل السبعينيات من القرن الماضى أصبحت وكالات المعونة الخارجية ومنها البنك الدولى أكثر ميلا إلى تقديم الدعم لبرامج عريضة لا ترتبط بمدرسة متخصصة أو معهد أو منطقة بذاتها ، بل أصبحت تميل إلى تقوية العناصر والعمليات التحتية التى تسهم بأسلوب عريض ودائم فى تحسين عدد كبير من المؤسسات مثل تقوية جهاز بيانات الدولة التعليمية وصولا إلى قدرة عالية للتخطيط والتقويم فى مجالات التعليم الأساسى مثلا ، أو التعليم غير النظامى وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار ، كما امتد تمويل البرامج لدعم تنمية قدرات الأبحاث الإنمائية فى العلوم والتكنولوجيا ، بهدف تقوية المقدرة البحثية للدولة فى شئون التعليم(١).

**وتتمثل أهم المزايا فى نمط قروض البرامج التعليمية فيما يلى(٢):**

١- أن البرامج تقدم فوائد راسخة مستديمة لكافة جهود التعليم فى الدولة.

٢- أنها تخفض من اعتماد الدولة على جهود الخبراء الأجانب.

٣- أنها تساعد الدولة على إنفاق أموالها المخصصة للتعليم بكفاءة وفى أوجه مفيدة.

وذكرت إحدى الدراسات أن هناك عددا من المبادئ التى تقوم عليها، أو يتم على أساسها منح قروض البرامج وهى(٣):

---

(١) أدريان فيرسبور: "تطوير التعليم: أولويات التسعينيات. التمويل والتنمية". مرجع سابق. ص ٢٣.

(٢) فيليب كومبز: أزمة العالم فى التعليم من منظور الثمانينيات. مرجع سابق. ص ٣٧٨.

(3) Harrold, P., *et al.*, The Broad sector approach to Investment Lending Sector investment programs, Africa Technical Department Series, World Bank discussion paper, No. 302, 1995, p. 27.

- أن يكون لكل برنامج منظور قطاعى واسع.
- أن يكون للبرنامج إطار سياسى متماسك.
- أن يكون المستفيدون المحليون فى موقع القيادة للبرنامج.
- أن يوافق كل المانحين على البرنامج.
- يجب تحديد إجراءات التنفيذ العامة.
- تأمين المعونة المالية والفنية طويلة الأجل.

ولقد استفادت دول أفريقية عديدة من نمط قروض البرامج فى إقامة مراكز بحثية وطنية لإجراء البحوث التى تهدف إلى تطوير النظام التعليمى ، ففــى "مــالى" تم توجيه قرض برنامج تعليمى للمعهد التربوى الوطنى لتنفيذ بــرنامج عمل يتناول تصميم المناهج والكتب المدرسية وترشيد نظام التأهيل الــتربوى ، وتصــميم وإجــراء الاختــبارات ، وتحقيق لا مركزية الإدارة المدرســية ، وتنظــيم إدارة المكتبات والمعلوماتية ، وكذلك فى دول إفريقية أخرى مثل موريتانيا وغينيا[١] ومع دعوة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتنفــيذ سياسات التكيف الهيكلى ، قام المعنيون فى البنك والصندوق بوضع نــوع جديــد مــن القروض هى القروض لأغراض التكيف ومنها القروض القطاعية.

- **قروض التصحيح القطاعى:**

نتــيجة الانتقادات العديدة التى تعرضت لها قروض التكيف الهيكلى التى يمنحها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، نظرا لآثارها السلبية على القطاعــات الاجتماعــية والتنمــية البشرية ، حيث اعتبرها البعض تجريبية ومرتكــزة إلــى تحلــيل اقتصادى ومؤسسى ناقص[٢] ، كما أن مشروطيتها

---

(١) وادى حداد: *التربية للجميع: دور المعونة الدولية*". مستقبليات. المجلد ٢٠ ، العدد ٤ ـ ١٩٩٠ ـ ص ٦٣٤.

(٢) Stevenson G., "Adjustment Lending and The Education Sector, The Bank's Experience", PHREE Background Paper Series-The World Bank, 1991, p.15.

العالية أدت بكثير من الدول إلى الإعراض عنها ، وهذا ما دفع المعنيين فى البنك والصندوق إلى وضع نوع جديد من القروض تسمى "القروض القطاعية Sectoral Loans" وهى تقتصر على السياسات المتعلقة بقطاع معين ، وتصحيح هذه السياسات ، ولذلك أطلق عليها "قروض السياسات Policy Based Lending".

وهذا النمط من القروض يكون أوثق ارتباطا بعملية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التى تمولها قروض التكيف الهيكلى ، ويتم تقديم هذه القروض القطاعية لدعم إصلاحات شاملة للنظام التعليمى ككل فى البلد المنتفع ، وتهدف إلى ترشيد تخصيص الموارد ، وحماية الاستثمارات فى مجال محدد مثل التعليم الأساسى ، وبعض بنود الإنفاق مثل الكتب والموارد التعليمية[١].

ويعود نمط القروض الموجهة لقطاع التعليم إلى التحول الاستراتيجى للبنك الدولى من نهج مساندة المشروعات والبرامج التعليمية ، إلى مساندة القطاع التعليمى ككل ، ويوضح البنك الدولى أن هذه الآلية الجديدة للإقراض، هى لدعم وتقوية مناخ السياسات الذى تعمل فيه المشروعات والبرامج ، والتشجيع على الملكية القطرية بدلا من تفويضها ، حيث تقوم الحكومة المقترضة برسم استراتيجياتها الشاملة للقطاع ، على أن تتعهد الجهات المانحة تحت قيادة البنك الدولى المنسق العام لها بتمويل القطاع بكاملة وليس مشروعات منفردة إذ أن البلد المعنى يدير كافة نواحى النشاط فى القطاع التعليمى باستخدام أمواله مع أموال الجهات المانحة[٢].

---

(١) جاند ب. تيلاك: "التربية والإصلاح البنيوى". مرجع سابق. ص ٤٨١.

(٢) البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العام ٢٠٠٠/٢٠٠١. البنك الدولى. واشنطن. ص ١٩٨.

كما يأتى هذا النمط الجديد من الإقراض كمحاولة للتنسيق بين الجهات المانحة من أجل توحيد الجهود ، بدلا من تبعثرها فى مشروعات تعليمية عديدة كل منها يتبع جهة معينة ، ويرى البنك الدولى ضرورة تنسيق الجهود بين المانحين ، لأن الأسلوب المتمثل فى تعدد المانحين ، ومن ثم تعدد الشروط الخاصة بكل منها يكون مناخا لا يمكن العمل فيه بالنسبة للبلد المتلقى ، وأن هذه الطريقة للمعونة تضعفها فى تغيير السياسات ، وأن هذا عيبا أساسيا فى الآليات الحالية للتعاون الإنمائى(١).

ومن هنا ظهر ما يعرف "بالشراكة" بين المانحين والدولة المستفيدة كإحدى الوسائل لتفعيل دور المعونة الدولية فى تغيير السياسات من خلال نمط القروض القطاعية ، حيث يتحمل المقترض مسئولية تصميم المشروع والإشراف عليه ، وهى مسئولية كانت تقع على عاتق البنك الدولى قبل ذلك ، إلا أن البنك الدولى يتخلى عن الإشراف المباشر على هذه المشروعات للأسباب التى يوضحها أحد خبراء البنك كما يلى(٢):

- بما أن كل وضع يمثل حالة معقدة وفريدة ، فإن تطبيق الإصلاحات يغدو مهمة دقيقة وحساسة لذا من المهم أن تصدر الاصلاحات عن المقترض نفسه وأن تبنى على أبحاث محلية ، لكى يتحقق للبلد ما يسمى "بملكية" حركية الإصلاح.
- أن لاختيار الإصلاحات المطلوب تنفيذها تشعبات سياسية واقتصادية واجتماعية ولابد من أن يعود القرار بشأنها إلى الحكومات أنفسها.

ونرى أن هذه الأسباب والمبررات لا تتفق مع الواقع ، حيث إن جميع الإصلاحات تأتى بناء على مطالبة من هذه الجهات المانحة وبالتنسيق

---

(١) المرجع السابق: ص ١٩٥.

(٢) وادى حداد: "التربية للجميع: دور المعونة الدولية". مرجع سابق. ص ٦٣٤.

معهـــا ووفقا لمعايير متفق عليها بين هذه الجهات والدول المقترضة ، ووفقا لنتائج دراسات أجرتها هذه الجهات عن طريق خبرائها.

وقـــد يـــتم توجيه القروض لدعم أحد القطاعات الفرعية بحيث يكون مجـــال التغطـــية أوسع من المشروعات والبرامج ، مثل قطاع التعليم الفنى مـــثلا، ويكون دور الوكالة الدولية فى هذه الحالة هو وضع خطط للإصلاح والتغيـــير وتحديـــد الغايـــات والأهداف لإحداث أثر طويل المدى ، يمتد هذا المجـــال مـــن ١٥ إلـــى ٢٠ سنة من التعاون بين جميع الشركاء المعنيين ، وتنقســـم هـــذه الفـــترة إلـــى دورات للـــتمويل والتنفيذ مدة كل منهما خمس سنوات[١]، وتترك الجهات المانحة للبلد المقترض حرية التصرف فى الأموال فى مقابل أن يكون لها دور فى تطوير استراتيجية القطاع وتعديل السياسات.

ويهـــدف البنك الدولى من تقديمه لهذه الأنواع من القروض التى بدأ العمـــل بهـــا فـــى بداية الثمانينات من القرن الماضى إلى ربط الإصلاح فى "قطـــاع التعليم" بسياسات الإصلاح الاقتصادى الشاملة والمتمثلة فى سياسات التكـــيف الهيكلى وإحداث تغيير فى الهيكل الإدارى والتنظيمى وإعادة توجيه التمويل الحكومى للقطاعات الاجتماعية ومنها التعليم ، حيث يشير "نيكولاس بار Nicholas Barr" أحد خبراء البنك الدولى "بأن الدول التى تمر بمرحلة انـــتقال مـــن التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق ، فى حاجة إلى إصلاح جوهـــرى فـــى قطاع التعليم ، لأن نظام التعليم الموروث من أيام التخطيط المركـــزى غير قادر على أن يقدم للناس الأساس الذى يحتاجون إليه ليعملوا فى اقتصاد السوق[٢]. وأن ذلك يتطلب تغييرا فى السياسات التعليمية ، والذى يعتبر هدف قروض التكيف القطاعى.

---

(١) شانتى جاجاناثان: مرجع سابق. ص ٥٠٣.

(٢) نيكولاس بار: "شعوب تمر بمرحلة انتقال: إصلاح التعليم والرعاية الصحية". التمويل والتنمية. سبتمبر ١٩٩٦. البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. واشنطن. ص ٢٤.

ويتضح من ذلك التأثير القوى للبنك الدولى على نهج البلد المنتفع بهذا النمط من القروض ، كما يهدف البنك الدولى إلى تفعيل دور المعونة الدولية ، من خلال تكوين "شراكة" مع الحكومة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص ، وكذلك هيئات المعونة الدولية بهدف بلورة رؤية طويلة المدى للتنمية ، وامتلاك الدولة لهذه الرؤية التنموية من خلال مشاورات وطنية موسعة ، وكيفية توجيه القروض القطاعية طبقا لهذه الرؤية ، ولذلك تم تقسيم الشراكة إلى شقين(١):

**الأول:** هو الشراكة بين الحكومة المتلقية للمعونة القطاعية ومواطنيها الذين يشاركون فى مسئولية وضع استراتيجيتهم الوطنية للتنمية عن طريق التشاور بين الحكومة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص.

**الثانى:** هو الشراكة بين الحكومة والجهات المانحة ، حيث تقوم الجهات المانحة برسم إستراتيجيتها الخاصة بالمعونة التى تهدف الى دعم إستراتيجية الحكومة.

وظهرت هذه الشراكة مع مبادرة "الإطار الشامل للتنمية" التى أطلقها البنك الدولى مؤخرا ويروج لها كأسلوب لمتابعة عملية التنمية أكثر منه كأسلوب لمراجعة السياسات ، وذلك باعتبار أن نتائج المتابعة هى التى ستوجه عملية إعادة صياغة السياسات بما يتواءم مع فكرة الإطار الشامل ، وبالنظر إلى فكرة الشراكة بمعناها السابق يتضح أن الجهات المانحة والبنك الدولى ـ تريد أن تنفى شبهة التدخل فى الأمور الداخلية للدول النامية وتوحى أنها تتعامل مع تلك الدول بأسلوب ديمقراطى ، مع تمام علم تلك الجهات أن الشق الأول المقترح فى هذه الشراكة لا يتحقق فى معظم الدول المتعاملة معها.

---

(١) البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١. مرجع سابق. ص ١٩٥.

وهـــذا مـــا يؤكده "كينيث كينج Kenneth King" من أن مصطلح "الشراكة" وإن كان يظهر فى الطبعة الشمالية لمعجم التنمية ، إلا أنه لا يبدو واضـــحا وجليا فى الطبعات الجنوبية وخاصة فى مجال التعليم والتدريب ، وأن هذه الجهات المانحة حتى الآن هى التى تضع معايير الشراكة الأصلية ، وتقوم بتجربة هذا الشكل الجديد من المعونات عن طريق "المدخل القطاعى" الذى يعتبر أكثر اجتياحا للسيادة والوطنية للدولة مما كانت عليه المشروعات السابقة للجهات المانحة ، وهذا ما يوحى بتناقض ومفارقات فى صميم أسلوب "الشراكة" على أساس القروض الموجهة لقطاع معين(١).

وبذلـــك تعرضت الجهات المانحة لانتقادات عديدة بسبب هذا الشكل الجديـــد مـــن الدعم حيث تركزت معظم الانتقادات التى تم توجيهها إلى نمط القروض القطاعية إلى تدخلها وتأثيرها فى السياسة القومية للدول المقترضة، فيشـــير "كاســـلز Cassesls" إلـــى أن المانحيـــن يتنازلون عن حق اختيار المشروع الذى يريدون تمويله للجهات المحلية ، وحرية إنفاق الأموال ، فى مقابل أن يكون لهم دور فى عملية تطوير استراتيجية القطاع ككل ، وتوزيع المصادر ، بدلا من التخطيط لمشروع واحد(٢).

وإذا كـــان هـــذا النمط من القروض يتيح للدولة المتلقية حرية إنفاق الأمـــوال فى مقابل تغيير السياسات الا أن ملكية الحكومة لأموال القرض ، هـــى ملكية غير مطلقة ، ومعرضة لرقابة وثيقة من الجهات المانحة لتحقيق الأهداف المتفق عليها ، وأن هذه الرقابة تسلب الحكومة المتلقية للأموال من

---

(١) كنيث كينج: "المعونات صفقة غير منصفة". رسالة اليونسكو. مارس ٢٠٠٠. مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ٣٤.

(٢) Cassels A.: Guide to sector-wide approaches for Health Development. Who. Geneva, 1999, p. 7.

الامتـــياز المخـــول لهـــا بتغيـــير أولويات الإنفاق إذا ما تعارضت متطلبات الميزانية بعضها مع بعض[1].

وهـــذا مـــا حـــدث بـــالفعل فى دولة "بنجلاديش" حيث أدت مطالبة وإصـــرار البنك الدولى على التحول من مساندة المشاريع إلى مساندة القطاع فى القطاع الفرعى للتعليم الابتدائى بأن أحدث أثرا سلبيا على القطاع ، وذلك لأن هـــذا القطـــاع الفرعى الذى كان يؤدى أداء حسنا قد واجه صعوبات فى التشـــغيل ، لأن الحكومـــة كـــان عليها أن تعيد تنظيم الكثير من الإجراءات لتـــتوافق مـــع نهـــج جديد ، يتطلب التوفيق بين مختلف جوانب المشروع ، وتطوير آلية وضع الميزانية ، حيث إن المشروع كان يمول من خلال مزيج مـــن القروض والمنح من وكالات تمويل مختلفة فى كونسرتيوم تحت قيادة البنك الدولى[2].

وفـــى مقابل هذه الانتقادات لنمط القروض الموجهة لقطاع التعليم ، فهـــناك مـــن يرى أن هذا الشكل للمعونة أفضل من الأشكال الأخرى ، لأنه يمكنه مواجهة مخاطر الفساد بطريقة أفضل من نمط دعم المشروعات ، لأن مســـئولية الـــنظام الحكومى وشفافيته ــ فى الدول المتلقية ــ يتم اختبارهما وتوجيههما ومراجعتهما كجزء من عملية تمويل القطاع الموجهة لدعم أهداف وسياســـات محددة وليس لأنشطة معينة كما فى نمط تمويل المشروعات[3]. ويعتـــبرها آخرون أنها الشكل الذى ينبغى أن يلجأ إليه أكثر من غيره لدعم قطـــاع التعليم ، لأنه أكثر مواءمة لتحقيق أهداف التعليم للجميع (جومتين ــ

---

(١) سمير إسحاق ، وحسين الجمال: "مدخل القطاع وما يتضمنه تجاه المساعدة الفنية والصندوق الاجتماعى للتنمية . مصر" . مستقبليات . المجلد ٣٠ . العدد ٤ . مرجع سابق . ص ٥٧٩.

(٢) أوبالى سيديرى: "مدخل لدعم قطاع التعليم الأساسى دروس من بنجلاديش" . مستقبليات . المجلد ٣٠ . العدد ٤ . مرجع سابق . ص ٥٣٧.

(٣) اجنتاليند وكريستين ماكناب: "مدخل مساعدة القطاع التعليمى . وجهات نظر الوكالة السويدية للتنمية" . مستقبليات . العدد ٣٠ . العدد ٤ . مرجع سابق . ص ٥١٦.

تـــايلاند ١٩٩٠) ، فى تحسين التعليم الأساسى لأنه يعتمد على الاستفادة من الـــنظام ككـــل ، عن طريق إعادة تحقيق التوازن للاستثمار فى القطاع طبقا للاحتياجات والأولويات القومية ، وليس للمناطق والمشروعات[١].

يتضـــح مما سبق أن نمط القروض التى يمنحها البنك الدولى للتعليم فى دول العالم النامى هو نمط متغير طبقا للتغير فى الفكر السائد عن التنمية الذى ينبع فى غالبيته من دوائر معارف غربية ، ومن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وأيضا فإن نمط القروض يتبع تطور سياسات البنك الدولى فى مجال التعليم والتدريب فى الفترة الأخيرة.

ومـــن أمـــثلة القـــروض القطاعية للتعليم ، القرض الذى قدمه البنك الدولـــى لدعـــم عملية الإصلاح الواسعة التى بدأتها دولة "غانا" على نطاق التعلـــيم فـــى عام ١٩٨٦ حيث قدم البنك اعتمادين للتصحيح القطاعى على مرحلتين [٢]:

**المرحلة الأولى:**وتهـــدف إلـــى إعادة بناء النظام التعليمى ، وزيادة حصـــة التعلـــيم الأساســـى من الميزانية العامة المخصصة للتعليم ، وزيادة الاعـــتمادات المخصصة لغير الأجور (كإعداد المعلمين والمواد التعليمية) ، وبالإضافة إلى ذلك قدم البنك دعمه للمساعدة فى اتخاذ عدد من تدابير ضبط التكلفة ومنها التخفيض من عدد الموظفين غير المنتمين إلى الهيئة التعليمية ، وزيـــادة الأقســـاط المدرســـية ، فضلا عن تدابير أخرى من شأنها تحسين التخطيط والإدارة فى داخل القطاع.

**أمـــا المـــرحلة الثانـــية:** فتشـــمل إصلاحات متعلقة بالتعليم الثانوى ومجموعـــة تدابير تهدف إلى تعزيز نوعية التعليم الأساسى ومردوده. وفى

---

(١) Fredrikes, B.J., "Increasing foreign aid for primary Education, The challenge in donors", PHREE background paperseries, World Bank, Washington, D.C., 1992, p. 15.

(٢) وادى حداد: "التربية للجميع: دور المعونة الدولة". مرجع سابق. ص ص ٦٣٥-٦٣٦.

الاعتماد الأول كانت الأموال مخصصة أولا لتغطية التكاليف المباشرة من العملات الأجنبية الناجمة عن البرنامج وعن المساعدة التقنية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ (٣٤,٨ مليون دولار) ، وثانيا لتغطية النفقات المحلية العائدة لبنود أخرى من الميزانية المتفق عليها حوالى (١٢,٥ مليون دولار). أما الاعتماد الثانى فقد أجاز تغطية بعض النفقات المتكررة المتعلقة بالصيانة ، وبنود أخرى متعلقة بمجمل النظام التعليمى باستثناء الأجور.

**٣- تطور سياسة البنك الدولى فى مجال التعليم:**

نظرا للتغيرات التى يقودها البنك والصندوق فى الاقتصاد العالمى ، فإن السياسة التعليمية للبنك شهدت العديد من التحولات تبعا لذلك ، فخلال السنوات الأولى تركز الاهتمام على دعم التعليم الثانوى العام ، والتعليم التقنى ، والمهنى ، والتعليم العالى وتدريب المعلمين ، حيث كان الهدف من ذلك هو تدريب أيدى عاملة للقطاع الحديث الذى كان توسعه يعتبر عاملا حاسما فى التنمية ، ثم أعطى البنك الدولى أهمية للتعليم الأساسى والتعليم غير النظامى ، وذلك انطلاقا من أهمية التعليم للتنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر ، واتجه إلى تشجيع الاستثمار فى هذا القطاع منذ بداية السبعينيات وحتى الآن.

وفى خلال السبعينيات والثمانينيات أولى البنك الدولى اهتماما بالتعليم الفنى ، إلا إنه تحول عن ذلك فى ظل الدعوة إلى سياسات التكيف الهيكلى ، وتقلص عدد الوظائف الحكومية وازدياد البطالة مع ضعف السوق فى الدول النامية عن استيعاب خريجى هذا النوع من التعليم ، كذلك كان البنك قد أعطى اهتماما للتعليم العالى واعتبره هدفا أساسيا فى بداية إقراضه للتعليم ، إلا أنه بدأ يعترض على التوسع فى هذا القطاع حديثا ، وينتقد الدول على إنفاقها الكبير على هذا القطاع.

وشـــهدت الفترة الماضية لإقراض البنك الدولى للتعليم إصدار ونشر العديـــد مـــن الوثائق التى تحمل فى طياتها سياسة البنك فى تمويل التعليم ، ووضـــع الإصـــلاحات الـــتى يراها ضرورية للدول النامية ، والتى تشمل مجالات عديدة منها التمويل ، الإدارة ، والمناهج ، والتقويم الذى يهدف إلى تحديـــد منتج التعليم ، كانت سياسة البنك الدولى مبنية على أساس منح الدول قروضا لمساعدتها فى الأمور التعليمية طبقًا للأسس الخمسة التالية[١]:

- يجـــب أن يمـــنح كـــل الأطفال وكذلك الكبار التعليم بمجرد أن تسمح الظـــروف والمـــوارد المتاحة بذلك ، وعلى المدى البعيد ، فإن نطاقا شاملا للتعليم الرسمى عند كل المستويات يجب تنميته.
- لزيادة الإنتاجية وتشجيع المساواة الاجتماعية فإن هناك جهودا يجب أن تـــبذل للمساواة فى الفرص التعليمية من دون التمييز بين جنس وخلفية عرقية ومستوى اقتصادى واجتماعى.
- يجب على النظام التعليمى محاولة تحقيق الكفاءة الداخلية القصوى من خلال الإدارة وتوزيع الموارد واستخدام المتاح منها لزيادة كمية التعليم وتحسين نوعيته.
- يجب أن يكون التعليم مرتبطا بالبيئة والعمل من أجل تحسين المهارات والمعـــرفة اللازمة لأداء الوظائف الاقتصادية والاجتماعية كما وكيفا ، إلى جانب الوظائف التنموية الأخرى.
- لتحقيق تلك الأهداف وإشباعها وتنفيذها ، فإن الدول النامية ستحتاج إلى بـــناء مقدرتها الإدارية والمحافظة عليها لتصميم وتحليل وإدارة وتقويم البرامج للتعليم والتدريب.

---

(١) سيف الإسلام على مطر: "ربط البحث التربوى بصنع السياسة التعليمية: دراسة تحليلية لبعض الأدوار والممارسات". دراسات تربوية. المجلد ٤. الجزء ٢٠. سبتمبر ١٩٨٩. رابطة التربية الحديثة. القاهرة. ص ٢٧١.

وفيما يلي تعرض الدراسة تطور سياسة البنك الدولي في مجال التعليم حسب القطاع سواء كان قطاع التعليم الأساسي ، أو التعليم الفني والثانوي العام ، أو التعليم العالي.

أ- سياسة البنك الدولي في مجال التعليم الأساسي:

في بداية السبعينيات أعطى البنك الدولي أهمية لمشروعات تطوير التعليم الأساسي في الدول النامية ، عن طريق تقديم القروض لتشييد المدارس وتدريب المعلمين ، وتشجيع الدول على الاستثمار في هذا القطاع ، بهدف تقليص الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية ، حيث يشير البنك إلى أن عائد الاستثمار في التعليم الأساسي أعلى منه في التعليم الثانوي وما في مستواه فمتوسط عائد الاستثمار في الدول ذات الدخل الأكثر انخفاضا يصل إلى حوالي ٢٧% من جملة الاستثمارات في التعليم الأساسي ، في مقابل ١٧% عائد الاستثمار في التعليم الثانوي ، في حين تبلغ هذه النسب في الدول ذات الدخل المتوسط حوالي ٢٤% ، ١٥% على التوالي[1].

ويشير البنك الدولي أيضا إلى أن العائد الاجتماعي للاستثمار في التعليم الابتدائي أو الأساسي أعلى منه في التعليم العالي ، وذلك لتأثيره المباشر للحد من الفقر ، وتحسين الدخل ، لذلك فإن هذا القطاع سيظل على أولويات إقراض البنك الدولي للتعليم ، كما أنه يوصي الدول المتعاملة معه بضرورة إعطائه أولوية خاصة وأهمية في التمويل الحكومي ، وأنه يمكنها تطبيق مبدأ "المشاركة في التكلفة Cost Sharing" على التعليم العالي ، وأن يتم تحويل المستقطع من الميزانية للتعليم الأساسي"[2]، وفي عام ١٩٨٠ أصدر البنك الدولي وثيقة بعنوان "سياسة قطاع التعليم Education Sector

(1) World Bank: World Development Report, Adjustment and Growth in the 1980s, World Bank, Washington, D.C., 1980, p. 18.
(2) World Bank: Higher Education. The Lessons of Experience, Washington, D.C., 1994, p. 13.

"Policy Paper ، أعطــت الأفضلية للتعليم الابتدائى باعتباره أساس التنمية الــتربوية ، وحددت هذه الوثيقة المشكلات الرئيسية فى التعليم الأساسى فى خمس نقائص هى(١):

- التعليم لا ينتشر بسرعة تكفى لاستيعاب كل من يطلبه ، كما أنه لا يتوزع بطريقة عادلة.
- تــؤدى عــدم الكفاية الداخلية الى إبقاء عدد التلاميذ ونوعية التعليم أقل كثيرا مما تستطيع الموارد الحالية أن تسمح به.
- تــؤدى عــدم الكفاية الخارجية (سوق العمل/نظام التعليم) إلى منع أعداد كبيرة من خريجى المدارس من الحصول على الوظيفة المناسبة.
- لا تتناسب إدارة قطاع التعليم والدور المتوقع من مجال التعليم.
- تحــدى العوائق المالية ، وبصفة مبدئية ، الافتقار الى الرغبة فى تطوير نظم الضرائب واستراتيجيات توسيع وتحسين النظم التعليمية.

لذا فإن الوثيقة تسعى الى تحقيق عدد من الأهداف منها(٢):

- تحسين فرص التحاق فتيات وأطفال الريف بالتعليم الابتدائى.
- تعزيز الروابط بين التعليم والعمل.
- تحســين نوعــية التعلــيم المعطى للتلاميذ عن طريق تحسين المدخلات وتدريب المعلمين.
- تعبــئة موارد المجتمع المحلى وإنشاء أجهزة محلية مهمتها إجراء بحوث حول التربية.
- النهوض بتخطيط التربية وإدارتها.

---

(١) مارتن كارنوى: "المؤسسات الدولية والسياسة التعليمية: مراجعة لسياسة القطاع". مستقبل التربية. العدد ٣ ، ١٩٨٠. ص ص ٢٨-٢٩.

(٢) World Bank, Education sector Policy Paper, Report No. 2689, Washington, 1980, p.15.

وفـــى ضوء ذلك يشير البنك الدولى إلى الحاجة القوية لوضع آليات وسياسات جديدة تتجاوز العمل المعتاد لرفع أعداد الملتحقين بالتعليم الابتدائى، لـذا يقـوم البنك بمساعدة الدول بالتعاون مع اليونسكو لوضع خطط لتطوير قطـاع التعلـيم ، علـى أن تكـون خطط طموحة وقابلة للتنفيذ فى السياق الاجتماعى ، وذلك عن طريق بناء التحالفات ، والتدرج فى الإصلاح ، ودعم التنفيذ ، والسعى لتحقيق الأهداف الآتية[1]:

- المسـاعدة فى زيادة الوعى لدى أصحاب القرار بالقيود التى يفرضها المسـتوى المتدنى لتطور التعليم الابتدائى على قدرة الدولة فى تحقيق النمو الاقتصادى والحد من الفقر.
- تقديـم مـوارد مالية وبشرية (فنية) للمساعدة فى تكوين إجماع قومى بشأن الإصلاحات التعليمية اللازمة لزيادة ورفع معدلات الالتحاق.
- تنمـية الـتعاون بيـن النشاطات المختلفة التى تدعمها مؤسسات الأمم المتحدة والمانحين.

كذلك عمل البنك الدولى على تشجيع الدول على زيادة معدلات قبول الفتـيات والتحاقهـن بالتعلـيم لتقلـيل الفجوة بين البنين والبنات فى التعليم الابتدائى، وسلك البنك فى ذلك عدة طرق منها تقديم المنح الدراسية ، وتوفير الوجـبات المدرسية ، والرعاية الصحية وتوفير الكتب والمدارس ، والعمل على تثقيف الآباء بشأن فوائد تعليم البنات ، ووضع سياسة مساندة لهم.

---

(1) World Bank, Partnerships for Development, Washington, D.C. 2000, p. 155.

وتمثلت استراتيجية عمل البنك الدولى للإقراض للتعليم الأساسى فيما يلى :

١- **زيادة العرض من الفرص التعليمية:** ويتم ذلك من خلال عدة إجراءات منها[1]:

**(أ) تشييد المبانى المدرسية:**

يقــدم البــنك الدولـــى دعمه المالى لتشييد المبانى المدرسية وصنع المقــاعد للتلاميذ ، من خلال تصميم وتطوير طرائق بناء منخفضة التكاليف واســتخدام مــواد بــناء وخامات وأيدى عاملة محلية ، من نفس البيئة ، أو تركيب عناصر بناء جاهزة مصنوعة مسبقا ، وكذلك تشجيع العمل التطوعى للمجتمع المحلى من أجل تشييد المدارس.

إلا أن هــذه الطــريقة صـــادفت مشكلات إدارية ومؤسسية وارتفاع التكالــيف فى بعض الحالات ، لذلك خلص البنك إلى أنه من مصلحة البلدان أن تســتخدم أكبر قدر ممكن من الوسائل المتاحة مثل نظام الفترتين ، ونظام الصـــف الواحد ذى المستويات التعليمية المتعددة (على نمط مدارس الفصل الواحـــد ، ومـــدارس المجتمع) فى سبيل الحد من الحاجة إلى تشييد مدارس جديدة.

ويرى الباحث أن هذه الرؤية للبنك الدولى هى رؤية اقتصادية بحتة ، هدفها تخفيض الضغط على الميزانية العامة الذى يعتبر أحد أهداف سياسات التكيف الهيكلى ، ولكنها لا تناسب الزيادة السكانية المطردة ، وهدف التعليم للجميع الذى يسعى إلى تحقيق الاستيعاب الكامل والقضاء على تعدد الفترات، وتوفــير مكان لكل تلميذ فى المدرسة باعتباره حقا من حقوق الإنسان نصت عليه جميع المعاهدات والمواثيق الدولية.

---

(١) أدريان م. فيرسبور: "عشرون عاما من مساعدات البنك الدولى للتربية الأساسية". مرجع سابق. ص ٣٧٥.

(ب) إعداد المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة:

أسهمت مشروعات البنك الدولى فى زيادة العرض من المدرسين للمرحلة الابتدائية فى بعض الدول ، واعتمد البنك على ثلاث آليات لتدريب المعلمين أثناء الخدمة وهى: الأولى تمثلت فى التعليم عن بعد ، الذى يتضمن دروسا بالمراسلة وبواسطة الإذاعة للتحسين العام لمؤهلات المدرسين واستخدمت فى الفلبين ، الآلية الثانية تمثلت فى طريقة "الموجات" أو "الشلال" التى تقوم على تدريب نواة صغيرة من المدربين الذين يتولون بدورهم إعداد مجموعة أكبر وهكذا واستعملت فى (بنجلاديش) ، الآلية الثالثة تمثلت فى مراكز للتوثيق التربوى على مستوى الدائرة المدرسية ، أو على مستوى أدنى، تشكل مراكز تدريب دائم وقصير المدة فى أثناء الخدمة ، وهى تقدم للمدرسين مكانا يلتقون فيه مع زملائهم للتعرف على المواد التعليمية الجديدة[١].

٢- تحسين نوعية التعليم المعطى: ويتم تحقيقها من خلال تمويل الجوانب التالية

(أ) تطوير المناهج التعليمية: حيث إن نحو ٩٠% من مشروعات البنك الهادفة إلى تحسين نوعية التعليم كانت تتضمن تقديم مساعدات لعملية إعداد وتطوير المناهج التعليمية.

(ب) تحسين الوسائل التربوية: من خلال تقديم الدعم لتوفير الكتب المدرسية واستخدام التكنولوجيا التربوية لتحسين نوعية التعليم المعطى وتعزيز كفاءة النظام الداخلية.

(١) المرجع السابق. ص٣٧٦.

٣- **تحسين الكفاءة الداخلية لتنفيذ البرنامج:**

كانت المساعدات الرامية إلى بلوغ كفاءة أو فاعلية أكبر فى استخدام الموارد المتاحة ، إحدى الخصائص التى نالت دعم البنك الدولى ولتحقيق ذلك تمثلت استراتيجية البنك فى الأتى[1]:

(أ) ضبط تكلفة الوحدة: وذلك عن طريق بعض الإجراءات ومنها زيادة عدد التلاميذ للمدرس الواحد ، وتشجيع نظام الفصول المتناوبة ، وضبط النفقات العائدة للمرتبات.

(ب) التأثير على تدفق التلاميذ: عن طريق الاعتماد على الترفيع الآلى إلى الصف الأعلى ، وربط تحليل تكلفة التلميذ بتكلفة الخريج بهدف زيادة الأولى وخفض الثانية ، غير أن الانتقال الآلى إلى الصف الأعلى لا يضمن أن يكون التلاميذ الذين مروا فى النظام قد تعلموا فى الواقع شيئا.

(جـ) إعادة توزيع الموارد المتاحة وتخصيصها للنفقات الجارية ، عدا بند المرتبات ، من أجل تأمين حد أدنى من الوسائل التعليمية ، التى احتلت مكانا بارزا فى مشروعات البنك المتعلقة بالتعليم الابتدائى.

٤- **تعزيز إدارة القطاع التربوى:** وتتمثل استراتيجية البنك فى هذا المجال فما يلى[2]:

(أ) **عملية اتخاذ القرار:** يشير البنك الدولى إلى أن عملية اتخاذ القرارات فى معظم الدول النامية خاضعة لمركزية شديدة ، ويتعارض ذلك مع طبيعة التعليم ، وهذه الرقابة لا تستطيع ضمان حصول تعلم حقيقى ، ولذلك فإن العديد من مشروعات البنك الدولى سعت إلى تعزيز

---

(١) أدريان م. فيرسبور: "عشرون عاما من مساعدات البنك الدولى للتربية الأساسية". مرجع سابق. ص ٣٧٩.

(٢) المرجع السابق: ص ص ٣٧٩-٣٨٠.

القدرات المحلية فى اتخاذ القرارات بواسطة نظام "المدارس الأم" الذى يتم فى إطاره تجميع عدد من المدارس إداريا حول نواة مدرسية مركزية تنعم بوسائل وتجهيزات أفضل ، وتم تطبيق هذا النموذج فى جواتيمالا وبنجلاديش.

(ب) **التخطيط التربوى:** كان التخطيط التربوى يمثل حجر الأساس فى المساعدات التى منحها البنك الدولى وذلك بهدف تحسين طاقات التخطيط الوطنية.

(جـ) **البحث والتقييم:** قدم البنك الدولى مساعدات مستمرة للبحث والتقييم فى إطار المشروعات التربوية التى يقدم الدعم لها بهدف التعرف على ما تم انجازه فى خطة التطوير والإصلاح فى التعليم الأساسي وغيره من المراحل التعليمية.

يتضح من جهود البنك الدولى فى مجال دعم التعليم الأساسى ، أنه يبنى استراتيجياته على أسس اقتصادية بحتة ، تهدف فى معظمها إلى تقليص الإنفاق على جانب وترشيده فى جوانب أخرى ، ويظهر ذلك من برامجه التى تهدف إلى تخفيض تكلفة الطالب أو الوحدة ، بالرغم من أنها فى الأساس ربما تكون معدومة أو لا تكاد تذكر فى بعض الدول كذلك التأثير على تدفق التلاميذ من خلال "الترفيع الآلى" وذلك بهدف خفض التكاليف إذا رسب الطالب وعاد إلى الدراسة مرة أخرى ، وبغض النظر عما إذا كان التلاميذ تعلموا شيئا أم لا ، ويمكن القول أن هناك بعض الجوانب الإيجابية التى حققت نجاحات فى بعض الدول مثل أنماط التدريب أثناء الخدمة ، وتشجيع المجتمع المحلى على المشاركة فى إدارة المدرسة وغيرها.

وتشير بعض الدراسات إلى أن اقتراحات البنك الدولى للتوسع فى التعليم الأساسى تعكس عادة الأفكار والمقترحات الأمريكية الخاصة بإصلاح التعليم ، حيث إن مقولة التعليم هو مفتاح القضاء على الفقر ظهرت فى

"نظـــريات رأس المال البشرى" التى سادت خلال حرب الحكومة الأمريكية علـــى الفقر فى الستينات ومفادها أن نقص التعليم الجيد ، والرعاية الصحية والسكن وارتفاع البطالة ، تؤدى إلى تكوين ثقافة مستمرة من الفقر ، ولكسر حلقـــة الفقر يجب تطوير كل عامل من هذه العوامل وخاصة التعليم. كما أن اســـتخدام البنك الدولى للتحليل الاقتصادي للحكم على نتائج التعليم بمعنى أن الحكومة يجب أن تحدد منتج التعليم ، هى سياسة اتبعتها إدارة الرئيس جورج بـــوش مـــن ١٩٨٨-١٩٩٢ ، والتى أدت إلى التفكير فى التعليم من منطلق سلعى اقتصادى[١].

كمـــا أن وثـــائق البـــنك الدولـــى التى يصدرها ويوضح فيها أهمية الاســـتثمار فى التعليم الأساسى أصبحت نصوصا فى تطوير التعليم الأساسى فى العديد من الدول ، وأصبح هناك ما يعرف "بخط البنك الدولى A Bank Line" فى الكثير من القضايا التى تظهر فى مستويات التعليم المختلفة ، مثل التعلـــيم العالى واستعادة التكلفة ، وقروض الطلاب ، والاستثمار فى التعليم الأساسى ، وغيرها من القضايا التى تم وضعها فى سياق اقتصادى سياسى ، من خلال ربط البنك للإقراض التعليمى بسياسات الإصلاح الكلى[٢].

وأيضـــا فإن أفكار البنك الدولى عن الإصلاحات التعليمية يتم تناولها الآن بيـــن الباحثيـــن والأكاديميين ، نظرا لقدرته العالية على التحليل وجمع المعلمـــات ومـــا يمـــتلكه من بيانات مقارنة لا تتوفر لتغيره ، بحكم انتشاره الواســـع فـــى جميع دول العالم ، ولذلك فإن التقارير وأوراق السياسات التى يصدرها البنك عن التعليم أدت إلى إعادة التفكير فى الأولويات فى الكثير من الدول والهيئات العاملة فى مجال التعليم.

---

(1) Joel Spring, Op. Cit., p. 181.
(2) Kenneth King, Op. Cit., p. 52.

ب- سياسة البنك الدولى فى مجال التعليم التقنى و المهنى:

صمم التعليم التقنى والمهنى لتمكين الفرد من تحصيل مهارات وكفايات تسمح له بمزاولة مهنة أو وظيفة محددة ، وهو وسيلة لاكتساب إعداد أصلى قبل البدء فى العمل ، ولتحسين هذا الإعداد فى أثناء الخدمة ، كما يؤمن المهارات الأساسية الضرورية للوظيفة الأولى ، وتلك التى تسمح بالتقدم والرقى وصولا إلى مستوى أعلى من الإنتاجية والأجر ، وفى العقود الثلاث الأخيرة ، إحتل التعليم المهنى والتقنى مكانا كبير الشأن فى استراتيجيات التربية والإعداد ، وخصصت لذلك استثمارات ضخمة ، بدافع من وكالات المعونة الدولية ومنها البنك الدولى[1] حيث كانت هذه الاستراتيجيات تقدم التعليم الفنى والتدريب المهنى على أنه يمثل طوق النجاة للبلدان النامية لتمكينها من إعداد مواردها البشرية اللازمة لمشروعات التنمية فيها ، وأن زيادة الإقبال عليه ، والتوسع فيه هو الحل الموصوف لمعالجة البطالة المقنعة لحشد الخريجين من البرامج الأكاديمية النظرية والذين تكتظ بهم الوظائف الحكومية فى البلدان النامية[2].

ويعتبر البنك الدولى أكبر ممول للتعليم المهنى والتقنى ففى الفترة من ١٩٦٣ حتى ١٩٧٦ كان حوالى ٤٠% من مجموع القروض التعليمية التى منحها البنك موجها للتعليم التقنى والمهنى ، وفى أواخر السبعينيات بدأت عمليات التقييم التى أجرتها إدارة تقييم العمليات وإدارة التعليم والتدريب بالبنك ، تلقى ظلالا من الشك على فعالية التعليم المدرسى المهنى من حيث تكاليفه ، وكان من ضمن العوامل التى قيل أنها أدت إلى ذلك ، ارتفاع التكاليف ، وقلة استخدام المرافق ، وفرط عدد الخريجين وصعوبة التنبؤ

---

(١) أرفيل ف. أدس وآخرون: "وثيقة حول السياسة العامة للبنك الدولى فى مجال التعليم التقنى والتدريب المهنى". مستقبليات. المجلد ٢٢ ، العدد ٢ . ١٩٩٢ . ص ١٤٨.

(٢) كامل جاد: التعليم الثانوى فى مصر فى مطلع القرن الحادى والعشرين. دار قباء. القاهرة. ٢٠٠٢. ص ١٤٠.

بالطلب على المهارات ، ولذلك هبط الدعم المقدم لمشروعات التعليم المهنى كنسبة من الإقراض لقطاع التعليم إلى قرابة ٣٠% فى الفترة ١٩٧٧-١٩٨٨، وبـــدأ إقراض البنك يتحول عن المدارس المهنية إلى مراكز خاصة للتدريب ودعم السلطات الوطنية المعنية بالتدريب[١].

وقـــد أدى الـــركود الاقتصـــادى فى الدول النامية وتنفيذها لسياسات التكـــيف الهـــيكلى منذ بداية الثمانينيات إلى تقلص عدد الوظائف ، والتقشف المـــالى ، حيث تم ضغط الإنفاق العام بشكل شبه كلى ، فبات خريجو التعليم الفـــنى والتقـــنى لا يجـــدون عملا لهم ، ولم يكن فى مقدور السلطات العامة تمويل برامج التدريب المهنى التى كانت تكلفة الوحدة (الطالب) فيها تساوى ضـــعفى نظيرتها فى التعليم الثانوى العام ، وهو ما يؤدى إلى انخفاض فى نوعية وعائدات الاستثمارات العامة.

وفـــى عـــام ١٩٩١ نشر البنك الدولى وثيقة حول سياسته العامة فى مجـــال التعلـــيم التقنى والمهنى ، فبعد أن درس البنك الأدب المتعلق بالتعليم المهـــنى والتقنى خلص إلى نتيجة مؤداها أن معظم أنواع التدريب والإعداد التى تسبق الانخراط فى الحياة العاملة يمكن أن تكون ذات مردود كبير جدا عـــندما تكون هنالك وظائف متاحة فعلا للخريجين ، وعندما يكون التدريب وثـــيق الصـــلة والارتـــباط بالطلـــب الفعلى على الوظائف ، فالتعليم التقنى والتدريـــب المهـــنى لا يوفران الوظائف وحدهما ، حيث إن توفير الوظائف وتشـــغيل خـــريجى التعليم يمران بسياسات اقتصادية رشيدة على المستوى الأكبر والأشمل[٢].

وتمثل هذه الوثيقة تحولا فى سياسة البنك الدولى تجاه هذا القطاع من التعلـــيم ، وهـــذا التحول يعكس فى قطاع التربية بالبنك التخلى عن نظرية

---

(1) World Bank, Vocational and Technical Education and Training, World Bank, Washington, 1991, p. 32.

(2) World Bank, Vocational and Technical Education and Training, Op.Cit., p. 150.

"المــوارد البشــرية" الــتى تدعو إلى زيادة العرض من اليد العاملة المؤهلة والمثقفة قياسا على الأهداف المرسومة ، لصالح نظرية "رأس المال البشرى" الــتى قدمــتها المدرسة الكلاسيكية الحديثة على أنها استثمارات إنتاجية على مســتوى الفــرد والمجتمع برمته ، وهى تعطى للحكومة مبررات للاستثمار الــتربوى ، بهــدف الــربط بيــن التربية أو التعليم وسوق العمل من خلال الاستثمار[1].

واســتخلص البــنك الدولى من دراسته للتعليم التقنى والمهنى ثلاث نتائج مهمة[2]:

**الأولى:** أن نجــاح التعلــيم التقنى والمهنى رهن إلى حد كبير بتوفير إدارة رشــيدة للاقتصــاد ، فلكــى تــتاح فرص العمل أمام خريجى هذه المؤسســات التعليمــية ومراكز التدريب ، لابد للسياسة الاقتصادية المتبعة من أن تسعى إلى تنشيط الاستثمارات وتوفير الوظائف.

**الثانية:** أنــه يجب ربط أهداف التعليم الفنى بالاحتياجات الحالية أو المتوقعة فــى مجــال المهارات والوظائف المطلوبة ، أى ربطها بالطلب لا بالعرض.

**الثالثة:** عــندما يكــون المطلوب التهيئة لمهنة أو وظيفة محددة ، فكل شئ يشير إلى أن التدريب داخل المؤسسة الإنتاجية هو المفضل إذ يكون هــذا التدريــب محكومــا" بالطلــب فيميل طبيعيا إلى تحقيق نسبة الكلفة/الفاعلية المرتقبة.

ولذلك شرعت مجموعة من العلماء الاقتصاديين من أصحاب "نظرية رأس المــال البشــرى" فــى لعب دور متعاظم فى نشاط قسم التربية بالبنك

---

(1) بيتر أستون ، وستيفن كليز: "التربية والاقتصاد: منظورات جديدة". مستقبليات. المجلد ٢٠. العدد ٤. ١٩٩٠. ص ٤٨٩.

(2) أرفيل أدمس وآخرون: مرجع سابق. ص ١٥١.

الدولى ، وبدا لهم أن القرارات الكبرى المتعلقة بتخصيص الموارد لقطاعات التربية وفى داخلها فى البلدان الأقل تقدما كانت ذات طابع اقتصادى ، وأنه لم يعد من الجائز أن تترك لتقدير اختصاصى التربية أو مخططى اليد العاملة، ويرى هؤلاء أنه ينبغى أن يقتصر دور الدولة على تحسين نوعية التعليم العام ، ويترك التدريب الموجه تحديدا نحو العمالة بصورة كلية للقطاع الخاص الذى يوفره عبر سلسلة من البرامج الأفضل تكيفا مع واقع السوق ، وأن يقتصر تدخل الدولة على أربع حالات هى: **الجمود فى السوق ، عجز السوق عن الاضطلاع بدورها ، نقص قدرات التدريب لدى القطاع الخاص ، عدم الرضا الناتج عن انعدام التكافؤ والمساواة أمام فرص العمل**[1]، وبذلك يطالب البنك الدولى بإعادة تحديد دور الدولة فى تمويل هذا التعليم وتنظيمه ، إفساحا فى المجال أمام السوق الخاصة للتحرك بحرية عندما تنجح فى تلبية احتياجات التدريب والتأهيل ، وأن يكون تدخل الدولة فى حال قصر القطاع الخاص عن ذلك ، ويشير البنك الدولى إلى ضرورة القيام بتحليل اقتصادى لأسواق العمل ولأنشطة التدريب لكى نحدد كيف يمكن للدولة أن تتدخل على النحو الأنجح والأفضل ، وأن يتمحور التحليل الاقتصادى حول وجود أو عدم وجود ثغرات أو نواقص فى السوق ، وحول وسائل الإعداد والتدريب المتاحة فى القطاع الخاص والحرص على تأمين العدالة الاجتماعية[2].

ويشدد واضعو وثيقة السياسة العامة للبنك الدولى على المردودية المحتملة لأنماط التدريب التى تعطى فى داخل المؤسسة الإنتاجية ، والتى يدخلون فيها برامج التدريب الأهلية لاسيما تلك التى تمنحها منظمات غير حكومية وجميع هذه التدريبات محكومة بالطلب ، وكذلك يشير إلى أنه ليس

---

(١) فيليب فوستر: "تحول فى سياسة البنك الدولى فى مجال التدريب المهنى". مستقبليات. المجلد ٢٢. العدد ٢. ١٩٩٢. ص ١٨٠.

(٢) أرفيل أدمس وآخرون: مرجع سابق. ص ١٥١.

فــى نية البنك الدولى أن ينذر بزوال التعليم المهنى والتقنى ، بل إنه يطالب بإعــادة تحديــد دور الدولة وتطوره تبعا لتطور احتياجات الإعداد والتدريب لكــل بلــد ، والــتى تخــتلف تــبعا لجملة من العناصر مثل درجة التطور الاقتصــادى للــبلد ، ونوعــية مؤسسات التدريب وحالات الخلل فى البيئة الاقتصادية[1].

وتضع وثيقة البنك الدولى عددا من التدابير التى يجب اتخاذها بهدف تحسين فاعلية التعليم التقنى والمهنى منها ما يلى[2]:

(١) **تعزيــز التعلــيم الابــتدائى والــثانوى:** يشير البنك الدولى أنه على الحكومــات الراغبة فى تحسين إنتاجية اليد العاملة وزيادة قدرتها على التكــيف ، أن تعــزز بالأولوية التعليم العام على المستويين الابتدائى والــثانوى ، فالتعليم العام عدا أنه يوفر منافع واسعة للمجتمع يزيد من حــركة الــيد العاملــة وإنتاجيــتها ، كما يوسع فرص التحاق الفقراء والمجموعــات المحــرومة ببرامج الإعداد والتدريب والوظائف ذات الأجــر ، كمــا أن تحسين نوعية التعليم الثانوى ، لاسيما فى مجالات العلــوم والرياضيات واللغات يشكل تحديا مطروحا على معظم الدول النامية.

(٢) **تشجيع برامج التدريب الأهلية:** وذلك بهدف تحسين أهلية اليد العاملة ، فينبغى تطوير وسائل التدريب فى القطاع الخاص ، لأن التدريب الذى يقدمه أرباب العمل فى القطاع الخاص له فوائد اقتصادية ومؤسسية ، حيث يتقاسم أرباب العمل والأجراء منافع التدريب وتكاليفه ، ومادامت

---

(١) المرجع السابق: ص ١٥١.

(٢) المرجع السابق: ص ص ١٥٤-١٦٠.

المؤسسات الخاصة لا تؤمن إلا التدريب الذى يتفق واحتياجاتها ، فهذا يؤدى إلى التوازن بين العرض والطلب.

(٣) **تحسين فاعلية برامج التدريب العامة:** إن تشجيع برامج التدريب الأهلية ، لا يلغى ضرورة تدخل القطاع العام فى تمويل التعليم التقنى والمهنى وتنظيمه ، وذلك فى حالة عدم انتظام الأسواق ، ومحدودية وسائل التدريب الخاصة ، وخاصة فى الدول التى تنتقل من نظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، فيجب تحسين التدريب الذى تقدمه السلطات العامة ، وذلك عن طريق تحقيق ربط أفضل بين السياسة الاقتصادية وسياسة التدريب ، وتنويع مصادر تمويل التدريب وتخطيط ما تعرضه السوق من المهارات والكفاءات ، باستخدام تقنية تخطيط تستند إلى وضع السوق ، وينصح البنك الدولى بتنويع مصادر التمويل عن طريق تحمل أرباب العمل والمتدربين قسطا أكبر من كلفة التعليم التقنى والمهنى ، كما يشجع البنك الدولى تمويل هذا التعليم عن طريق فرض ضريبة على الرواتب ، على أن يعتبر هذا التدبير إجراء انتقاليا يستغنى عنه كلما زادت مؤسسات التدريب قوة وصلابة ، وكلما تطور أسلوب التمويل المباشر من جانب المتدربين وأرباب العمل[١].

ولجعل برامج التدريب العامة أكثر مرونة ، يوصى البنك الدولى بالفصل بين التعليم والتدريب ، فهذان العنصران يفرضان مقتضيات مختلفة على نظم التعليم ومؤسساته وعلى المعلمين والإداريين ، وكلاهما ضرورى للإنتاجية ، ولكن من الصعب إدارتهما وتسييرهما على نحو ناجح فى نفس الإطار المؤسسى ، ولذلك يمكن فصل التدريب عن التعليم كالآتى[٢]:

---

(١) أرفيل أدمس وآخرون: مرجع سابق. ص ١٥٧.

(٢) المرجع السابق: ص ١٥٨.

- تركيز التدريب المهنى فى مؤسسات غير خاضعة لوزارة التربية.
- فى مقابل ذلك يمكن أن تكون هناك مدارس تقنية متخصصة موجهة نحو العمل المأجور ، خاضعة لسلطة وزارة التربية ، شرط أن تعدل الإجراءات البيروقراطية بما يضمن للمناهج المرونة الضرورية.
- تجميع مختلف أنواع التدريبات المهنية فى نهاية المرحلة الثانوية.

(٤) **التدريب عنصر مكمل لاستراتيجيات العدالة الاجتماعية:** يشير البنك الدولى إلى أن التدريب المهنى يسهم فى تحسين دخل الفقراء عندما يكون جزءا من استراتيجية أوسع تأخذ فى الاعتبار البيئة والتربية الأساسية ، وفى وسع المعاهد التى تديرها منظمات غير حكومية ، أو مجتمعات محلية أن تؤمن بفاعلية برامج تدريب مكثفة وقصيرة المدة ، تصلح للعاملين المستقلين الحاصلين على تعليم سابق.

ويلاحظ على وثيقة البنك الدولى أنها لا تتعارض مع السياسة العامة الكلية للبنك الدولى والتى تدعو إلى التمسك بقيم اقتصاد السوق ، ويتضح ذلك فى دعوتها إلى الحد من دور الدولة فى تمويل وتنظيم التعليم المهنى "الفنى" مع إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار فى التدريب المهنى ، وربط التدريب "بالطلب" ، مع التحليل الاقتصادى الدقيق للسوق وإمكانية الطلب على المهارات المطلوبة ، وهذا دعى البعض إلى التساؤل عن ربط التدريب بالطلب ، ماذا إذا توقف الطلب؟ وأين نجد الطلب فى الاقتصاديات التى تواجه صعوبات خطيرة؟ هل نقفل مؤسسات التعليم المهنى والتقنى فى هذه الحالة؟ وماذا نقيم مكانها؟ وماذا عسانا أن نفعل عندما يعود الطلب إلى الظهور ويكون المدربون قد افتقدوا جميعهم؟[1]. وبالرجوع إلى وثيقة البنك

---

(1) كلوديو دى موراكاسترو: "سياسات التدريب فى البنك الدولى وتنظيمها الجديد". مستقبليات. المجلد ٢٢ . العدد ٢ . ١٩٩٢ . ص ١٧٣.

الدولـــى للإجابة على مثل هذه التساؤلات ، تشير إلى "أنه يمكن حدوث تشوه بفعل بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وأول شئ ينبغى فعله ، إن أردنا تشجيع برامج التدريب ، يقوم على كشف هذه السياسات وتصحيحها ، أو تبنى تدابير كفيلة بالتعويض عن آثارها السلبية ومنها[1]:

- أن المساعدات التى تقدمها الدولة لتمويل أجور المتدربين تشجع التدريب فـــى مواقع العمل فى الحالات التى يعانى فيها الطلب على التدريب ذى الطابع العام.
- اللجوء إلى الإعفاءات الضريبية لحفز التدريب فى مواقع العمل ، ولكنه يمثل حالة نادرة.
- يمكن تأسيس رابطات بين المؤسسات الخاصة لأغراض التدريب.

ويلاحـــظ أيضـــا أن الوثيقة تشجع الحكومات على التوسع الكمى ، ولاســـيما التحسين النوعى للتعليم الابتدائى والثانوى العام ، وهى التى كان يأخذ البنك الدولى على الدول بأنها أنفقت الكثير من أجل التعليم "الأكاديمى" ، ولـــم تنفق كفاية على التعليم المهنى ، وهذا ما يمثل تحولا فى سياسة البنك الدولـــى ، وهو ما جعل وزراء التربية يقولون "ما دمتم تؤكدون بأنفسكم أن سياســـتكم الســـابقة كانت خاطئة ، فلماذا تريدوننا أن نصدقكم اليوم؟" ، ولذا يشـــير "فيليب فوستر" أن نجاح أى سياسة ما يتوقف ، فى جزء منه ، على مصـــداقية مطلقى هذه السياسة ، وإن لم يكن البنك الدولى على استعداد لبذل جهـــد كبير من أجل شرح صحة استراتيجياته الجديدة والامتناع عن تقديمها كمجموعة من التوجهات الجاهزة ، فيخشى ألا يكون مقنعا[2].

---

(١) ارفيل أدمس وآخرون: مرجع سابق. ص ١٥٦.

(٢) فيليب فوستر: "تحول فى سياسة البنك الدولى فى مجال التدريب المهنى". مرجع سابق. ص ص ١٨٠-١٨٢.

إن تلك المبادرة التى يقترحها البنك الدولى لإصلاح التعليم الفنى فى الدول النامية تعكس استراتيجياته الخاصة واستراتيجيات صندوق النقد الدولى مــن أجل إعادة الهيكلة لاقتصاديات تلك الدول وما يتبعها من إصلاحات فى شتى المجالات ومنها مجال التعليم بكافة مستوياته.

**جـ- سياسة البنك الدولى فى مجال التعليم الثانوى:**

مــنذ بداية الستينيات كانت معونة البنك الدولى للتعليم تتجه فى جزء كبير منها نحو التعليم الفنى والتدريب المهنى ، أما فى مرحلة التعليم الثانوى العــام فكان البنك الدولى يفضل إعداد ما كان يسمى بــ "البرامج المتنوعة" الــتى كانــت تقــوم فى جوهرها على إدخال فروع مهنية إلى الدروس التى تقدمهــا حــتى ذلك الحين مؤسسات التعليم الأكاديمى أو العام ، إلا أن البنك الدولــى بــدأ يولى التعليم العام والثانوى أهمية منذ بداية التسعينيات ، حيث يشــير "فيليب فوستر" إلى أن ثمة بحوثا ودراسات أجريت على مدى خمس وعشــرين ســنة ، أشارت نتائجها إلى أن إنتاجية التعليم العام تفوق إنتاجية التعلــيم المهــنى أو التدريب المتخصص فى الوسط المدرسى ، وفيما خلى بعض الاستثناءات نادرا ما يفضى هذا التدريب إلى إيجاد عمل ، وأن منافع التدريب المهنى للفرد والمجتمع غالبا ما تكون دون منافع التعليم العام ، كما أن خــريجى مؤسســات التعليم المهنى يتعرضون أكثر للبطالة من زملائهم خريجى التعليم العام[1].

وإضافة إلى نتائج الدراسات والبحوث المتخصصة فإن البنك الدولى يقــرر فى عام ١٩٩٣ أنه يمكن الاستشهاد بعدد لا حصر له من المؤشرات والدلالات التى يقدمها التاريخ على أن النمو الهائل الذى حققته مجتمعات مثل كوريــا ، والــيابان ، وهونج كونج ، وسنغافوره بعد عام ١٩٦٠ ، كان من

---

(١) فيليب فوستر: "تحول فى سياسة البنك الدولى فى مجال التدريب المهنى". مرجع سابق. ص ١٧٩.

أبرز مقوماته ذلك الإنجاز الذى سبقت به هذه الدول من الاستثمار فى التعليم العام وبلوغ معدلات عالية للقيد بالتعليم الثانوى[١].

ويستخدم البنك الدولى كوريا كنموذج للتعليم الجيد المرتبط بالتخطيط الاقتصــادى ، حيــث رأت الحكومة الكورية فى بداية عام ١٩٦٢ ، أنها فى حاجـــة إلى عدد كبير من طلاب العلوم والرياضيات لتحقيق خططها الرامية إلـــى التوســع الصـــناعى ، لذلك اهتمت بالتعليم العام ووجهت الطلاب نحو دراسة العلوم والرياضيات حتى بلغت نسبة تخصص الطلاب فى مادة العلوم ٤٤% من إجمالى الطلاب عام ١٩٦٥ ، ثم إلى ٤٨% عام ١٩٨٠، ويوضح مـــثال كوريـــا رؤية البنك الدولى للنمو الاقتصادى كهدف للتعليم، حيث يتم الـــتحكم فى التعليم لإنتاج خريجين يسهمون فى النمو الاقتصادى[٢]، وبذلك يرى البنك الدولى أن التعليم الثانوى العام من شأنه أن يشجع إنتاجية الطالب وأهليـــته لمـــتابعة تدريب لاحق عن طريق تنمية قدرته على التعلم ، وعلى تطبيق مفاهيم رياضية لحل المسائل وعلى التواصل شفهيا وكتابيا ، فالمعرفة العلمـــية أساسية لفهم الوسط الطبيعى وعالم التكنولوجيا الاصطناعى فى آن واحـــد ، كمـــا أن تحسين نوعية التعليم الثانوى ، لاسيما فى مجالات العلوم والرياضـــيات واللغات يشكل تحديا مطروحا على معظم البلدان النامية ، فإن توصـــلت إلـــى رفعـــه ، قدمـــت إســـهاما ملحوظـــا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعـــية ، لأنـــه فى وسع مناهج الرياضيات والعلوم التى تركز على تطبـــيق المعارف على الأوضاع والمشكلات المحلية أن تكون وسيلة ناجحة لتحســـين معرفة التلاميذ بتكنولوجيات الإنتاج وأساليبه الحديثة ، كما أن هذا

---

(١) كيث لوين وفرانسوا كايلود: "تمويل تطوير التعليم الثانوى فى البلدان النامية". مستقبليات. المجلد ٣١. العدد ١ . مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. مارس ٢٠٠١. ص ٧٣.

(2) Joel Spring, Education and the Rise of the Global Economy, Op. Cit., p. 185.

لتعليم "الثانوى العام" ، إن أحسن تصميم مناهجه وإعداد معلميه ، يقدم أيضا إطارا واقعيا ممتازا يستطيع فيه التلميذ التعامل مع مفاهيم نظرية أولية[1].

إذن فـــى ظـــل اقتصـــاد متغير يشهد تغيرات فى الإنتاج والمهارات المطلوبـــة ، وأيضـــا إذا أضـــفنا التغيرات الناتجة عن آثار التراكم المعرفى والمعلومـــاتى ، وأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى جعلت المعرفة تشكل أهم متغير فى تفسير الأشكال الجديدة للتنظيم الاجتماعى والاقتصادى ، أصـــبح التعليم الثانوى العام ضمن قائمة جدول أعمال العديد من المنظمات الدولـــية ومـــنها البنك الدولى واليونسكو ، وذلك عقب "تقرير اللجنة الدولية للتعليم فى القرن الحادى والعشرين" الذى أوضح أنه "يجب النظر إلى التعليم الـــثانوى باعتباره نقطة حاسمة فى حياة الأفراد : ففى هذه المرحلة يجب أن يكـــون الشباب قادرا على أن يقرر مستقبله الذاتى ، طبقا لرغبته واستعداده الخـــاص وأن يكون قادرا على اكتساب القدرات التى تؤهله نحو حياة الكبار الـــناجحة ، ويجـــب أن يكون التعليم فى ذلك المستوى مهيئا لأن يضع فى الحســـبان كـــلا من العمليات المختلفة التى يصل بها المراهقون إلى مرحلة النضج وإلى الحاجات الاقتصادية والاجتماعية"[2].

وفـــى عام ١٩٩٨ بادرت اليونسكو إلى عقد اجتماع تمثيلى للوكالات المانحة للتعليم الثانوى – ومنها البنك الدولى – لوضع أولويات قائمة بذاتها ، والتفكـــير فـــى اختـــيارات للمجهـــود التعاونى والعمل على تحقيق الأهداف الآتية[3]:

---

(١) ارفيل ادمس وآخرون: مرجع سابق. ص ١٥٤.

(2) Delors, J., *et al.*, Learning: The Treasure within, Unesco, Paris, 1997, p. 125.
نقلا عن فيليب هيوز: "إصلاح التعليم الثانوى: قضايا تخص منطقة أسيا والمحيط الهادى". مستقبليات. المجلد ٣١. ع١. مارس ٢٠٠١. ص ١٢٧.

(3) Unesco, Report on the Inter. Agency Meeting on Secondary Education Reform, Unesco, Paris, 1998. p 14.

- المبادرة بإجراء مراجعة أساسية لحالة التعليم الثانوى على مستوى العالم ، للوقوف على أهم المشكلات الحالية ، واقتراح حلول على المدى الطويل لحل هذه المشكلات.
- إعادة النظر فى العلاقة بين التعليم المهنى والثانوى.
- التفكير فى قضايا إصلاح المنهج ، بما فى ذلك تعزيز القيم الأساسية ، مثل المواطنة والسلام والتنمية المستمرة ، والتربية الصحية.
- مساندة الجهود لتحسين التدريب وظروف العمل والمكانة الاجتماعية للمدرسين.
- التعهد بتمويل الدراسات الجارية عن الاستخدام الحالى وإمكانيات المستقبل بالنسبة للموارد المطلوبة.

د- سياسة البنك الدولى فى مجال التعليم العالى:

فى بداية إقراضة للتعليم أعطى البنك الدولى أهمية للتعليم العالى فى الدول النامية حتى بلغت نسبة إقراض البنك للتعليم العالى ٣٣% من جملة إقراض البنك للتعليم فى الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٤ ، وتمثل معظم الإقراض للتعليم العالى فى تشييد مبانى تعليمية وتحسين شروط العمل بتقديم معدات وأدوات تعليمية ، وكذلك العمل على تعزيز وتوسيع وسائل البحث ونشر نتائج البحوث لصالح المجتمع من خلال ورش العمل والمؤتمرات.

إلا أنه فى إطار تبنى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لسياسات التكيف الهيكلى بدأ طرح قضية تمويل وكفاءة التعليم العالى ونوعيته ، وفى عام ١٩٩٠ أعد "دونالد رونكلر" وثيقة تقيمية لحساب البنك الدولى عن عائد وتكلفة التعليم العالى ، أوضحت أن عائد الجامعات أى النسبة بين الموارد المستثمرة والنتائج المحصلة مازال ضعيفا ، وتمثلت الفكرة الرئيسية لتوصيات البنك الدولى بتحويل جزء من اعتمادات التعليم العالى للتربية

الأساسية ، وفرض رسوم دراسية على الطلاب ، وخفض المبالغ التى يستثمرها القطاع العام فى التعليم العالى[١].

ووضع البنك الدولى مجموعة من المبادئ لسياسات تمويل التعليم العالى فى ظل سياسة التكيف الهيكلى هذه المبادئ تكون برنامج يهدف إلى تكييف التعليم والتدريب من خلال عنصرين هما تنويع مصادر التمويل ، وخفض تكاليف الوحدة ، ويشدد البنك الدولى على ضرورة أن يشارك المنتفعون بالتعليم والتدريب بقسط أكبر فى التكاليف الحقيقية المترتبة على توفير هذه الخدمة.

وفى عام ١٩٩٤ أصدر البنك الدولى وثيقة بعنوان "التعليم العالى: دروس الخبرة"[٢] Higher Education, The Lessons of Experience كان لها تأثير بالغ فى الإرادة السياسية لحكومات العالم النامى وخاصة فى تلك التى تعتمد على المعونات الدولية ، حيث ركزت الوثيقة منذ البداية على وضوح العلاقة بين الاستثمارات فى التعليم العالى والتنمية ، وترجع الوثيقة التدهور فى جودة ونوعية هذا التعليم إلى عدة أسباب فى مقدمتها: تقلص النفقات من الطلاب ، ونقص رواتب هيئات التدريس ، ونقص التمويل لصيانة المختبرات ولشراء المراجع والكتب وغيرها من المواد المستخدمة فى التعليم والبحث ، كما تشير إلى أن الاعتمادات المالية الحكومية تستخدم بأسلوب غير فعال مما يترتب عليه تدهور نوعية التعليم العالى وانخفاض معدلات تخرجه وارتفاع معدلات الهدر فيه مع ازدياد معدلات بطالة خريجيه[٣].

---

(1) Winkler, D.R., Higher Education in Latin America, Essues of Efficiency and Equity, World Bank Discussion Paper, No.77, 1990, p. 147.

(2) World Bank: Higher Education, The Lessons of Experience-World Bank, Washington, D.C., 1994.

(3) Ibid, p. 15.

ويحث البنك الدولى الحكومات على إعادة توزيع الموارد المالية على المستويات التعليمية بحيث تعطى الأولوية للمستويات التى تضمن معدل عائد مرتفع مثل المدارس الابتدائية والثانوية ، والتى تساهم أكثر من التعليم العالى فى تعزيز العدالة الاجتماعية ، ولذلك يقترح البنك الدولى استراتيجية لإصلاح التعليم العالى بغرض تحقيق مزيد من الجودة والكفاءة والعدالة تتمثل أهم خطواتها فيما يلى [1]:

- تعزيز التنوع الكبير لمؤسسات التعليم العالى الحكومية ، وأن تشمل كذلك تطوير المؤسسات الخاصة.
- منح الحوافز للمؤسسات الحكومية مما يتيح لها فرصة تنويع مصادرها المالية ، بما فيها المشاركة فى التكلفة "Cost-Sharing" أو رسوم التعليم ، وربط تمويل التعليم العالى بتحسين أداء مؤسساته.
- إعادة تحديد دور الحكومة ــ الدولة ــ فى التعليم العالى.
- تقديم سياسة مصممة خصيصا للتركيز على تحسين الكفاءة وتعزيز العدالة.

وأوضحت الوثيقة أن إقراض البنك الدولى للتعليم العالى سيركز على إصلاح السياسات ، فتحت عنوان "إصلاحات سياسة القطاع Sector Policy Reforms" وضع البنك الدولى مجموعة من الإجراءات يشترط تنفيذها على الدول التى تحتاج معوناته وهى[2]:

- التحكم فى القبول بمؤسسات التعليم العالى الحكومى على أساس معايير اختيارية.
- تشجيع الاختلاف بين تلك المؤسسات وتعزيزها.

---

(1) Ibid, p. 4.
(2) World Bank, Higher Education, The Lessons of Experience-Op. Cit., p. 13.

- توفـــير بيــئة ملائمة لتطوير المؤسسات الخاصة للتعليم العالى وإنشاء المزيد منها.
- العمل على الأخذ بمبدأ المشاركة فى التكاليف أو المصروفات الدراسية ، وتنويع مصادر تمويل التعليم العالى والبحث عن مصادر جديدة خارج مصادر الميزانية.
- إلغاء جميع أنواع الإعانات المالية للأنشطة الطلابية (تسهيلات ـــ السكن والدعم المالى).
- فـــرض رســـوم تســـجيل مع تقديم قروض ومنح دراسية لتمكين الطلبة المؤهلين من الحصول على فرص مواصلة الدراسة العليا.
- وضـــع أسس لمساهمة الطلاب فيما يطلق عليه "استرداد التكلفة Cost Recovery".

فالبـــنك يرى ضرورة تعزيز التنوع والاختلاف فى مؤسسات التعليم العـــالى حتى يتحقق طلب أكثر تنوعا ، فهو يدعو إلى إنشاء مؤسسات غير جامعـــية (كالمعاهد المهنية والفنية ، وبرامج التعليم المفتوح والتعليم عن بعد وأن معظـــم وظـــائف التعليم العالى يجب القيام بها من خلال الدراسة غير المتفرغة والتعليم المستمر)[1]، ويشجع البنك زيادة مساهمات القطاع الخاص فـــى التعليم العالى ، وضرورة وضع رسوم على الالتحاق بالتعليم وتأسيس مؤسسات للخريجين لتساهم فى الرسوم وفى تقديم الخدمات ، وأن يكون هناك تدخـــلا قويا من جانب الحكومات من أجل تأكيد استخدام أكثر فاعلية للموارد المالية الحكومية ، لكى تسعى تلك المؤسسات إلى تحقيق إشباع أفضل لطلب سوق العمل وللحاجات المتغيرة للاقتصاد بصورة عادلة.

---

(1) Joelspring - Op. Cit., p. 184.

ويفسر البنك الدولى رؤيته لرفع الكفاءة الخارجية لمؤسسات التعليم العالى التى يحددها بعدد خريجى هذه المؤسسات العاطلين ، وطبقا لما جاء بأحد تقاريره أنه بارتفاع مصروفات التعليم العالى فإن العديد من الطلاب سيعدل عن دخول الجامعة ، وبالتالى سيقل عدد خريجى الجامعة ، وينخفض معدل البطالة بينهم ، وسيتجه الطالب إلى العمل المتاح فى سوق العمل ، كما أن اتجاه الطلاب إلى سوق العمل سيرسل إشارات إلى الجامعة بشأن المواد الدراسية التى يجب التركيز عليها ، وفى هذه الحالة سيستجيب قطاع التعليم الخاص الذى يبحث عن جذب الطلاب فورا لتلك الاختيارات القائمة على احتياجات سوق العمل ، إذن عن طريق فرض هدف رأس المال البشرى وهو تلبية احتياجات سوق العمل لن يستطيع دخول الجامعة إلا عدد قليل ، والمواد التى لا تخدم سوق العمل كالفلسفة والأدب والتاريخ ستحصل على دعم مالى قليل وبالتالى سيقل عدد طلابها(١).

وهذا يعنى أن البنك الدولى يسعى إلى تقليص عدد خريجى التعليم الجامعى من المنبع من خلال رفع المصروفات التى ستكون عقبة أمام من لا يستطيع دفع تكلفة التعليم العالى وبالتالى سيجبر على التحول نحو سوق العمل ، ونرى أن هذه الرؤية من شأنها أن تجعل الحصول على التعليم الجامعى لمن يستطيع دفع نفقاته وهى رؤية مذهبية ضد الصالح العام للدول الفقيرة التى تحتاج الى القوة البشرية المؤهلة اللازمة لتحقيق التنمية المنشودة.

ويشير البعض إلى أن البنك الدولى يدرك مشكلة بناء التخطيط التعليمى على أساس احتياجات سوق العمل ، لأن التنبؤ بسوق العمل أمر صعب ، كما أن التخطيط التعليمى القائم على أساس التنبؤ بسوق العمل له

---

(١) Thomas Own Eisemon and Lauritz Holm. Nielsoen, "Refroming Higher Education system: Some Lessons to Guide Policy Implementation", htt://www.worldbank,.org/html/hcovp/educ/backgrd/rhesys2.htm.

تـــاريخ طويـــل مـــن الفشل ، إلا أن البنك يتخذ من نموذج الدول الصناعية الحديـــثة مـــثالا لذلـــك ، فيتخذ البنك الدولى "كوريا" كنموذج للتخطيط الجيد للتعليم العالى المرتبط بالتخطيط الاقتصادى ، فمنذ عام ١٩٦٢ رأت الحكومة أنهـــا فـــى حاجة إلى عدد كبير من طلاب العلوم والهندسة لتحقيق خططها الرامية إلى التوسع الصناعى ولهذا قامت بفرض نظام يفرض على الطلاب دراســـة العلـــوم والهندسة ، وبعد توفير العدد الكافى لسوق العمل ، حولت الحكومـــة إنتاجها إلى زيادة أعداد الطلاب الحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه ، وبذلك يمكن التحكم فى التعليم لإنتاج خريجين يسهمون فى النمو الاقتصادى والإنتاجية الاقتصادية[١].

ويرى البعض أن وثائق البنك الدولى انطلقت من مفهوم ضيق للغاية لهدف التعليم العالى هو تحقيق أعظم كفاءة ممكنة من خلال أقل نفقات عامة ممكـــنة بمـــا يلبى احتياجات سوق العمل وهو اختزال مريع لأهداف التعليم العالى تتجاوز مجرد الفوائد أو العوائد الشخصية التى يحصل عليها خريجوه، فهـــناك تعزيز الهوية الوطنية والانتماء ، والإسهام فى تقرير مصير الدولة واستقلالها العلمى وأمنها الثقافى والاستقامة المهنية وغيرها [٢].

وأن التوســـع فـــى مؤسسات التعليم العالى الخاص ، خاصة فى بلاد فقـــيرة ، يضـــر بمثل هذه الأهداف الثقافية والإنسانية أكثر مما يفيد المجتمع ذاتـــه ، وبالـــتالى يســـتحيل أن تنهض هذه المؤسسات الخاصة بتلك المهام العظـــام، أو أن يتم تفويضها لها ، فهذه مسئولية المؤسسات الحكومية للتعليم العالى.

---

(1) Joel Spring: Education and the Rise of the Global Economy- Op. Cit., p. 185.

(٢) ضياء الدين زاهر: "إشكاليات التعليم العالى فى الوطن العربى وقضايا التنمية". ندوة التعليم العالى والتنمية فى الوطن العربى ٢٠-٢٢ نوفمبر ١٩٩٨. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. مركز البحوث العربية. القاهرة. ص ١٠.

ويرى البعض الآخر أن اقتصاديات "رأس المال البشرى" التى يتبناها البنك الدولى حولت التعليم إلى سلعة اقتصادية ، إلا أن التعليم له أهداف عديدة أخرى تراوحت من تحقيق التجانس الشخصى والاجتماعى إلى الترفع على الرغبات الدنيوية مقابل متعة الفكر ، وهجر الاهتمامات الدنيوية ، وخاصة الاقتصادية سعيا وراء الحكمة يعد هدفا قدم الرضا للكثير من البشر فى جميع أنحاء العالم ، ويشير إلى "أن البنك الدولى لا يعى أن الإنسان قد يستفيد من السعادة الشخصية وتحقيق ذاته اللذان يحصل عليهما من التعليم العالى[1].

كما تؤكد بعض الدراسات الأخرى أن عملية الربط الميكانيكى بين سياسات التعليم العالى واحتياجات سوق العمل مسألة مشوبة بالمخاطر المنهاجية ، لأنها تؤدى إلى إخضاع النظام التعليمى لحركة سوق العمل ، التى هى معبر عن نتائج مرحلة سابقة من التطور الاقتصادى والتكنولوجى ، والتى كانت اتجاهات التعليم والثقافة وتوجهات التنمية فى المراحل السابقة عناصر فاعلة أساسية فيها ، فإذا انقلبت الأمور وأصبحت آليات السوق هى المتحكمة ولها اليد العليا فى تقرير السياسات التعليمية فإن التعليم يفقد بذلك دوره الريادى فى تشكيل منظومة الوعى الاجتماعى ومقدرته على تقرير أولويات أكثر تقدما وعقلانية لعملية التنمية[2].

---

(1) Joel Spring: Op. Cit., p. 183.

(2) محمد نعمان نوفل: "مأزق سياسات التعليم العالى فى ظل توجهات التنمية". مستقبل التربية العربية. مجلد ١ . العدد ٣ . يوليو ١٩٩٥ . مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية. جامعة حلوان. القاهرة. ص ٢٨.

## ٤- أولويـــات واســـتراتيجيات البـــنك الدولى للإصلاح التعليمى فى الدول النامية:

نظـــرا للتغـــيرات الاقتصادية التى يشهدها العالم فى الآونة الأخيرة والانـــتقال الســـريع للبضائع والأفكار ، والتغير الكبير الذى حدث فى معظم الاقتصادات النامية من التخطيط المركزى إلى نظام اقتصاديات السوق ، وما يتطلبه ذلك من فتح الأسواق وإزالة الحواجز والقيود وغيرها من المظاهر ــ التى سبق الحديث عنها ــ التى فرضت متطلبات جديدة على نظم التعليم فى الـدول النامية ، بادر البنك الدولى بإصدار ورقة جديدة تحمل رؤيته وأفكاره للإصلاحات التعليمية المطلوبة فى الدول النامية بغية المساعدة وتغيير الواقع الراهـــن ، هـــذه الورقـــة أو الوثـــيقة بعنوان "أولويات استراتيجيات للتعليم" "Priorities and Strategies for Education"[١] فـــى البداية تعرضت هذه الوثيقة لدواعى التمويل العام للتعليم والعائد من التعليم ، ثم وضعت ستة إصلاحات أساسية لنظم التعليم فى البلدان النامية ، يساعد البنك الدولى على تنفـــيذها على المدى الطويل ، وهى تبين سياساته فيما يتعلق بالقروض التى يقدمها للمشروعات التربوية فى الدول النامية ، وتطالب بمزيد من المشاركة فى صياغة السياسات التربوية ، وتنسيق أنشطة وكالات المعونة الدولية من جانب المسئولين الوطنيين.

### أ- دواعى التمويل العام:

أوضـــحت وثيقة البنك الدولى أن دور التمويل العام فى التعليم يتمثل فى تقديم إطار عام للسياسة التعليمية ، بمقتضاه يتم تعظيم الاستثمار فى رأس المـــال البشـــرى ، بما يسمح باستثمار فعال من قبل القطاع الخاص ، وعلى الدولة أن تتأكد من إزالة أية عوائق من شأنها أن تعوق القطاع الخاص عن

---

(١) World Bank, Priorities and Strategies for Education, World Bank Review, Washington, D.C., 1995.

المشـــاركة فى التعليم ، وعلى القطاع العام أن يوفر دائما المعلومات المتعلقة بالطلاب وأسرهم ، وأن يوضع الاستثمار العام حيث تتحقق أعلى العائدات ـــ وعـــادة ما يكون بوضعها فى التعليم الأساسى ، وعلى الحكومة أن تتأكد من أنـــه لا يوجـــد طالب مؤهل يحرم من التعليم بسبب عجزه عن دفع النفقات وحيـــث إن التعلـــيم العالى عوائده الخاصة أكبر من الاجتماعية فإن الطلاب والآبـــاء على استعداد لتحمل جزء من نفقات التعليم العالى ، وتتآلف السياسة التى تجمع بين المصروفات والإنفاق العام كما يلى[1]:

- تعلـــيم أساسى مجانى لجميع الأطفال مع ضمان الجودة بجعل هذا النوع من التعليم قمة أولويات الإنفاق العام على التعليم فى جميع الأقطار.
- أن تكون مصروفات التعليم الثانوى انتقائية مع توفير منح دراسية ذات أهداف.
- أن يكون للتعليم العالى مصروفات مع توفير القروض والضرائب وغير ذلـــك مـــن الخطـــط الـــتى تتـــيح للطـــلاب المحتاجين أن يؤجلوا دفع المصـــروفات حتى يكسبوا دخولهم ، وأن تتوافر خطة منح دراسية ذات أهـــداف للتغلـــب على تردد الفقير من تراكم الدين إزاء كسب مستقبلى مشكوك فيه.

**ب- أولويات الإصلاح التعليمى:**

اشتملت وثيقة البنك الدولى على ستة إصلاحات رئيسية فى مجالات تمويل التعليم وإدارته وحيث إن التحديات التى تواجه التعليم يختلف مداها من دولة إلى أخرى ، فإن الإصلاحات المقترحة من البنك لا تأخذ نفس الترتيب علـــى مستوى العالم ، ولكنها تنفذ على المدى الطويل لكى تمكن الدولة من

(1) World Bank, Priorities and Strategies for Education, Op. Cit., p. 10.

مواجهة التحديات ، وتحقيق المساواة والارتقاء بجودة التعليم وتتمثل فيما يلى([1]):

(١) إعطاء أولوية أكبر للتعليم:

**A Higher Priority for Education**

نظرا لأهمية التعليم فى التنمية الاقتصادية وخفض الفقر ، فلابد من إعطاء التعليم أولوية خاصة فى جدول أعمال الحكومات ، وليس فقط جدول أعمال وزراء التعليم.

(٢) الانتباه للمخرجات: **Attention to Outcomes:**

يجب تحديد الأولويات التعليمية طبقا للمخرجات المستهدفة (الطلب) التى يتم تحديدها باستخدام أساليب التحليل الاقتصادى لمتطلبات سوق العمل وتقويم العملية التعليمية ، وقياس إنجازات الطلاب وتحصيلهم ، والنظر إلى القطاع التعليمى نظرة شاملة ، ويجب أن يكون التعليم الابتدائى على رأس الأولويات فى الاستثمارات التعليمية نظرا للعائد المرتفع منه ، وكذلك يجب إجراء تغييرات فى السياسة التعليمية لتحقيق الكفاءة التعليمية وجودة التعليم ، وتشير الوثيقة إلى أن استخدام أسلوب التحليل الاقتصادى يفيد فى التوصل إلى أفضل القرارات بشان الاستثمارات التعليمية.

(٣) زيادة الاهتمام بالتعليم الابتدائى فى الاستثمار العام:

**Public Investment Focused on Basic Education;**

تشير وثيقة البنك الدولى أن كلا من زيادة الكفاءة ، وتحقيق العدالة ، وتخصيص استثمارات عامة جديدة يتطلب عمل الكثير ، فالكفاءة من خلال وضع الاستثمارات العامة على نحو يحقق أعلى العائدات وغالبا ما يكون ذلك من خلال توجيه الاستثمارات للمرحلة الابتدائية ويمكن تحقيق العدالة من

---

([1]) Ibid., pp. 91-134.

- نيكولاس بورنت وهارى أنتونى باترينوس: "التعليم والاقتصاد العالمى المتغير: حتمية الإصلاح". مستقبليات. المجلد ٢٧ . العدد ٢ . يونيه ١٩٩٧ . ص ص ٢٥٣-٢٥٤.

خـــلال تأكد الحكومة من عدم حرمان أى تلميذ مؤهل من التعليم بسبب عدم القــدرة علـــى دفع مصروفات ، ولتحقيق العدالة والكفاءة فإن على الطلاب وأولياء الأمور أن يتحملوا جزءا من تكلفة التعليم العالى ، وعلى الحكومة أن تشجع التمويل الخاص.

(٤) الانتباه للمساواة: **Attention to Equity**

وللمســـاواة وجهان أساسيان أولهما حق كل فرد فى التعليم الابتدائى والـــتزود بالمعلومـــات الأساســـية والمهـــارات الضرورية للعمل بكفاءة فى المجـــتمع ، وثانيهما التزام الدولة بعدم حرمان الطلاب المؤهلين من التعليم بســـبب الفقر ، أو لكونهم من الأقليات العرقية ، أو لأنهم يعيشون فى مناطق نائية ، أو لأن لديهم احتياجات تعليمية خاصة.

٥- مشاركة الأسرة: **Household Involvement**

تركـــز وثـــيقة البنك الدولى على ضرورة التوسع فى إشراك الآباء والمجتمعات المحلية فى إدارة مدارس أبنائهم ، ولابد من التدريب على ذلك ، ولتحقيق هذه المشاركة لابد أن يكون لدى المدارس بعض الخصائص المميزة فـــيما يـــتعلق بالمنهج وطرق التدريس ، بأن تتمتع بالحرية فى كيفية تدريس المناهج ، والتكيف مع الاحتياجات المجتمعية.

٦- استقلالية المؤسسات: **Autonomous Institution**

وتعـــنى استقلالية المدارس فى توظيف المدخلات التعليمية بما يتفق مـــع الظروف المحلية المحيطة بالمدرسة ، وأن تملك تلك المؤسسات السلطة فـــى توزيع مواردها بواسطة إجراءات تمويلية وإدارية ، وأن يكون لإدارة المدرسة سلطة تخصيص مواردها ، مثل سلطة التوسع فى موظفيها وتحديد أوقات اليوم المدرسى والعام الدراسى ولغة التدريس بما يتناسب مع الظروف المحلـــية ، وأن يتمتع المعلمون بسلطة تحديد ممارساتهم داخل الفصل وذلك فى إطار محدد بواسطة منهج قومى عريض.

كما تضمنت الوثيقة "مجموعة من المكافآت التى وعد البنك بتقديمها للـــدول التى تطبق سياسات التكيف الهيكلى ، وأن البنك سوف يكافئ الدول التى اتخذت الاستعدادات لتبنى هيكل سياسة تعليمية متنوع الموارد ، ويؤكد علـــى الـــتمويل الخاص أما الدول التى لم تتخذ استعدادات مماثلة فلن تحظى بالعناية ولن يقدم لها المساعدات أو القروض بدرجة مماثلة ، وتشير الوثيقة "إلى أن البنك الدولى ليس مصدرا للأموال فحسب ، ولكنه مصدر "للخدمات الاستشارية للتنمية" وأن الإسهام الرئيسى للبنك يجب أن يكون تقديم المشورة الـــتى تصـــمم لمســـاعدة الحكومات على تطوير سياساتها التعليمية المناسبة لظروفها[١].

ويرى البعض أن التوصيات المشار إليها فى وثيقة البنك الدولى تعد تغـــيرا جذريـــا بالنســـبة لجهود البنك السابقة التى كانت تتفادى الخوض فى السياســـة بشـــتى الطرق[٢] إلا أن هذه الوثيقة تعتبر أن التعليم "سياسيا للغاية "Education is Intensely political ولذلـــك يســـعى البـــنك لوضـــع اســـتراتيجية سياســـية للتغلـــب على المقاومة التى يمكن أن تحدث من قبل جماعات المصالح لعملية التغيير التى يدعمها البنك ، ويتطلب ذلك ـــ حسب رؤيـــة البنك ـــ تعبئة المستثمرين "Stakeholders" فى مجال التعليم أكثر مـــن تعبـــئة الحكومـــة المركـــزية ، أو نقابات المعلمين أو الصفوة[٣]. لأن الحكومـــات المركزية تعمل على حماية مصالح هؤلاء على حساب مصالح الآباء والمجتمع والفقراء.

ولقد تعرضت وثيقة البنك الدولى لانتقادات عديدة ، وذلك لأن كثيرا مـــن التوصـــيات التى أوردتها تم تكرارها فى وثائق البنك الدولى السابقة ،

---

(1) World Bank, Priorities and Strategies for Education, Op. Cit., p. 14.

(٢) نويل ف. ماكجين: "نحو إستراتيجية بديلة للمساعدات الدولية للتعليم". مستقبليات. المجلد ٢٧. العدد ٢. يوليه ١٩٩٧. ص ٢٥٩.

(3) World Bank, Op. Cit., p. 15.

وهذا ما يوضح أن البنك الدولى والمنظمات الثنائية الأخرى "تسعى لتأسيس أيديولوجية وهيكل وممارسة موحدة من جانب الدول فيما يتعلق بتوفير التعليم" ، وذلك أمر مؤسف لأن توحيد السياسة بالنسبة للتعليم يقلل فرص المجتمع الدولى فى أن يتعلم من التجارب المختلفة[1].

ولقد لخصت إحدى الدراسات معظم الانتقادات التى تم توجيهها لوثيقة البنك الدولى فى الجوانب الآتية[2]:

**أ- الدعم التطبيقى غير الكافى:**

أوضحت الانتقادات أن الدليل على دعم السياسات التى توصى بها وثيقة البنك الدولى كان غير كافيا أو متناقضا ، فمثلا تشير الوثيقة إلى أن الجودة التعليمية يمكن أن تزداد عندما تكون المدارس قادرة على استخدام المدخلات التربوية وفقا لظروف المجتمع المحلى أو المدرسة المحلية ، وعندما تكون مسئولة أمام الآباء والجماعات ، وتؤكد فى نفس الفقرة على أن المدارس "يجب أن تدار بطريقة ذاتية" حتى يمكنها أن تستفيد بطريقة فعالة من المدخلات التربوية (ص ١٢٦) ، وتلخص بعد ذلك نتائج الإدارة الذاتية فى ثلاث دول فتقول "لا يزال هناك فقر فى الأدلة المتعلقة بمستوى المرونة الناتج عن تطبيق الإدارة الذاتية ، وكيفية تأثيره على الجودة الشاملة" (ص ١٣٤) ، وأوضحت الانتقادات أن البنك الدولى يجب أن يتجنب وضع معتقدات ينقصها الدليل العلمى.

**(ب) تبسيط البيانات:**

وذلك من خلال الاعتماد على "التحليل الاقتصادى" والذى عندما يطبق على التعليم يركز على تقويم العوائد والتكاليف بالنسبة للأفراد

---

(1) Neeely, Prescribing National Education policies, The Role of the International Organizations, Comparative Educ. Review, Chicago, 1995, vol.39, No.4, pp. 483-507.

(2) نويل ماكجين: مرجع سابق. ص ص ٢٥٩-٢٦٤.

والمجتمع ككل ، وهو ما سمح باستبعاد غالبية البحوث العالمية حول التعليم التى لم تكن كمية.

**(جـ) استخدام نموذج محدود للتعليم:**

حيث تأخذ الوثيقة بنموذج المدرسة باعتبارها الطريقة الوحيدة أو الأفضل التى يمكن أن يحدث فيها التعليم وتشكيل رأس المال البشرى ، كما أنها توصى بتحسين تكنولوجيا التعليم القائمة على أساس منهج ثابت يقوم بتنفيذه مدرس ثم تدريبه بطريقة رسمية ويستخدم كتبا تم تصميمها بطريقة خاصة ، ولم تتم مناقشة أشكال بديلة للتعليم التعاونى أو التجريبى أو غيرها من الأشكال التى تتطلبها قوى العولمة ومتطلباتها.

**(د) التناقض الجوهرى:**

ويتمثل فى دعوة البنك الدولى لمشاركة اجتماعية أوسع نطاقا ، خاصة فى صناعة القرار الوطنى ، وبين إصراره على مجموعة من الأولويات التى تأتى ويتم تقريرها من خارج البلاد ، فلماذا إذن تكون المشاركة المحلية ضرورية؟ فيما عدا أنها قد تضعف مقدرة الحكومة وأجهزتها إزاء مقاومة توصيات البنك وإن إصرار البنك على منطق التوصيات يضعه فى مكانة تتساوى مع الحكومات المركزية المستبدة فى تعاملها مع المجتمعات المحلية.

وبالرغم من هذه الانتقادات إلا أن البنك الدولى أعلن أن هذه الخيارات الاستراتيجية للإصلاح التعليمى فى الدول النامية تمثل الأساس الفكرى للنشاطات المتعلقة بإصلاح التعليم التى يدعمها البنك ، حيث تعتبر هذه الاستراتيجيات المقرر الرئيسى ضمن ثلاثة برامج للإصلاح ، أما

البرنامجين الثانى والثالث عبارة عن سلسلة من النشاطات واللقاءات تركز على صانعى السياسات والشباب والمعلمين[١].

وأوضح البنك الدولى أن الهدف الأساسى من هذه الاستراتيجيات هو مساعدة الدول الأعضاء فى البنك فى جهودها لتنمية رأس المال البشرى والتنمية المستدامة وبالتالى المساعدة على تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والحد من الفقر وأن هذه الاستراتيجية تشمل على ثلاثة عناصر لمشاركة صانعى القرار فى المعارف والخبرات الخاصة بإصلاح التعليم وهى[٢]:

- العنصر الأول هو مساعدة الدول فى وضع وتنفيذ وتقييم الإصلاحات التعليمية.
- العنصر الثانى هو تحسين ممارسات التدريس ورفع التحصيل الأكاديمى للطلاب عن طريق إعداد المعلم ، وعمل مشروعات مشتركة بين طلاب ومعلمى الدول الأخرى والربط بالإنترنت.
- العنصر الثالث هو العمل على زيادة فهم الشباب للتطورات الاقتصادية والاجتماعية العالمية عن طريق بنك معلومات ثرى بمواد التدريب يسهل الوصول إليه عن طريق الإنترنت.

وفى إطار تلك الجهود التى يقوم بها البنك الدولى لتحقيق الإصلاح التعليمى يتم التركيز على الاعتبارات الآتية[٣]:

- تحديد الأولويات للإصلاح التعليمى فى سياق البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

---

(1) http://www.worldbank.org/wbi/education/
(2) http://www.worldbank.org/wbi/education/objectives.html.
(3) http://www.worldbank.org/wbi/education/Methodology.html.

- تنميــة التعليم والتعلم على مستوى المدرسة والفصل من خلال المساعدة علـــى توفــير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتضمينها فى المناهج الدراسية.
- تطبـــيق المفاهـــيم الاقتصـــادية لتوجيه خيارات الإصلاح وبحث مناهج التمويل البديلة لدعم نشاطات الإصلاح المرغوبة.
- تقوية عملية تقييم التعليم ومراقبة الأداء.

ولتنفـــيذ هـــذه الإصلاحات يتيح البنك للمتعاملين معه الاستفادة من خبرات وزراء التعليم السابقين وكبار المسئولين فى تطبيق إصلاحات التعليم، كمـــا يقـــدم دراسات حالة عن بعض الدول ذات الخبرات الناجحة فى مجال الإصـــلاح التعليمى ، كما يخطط البنك مع عدد كبير من الشركاء والمعاهد الأكاديمـــية لإعداد برنامج تدريبى موجه لواضعى السياسات فى هذه الدول والقائمين على التعليم[١].

ويوضـــح البـــنك الدولـــى أنه إذا تميزت العلاقة بين العميل والبنك بالاحـــترام المتـــبادل ، والإنصـــات الجـــيد ، والانفـــتاح للأفكار الجديدة ، والاستجابة للتحديات ، سيصل البنك والعميل إلى موقف مشترك حول أفضل اســـتراتيجية لتنمية الدولة ، وأفضل دور للبنك فى هذا المجال ، وقد يحدث أحيانا أن يختلف البنك والعميل على الأولويات عندما يقوم البنك بإعادة تقييم التحلـــيل الـــذى قام به على ضوء وجهة نظر العميل التى ربما لم تؤخذ فى الحسبان بشكل كاف ، فيحاول إقناع العميل بأن تحليل البنك له فوائد أكثر من الخـــيارات الأخرى ، أو الانسحاب من التدخل الذى يرغب العميل فى القيام به[٢].

---

(1) The World Bank, The World Bank Partnerships for Development, Washington, 2000, p. 159.

(2) Ibid., p. 162.

وهذه الرؤية توضح تناقض أخر لموقف البنك الدولى إزاء إصراره على تحديد أولويات الإصلاح التعليمى والمشاركة الشعبية التى ينادى وينصح بها ومشاركة الأسرة والآباء فى الإصلاح التعليمى المطلوب.

ويعـــود البـــنك الدولـــى ويبرر ذلك مرة أخرى بأنه "يملك خبرات ومعارف عالمية ، يستطيع استغلالها فى تنفيذ المهام الصعبة والموارد المالية التى يستطيع جمعها من المصادر المختلفة ، كما أن مشاركة البنك فى العديد مـــن قطاعـــات التنمية وقدرته على الوصول إلى وزارات الاقتصاد والمالية تمكنه من سلوك منهج متعدد القطاعات والوصول لمن بيدهم صنع القرار ، وأن هـــذه التغطية متعددة القطاعات تقدم ميزة خاصة فى التعليم على ضوء التفاعل بين التعليم والقطاعات الأخرى[١].

يتضح مما سبق الدور المهم والرئيسى الذى يقوم به البنك الدولى فى مســاعدة الـــدول النامية على الإصلاح التعليمى اللازم للتكيف مع التغيرات الـــتى يقودها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى الاقتصاد العالمى وربط الـــدول النامـــية بالمراكز الرأسمالية العالمية وفتح الأسواق وإزالة الحواجز والانـــتقال إلـــى اقتصـــاديات السوق من خلال تبنى وتنفيذ سياسات التكيف الهـــيكلى والتثبيت الاقتصادى ، وما يتبعها من قيم وأيدلوجيات تهتم بالحرية الفـــردية ، والانفـــتاح التام فى شتى مجالات الحياة ، وإفساح المجال للقطاع الخاص للاستثمار وتكوين الثروة.

---

(1) The World Bank, <u>The World Bank Partnerships for Development</u>,, Op. Cit., p. 153.

الخلاصة :

تـناول هـذا الفصـل كلا من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى: الـتوجهات العامـة وسياسة التعليم حيث أوضح بداية نشاة البنك والصندوق وأهـداف كل منهما والعلاقة التى تربطهما والتنسيق والتشاور فى القرارات التى يتخذانها من أجل البلدان لتوجيه سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

- ثـم عرض الفصل للأيديولوجية التى يستندان إليها فى عملهما والمتمثلة فـى مبادئ الليبرالية الجديدة القائمة على اقتصاديات السوق وما يتطلبه ذلـك مـن من تقليص دور الدولة وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى وفـتح الأسواق وتحرير التجارة فى الخدمات وغيرها من المبادئ التى تنص عليها النظرية الكلاسيكية الجديدة للاقتصاد والتنمية.
- وعرض الفصل السياسات الاقصتادية والتنموية القائمة على أفكار البنك والصـندوق والمتمثلة فى سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى الـتى توصـى بهـا الـدول النامية ، والإصرار الشديد من قبل البنك والصـندوق على تطبيق هذه السياسات كشرط لإعادة جدولة ديون دول العـالم الثالث ، وإندماجها فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى، وأهم الأسس التى تقوم عليها هذه السياسات وتمثل جوهرها الحقيقى.
- كمـا عرض الفصل علاقة سياسات التكيف الهيكلى بالتعليم حيث إتضح أن هـذه السياسـات تنظر إلى التعليم على أنه من القطاعات التى يجب تخفـيض الإنفاق العام عليه وتشجيع مشاركة المستفيد والقطاع الخاص فـى تقديـم هذه الخدمة ، وأنه يجب أن يقتصر دور الدولة على توفير تعلـيم أساسى عام للجميع ، وأن تتخذ الدولة العديد من الإجراءات التى يوصى بها بهدف تخفيض الإنفاق العام وإعادة توجيهه.
- كمـا تـناول الفصـل أهم الانتقادات التى تم توجيهها لسياسات التكيف الهيكلى من كافة مؤسسات العمل المدنى والمنظمات الدولية الإنسانية ،

والعديد من مراكز البحث والمهتمين بأمور التنمية ، بل وبعض العاملين في البنك والصندوق ، ثم عرض الفصل اتجاهات السياسة العامة للبنك الدولـــى فـــى مجال التعليم التى تعبر أيضا عن رأى الصندوق فى ربط الإصـــلاح فـــى مجـــال التعليم بما يحدث فى مجال الاقتصاد والتحول الشامل نحو اقتصاديات السوق ، حيث تمثلت أهم توجهات سياسة البنك الدولـــى فـــى التعليم فى التركيز على التعليم الأساسى والتعليم الثانوى العام، فى حين أن سياسة البنك الدولى فى مجال التعليم الفنى والتدريب المهنى شهدت تحولا نحو تقليص الإنفاق العام على هذا النوع من التعليم وتشجيع القطاع الخاص لتقديم خدمات التدريب الذى سبق الإنخراط فى الحـــياة العاملة ، وفى مجال التعليم العالى يشجع البنك الدولى بشدة مبدأ اســـتعادة التكالـــيف وتوســـيع دور القطاع الخاص لتقديم هذا النوع من التعلـــيم ، ثم عرض الفصل الأولويات والاستراتيجيات التى يتعامل بها البنك الدولى مع الدول النامية المقترضة.

# الفصل الرابع

# " السياسة التعليمية فى مصر وأهم القوى المؤثرة فيها "



# الفصل الرابع

# " السياسة التعليمية فى مصر وأهم القوى المؤثرة فيها "

**مقدمة :**

يتناول هذا الفصل أهم القوى المؤثرة فى السياسة التعليمية فى مصر، من قوى رسمية يحددها الدستور والقانون وتؤثر فى صياغة وتنفيذ السياسة التعليمـــية بطريقة مباشرة مثل رئيس الجمهورية ومجلسى الشعب والشورى ووزيـــر التعليم والمجالس الإدارات التى كفل لها القانون هذا الحق ، والقوى غـــير الرسمية التى لها دورها فى صنع السياسة التعليمية وتوجهاتها رغم عـــدم النص على دور رسمى لها فى الدستور والقانون وتؤثر بطريقة غير مباشـــرة وهـــى تنقسم إلى قوى داخلية متمثلة فى (قوى الضغط وجماعات المصـــالح مثل النقابات وجمعيات رجال الأعمال وغيرها) ، وقوى خارجية يمكـــن تصـــور دورها بالتدخل فى مجالات محددة ولفرض اتجاهات خاصة تحقق مصالحها مثل الدول الكبرى المانحة ، ومؤسسات التمويل الدولية مثل البـــنك الدولـــى وصندوق النقد الدولى ، حيث أوضحت إحدى الدراسات "أن عملـــية صنع أى سياسة يصعب أو يستحيل أن تتم فى غياب تفاعلات قوى غـــير رسمية ، تسعى إلى الضغط والتأثير فى اتجاهات صنع هذه السياسة ، وإذا كان دورها واضحا فى حالة السياسة الاقتصادية ، فإنه أقل وضوحا فى السياسة التعليمية ويحتاج إلى دراسة لكشف أبعاده"[1].

---

(١) أمانى قنديل: "عملية صنع سياسة التعليم الجامعى". فى: أمانى قنديل (محرر). سياسة التعليم الجامعى فى مصر. مركز البحوث والدراسات السياسة. كلية السياسة والاقتصاد. جامعة القاهرة. ١٩٩١. ص ٣٠٠.

كمـــا أوضـــحت إحدى الدراسات الأخرى أن هذه المؤسسات الدولية التى تمثل آليات النظام العالمى تشكل بعدا مهما فى حلبة الصراع الدائر بين الجماعـــات الإنســـانية حول تنظيم التعليم وأهدافه ومناهجه وطرائق تدريسه وتمويلـــه...إلخ ، كما أنها تؤثر بطرق وأساليب متباينة على جهود الإصلاح المـــبذولة فى مجال التعليم من خلال تقديم المساعدات (أو حجبها) وبواسطة المشروعات الجاهزة "للتنمية" أو "الإصلاح" التى تقدمها هذه المؤسسات[1].

ويمكـــن القول بأن سياسة التعليم وإن كانت ضمن سلطات الدولة إلا أن السياسة فى بعض مستوياتها تصبح مفتوحة أمام المفهوم الشامل للسياسة بمـــا يضـــمنه من قوى ومصالح ، وإذا كانت السياسة عند مستوى صياغة الأهداف وتحديد الغايات تتم على أعلى مستوى من سلطة اتخاذ القرار فإن اطـــار المشـــاركين فى السياسية يبدأ فى الاتساع تدريجيا عند مستوى وضع البرامج والميزانيات حيث تتحدد عند مستوى أقل من السلطة ، بل إن الأمر قـــد يـــتجاوز المجـــتمع المحلى إلى تأثير المجتمع الدولى بعلاقاته المتشابكة والمعقدة ، وما تمارسه القوى الدولية من التأثير على سياسات الدول المختلفة ومنها سياسة التعليم[2].

ونظـــرا لطبيعة هذه الدراسة وموضوعها فإنه يتم التركيز على دور القوى غير الرسمية التى تؤثر فى السياسة التعليمية فى مصر وخاصة القوى الخارجـــية والـــتى تحددها الدراسة فى كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وتحليل الدور الذى تؤثر به هذه المؤسسات على سياسة التعليم فى مصـــر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. حيث أوضحت إحدى الدراسات أن

---

(١) كمال نجيب: "إصلاح التعليم بين التبعية والاستقلال". التربية المعاصرة. العدد ٢٨. سبتمبر ١٩٩٣. رابطة التربية الحديثة. القاهرة. ص ٨٤.

(٢) مهرى أمين دياب: "المضمون السياسى للتعليم. تحليل سوسيولوجى". مجلة العلوم التربوية. المجلد ٢. العددان ٢ ، ٣. يونيه ١٩٩٦. معهد الدراسات التربوية. جامعة القاهرة. ص ٣٣.

تحليل هذا الدور الذى تقوم به كبرى المنظمات الدولية فى مجال السياسة الاجتماعية ، يعد قطاعا مازال فى بدايته نسبيا ، ولتحليل هذا الدور يجب اعتبار هذه المنظمات جماعات معرفية تلقى بضوء جديد على الأفكار والرموز التى تصاحب نشاطها الدولى[1].

كما أن المنح والقروض التى تقدمها هذه المنظمات لتمويل التنمية فى دول العالم الثالث ـ ومنها مصر ـ وما ترتبط به من شروط قد تكون مجحفة ، أثارت العديد من الكتابات وردود الأفعال باعتبار أن الاعتماد على هذه المساعدات الأجنبية هو أحد آليات التأثير فى صنع السياسات ، ومنها سياسة التعليم[2]: لذلك يتم تقسيم الفصل إلى جزأين رئيسين:

**الجزء الأول:** يتناول السياسة التعليمية من حيث تعريفها وطبيعتها ، وأهم مراحلها وأهم القوى الرسمية المؤثرة فيها ، والقوى الداخلية غير الرسمية فى إشارة سريعة نظرا لتناولها فى بعض الدراسات الأخرى.

**الجزء الثانى:** ويتناول بالدراسة والتحليل دور القوى الخارجية المؤثرة فى السياسة التعليمية فى مصر الذى يتمثل فى المعونات والقروض الخارجية ، والتقارير الدولية والمؤتمرات الدولية الكبرى ، ثم التركيز على الدور الذى يقوم به كل من البنك والصندوق الدوليين.

---

(١) فرانسوا اكسافيير ميريان: "المعاشات: السياسات الاجتماعية الجديدة للبنك الدولى". المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. العدد ١٧٠ . ديسمبر ٢٠٠١ . مركز مطبوعات اليونسكو. ص ٥١.

(٢) أمانى قنديل: سياسات التعليم فى وادى النيل والصومال وجيبوتى. منتدى الفكر العربى. عمان. الأردن. ١٩٨٩ . ص ٨٠.

## أولا: السياسة التعليمية وأهم القوى الداخلية المؤثرة فيها:

### ١- تعريف السياسة التعليمية:

يرتبط التعرف على طبيعة السياسة التعليمية بمفهوم السياسة العامة للمجتمع ومدى تعبيرها عن الأهداف المجتمعية العامة ، وذلك فى ضوء الترابط والتشابك الوثيق بين مختلف المجالات فى السياسة العامة سواء كانت اقتصادية أو تعليمية أو غيرها ، حيث تعرف السياسة العامة بأنها عملية مواءمة وبلورة لحاجات العديد من القوى السياسية والاجتماعية ، وتتحقق هذه المواءمة بين حاجات الجماعات والقوى المختلفة بوضوح الأهداف المتوخاة ، وتحديدها بشكل يسمح باتفاق الممارسات الاجتماعية المتعددة واتجاهها إلى تحقيق هذه الأهداف[١].

كما تعرف السياسة العامة بأنها مجموعة المبادئ المرشدة أو التى ينبغى أن تكون مرشدة عند اتخاذ القرارات فى شتى مجالات النشاط القومى، وهى محصلة عدة سياسات فرعية للعديد من جماعات المصالح ، حيث تنشأ السياسة العامة بصدد موضوع ما فى اللحظة التى يتم فيها تراضى وتوافق هذه السياسات والمصالح الفرعية[٢].

ويعتبر البعض الآخر أن السياسة العامة خطة يضعها طرف معين ليفعل شيئا محددا فى ظل تهيئة ظروف محددة ، وهى تعبر عن توجهات المجتمع وبنية النظام السياسى السائد والمهيمن الذى يوجه حركة هذا المجتمع من خلال الآليات التى يملكها ويسيطر عليها[٣].

---

(١) رمضان أحمد عيد: السياسة التعليمية واتخاذ القرار - دراسة مقارنة فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وانجلترا وفرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية - دكتوراه غير منشورة - كلية التربية - جامعة عين شمس - ١٩٩٢ - ص ٥٩.

(٢) محمد نصر مهنا: الإدارة العامة الحديثة - المكتب الجامعى الحديث - الإسكندرية - ١٩٩٨ - ص ٤٥.

(٣) محمد على غريب: "مدى مواكبة السياسة التعليمية لمرحلة التعليم العام فى مصر للتقدم العلمى والتكنولوجى" - مجلة كلية التربية بالزقازيق - العدد ٣٣ - سبتمبر ١٩٩٩ - ص ٧٥.

وأيضا يعرفها البعض بأنها توقع عبر الزمن ، وانعكاس داخل المستقبل القريب أو البعيد لتغير الأشياء سواء تعلق الأمر "بإعادة تأسيس" نظام قديم حصل الإخلال به أو تكوين نظام جديد على اعتبار أنه أكثر انطباقا على القيم المعاشة[1].

يتضح من ذلك أن السياسة العامة هى مجموعة من المبادئ التى يضعها المجتمع لتسيير شئونه والمواءمة بين حاجاته وتأتى فى صورة خطة تنفذ فى المستقبل القريب أوالبعيد ، كما أنها عبارة عن مجموعة من السياسات الفرعية التى تشمل جميع جوانب الحياة العامة والقطاعات التى تخدمها ، ومنها سياسة التعليم.

وحيث إن سياسة التعليم تتعلق بعملية بناء البشر وإعداد الأجيال لتحمل مسئولياتها فإنها قضية عامة تشغل الجميع وتهم كل فرد فى المجتمع ولا تقتصر على مجموعة معينة من الناس بحكم مسئولياتهم السياسية أو الوظيفية أو بحكم تخصصهم واهتماماتهم.

ولقد كثرت الأوراق التى قدمت حول سياسة التعليم فى مصر ، واشترك فى وضعها سياسيون ووزراء ، وهيئات كبيرة تضم خبرات المجتمع من علم ومعرفة وخبرة مثل الجامعات ، والمجالس القومية ، والمجالس التشريعية ، كما تناولتها كليات التربية ومراكز البحث التربوى وكثير من المؤتمرات والندوات ، وتناولتها أيضا هيئات ومكاتب استشارية ، بعضها – إن لم يكن كلها – من الخارج ، عكف خبراؤها على دراسة سياسة التعليم أو ما يتفرع من هذه السياسة من قضايا أو ما ينتج عنها من مشكلات[2] وهذا ما يوضح تعدد التعريفات التى تناولت السياسة التعليمية.

---

(1) لويس لوغران: السياسات التربوية. ترجمة: تمام الساحلى. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. ١٩٩٠. ص ٦.

(2) محمد سيف الدين فهمى: "تأملات فى سياسة التعليم فى مصر". التربية. مجلة كلية التربية. جامعة الأزهر. العدد ٣٠. ١٩٩٣. ص ٣.

فـــيعرفها البعض بأنها "الأحكام التى تعبر عن الجهود التنظيمية التى ينـــبغى أن تـــبذل لتحقيق أغراض أو توقعات أو تطلعات يستهدفها المجتمع وأفراده فى مرحلة من مراحل تطوره"[١].

كما تعرف السياسة التعليمية بأنها "مبادئ واتجاهات عامة توجه عمل المؤسسات التعليمية على كافة المستويات والتنظيمات المسئولة عن تنفيذ هذه السياسة"[٢].

وأيضا تعرف السياسة التعليمية بأنها "فكر عام يوجه النظام التعليمى وتتكون من مبادئ وإجراءات للعمل ، وترتكز على أهداف تربوية مرغوب تحقـــيقها ، كمـــا تهـــدف إلى تطوير النظام التعليمى من خلال ما تنتجه من قرارات واستراتيجيات للتجديد التربوى"[٣].

ومـــنذ بداية التسعينيات من القرن الماضى شهدت مصر إصدار عدة وثـــائق تحمـــل ملامـــح السياسة التعليمية الجديدة التى بدأت بإصدار وثيقة "مـــبارك والتعلـــيم نظرة إلى المستقبل" عام ١٩٩٢ ، التى تضمنت الخطوط العريضـــة والأساســـية للسياســـة التعليمية فى مصر ، وتعرف هذه الوثائق السياســـة التعليمـــية بأنها "المبادئ والأسس والمعايير والقرارات التى توجه العملية التعليمية ويلزم لتنفيذها وضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة"[٤].

وفى ضوء ذلك إستخلصت إحدى الدراسات تعريفا للسياسة التعليمية ومـــا تتضـــمنه مـــن ســـمات "بأنها مجموعة من الأهداف والمبادئ الشاملة

---

(١) محمد الهادى العفيفى: أصول التربية - الأصول الفلسفية للتربية. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. ١٩٧٤. ص ٥٦.

(٢) عبدالفتاح حجاج: الدراسات التعليمية - طبيعتها - مبرراتها - خصائصها. مركز البحوث التربوية. جامعة قطر. ١٩٨٣. ص ٧.

(٣) شاكر محمد فتحى: "الدراسات المقارنة فى السياسة التعليمية: أبعاد منهجية مقترحة". مجلة دراسات تربوية. المجلد ٨. العدد ٥٢. ١٩٩٣. ص ١٦٩.

(٤) وزارة التربية والتعليم: التعليم مشروع مبارك القومى. ١٩٩٧. ص ١١.

والمتكاملة التى ينبغى أن تكون محورا لحركة الفعل فى مجال التعليم ـ باعتبارها سياسة وزارة ـ على مدى زمنى معين يتيح إمكانية تحقيق تلك الأهداف فى حدود ما تضمنته من مبادئ ، وفى ضوء ما حددته من معايير للتقويم والحكم ، مع اتسامها بالمرونة لتتيح إمكانية التعديل ـ وليس النقض ـ فى حالة الضرورة ، هذا مع مراعاة العوامل المؤثرة فى عمليات صنع وصياغة السياسة التعليمية سواء كانت عوامل تاريخية وثقافية أم فلسفية ، أم مرتبطة بغايات سياسية معينة ، أم بالطموحات الجماهيرية ، أم بالإمكانات المتاحة ، والأخذ فى الاعتبار القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية ـ سواء فى الداخل أم فى الخارج ـ والتى تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر فى السياسة التعليمية صنعا وصياغة وتنفيذا وتقويما"[(١)].

ويتضح مما سبق تعدد التعريفات التى تناولت السياسة التعليمية إلا أن معظمها يكاد يجمع على أنها مجموعة من المبادئ والتوجيهات التى توضع لتوجيه العمل واتخاذ القرارات بخصوص أمور التعليم بما يخدم مصالح المجتمع التى تحددها فئاته المختلفة كل حسب وزنه النسبى وقوة ضغطه وتأثيره فى المجتمع العام ، وفى ضوء ذلك يمكن تعريف السياسة التعليمية بأنها مجموعة المبادئ والأفكار والأحكام اللازمة لتحقيق مجموعة من الأهداف والأولويات التى تم تحديدها من قبل التنظيمات المسئولة وقوى الضغط.

**٢- مستويات السياسة التعليمية:**

تمر السياسة التعليمية بعدة مراحل ومستويات ، يختلف فى كل منها دور الدولة والقوى الاجتماعية ـ وجماعات المصالح المختلفة ـ من حيث

---

(١) همام بدراوى زيدان: "السياسة وسياسات التعليم . دراسة تحليلية للمفاهيم والعلاقات" . مجلة دراسات تربوية . كلية التربية . جامعة حلوان . المجلد ٨ . الجزء ٥٤ . ١٩٩٣ . ص ١١٣.

القـــوة والوضوح حيث أوضحت بعض الدراسات أن هناك أربعة مستويات للسياسة التعليمية هي[١]:

أ- الأهداف والغايات.

ب- مجموعة القرارات الخاصة ببعض البرامج والميزانيات.

جـ-البرامج المنفذة أو المطبقة بالفعل.

د- نتائج تلك البرامج.

وتحـــدد هذه المستويات المسار الذى تأخذه السياسة حيث تبدأ بتحديد الأهـــداف والميزانيات اللازمة لها ، ثم تطبيق البرامج أو تنفيذها ثم النتائج الـــتى تحصـــل علـــيها من تطبيق البرامج إلا أن "جرانت Grant" يصنف السياسة التعليمية حسب مجال اهتمام كل جزء منها كما يلى[٢]:

أ- سياســـة تهـــتم بالوظائف الأساسية للمعاهد التعليمية ، وتشمل الأهداف والتمويل وتسجيل الطلاب ومنح الشهادات والدرجات العلمية.

ب- سياسة تهتم بالمبانى والأثاث والهيكل الإدارى والنظام التربوى ككل.

جـ-سياسة تهتم بالإشراف والنقل والنجاح والرسوب والتسرب...إلخ.

د- سياســـة تهـــتم بتوفـــير المصـــادر المالية وصيانة المبانى والأجهزة والمعدات.

ويلاحـــظ أن هـــذا التقسيم يركز على وظائف السياسة التعليمية من حيث الأهداف وتسيير النظام التعليمى ووضع الخطوط العريضة للعمل ، أما إذا أردنا أن نتعرف على مستويات السياسة التعليمية من حيث صنع السياسة للوقـــوف علـــى أهـــم القوى التى تؤثر فى هذه المستويات فإن التقسيم الذى

---

(١) مهرى أمين دياب: "المضمون السياسى للتعليم". مرجع سابق. ص ٣٢.

(٢) **Grant Harman: Conceptual and Theoretical Essues in Educational policy, on International Survey by J.R. Hough (ed.), London Croom Helm Ated, 1984, p. 15.**

أوضحته إحدى الدراسات يبين ذلك حيث تم تقسيم السياسة التعليمية إلى ثلاثة مستويات هى[١]:

- مستوى صنع السياسية.
- مستوى تنفيذ السياسة
- مستوى مضمون السياسة.

وأشارت الدراسة إلى أن معظم الدراسات التى تناولت السياسة التعليمية ركزت على المستوى الثالث (المضمون) ، ثم اتجه الاهتمام وبدرجة أقل إلى المستوى الثانى (التنفيذ) ، أما مستوى (صنع السياسة) بتفاعلاتها الرسمية وغير الرسمية فلم يحظ إلا بقدر محدود من الدراسات.

كما حدد "بارسونز Parsons" ثلاثة مستويات لمسار السياسة التعليمية هى[٢]:

- مستوى تشكيل أو صياغة السياسة Policy Formulation
- مرحلة أو مستوى تبنى السياسة Policy Adoption
- مرحلة أو مستوى تنفيذ السياسة Policy Implementation

ويرى الباحث أن تقسيم بارسونز للسياسة التعليمية يتيح التعرف على القوى التى تؤثر فيها وعلى أى مستوى وبأى درجة ، وحيث إن هدف الدراسة التعرف على دور القوى الخارجية متمثلا فى البنك الدولى وصندوق

---

(١) أمانى قنديل: "السياسة التعليمية . قراءة تحليلية للدراسات السابقة برؤية سياسية لمجالات وقضايا جديدة" فى: تحليل السياسات العامة فى مصر. مركز البحوث والدراسات السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. ١٩٨٨. ص ١٦٩.

(2) Parsons, administration theory in Education, Chicago, Chicago Univeristy, 1958, pp. 36-37.

نقلا عن: عبدالجواد السيد بكر: السياسات التعلمية وصنع القرار. دار الوفاء للطباعة والنشر. الإسكندرية. ٢٠٠٢. ص ٣.

النقد الدولى على السياسة التعليمية فى مصر ، لذلك فإن الدراسة سوف تتبنى تقسيم "بارسونز" لمستويات السياسة التعليمية.

أ- صياغة السياسة التعليمية Policy Formulation

وتعرف عملية "صنع أو صياغة" السياسة التعليمية بأنها عملية معقدة تتسم بتنوع مكوناتها التى يكون لكل منها إسهامه المختلف ، فهى تقرر الخطوط الأساسية للفعل "Action" وتتسم بتوجهها نحو المستقبل وسعيها إلى تحقيق الصالح العام وذلك بأفضل الوسائل الممكنة(١).

وتعد أولى مراحل عملية السياسة التعليمية باعتبارها مرحلة سن التشريعات التعليمية وترجمة الأهداف المجتمعية العامة إلى مبادئ واتجاهات رئيسة ترسم الإطار العام لهذه السياسة ، "وتتطلب هذه العملية تحقيق التوازن ما بين مطالب القطاعات المختلفة من المجتمع والتى لها مصالح فى التعليم ، حيث إن هذه القطاعات تسعى إلى المشاركة فى تحديد ماهية التعليم وأهدافه من خلال شبكة اجتماعية تمتد داخل الحكومة ومن حولها ، وداخل عملية التشريع ومن حولها ، وهو ما يشير إلى أن صياغة أهداف السياسة التعليمية تتم على أعلى مستوى من مستويات السياسه ويتولى القيام بها جماعات المصلحة العامة"(٢).

ويختلف الأسلوب الذى يتم به صنع السياسة التعليمية باختلاف النظم السياسية ، ذلك أن صنع وتشكيل السياسة التعليمية يأتى كنتيجة لاختيار سياسى ، كما تعكس السياسة التعليمية بدورها القيم والاتجاهات الأيديولوجية

---

(١) أمانى قنديل: "معايير التقييم فى علم السياسة". فى: السيد عبدالمطلب غانم (محرر). تقويم السياسات العامة. مركز البحوث والدراسات السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. القاهرة. ١٩٨٩. ص ١٠٣.

(٢) أمانى محمد محمد حسن نصر: جماعات المصالح والسياسة التعليمية فى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة. دراسة مقارنة. ماجستير غير منشورة. كلية التربية. عين شمس. ٢٠٠١. ص ٧٤.

الخاصـــة بالســلطة الحاكمـــة ، وتـــتحدد الأهداف العامة للسياسة التعليمية وملامحهـــا واتجاهاتهـــا الرئيســـية فى إطار أعلى المستويات القومية لصنع القرار[1].

وصنع السياسة لا يعنى صنع القرار ، إذ أن صنع السياسة كما يرى "جرانت" يعنى تصميم أو بناء يمر بعدة مراحل تبدأ بتحديد الأهداف وتنتهى بـــاللوائح والقوانيـــن ، بينما صنع القرار قد يكون ضمن مراحل عملية بناء السياسة ، وتمر عملية صنع السياسة بعدة خطوات هى[2]:

(١) مشـــكلة حادة أو تفكير فى تطوير ملح فى جانب معين أو موقف جديد يفرض نفسه.

(٢) التعرف على الموقف الجديد وتحديده وتحليل عناصره فى ارتباطها معا وبغيرها من المتغيرات.

(٣) البحث عن حلول وتحديد اتجاه معين مرغوب فيه (الاستراتيجية).

(٤) اتخاذ القرار (تنفيذ الحل فى ضوء الاتجاه المرغوب).

(٥) النتائج والتقويم.

وخلاصـــة القـــول فإن صياغة السياسة التعليمية عملية معقدة تتنوع مكوناتهـــا وتـــتجه نحو المستقبل ، وتسعى نحو تحقيق الصالح العام بأفضل الوسائل الممكنة ، كما أنها لا تعنى صنع القرار ، فصنع السياسة يبدأ بتحديد الأهداف وينتهى باللوائح والقوانين ، بينما صنع القرار قد يكون ضمن عملية صنع السياسة.

---

(١) همام بدراوى زيدان: مرجع سابق. ص ١١٣. نقلا عن: نادية جمال الدين: منهج تقويم السياسة التعليمية. ندوة تقويم السياسات الاجتماعية فى مصر. ١٣-١٥/٤/١٩٨٨. المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة. ١٩٨٨. ص ٤.

(2) Grant Harman: Op. Cit., pp. 13-17.

ب- تبنى السياسة التعليمية Policy Adoption

وهى المرحلة التى يتم فيها قبول الأهداف العامة للسياسة التعليمية على أساس ترجيح أو تدعيم اتجاهات معينة وتحويلها إلى خطط وبرامج محددة تستهدف تحقيق الأهداف العامة ، حيث يتم ترجمة هذه الأهداف إلى قرارات خاصة ببعض البرامج والميزانيات[١].

جـ- تنفيذ السياسة التعليمية: Policy Implementation

وهـى مـرحلة العمـل الفـنى والإجرائى والمرتبطة ارتباطا وثيقا بالمؤسسـة التعليمـية الرسـمية "المدرسة" ، وتأتى فى شكل استراتيجية أو مجموعـة من القرارات "لا يتم استقبالها وتنفيذها ببساطة ، بل أنها موضوع للتفسير والتعديل ، وفقا لما يتاح للمنفذين على مستوى المدرسة من وسائل ، ووفقا للطرق التى يفضلونها وهو ما يتطلب مرونة التنفيذ"[٢].

وبالـرغم مـن أن كـل مستوى من هذه المستويات الثلاثة يضطلع بوظـيفة محـددة ، إلا أنهـا متداخلة ومتفاعلة ومتكاملة فيما بينها فى اتجاه تحقـيق الأهـداف ، إذ أن كـل عملية تترتب على سابقتها ، وبالتالى يمكن اعتـبار عملـية صياغة السياسة هى تخطيط لعملية التبنى ، وعملية التبنى تخطـيط لعملـية التنفـيذ ، وبذلك تأخذ شكل التدرجية ، "فإذا تمت مرحلة بصـورة مرضية ، تبدأ المرحلة التالية لها ، وفى حالة ظهور مشكلات غير متوقعة فى مرحلة معينة يكون هناك إعادة تقويم للمرحلة والقرارات المطبقة وتبدأ بذلك دورة جديدة للسياسة"[٣].

---

(١) رمضان أحمد عيد: مرجع سابق. ص ٦١.

(٢) أمانى محمد محمد: مرجع سابق. ص ٧٥.

(3) Wadi Haddad and Terri Demsk, The Dynamics of Education Policy Making case studies of Burkena Faso, Jardan, Peru and Tailand, Theworld Bank , 1994, p. 27.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن الفصل بين المستويات الثلاثة للسياسة التعليمية يتيح مجالا أوسع لنشاط جماعات المصالح وقوى الضغط الخارجية[١].

ويتضح مما سبق أن عملية صنع السياسة التعليمية تتم في إطار تداخل وتفاعل واعتماد متبادل بين مكوناتها ، حيث إنها متعددة الأدوار والعلاقات وترتبط بالبناء الرسمى وتترجم بواسطة قوانين وتشريعات فى إطار أوزان القوى النسبية الصانعة لها والبعض منها رسمى ، وبعضها الآخر غير رسمى يعكس مطالب وضغوط الرأى العام وجماعات المصالح ، وبعض القوى الخارجية التى تسهم بشكل مباشر وغير مباشر فى صنع السياسة التعليمية ومنها البنك الدولى.

**٣- أهم ملامح السياسة التعليمية:**

يتطلب الوقوف على الدور الذى تقوم به قوى الضغط الخارجية فى التأثير على السياسة التعليمية ، تحديد أهم ملامح هذه السياسة. وتوضح بعض الدراسات أن ملامح السياسة التعليمية يتم تحديدها وفقا لاتجاهين[٢]:

**الاتجاه الأول:** ويطلق عليه "الاتجاه التقليدى أو الاتجاه المنطقى" ، ويفترض فى هذا الاتجاه أن المجتمع يجمعه اتفاق قيمى عام ، وأن المؤسسات والجماعات تشارك فى تحقيق الاستقرار المستمر للمجتمع ، وهو يعتبر السياسة التعليمية عملية ترتكز على أسس علمية ، وأنها تتم فى مراحل خطية متميزة ، والتى قد تتمثل فى (تحديد المشكلة ، وتحديد القيم ، والأهداف والأغراض ، تحديد الخيارات لتحقيق الأهداف ، تحليل

---

(١) موريس دوفرجيه: علم اجتماع السياسة: مبادئ علم السياسة. ترجمة: سليم حداد. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. ١٩٩١. ص ١٩٨.

(²) Sandra Taylor and Others: Educational Policy and Politics of Change, First Edition, (London: routlege, 1997), pp. 24-25.

الكلفة/الفائدة للخيارات ، واختيار مجموعة من الأفعال ، تقييم مجموعة الأفعال ، وأخيرا التعديل فى البرنامج).

الاتجاه الثانى: يعتبر السياسة التعليمية معقدة وديناميكية ، ومتعددة المراحل والأدوار والعلاقات ، وأنها ذات طبيعة سياسية ، وأنها تمثل تسوية، تسعى من أجلها المصالح المتنافسة فى جميع المراحل ، ويفترض أن المجتمع يتكون من جماعات متنافسة لها قيم ومصالح مختلفة واقتراب مختلف من السلطة ، وأن تنفيذها يحتاج لأن تتناسب مع واقع وظروف مجتمعاتها الاجتماعية ، والاقتصادية والسياسية ، ويجب أن تتكامل السياسة التعليمية مع سياسات المجتمع فى القطاعات الأخرى[١].

وهكذا تتعدد مراحل وأدوار السياسة التعليمية ، وكذا تعدد المصالح التى تتنافس لتحقيقها الجماعات المختلفة ، والطبيعة السياسية التى تتسم بها صياغة السياسة التعليمية وتعدد القوى المؤثرة فى ترجمة السياسات إلى استراتيجيات وخطط وتحديد الأولويات ليتفق مع موضوع الدراسة الحالية واتجاهها ، ومن ثم تتفق هذه الدراسة مع الاتجاه الثانى.

فى ضوء ما سبق يمكن تحديد أهم ملامح السياسة التعليمية فى الآتى[٢]:

- أن السياسة التعليمية ترتبط بالسلطة ، فهى تترجم بقوانين وتشريعات من ناحية ، وأنظمة إدارية من ناحية أخرى تسعى لتنفيذ هذه القوانين والتشريعات ، وتتأثر السلطة فى السياسة التعليمية بجماعات وقوى الضغط والمصالح الخاصة بالمؤسسات المجتمعية.

---

(١) عبدالجواد السيد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار. مرجع سابق. ص ٤.

(٢) لويس لوغران: مرجع سابق. ص ٩.

- أنها توجيهية وليست تفصيلية: بمعنى أنها لا تركز على تفاصيل العمل علـــى المستوى الإجرائى يوما بعد يوم ، بقدر ما تهتم بوضع الأسس الثابتة الواضحة والتى تمكن الأجهزة الإدارية والفنية من توجيه النظام التعليمى نحو تحقيق الأهداف والأغراض.
- ديناميكـــية تفاعلـــية: فهـــى ليست مجرد نص مكتوب أو مجموعة من التعلـــيمات والأهـــداف ، وهـــى تمثل توفيقات وتسويات بين اتجاهات متصارعة عن الكيفية التى يجب أن يتم بها العمل.
- متعددة الأبعاد: حيث تتعدد اتجاهات ومصالح المشاركين فيها ، والذين يســـاهمون فـــى الطريقة التى تعمل وتتطور بها وفى مخرجاتها ، ولا يؤثر الجميع فيها بدرجة واحدة.
- توجـــد فـــى ســـياق اجتماعى واقتصادى ، ومناخ أيديولوجى وسياسى معيـــن، بالإضافة إلى مصالح خاصة بالأفراد والجماعات مما يؤثر فى شكل وتوقيت السياسة.
- الترابط والتكامل فى الأغراض: فإذا كانت السياسة التعليمية تجمع بين أغـــراض ذات طبـــيعة سياســـية أو فلسفية أو ثقافية أو اقتصادية ، أو تربوية ، فإنه من الضرورى أن يجمع كل هذه الأغراض المتنوعة نوع من الترابط والتكامل فيما بينها.
- الاســـتمرار والتطور: إن حاجة السياسة إلى الاستقرار النسبى ، وعدم تأثـــرها مـــن وقـــت لآخر بتغيير المسئولين ، لا يحول دون تطويرها وتنميتها فى ضوء ما يطرأ من تحولات.
- القابلـــية للتسجيل: حتى يتم الالتزام بها وتجنب الانحراف عن الاتجاه العام فيجب إعلانها وإذاعتها لجميع العاملين فى صورة مكتوبة.

٤- واقع السياسة التعليمية:

تحـرص مصـر منذ مطلع التسعينيات على وضع التعليم فى طليعة أولوياتهـا ، وتسـعى إلـى تطوير نظم التعليم فى شتى المراحل ، باعتباره ركيزة التقدم ، وهو الشرط الأساسى الذى لا غنى عنه لملاحقة كل تطور ، وهو العنصر الذى يحكم القدرة على مواجهة تحديات العصر بقوة واقتدار ، وشـهدت السياسـة التعليمية فى السنوات الأخيرة العديد من التطورات التى طالت جميع محاورها وأهدافها ومرتكزاتها ، بهدف إحداث تغيير جذرى فى فلسـفة التعليم وسياساته فى إطار برنامج الإصلاح الشامل الذى تبنته القيادة السياسية منذ بداية التسعينيات(١).

**وتتضـمن السياسـية التعليمـية الحالية مجموعة من الأسس التى ترتكز عليها هى(٢):**

- التعليم قضية أمن قومى لمصر.
- التعليم استثمار.
- تكافؤ الفرص التعليمية.
- ديمقراطية صنع السياسة التعليمية.
- عدم تحميل الأسرة المصرية أعباء إضافية.
- إدخال التكنولوجيا المتطورة وترسيخها.
- التنمية المهنية للمعلمين وإصلاح أحوالهم.
- الاهتمام بذوى الاحتياجات الخاصة.
- الاهتمام بالتغذية والرعاية الصحية.

---

(١) حسين كامل بهاء الدين: من المقدمة فى: المركز القومى للبحوث التربوية: تقرير تطور التعليم فى مصر ١٩٩٤-١٩٩٦. القاهرة. ١٩٩٦.

(٢) وزارة التربية والتعليم: التعليم مشروع مبارك القومى ١٩٩٧. قطاع الكتب. القاهرة. ص ص ١٣-١٥.

- الاستفادة من الخبرات العالمية فى إطار التعاون الدولى وما تقدمه الهيئات والمنظمات العالمية من خبرات فى تطوير التعليم.

ومن حيث الأهداف العامة حددت السياسة التعليمية الجديدة عددا من المحاور تستهدف النهوض بالتعليم من ناحية المضمون والكم والكيف معا ومن أهم هذه المحاور: إصلاح أحوال المعلمين ، وتحقيق الانسيابية بين أنواع التعليم المختلفة ، وتطوير المناهج بإدخال التكنولوجيا وأساليب الاتصال الحديثة فى التعليم ودعم الأنشطة التربوية ، والنهوض بالتعليم الفنى والاهتمام بالتعليم الجامعى والعالى ، وتشجيع دور القطاع الخاص وتكامله مع الحكومة فى التعليم ، وزيادة الاهتمام بمحو الأمية وتعليم الكبار[١].

وتحمل وثيقة "مبارك والتعليم: نظرة إلى المستقبل" الخطوط العريضة لبرنامج الإصلاح الشامل للتعليم فى مصر ، كما تحمل الوثائق الأخرى المتتابعة بعنوان "التعليم مشروع مبارك القومى" أهم إنجازات السياسة التعليمية الحالية الكمية والكيفية وما تحقق منها على أرض الواقع.

وفيما يلى تسعى الدراسة إلى الوقوف على أهم القوى الرسمية التى تؤثر فى السياسة التعليمية ، متمثلا فى القيادة السياسية ودور المؤسسات الرسمية أى الوزارات والمجالس العليا ودور مجلس الشعب ، ومراكز البحوث والمجالس الاستشارية.

**٥- القوى الداخلية الرسمية والسياسة التعليمية:**

**أ- رئيس الجمهورية:**

لتحديد طبيعة الدور الذى يقوم به رئيس الجمهورية فى مجال السياسة التعليمية ، ينبغى العودة إلى طبيعة النظام السياسى المصرى. فالدساتير المصرية المتعاقبة اتجهت نحو تحقيق الدمج بين السلطات وتحقق

---

(١) المركز القومى للبحوث التربوية: تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٤-١٩٩٦. ص ٨.

هذا الدمج لصالح السلطة التنفيذية ، مع تركز قدر كبير من هذه السلطات فى يد رئيس الجمهورية ، فالرئيس وفقا للدستور له اختصاصات كثيرة ، بعضه لــه صفة تشريعية والبعض الآخر لــه صفة تنفيذية ، بل إن متابعة دستور ١٩٧٠ ، وتعديلاتــه ١٩٨٠ تكشف عن سلطات استثنائية عديدة يمارس فيها رئيس الجمهورية سلطة التشريع كاملة.

ففــى نهاية كل فصل تشريعى يصدر مجلس الشعب قانونا بتفويض رئــيس الجمهوريــة فى إصدار قرارات لها قوة القانون (القرار بقانون) ثم يصدق عليها المجلس عند عودته فى الفصل التشريعى التالى[١].

فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة المنتخب بإجماع الشعب ويعمل على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنــية والمكاسب الاشتراكية ، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى العمل الوطنى[٢]، ورئيس الجمهورية لــه "حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها"[٣]. وتحدد المادة (١٣٧) من الدستور أن رئيس الجمهورية "يتولى السلطة التنفيذية" "ويضع بالاشتراك مع مجس الوزراء السياسة العامة للدولــة ويشــرفان على تنفيذها"[٤]، وهذا ما يشير إلى أن رئيس الجمهورية يتمتع بسلطات كبيرة لتقرير السياسات العامة ومنها سياسة التعليم وقد يكون السلطة النهائية.

---

(١) صلاح السيد بيومى: صنع القرار السياسى فى مصر. كتاب الوفد يصدر عن جريدة الوفد. القاهرة. ٢٠٠١. ص ٢٤.

(٢) جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية والقوانين المكملة له. الطبعة ٨. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. القاهرة. ١٩٩٩. المادة ٧٣.

(٣) المرجع السابق: المادة ١١٢.

(٤) المرجع السابق: المادة ١٣٧ ، ١٣٨.

ب- مجلس الوزراء :

وفقا للدستور يشترك مجلس الوزراء مع رئيس الجمهورية فى صنع السياسات العامة والإشراف على تنفيذها حيث تشير المادة (١٥٦) إلى أن مجلس الوزراء هو هيئة حكم وتخطيط ورسم للسياسة العامة من جهة ، وهيئة تنفيذية من جهة أخرى ، ويضم مجلس الوزراء عددا من اللجان الداخلية ، تضم كل منها عددا من الوزارات التى تتكامل فيما بينها ، فالتعليم يتبع لجنة "التعليم والبحث العلمى" التى تقدم المشروعات والقوانين الخاصة بالتعليم لتعرض وتقر فيما يسمى "اللجنة العليا للسياسات" داخل مجلس الوزراء[١].

جـ- وزير التعليم:

يمثل وزير التعليم الرئيس الإدارى الأعلى لوزارته ، ويتولى رسم سياسة الوزارة فى حدود السياسة العامة للدولة ، ويقوم بتنفيذها ، ويتولى وزير التعليم اقتراح مشروعات القوانين ، أما إصدارها فرهن بموافقة مجلس الشعب ، وله سلطة إصدار القرارات الخاصة بتنفيذ السياسة التعليمية[٢].

حيث يمثل المصدر الأساسى والرئيس لسلطة اتخاذ القرار لتنفيذ السياسة التعليمية من خلال رئاسته لمختلف المجالس المتخصصة والاستشارية بوزارة التعليم "كالمركز القومى للبحوث التربوية ، والمجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية ، ومجلس مديرى التربية والتعليم"[٣].

---

(١) المرجع السابق: المادة ١٣٨ ، المادة ١٥٦.

(٢) المركز القومى للبحوث التربوية: تطوير التربية والتعليم فى جمهورية مصر العربية. خلال الفترة من ٨١/ ١٩٨٢ إلى ١٩٨٤/٨٣ . الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات التربوية . القاهرة . ١٩٨٤ . ص ٥.

(٣) عبدالغنى عبود: إدارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة. الطبعة ٣ . دار الفكر العربى . القاهرة . ١٩٩٠ . ص ٢٩٥.

**ويمكن تلخيص أهم مسئوليات الوزارة فيما يلى[1]:**

- بحث واقتراح السياسة التعليمية والتربوية فى جميع ميادين التعليم العام والفنى فى غير المرحلة العالية بما يتفق والأهداف القومية فى نطاق السياسة العامة للدولة وعرضها على رئيس الجمهورية لاعتمادها.
- وضع الخطط والمشروعات والبرامج لتنفيذ هذه السياسة بما يلائم حاجات البلاد والتطورات العلمية واستصدار التشريعات والقرارات الجمهورية اللازمة لذلك وإصدار القرارات واللوائح المنفذة لها.
- رسم سياسة الأبنية المدرسية بما يكفل أداء الخدمة التعليمية على أحسن وجه مع كفاية مرافقها وإمكانياتها ، واختيار أفضل الطرق لتشجيع الأهالى على بناء المدارس أو المشاركة فيها.
- المعاونة فى توثيق العلاقات الثقافية الخارجية المقررة فى مجال التربية والتعليم.
- تقدير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات التعليمية والتربوية فى الحدود المتقدمة ورسم السياسة المالية بذلك واقتراح الميزانيات اللازمة.

**د- المجالس العليا:**

يستعين وزير التربية والتعليم فى رسم السياسة التعليمية وترجمتها إلى استراتيجيات وبرامج تحقق أهدافها بعدة مجالس يرأسها بنفسه طبقا للقرار الوزارى رقم ٢٥ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٧ بشأن تنظيم ديوان عام وزارة التربية والتعليم ، ويدخل فى عضويتها ممثلون للقطاعات المختلفة وكبار العاملين فى الوزارات والإدارات الأخرى وبعض الشخصيات العامة من المهتمين بشئون التعليم[2].

---

(١) *المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية*: تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية. ١٩٩٤-١٩٩٦ . القاهرة. ص ص ٢٠ ، ٢١.

(٢) أمانى محمد محمد: مرجع سابق. ص ١٣٥.

وتتمثل هذه المجالس فيما يلى:

- **المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى:**

تشير المادة الثانية من قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ إلى المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى ، والذى يرأسه الوزير ، ويضم ممثلين لقطاعات التعليم والجامعات والأزهر والثقافة والتخطيط والمالية والإنتاج والخدمات والقوى العاملة وغيرهم من المهتمين بشئون التعليم ، ويصدر بتشكيل هذا المجلس قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض من وزير التعليم ، ويفسر قرار رئيس الجمهورية الخاص بإنشاء المجلس اختصاصاته فيما يتعلق بالتخطيط وصياغة السياسة التعليمية "المجلس يقوم بالتخطيط للتعليم قبل الجامعى ورسم خططه وبرامجه ، وبدراسة كل ما يعرضه وزير التعليم خاصا بالسياسة العامة للتعليم ، وله فى سبيل ذلك[1]:

- تحديد الخطوط العامة للسياسة التعليمية والتربوية فى كافة مراحل التعليم قبل الجامعى.
- وضع سياسة ربط التعليم بخطة التنمية الشاملة للدولة وتطويره بما يحقق أهدافها.
- رسم السياسة التى تهدف إلى إعداد هيئات التدريس وتوفير القوى البشرية.
- متابعة وتقييم وتنفيذ السياسات العامة لتطوير وتحديث التعليم.
- النظر فى السياسة والإطار العام للبحوث التربوية.
- رسم السياسة العامة للكتب المدرسية ووضع النظم الخاصة بها.
- دراسة اقتصاديات التعليم والإطار العام للخطة ومشروع الموازنة.

---

(١) رئاسة الجمهورية: قرار رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٨١ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. القاهرة. ١٩٨١. المادة الثانية.

- **مجلس رؤساء القطاعات والإدارات المركزية:**

ويتشكل المجلس من وزير التعليم رئيسا ورؤساء القطاعات والإدارات المركزية بالديوان العام أعضاءا ، ويختص بدراسة الموضوعات التنفيذية التي تدخل في اختصاص أكثر من قطاع من قطاعات الوزارة ، والتنسيق بين أعمال القطاعات والإدارات المتماثلة في مختلف القطاعات التعليمية ، كذلك مدارسة الخطط السنوية والخمسية ومشروعات الموازنة[١].

- **مجلس مديرى التربية والتعليم:**

ويتشكل هذا المجلس من وزير التربية والتعليم رئيسا ، ومن رؤساء القطاعات والإدارات المركزية بديوان الوزارة ، ومديرى مديريات التربية والتعليم بالمحافظات ، ومديرى الإدارات التعليمية من المستوى الأول بالمحافظات ومديرى الإدارة العامة فى قطاع التعليم بديوان الوزارة أعضاءا، ويمارس المجلس الاختصاصات الآتية[٢]:

- مدارسة الموضوعات التى تتعلق بالسياسة العامة للوزارة.
- بحث المشكلات التى قد تعترض تنفيذ الخطة التعليمية واقتراح الحلول المناسبة لها.
- بحث المشكلات التطبيقية للعمل الميدانى واقتراح أساليب التغلب عليها.
- التنسيق بين المديريات التعليمية بالمحافظات وبين قطاعات الوزارة.
- وضع خطة تدعيم العلاقات التنظيمية والتربوية بين المديريات والإدارات التعليمية بالمحافظات وبين أجهزة الحكم المحلى والتنظيمات الشعبية بها.

---

(١) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية: تطور التربية والتعليم فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥. المركز القومى للبحوث التربوية - القاهرة - ١٩٨٦ - ص ١٣.

(٢) المرجع السابق: ص ١٤.

هـ- مراكز البحث والمشورة:

يقصد بمراكز البحث والمشورة تلك المؤسسات البحثية الرسمية التى أنشئت من أجل تحديث وتطوير السياسة التعليمية وتقديم النصح والمشورة لصانع القرار. ومنها ما يلى:

- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية:

كانت النواة الأولى للمركز هى الإدارة العامة للبحوث الفنية والمشروعات التى شكلت بالقرار الوزارى رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، ثم اللجنة الدائمة للبحوث التى شكلت فى عام ١٩٥٨. أما فى السبعينات فقد صدر القرار الجمهورى رقم (٨٨١) لسنة ١٩٧٢ لينشأ بموجبه المركز القومى للبحوث التربوية كهيئة علمية تتبع وزير التربية والتعليم[١]. وتم تطويره بموجب القرار الجمهورى رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٩ فى ١٩٨٩/٢/٢٣ بإضافة مسمى "تنمية" إليه وبتغيير هيكله التنظيمى ليضم شعبا ثلاثة هى: شعبة بحوث السياسات التربوية ، وشعبة بحوث تطوير المناهج ، وشعبة التخطيط التربوى[٢]. وتم إضافة ثلاث شعب أخرى جديدة هى: شعبة بحوث المعلومات التربوية ، وشعبة بحوث التعليم الفنى ، وشعبة بحوث الأنشطة التربوية والمركز ككل ، مؤسسة بحثية تتبع وزارة التربية والتعليم ، وبذلك يعتبر جزءا من السلطة التنفيذية.

ويتولى وزير التعليم رئاسة مجلس إدارة المركز المكون من مدير المركز ، ورؤساء الشعب ، وعدد من الأعضاء لا يتجاوز خمسة من ذوى الخبرة فى مجالات البحوث التربوية والتخطيط يعينون بقرار من وزير

---

(١) رئاسة الجمهورية: قرار رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢ . بشأن إنشاء المركز القومى للبحوث التربوية. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. القاهرة. ١٩٧٢ . المادة الأولى.

(٢) رئاسة الجمهورية: قرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٩ . بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. القاهرة. ١٩٨٩ . المادة الأولى.

التعليم وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة ، وعدد من الأعضاء يمثلون وزارة التعليم العالى ، والأزهر ، وأكاديمية البحث العلمى ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وثلاثة من رؤساء القطاعات بوزارة التربية والتعليم ، وللمجلس الحق فى أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم ويكون لهم حق الاشتراك فى المناقشة دون أن يكون لهم صوت معدود ، وتعتمد قرارات مجلس الإدارة من وزير التعليم[١].

- **المجالس القومية المتخصصة "المجلس القومى للتعليم":**

كانت نشأة "المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا" فى إطار المجالس القومية المتخصصة التى نص عليها دستور عام ١٩٧١ بأن تنشأ مجالس متخصصة على المستوى القومى "تعاون فى رسم السياسة العامة للدولة فى جميع مجالات النشاط القومى ، وتكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية ، ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية[٢].

وكانت نشأة المجالس القومية المتخصصة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٤ وتعديله بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ بشأن إنشاء المجالس القومية المتخصصة وتحديد اختصاصاتها كما يلى[٣].

- دراسة واقتراح السياسات العامة لتنمية الإمكانيات القومية فى مجال التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا.

---

(١) المرجع السابق: المادة الخامسة.

(٢) جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧١ . المادة ١٦٤ . الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . القاهرة.

(٣) رئاسة الجمهورية: قرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٤ بشأن المجالس القومية المتخصصة وتحديد اختصاصاتها. القرار رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ . الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . القاهرة . ١٩٩٦ . المادة الأولى.

- دراسة واقتراح الخطط العلمية المتعلقة بالتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا والتبادل والتعاون الدولى فى هذه المجالات.
- التنسيق بين السياسات المختلفة فى مجالات عمل المجلس ، ومتابعة نتائج تنفيذ الخطط وتقييمها بهدف تطوير السياسات المستقبلية فى ضوء الأهداف القومية.
- دراسة سائر المسائل التى تدخل فى اختصاصات المجلس ، والتى يحيلها إليه رئيس الجمهورية.

ويلاحظ أن المجالس القومية كغيرها من المؤسسات البحثية الأخرى نشأت فى عباءة السلطة التنفيذية ، حيث يتولى الإشراف عليها مشرف عام يتبع رئيس الجمهورية ، ويشترط فيه أن يكون قد سبق له شغل مناصب عامة فى الدولة ، مما يشير إلى فرض السلطة السياسية ، سيطرتها على الأجهزة الاستشارية المعاونة لها[1].

- **مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية:**

أنشئ مركز تطوير المناهج طبقا للقرار الوزارى رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٣ ، حيث نص القرار على اختصاصات المركز فى تطوير مناهج التعليم والكتب المدرسة وغيرها من المواد التعليمية ، وتدريب المعلمين على المناهج المطورة والمواد التعليمية المستحدثة تحقيقا لأهداف استراتيجية تطوير التعليم فى مصر[2].

إلا أنه فى إطار التعاون مع هيئة المعونة الأمريكية (الوكالة الأمريكية للتنمية) لتطوير التعليم فى مصر ، نص اتفاق التعاون بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية على أن تقوم هيئة المعونة الأمريكية بتمويل

---

(١) أمانى محمد محمد: مرجع سابق. ص ١٢٨.

(٢) وزارة التربية والتعليم: قرار وزير التعليم رقم ١٩٢ فى ١٩٨٨/٨/٢٣ بشأن إنشاء مركز تطوير المناهج.

إنشــاء مركــز لــبحوث التخطيط التربوى ، وصدر بذلك خطاب موجه من مكتــب الوكالـــة بالقاهرة إلى مدير المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية بأنـــه فـــى إطـــار تحقيق أهداف الاتفاق المعقود بين الوكالة ووزارة التربية والتعلـــيم ، فإن الوكالة تقدم التمويل والمساعدات الفنية لإنشاء ثلاث وحدات فـــى إطـــار المركز القومى للبحوث التربوية هى وحدة للتخطيط التربوى ، ووحدة لتطوير المناهج ، ووحدة للتخطيط الفيزيقى[١] وتمشيا مع هذا الخطاب حدث ما يلى:

- نصت اللائحة التنفيذية للمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية على أن للمركز فى سبيل تحقيق أغراضه ، العمل على تطوير المناهج التعليمية ومضـــمون الكتـــب الدراسية وإعداد الوسائل وطرق التدريس المتوائمة معها ، وإعداد خطة تدريب المعلمين عليها[٢].
- صدر قرار أخر لوزير التعليم فى أبريل ١٩٨٩ يلغى فيه قراره السابق رقم ١٩٢ فى ١٩٨٨/٨/٢٣ بشأن إنشاء وتنظيم مركز تطوير المناهج ، علـــى أن تـــؤدى شعبة بحوث تطوير المناهج بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية اختصاصاتها بصفتها مركزا لتطوير المناهج ، ووردت بالقـــرار بعـــد الديباجة أنه (للصالح العام قرر ....) أى أن إلغاء إنشاء مركـــز مســـتقل ونقل اختصاصاته لمركز البحوث إجراء أتخذ للصالح العام[٣].

وفـــى يونيو ١٩٩٠ صدر قرار وزارى ثالث نص فى نهاية ديباجته علـــى أنـــه بناء على الاتفاق المبرم بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مركز تطوير المناهج بجمهورية مصر العربية قرر

---

(١) أحمد إسماعيل حجى: مرجع سابق. ص ١٤٢.

(٢) رئاسة الجمهورية: قرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٩. مرجع سابق. ص ١٨٩.

(٣) وزارة التربية والتعليم: قرار وزير التعليم رقم ١٤ لسنة ١٩٨٩.

فى مادته الأولى إنشاء مركز لتطوير المناهج والمواد التعليمية بمكتب وزير التعليم بوزارة التربية والتعليم يخضع للإشراف المباشر للوزير على أن يقوم المركـــز بكل ما يتصل بالمناهج وتكنولوجيا التعليم ، بدءا من تقييم الوضع الراهــن للعملـــية التعليمـــية بما فيها مناهج التعليم ، وتقويم المناهج الجديدة وإعـــادة تطويـــرها وتدريب مدربى المعلمين على هذه المناهج ، وأن يقوم المركز بجميع مراحل (صناعة) المناهج فى مصر[1].

- **الإدارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات:**

فـــى عـــام ١٩٩٠ اســـتحدثت إدارة مركـــزية للتخطـــيط التربوى والمعلومـــات فى إطار إصلاح وتحسين التعليم وإعادة تنظيم "ديوان الوزارة" وذلـــك طبقا للقرار الوزارى رقم ٢٠٣ فى ١٩٨٩/٨/٣١ بشأن تنظيم ديوان عـــام وزارة التربـــية والتعلـــيم ، على أن تكون هذه الإدارة إحدى الإدارات المركزية التابعة لمكتب وزير التربية والتعليم وتتكون هذه الإدارة المركزية مـــن الإدارات العامـــة للتخطيط والمتابعة ، الإدارة العامة للبحوث والإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى.

وتسهم هذه الإدارات فى تخطيط التعليم من خلال تحقيق الأهداف التالية[2]:

- رسم السياسات الخاصة بمشروعات الخطط التربوية الطويلة والمتوسطة والقصيرة.
- إجـــراء الدراســـات الخاصـــة بالخطة وإعداد البرامج الزمنية للعمليات التنفيذية المختلفة ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

---

(١) وزارة التربية والتعليم: قرار وزارى رقم ١٧٦ فى ١٩٩٠/٦/٤ بشأن مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية. نقلا عن: أحمد حجى: مرجع سابق. ص ١٥٨.

(٢) وزارة التربية والتعليم: القرار الوزارى رقم ٢٠٣ فى ١٩٨٩/٨/٣١ بشأن تنظيم ديوان عام وزارة التربية والتعليم.

- إعداد وتصميم النماذج والاستمارات الخاصة بالعمليات الإحصائية والبحوث والدراسات التى تؤدى إلى ابتكار الأساليب الحديثة لتحقيق الجودة وزيادة الفاعلية للعملية التعليمية.
- دراسة الظواهر التى تؤدى إلى ترشيد نفقات التعليم ومعرفة أسبابها واقتراح الحلول.
- الإطلاع على الدراسات والبحوث المحلية والإقليمية والدولية التى تساعد على النهوض بالعملية التعليمية وتطويرها.
- تجميع البيانات والمعلومات التى تخدم أهداف العملية التعليمية سواء من الجهة أو من خارجها ، وتسجيل وتنظيم وفهرسة هذه المعلومات والبيانات وتحديثها وتعديلها أولا بأول ، ليمكن المعاونة فى اتخاذ القرارات المناسبة فى الوقت المناسب كما أن هذه الإدارة المركزية وإدارتها الفرعية العامة تعتبر جهاز لرسم السياسات ، ووضع الخطط ، وإجراء الدراسات فى مناحى التخطيط واقتصادات التعليم، وتجميع معلومات وبيانات عن القطاعات التعليمية المختلفة.

**و- مجلس الشعب:**

يسهم مجلس الشعب فى التخطيط وطرح البدائل ، كما يسهم فى الرقابة على تنفيذ السياسات ، وذلك طبقا للمادة ٨٦ من دستور ١٩٧١ التى أبرزت الدور التشريعى والرقابى لمجلس الشعب على أن "يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية"[١].

---

(١) جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية وتعديلاته عام ١٩٨٠. المادة ٨٦.

ولكـــى يتمكـــن المجلـــس من القيام باختصاصاته فى مجال السياسة التعليمية ، فقد أنشأ بعض الأجهزة واللجان النوعية ومنها لجنة التعليم ، حيث تختص هذه اللجنة بإبداء الرأى فى مشروعات القوانين ، واقتراح القوانين ، ومـــتابعة بيانات الوزراء المسئولين فى مجلس الشعب أو داخل اللجان نفسها أو فى الصحف ووسائل الإعلام ، ولرئيس الحكومة ، ولغيره من أعضائها ، اســـتطلاع رأى هذه اللجنة فى أى موضوع يدخل فى اختصاصها وذلك قبل الموافقة عليه أو إصداره أو تنفيذه[1].

ولرئيس لجنة التعليم سلطات واختصاصات هامة ، فهو الذى يقترح جدول الأعمال ويدعو اللجنة للانعقاد ، وهو حلقة الوصل بين رئيس المجلس واللجنة ويتوقف عليه إلى حد كبير ، تمرير مشروع قانون من عدمه وإقرار بعض الموضوعات دون غيرها....

ويتضـــح مـــن ذلك أن لجنة التعليم بمجلس الشعب لها دور تشريعى ودور رقابى يتمثل فى إبداء الرأى وإقرار القوانين ، والرقابة على تنفيذ هذه القوانين ويرى البعض أن معظم إسهامات مجلس الشعب ، فى مجال التشريع للسياسة التعليمية قد إتجه نحو إقرار مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة أو الموافقـــة علـــى اتفاقات لها علاقة بالتعليم ، ولكن الدور الرقابى للمجلس يـــتخطى الدور التشريعى من خلال مناقشات بيانات الحكومة وتقديم الأسئلة وطلـــبات الإحاطـــة والاستجوابات التى تعكس مواقف المجلس تجاه السياسة التعليمية واتجاهاتها[2].

---

(١) مجلس الشعب: اللائحة الداخلية أكتوبر ١٩٧٩ . المادة ٣٦.

(٢) أمانى قنديل: سياسة التعليم فى وادى النيل . مرجع سابق . ص ٦٤.

٦- دور القوى الداخلية غير الرسمية فى السياسة التعليمية:

ويقصــد بــالقوى غير الرسمية تلك التى لها دور فى صنع السياسة التعليمــية وتوجهاتهــا رغم عدم النص على دور رسمى لها فى الدستور أو القــانون ، وتأتى أهمية دراسة هذه القوى من عملية التفاعل بين المؤسسات الرســمية وغــير الرسمية ، والأدوار الرسمية وغير الرسمية ، حيث تتسم عملية صنع السياسة بالتعقيد وتنوع المكونات وكل منها قد يكون له إسهاماته المخــتلفة ، ومــن هــنا يأتى مفهوم "العملية Process" حيث التأثير والتأثر والــتفاعل بين مكونات صنع السياسة ، ويأخذ فى اعتباره الدور الذى تلعبه جماعات المصالح والرأى العام أو القوى الخارجية[١].

أشــارت بعــض الدراســات إلى أن هناك العديد من القوى الداخلية المؤثرة فى صنع السياسة التعليمية فى مصر من جماعات المصالح المتمثلة فى النقابات وجماعات رجال الأعمال وغيرها من القوى المجتمعية التى تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر فى صياغة السياسة التعليمية ، وتعتبر "جماعات المصــالح Interest Groups" ، من أهم جماعات الضغط العامة فى النظم السياســية المعاصــرة ، ذلــك لأن الفرد الذى لديه اهتمامات سياسية يميل بطبيعــته إلى المشاركة فى النشاط الجماعى الذى تزاوله جماعات المصالح بهدف التأثير فى عملية صنع السياسات والقرارات الحكومية[٢].

وتعــددت تعريفات "جماعات المصالح" فمثلا تعرف بأنها "جماعات تكونت خصيصا لتحقيق أهداف معينة تحظى بأهمية خاصة عند أعضائها"[٣]، وتعــرف أيضا بأنها "تجمعات منظمة ذات العضوية الاختيارية أو الإجبارية

---

(١) المرجع السابق. ص ٦٩.

(٢) كمال المنوفى: أصول النظم السياسية المقارنة. الربيعان للنشر والتوزيع. الكويت. الطبعة الأولى. ١٩٨٧. ص ١٦٧.

(٣) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ١٩٧٩. ص ٢٥٣.

والـــتى تهـــدف إلـــى تحقيق مصالح أعضائها ، وقد تلجأ فى سبيل ذلك إلى الضغط على السلطة السياسية ، كما قد تستخدمها الأخيرة كأداة للسيطرة على الأعضاء المنضمين إليها"[١].

وتختلف وجهات النظر فى التفريق بين مصطلح "جماعات المصالح" و "جماعـــات الضـــغط" "Pressure Groups" ، حيـــث توضـــح "إحدى الدراســـات" أن جماعـــات المصالح ليست كلها جماعات ضغط إذ لا تتحول الجماعـــة إلى جماعة ضغط إلا عندما تمارس ضغطا على السلطات العامة للوصول إلى قرار يحقق مصلحة لها. وبالتالى تعرف "جماعة الضغط" بأنها "تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معينة وهو يمارس عند الاقتضاء ضغطا على السلطات العامة بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة"[٢].

ويبين هذا التعريف أنه يتعين توافر ثلاثة شروط لكى تعتبر الجماعة من جماعات الضغط هى:

- وجود علاقات ثابتة بين أعضاء الجماعة ، أى وجود تنظيم.
- توفر شعور يوحد أفراد التنظيم من أجل الدفاع عن مصالح معينة.
- قـــدرة الجماعـــة علـــى ممارسة الضغط على السلطات العامة لتحقيق مصالحها.

ويلاحـــظ أن جماعات الضغط والمصالح تكتفى بمجرد التأثير على السـلطة مـــن الخـــارج دون محاولة الوصول إليها أو ممارستها ، وتوضح "إحـــدى الدراســـات" أن جماعات الضغط تنظيمات ذات وظائف واهتمامات سياســـية تســـتهدف الضغط على الحكومات والتأثير على القرارات السياسية

---

(١) أحمد فارس عبدالمنعم: جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى وتحديات الثمانينات ١٩٥٢-١٩٨٢". مكتبة نهضة الشرق. القاهرة. ١٩٨٦. ص

(٢) سعاد الشرقاوى: الأحزاب السياسية وجماعات الضغط. دار المعارف. القاهرة. سلسلة أقرأ. الطبعة الثانية. ٢٠٠٠. ص ص ٧٤-٧٨.

خصوصـــا ما يتعلق منها بقضايا السياسة الخارجية ، أما جماعات المصالح فهى جماعات مهنية وظيفية ، تستهدف تحقيق مصالح أعضائها فقط أو على الأقـل وبالدرجـة الأولى ، هى مصالح مهنية وليست سياسية ، ومن أمثلتها النقابات و الاتحادات[1].

وتبيـن بعـض الدراســات أن صانعى القرار فى حاجة إلى تدعيم العلاقــات مــع جماعات المصالح ــ المرتبطة بسياسة عامة بعينها من أجل الحصــول علـى مــزيد من المعلومات وإضفاء الصبغة الشرعية ، والدعم الشــعبى على عملية اتخاذ القرار ، ومن جانب آخر فإن جماعات المصالح تهـدف مــن خلال التفاعل مع الأطراف الحكومية إلى حماية مصالحها من خــلال التواجد الفعال فى عملية صنع وصياغة السياسات وأيضا من خلال المشاركة فى عملية تنفيذ السياسات[2].

وفــى إطار السياسة التعليمية ، هناك جماعات مهمة لا يمكن إغفال الدور الذى تلعبه ، وكذا التفاعلات الرسمية ــ وغير الرسمية ــ التى ترتبط بهذا الدور وهى تمثل قوى لها وزنها فى تنفيذ السياسة التعليمية من جانب ، وفى التأثير على صياغتها وتوجهاتها من جانب أخر.

وتتمــثل هــذه الجماعــات فى النقابات وجماعات رجال الأعمال ، ونــوادى أعضـــاء هيــئات الــتدريس بالجامعـــات ، ونقابات المحامين ، والمهندســين، والمهــن الطبية وغيرها ويوضح تقرير لمجلس الشورى أنه نظــرا للضــغوط الجماهيرية التى تمثلها هذه الجماعات فإن "القائمين على

---

(١) عبدالمنعم المشاط: التربية والسياسة. دار سعاد الصباح. القاهرة. ١٩٢. ص ٢٩.

(٢) سلوى شعراوى جمعه: "تحليل السياسات العامة فى القرن ٢١". مجلة الديمقراطية. العدد ٢. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. الأهرام. القاهرة. ٢٠٠١. ص ١٣.

السياســة التعليمــية تضطرهم هذه الضغوط إلى تبنى سياسة التراضى على حساب مبدأ أو أكثر من مبادئ السياسة التعليمية"[1].

ومثال ذلك الضغوط التى قامت بها نقابة الأطباء على وزارة التعليم العــالى والمجلــس الأعلى للجامعات ووزارة الصحة ، من أجل تحديد العدد المسموح بقبوله فى كليات الطب ، وكذلك الضغوط المماثلة لنقابة المهندسين لوقف إنشاء عديد من كليات ومعاهد الهندسة إذ يعانى عدد كبير من خريجى كليات الهندسة من البطالة ، ومع تباين أهداف جماعات المصالح وتوجهاتها فــى مصــر ، إلا أنهــا تسعى لأن يتم الاستجابة لها ولو جزئيا ، وأن تأتى السياسة التعليمية معبرة عنها ومحققة لأهدافها ومصالحها بقدر ما تمارس كل منها ضغوط.

إلا أن الممارســة الفعلية توضح قصور المشاركة الشعبية فى رسم هذه السياسة ، مما يعنى فى المحصلة النهائية أن السلطة التعليمية المركزية تســتأثر ــ فى أكثر الأحوال ــ بتحديد الأهداف المجتمعية للسياسة التعليمية وحدها[2].

وتوضــح بعــض الدراسات أن النقابة المنوطة بالتعليم قبل الجامعى "نقابة المعلمين" باعتبارها إحدى جماعات المصالح ، فإن السياسة التعليمية لم يكــن لها الأولوية بين اهتمامات النقابة ، بينما كانت الأولوية لمطالب فئوية تــتعلق بالإعاشة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمعلم. ثم يأتى الاهتمام بعد ذلك بالسياسة التعليمية ، الذى لم يزد عن كونه إعلان مبادئ عامة غير خلافية تعكس فى معظم الأحيان موقف وزارة التربية والتعليم[3].

---

(١) مجلس الشورى: تقرير لجنة الخدمات. "نحو سياسة تعليمية متطورة". ١٩٩٢. ص ٢٤.

(٢) رمضان أحمد عيد: مرجع سابق. ص ٢١٤.

(٣) أمانى قنديل: الدور السياسى لجماعات المصالح فى مصر: دراسة حالة لنقابة الأطباء ١٩٨٤-١٩٩٥. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. الأهرام. القاهرة. ١٩٩٦. ص ٧٢.

يتضح مما سبق أن الفرص المتاحة أمام جماعات المصالح للمشاركة فـــى صـــياغة السياســـة التعليمية فى مصر تعد فرصا قليلة ، وأن صياغة السياسة التعليمية تأتى نتاج مفهوم اتحادية الدولة ، وأن الدولة هى التى تحدد مشـــاركة جماعـــات المصـــالح من خلال قنوات رسمية محددة ، وأن هذه الجماعـــات تجـــبر على التعاون مع الدولة ، وأن عملية تبنى وتنفيذ السياسة التعليمية تتصف بكونها مركزية الطابع ، وبالتالى تتصف مشاركة جماعات المصالح بالشكلية وأنها تتم من خلال البناء الرسمى سواء من خلال عضوية هذه الجماعات فى التنظيمات المدرسية ، أو من خلال عضويتها فى المجالس الشـــعبية. ويمكـــن القـــول: إنه إذا كانت الدولة تسيطر على معظم جماعات المصالح من خلال النقابات والاتحادات العمالية ... وغيرها فبالتالى فإن دور هذه الجماعات فى التأثير على السياسة التعليمية يأتى مؤيدا فى معظم الأحيان لموقف الوزارة ...

## ثانيا: القوى الخارجية والسياسة التعليمية فى مصر:

أوضـــحت الدراسة فيما سبق أهم القوى الداخلية المؤثرة فى صياغة وتنفيذ السياسة التعليمية فى مصر ، وفيما يلى يتم تناول أهم القوى الخارجية الـــتى تؤثـــر علـــى السياســـة التعليمية ، حيث أشارت العديد من الدراسات والندوات التى تهتم بالسياسات العامة عموما وسياسة التعليم خاصة ، بأهمية دراســـة وتحلـــيل الـــدور الـــذى تؤثر به تلك القوى الخارجية على السياسة التعليمية.

فأوضـــحت إحـــدى الدراسات[1] "أن أحد الأبعاد المهمة التى ينبغى دراستها فى تحليل السياسات عامة ، والسياسة التعليمية خاصة ، الدور الذى تلعبه القوى الخارجية فى تشكيلها وصياغتها ، وحددت هذه القوى الخارجية

(١) أمانى قنديل: سياسة التعليم فى وادى النيل. مرجع سابق. ص ٨٠.

فـــى مصـــدرين أساسين هما ، مؤسسات التمويل الدولية التى تقدم القروض والمـــنح وتمـــول مشـــروعات تعليمـــية متنوعة ومن أمثلتها البنك الدولـى ، والمصـــدر الثانى هو الدول الكبرى التى تقدم المنح والقروض ومن أمثلتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغنية.

كما أقرت الندوة الأولى حول السياسات العامة فى مصر التى عقدت فـــى نوفمبر عام ١٩٨٧ بجامعة القاهرة أن من القضايا التى يجب أخذها فى الاعتـــبار كقضية من قضايا البحث العنصر أو المكون الأجنبى فى السياسة العامـــة ، إما كأمر واقع وحادث وإما كأمر محتمل وارد"[١] وهى بذلك تؤكد أهمية البحث والتحليل عن طبيعة وحدود الدور الذى تؤثر به مثل هذه القوى الخارجية فى السياسة التعليمية.

وأصبحت العلاقة بين الداخل والخارج تكتسب خصوصيتها فى مجال التعليم ، وذلك بحكم الطبيعة الاجتماعية للمؤسسة التعليمية ، وبفضل دورها فى إحداث التقسيم الاجتماعى الداخلى للعمل ، وفى نشر وتعميم المعرفة بين المواطنيـــن ، وفى عمليات تنشئتهم الثقافية داخل الوطن ، ولذلك أصبح أحد الملامـــح المهمة للتعليم فى العديد من دول العالم يتمثل فى المدى الذى تؤثر فـــيه المؤسســـات الدولـــية علـــى السياسة التعليمية فى الدول ذات الدخول المنخفضة والنامية ، وتوجيه هذه السياسة طبقا للافتراضات الآتية[٢]:

- الافـــتراض الأول أن الـــدول النامية "المتلقية للمعونة" هى التى تطلب أنواعـــا من الخبرة أو الحلول لمشكلات معينة وأن المؤسسات الدولية تتجاوب مع تلك المطالب.

---

(١) مراد وهبه: "تقييم الجوانب الاقتصادية فى السياسة العامة". فى السيد عبد المطلب غانم (محرر). تقويم السياسات العامة. مرجع سابق. ص ٢٣٦.

(٢) مارتن كارنوى: "المؤسسات الدولية والسياسة التعليمية". مستقبل التربية. العدد ٣. مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ١٩٨٠. ص ١٩.

- الافتراض الثانى أن الدول المانحة والمؤسسات الدولية تتميز بروح الخبرة بمعنى أن لديهم خبراء دوليين اكتسبوا المعرفة من خبرات قومية متعددة ينظمون إصلاحات تعليمية قومية فى الدول النامية من خلال الحكومة المحلية لأنهم يكونون أقدر بطريقة أفضل على تقديم وتقويم التغيرات الناجحة فى النظم التعليمية أكثر من المخططين المحليين.
- أن التدخل الذى تقوم به المنظمات الدولية والدول المانحة هو شكل من أشكال الاستعمار الثقافى الذى تقدمه البرجوازية القومية والدولية المهتمة بالأسواق المحلية والإنتاج المحلى ، وبذلك تكون مهتمة بالنظم المدرسية التى تؤدى إلى العمل التعليمى ، وتغرس أيديولوجيات سياسية واجتماعية معينة ، وتعمل على إذاعة المعرفة بين المتعلمين وكان لمدرسة التبعية فى العلاقات الدولية إسهام خاص فى هذا الميدان باعتبار أن الاعتماد على المساعدة الأجنبية هو أحد آليات التأثير فى صنع السياسات.

وتمثل هذه الافتراضات وجهات نظر مختلفة حول دور المؤسسات الدولية فى توجيه السياسة التعليمية فى الدول النامية ، يجتمع أو يختلف عليها الباحثين ، فعلى سبيل المثال يرى "ست سبولدنج" أنه من قبيل الخرافة أن يقال أن الوكالات الدولية وتدخلاتها لمساعدة حكومة ما فى الإصلاح الشامل – عن طريق المعونة – أن هذه التدخلات تتم كلية بناء على دعوة من السلطات الوطنية التى تطلب المعونة من هذه الوكالات لتحقيق أهداف وغايات تشكلت محليا فالحقيقة أن لهذه الوكالات سياساتها الخاصة التى بمقتضاها تتحدد الأولويات المكانية حيثما تستخدم معوناتها"[1].

---

(١) ست سبولدنج: "أثر منظمات المعونة الدولية فى تطوير التربية". مستقبل التربية. العدد ٤ . ١٩٨١ . مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ٢٤.

كما أن هذه الأولويات التى تقترحها الوكالات الدولية تصبح بسرعة معــروفة لدى أولئك الذين يبحثون عن معونات لنظمهم التعليمية ، حيث إن إغــراء المعونـــة مسألة جوهرية ، فإذا كانت إحدى الوكالات تعتزم تمويل أنـــواع معيـــنة مـــن المشروعات ، فإن الحكومة "تطوع" خططها التعليمية لتحـــتوى على تلك المشروعات ، وأن الوكالات الدولية تسعى إلى تحقيق ما تريده باستخدام مجموعة متنوعة من الممثلين الذين يقحمون أنفسهم فى وضع السياســـة علـــى مستويات مختلفة ، وبطرق مختلفة منها المداخل التقويمية ، حيـــث تشيع وفود التقويم التى ترسلها هذه الهيئات ـــ لدراسة الواقع ـــ جوا مميزا تلقن من خلاله الحكومة ما ينبغى عليها أن تفعله إذا كانت ترغب فى استمرار الدعم[1].

وأن هـــذه الوكـــالات الدولية تدخل كطرف فى الصراع الدائر حول التنمـــية فـــى هـــذه الدول محاولة إضفاء الشرعية من خلال مفهوم "الخبرة الفنـــية"، أو "المعونة الفنية" حيث تعد "المعونة الفنية" من العوامل المؤثرة فى توجـــيه السياســـة التعليمية فى العديد من الدول التى تعتمد على العون الفنى كأحد مصادر التمويل لنظمها التعليمية.

ويؤكـــد هـــذا ما أوضحته إحدى الدراسات من "أن مشكلة الأولويات الـــتى تواجـــه البرامج الخاصة بالتخطيط للإمكانيات التعليمية ، داخل خطة التنمـــية القومية ، تناقش من خلال أمور أهمها السياسات الخاصة بالمعونات الـــتى تقدمهـــا المنظمات الدولية والسياسات الدولية بالإضافة إلى السياسات المحلية[2].

---

(1) المرجع السابق: ص ص ٢٥-٣٤.

(2) محمد أحمد بيومى: السياسة الاجتماعية والتشريعات. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. ١٩٨٥. ص ٧٠.

وبدأت تلك الأولويات الجديدة تحدث آثارها فى مناقشات السياسة التعليمية على مستوى العالم بعد التوازن السياسى الكوكبى الجديد الذى أعقب الانهيار السياسى والاقتصادى للدول الاشتراكية ، حيث قادت المنظمات الرأسمالية الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى معظم هذه التغيرات ، وفى تحديد الأولويات من أجل التغيير فى الدول النامية ، وأنه فى بعض الأحيان يتوافق التأثير الخارجى مع الأولويات الوطنية ، وفى معظم الحالات يحدث تعديل فى الاتجاه الوطنى فى الأولويات[1].

فى ضوء ما سبق تعرض الدراسة أهم القوى الخارجية التى تؤثر فى صياغة السياسة التعليمية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، والتى تعتبر محددات أو مقومات دولية عامة تؤثر على السياسات والنظم القومية ، وذلك بهدف التعرف على الدور الذى يقوم به البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى هذا المجال ، وهناك عدد من الاعتبارات يدفع إلى البحث فى الضغوط التى تمارسها تلك القوى على سياسة التعليم فى مصر ، منها اعتبارات عامة، واعتبارات أخرى خاصة بمصر.

**الاعتبارات العامة[2]:**

يرتبط أول هذه الاعتبارات بالأزمة الاقتصادية التى تشهدها الدول النامية وتصاعد الدور الذى تلعبه مؤسسات النقد الدولية ، وبعض الدول الكبرى أعضاء نادى باريس ونادى لندن للدول المانحة ، وخاصة مع تزايد ضغط الديون الخارجية ، وعبء الفوائد وخدمة هذه الديون ، التى أدت إلى طرح هذه القوى لشروطها – والتى بدت فى مجالات كثيرة مساسا باستقلالية القرار الوطنى ، وتزايد نشاطها فى عدد من السياسات العامة ، كانت

---

(1) خوان كارلوس تيديسكو: " التغيير التربوى من منظور صناع القرار" . مستقبليات. المجلد ٢٧ . العدد ٤ . ديسمبر ١٩٩٧ . مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ٥٨٧.

(2) أمانى قنديل: "عملية صنع سياسة التعليم الجامعى". مرجع سابق. ص ص ٣٠٤ ، ٣٠٥.

السياسة الاقتصادية على قمتها ، وارتبطت أزمة التمويل فى السياسة التعليمية بهذه السياسات الاقتصادية الجديدة.

أمـــا الاعتـــبار الثانى: فهو وجود مظاهر مختلفة لنشاط هذه القوى بالفعل فى السياسة التعليمية ، مثل المشروعات المختلفة التى تمولها وتشرف علـــيها هذه الجهات المانحة ، كما أن الدول المتلقية للمعونات الخارجية عادة مـــا توكل الاستشارة فى بعض القرارات والسياسات التعليمية الكبرى ـــ أو علـــى الأقـــل للمشروعات المعانة ـــ إلى خبرات وهيئات أجنبية ، وبالتالى تضع الدول المتلقية للمعونات اهتمامات الدول والهيئات المانحة فى الاعتبار عند تحديدها لبرامجها وسياساتها المختلفة[1].

**الاعتبارات الخاصة بمصر:**

بالإضافة لما سبق هناك اعتبارات خاصة بمصر أوضحتها الدراسات فيما يلى[2]:

- أن تحليل هذا الدور فى عملية صنع السياسة التعليمية هو أمر تفرضه التوجهات السياسية والاقتصادية للنظام المصرى فى السنوات الأخيرة ، فقـــد ارتبطـــت ســـنوات الانفتاح والتكيف الهيكلى بقدر من الضغوط مارســـته القـــوى الكبرى ، لتدفع بمصر نحو اتخاذ سياسات وتوجهات معينة.
- يســـمح الاهـــتمام بـــدور القوى الخارجية فى السياسة التعليمية بإبراز التوافق بين سياسات الجهات المانحة ومساعداتها الخارجية خاصة فى مجال له أهميته مثل التعليم.

---

(١) محمد صبرى الحوت: "عملية صناعة القرار وانعكاساتها على تخطيط الأنظمة التربوية". دراسات تربوية. المجلد ١٠ ، الجزء ٧١، القاهرة. ١٩٩٥. ص ٩٢.

(٢) أمانى قنديل: سياسة التعليم فى وادى النيل. مرجع سابق. ص ٨١.

- أن تدخل هذه القوى قد أثار بالفعل جدلا له أهميته ، حول خطورة هذا التدخل وحجمه وآثاره السلبية ، وإذا كان مثل هذا الجدل قد تصاعد فى السنوات الأخيرة بخصوص السياسة الاقتصادية ، فقد أخذ فى الوضوح تدريجيا فى مجال السياسة التعليمية.
- إن الأزمـــة الاقتصـــادية التى تشهدها مصر ، والتى يرتبط بها أزمة تمويـــل السياسة التعليمية بدأت تفرض المزيد من الاعتماد على القوى الخارجية ، وأوضح دليل الخطط التعليمية التى أوضحت أن المعونات والتســـهيلات والقروض الميسرة يتم اعتبارها مصادر أساسية لتمويل التعليم.

تعكـــس هـــذه الاعتبارات أهمية تحليل البعد الخارجى أو الدولى فى السياسة التعليمية فى مصر وتقسم الدراسة هذه القوى الخارجية إلى عدد من القوى الفرعية المؤثرة والمتمثلة فى :

- المعونة الخارجية التى تقدمها الجهات المانحة التى تعتبر وسيلة الضغط الأساسية.
- الـــتقارير الدولـــية الـــتى تصـــدرها هـــذه الجهات وتحمل توصياتها وتوجهاتها.
- المؤتمـــرات والمعاهدات الدولية الكبرى التى تعقدها الدول لمناقشة أهم قضايا التعليم والتنمية.

**١- المعونات الخارجية والسياسة التعليمية :**

لجأت معظم الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال وتبنيها برامج مـــتعددة للتنمـــية ، إلـــى المؤسسات الدولية والدول الكبرى للحصول على المعونـــات (الماديـــة والفنـــية) التى تساعدها على تنفيذ تلك البرامج وتوفير الموارد اللازمة لها ، وذلك فى ظل ضعف إمكانياتها الذاتية ، ونقص موارد

التمويل بها ، حتى أصبحت المعونات الخارجية من مصادر التمويل الأساسية للعديد من القطاعات فى هذه الدول ومنها قطاع التعليم.

وتعتبر مصر من الدول النامية التى تعتمد فى تنفيذ بعض خططها وبرامجها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المساعدات الاقتصادية التى تشمل كافة التدفقات النقدية والسلعية التى ترد إلى مصر فى شكل قروض ميسرة أو فى شكل تسهيلات ائتمانية أو فى شكل منح لا ترد والتى تحصل عليها من بعض الدول الغنية والهيئات الدولية المختلفة[١].

ويشير البعض إلى أن الحكومات المصرية المتعاقبة لم ترفض مبدأ الحصول على معونة خارجية وأنها قبلت معونات استندت بدورها إلى شروط ضمنية تتعلق بسياسة مصر الخارجية وبتطور اقتصادها ، وبعلاقات الملكية للقطاعين العام والخاص والأجنبى ، وفى ظل الحاجة إلى تمويل التنمية وضعف الموارد ، تم قبول المعونات بالشروط الضمنية أو الصريحة التى تستند إليها ، وما يزيد من أهمية قضية المعونات فى الوقت الحاضر ، أن المصدر الأساسى لهذه المعونات له تفضيلات معينة بالنسبة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية قد تختلف عن تفضيلات الحكومة المصرية[٢].

فتشير الخطط التنموية فى مصر صراحة إلى الاعتماد على التمويل الأجنبى كأحد مصادر تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما تشير الخطة الخمسية لإصلاح التعليم عام ١٩٨٧/١٩٨٢ إلى الاعتماد على

---

(١) محمد مصطفى أحمد مصطفى: المساعدات الاقتصادية الخارجية لمصر. مرجع سابق. ص ٢.

(٢) مصطفى كامل السيد ، صلاح سالم (محرران): مصر ما بعد المعونات نحو مزيد من الاعتماد على الذات. سلسلة قضايا التنمية (٩). مركز دراسات وبحوث الدول النامية. كلية الاقتصاد. القاهرة. ١٩٩٨. ص ٧.

المنح والقروض الأجنبية كأحد المصادر الرئيسية لتمويل المشروعات التعليمية[1].

وأيضا توضح الخطة الخمسية الثالثة للتنمية ١٩٩٧/١٩٩٢ الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي في تمويل الجزء المتبقى من جملة الاستخدامات الاستثمارية والذى يبلغ ١٤,٢% من جملة الاستخدامات الاستثمارية المطلوبة لتمويل التنمية ، فى صورة منح ومعونات وتسهيلات من الخارج[2].

كما يشير ملخص خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ والصادر من مجلس الشورى إلى أن تمويل الاستخدامات الاستثمارية المستهدفة يتم من مصادر محلية بنسبة ٩٥,٣% وبتمويل خارجي قدره ٣٧٧٩,٥ مليون جنيه وبنسبة ٤,٧% ، ويتكون هذا التمويل الخارجي من منح ومعونات أجنبية قدرها ١٨٣١,٩ مليون جنيه تعادل ٢,٣% من جملة مصادر التمويل وبنسبة ٤٨,٥% من مصادر التمويل الخارجي ، وقروض وتسهيلات خارجية قدرها ١٩٤٧,٦ مليون جنيه تعادل ٢,٤% من جملة مصادر التمويل ، وبنسبة ٥١,٥% من مصادر التمويل الخارجي[3].

وفى مجال التعليم ، ترحب مصر بالتعاون الدولي فى هذا المجال الذى يعد أحد المجالات المهمة الذى يستقبل المعونات والمساعدات على المستويين الثنائى أو المتعدد الأطراف متمثلا فى الهيئات العالمية المختصة ، فتشير وثيقة "مبارك والتعليم" أن مصر سعت إلى إقامة شراكات جديدة مع

---

(١) وزارة التخطيط: الخطة الخمسية لإصلاح التعليم ١٩٨٧/١٩٨٢. القاهرة. ص ١٤٦.

(٢) وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ١٩٩٧/١٩٩٢. المجلد ١. القاهرة. ص ٢٨٦.

(٣) مجلس الشورى: ملخص خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠١/٢٠٠٠. العام الرابع من الخطة الخمسية الرابعة ٢٠٠٢/١٩٩٧. دور الانعقاد العادى. رقم عشرون. ص ٣١.

المنظمات الدولية المعنية بالتعليم مثل اليونسكو ، واليونيسيف ، والبنك الدولى، والاتحاد الأوربى ، وهيئة المعونة الأمريكية ، والكندية ، واليابانية ، والفنلندية ، وغيرهم ، وذلك من خلال مشروعات وبرامج قامت الوزارة بتنفيذها ، ونظرا لأن مصر لم تغفل الدور الذى يمكن أن تسهم به المعونة الأجنبية والخبرة الدولية فى إنجاز مشروعات التعليم المختلفة ، فإن هذه المشروعات التعليمية بدأت وسوف تستمر فى السنوات المقبلة وذلك لتحسين التعليم وتطويره"[١].

كما تشير أيضا إحدى وثائق تطوير التعليم فى مصر[٢] إلى أن التعاون الدولى فى مجال التعليم يجب ألا يقتصر الاهتمام به على المسئولين عن السياسات التعليمية والمعلمين وحدهم ، بل ينبغى أن يهتم به جميع الأطراف الفاعلة فى المجتمع ، وتؤكد "الوثيقة" أن الاتجاه من الآن فصاعدا يعمد إلى تشجيع إقامة مشاركات جديدة مع المنظمات الدولية المعنية بالتعليم من حيث نشر وتطبيق مفهوم التعليم المستمر ، والعمل نحو الاتجاه بقوة لتشجيع تعليم الإناث الذى تمليه ضرورات العدالة ويتفق مع روح مؤتمر المرأة العالمى ببكين ١٩٩٥.

كما يشير التقرير المصرى فى اجتماعات الدول التسع الأكثر سكانا فى العالم الذى عقد تحت رعاية البنك الدولى واليونسكو بشأن تحقيق التعليم للجميع فى هذه الدول (الصين ، الهند ، باكستان ، بنجلاديش ، مصر ، نيجيريا ، البرازيل ، المكسيك ، إندونيسيا) ، إلى "أنه من المهم أن يعطى

---

(١) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم. ١٠ سنوات فى مسيرة تطوير التعليم. قطاع الكتب. القاهرة. ٢٠٠١. ص١٠٢.

(٢) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم. المشروع القومى لتطوير التعليم. قطاع الكتب. القاهرة. ١٩٩٩. ص١٣٣.

المانحون الدوليون على المستوى الثنائى ومتعدد الأطراف الأولوية إلى الجهود المشتركة لتطوير التعليم فى مصر"[١].

ويؤكد وزير التعليم "أن المعونة الفنية يمكن أن تساهم فى جوانب مختلفة بين جهود الإصلاح التعليمى الذى تنفذه الوزارة بداية من عام ١٩٩١، وأن المعونة الفنية والمعارف الخاصة بها ستكلل جهودنا خلال السنوات القادمة لتحقيق أهداف جهود إصلاح التعليم"[٢]. وأن إسهام الطرف الخارجى فى تقويم خطة تطوير التعليم يمكننا من رسم سياساتنا ووضع استراتيجياتنا.

يتضح من ذلك أن التعليم فى مصر يتجه إلى قبول المعونات الأجنبية المادية والفنية وذلك لمعالجة المشكلات التى يعانى منها التعليم والمساهمة فى عمليات تطويره وإصلاحه ويتمثل ذلك فى معونات ثنائية بين دولتين ، أو متعددة الأطراف مع الهيئات الدولية. وقد تختلف الشروط المبرمة للاتفاقيات من دولة إلى أخرى ، فعلى سبيل المثال تشترط الولايات المتحدة الأمريكية وجودها فى مصر من خلال إشرافها ومتابعتها لعمليات التنفيذ والوقوف على مدى الإنجاز فى تنفيذ المشروعات والبرامج التى تمول من خلال المنح والقروض الأمريكية ، عن طريق إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بقطاع التعليم فى مصر ووجود خبراء ومستشارين أمريكيين ممثلين فى تلك المشروعات ، ومن الشروط غير المألوفة بعض الشروط التى تضمنتها اتفاقية المعونة الأمريكية بشأن التعليم الأساسى ، ومنها إلزام الحكومة

---

(١) وزارة التربية والتعليم: التعليم للجميع فى جمهورية مصر العربية. اجتماعات الدول التسع حول التعليم للجميع. القاهرة. ١٩٩٣. ص ٦٧.

(٢) حسين كامل بهاء الدين: "خطاب ألقاه فى ورشة عمل اليونسكو واليونيسيف والبنك الدولى، ٢٩ يناير ١٩٩٣" التعليم للجميع فى جمهورية مصر العربية. المرجع السابق. ص ٨٧.

المصـــرية بإجراء الدعاية والإعلان المناسب عن المعونة ، والإشراف من الجانب الأمريكى على المشروع[1].

يتضح من هذا المثال أن الدول النامية المتلقية للمعونات ليست لديها الحـــرية الكافـــية فـــى الإشراف والتنفيذ على مشروعات المنح والقروض ، وتحديد مجالات استخدامها ، حيث يأخذ ذلك شكلين[2]:

**الأول:** أن الــدول المانحـــة للمعونة هى التى تحدد مجالات الاستخدام التى توجـــه إلـــيها مخصصــــات المعونات والقروض ، والفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ المشروعات ، وتوزيع مخصصات المعونة من بند إلى أخـــر ، يتطلب ذلك الدخول فى مفاوضات جديدة مع الجهة المانحة وتنـــتهى إمـــا بالموافقة أو الرفض ، ومثال ذلك المعونة الأمريكية للتعليم الأساسى فى مصر.

**الثانى:** وفيه يتم تخصيص المعونات بناء على طلب من مصر ، نظرا لحاجة قطـــاع التعلـــيم إلـــى العون الخارجى ، ويرجع ذلك إلى نقص فى الميزانـــية المخصصة للتعليم ، وعدم قدرتها على الوفاء باحتياجات هـــذا القطاع ، كذلك الحاجة إلى الاستعانة بخبرات دولية أخرى فى أحد مجالات التعليم.

ومـــن أمـــثلة المشروعات التى طلبت فيها مصر الاستعانة بخبرات دولـــية أجنبـــية فى قطاع التعليم مشروع (مبارك ـــ كول) والذى تم التوقيع علـــيه بين وزارة التربية والتعليم المصرية والوكالة الألمانية للتعاون الفنى ، ويقضى بقيام ألمانيا بمساعدة مصر فى تطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى بإدخـــال نظـــام التعليم المهنى المزدوج "Dual System" على غرار النظام

---

(١) صلاح الدين المتبولى: التعليم المصرى والقروض الأجنبية. مرجع سابق. ص ٧.

(٢) المرجع السابق: ص ص ٧ ، ٨.

المطـبق فــى ألمانــيا ، والاستفادة من الخبرة الألمانية ، وبما يتناسب مع الظروف فى مصر (١).

أمــا بالنســبة للقــروض والمعونات المتعددة الأطراف التى تمنحها الهيــئات الدولية مثل اليونسكو واليونيسيف والبنك الدولى ، فتكون الأولوية للمشــروعات الــتى تدخــل ضمن اهتمامات هذه الهيئات ، وبصفة خاصة المشــروعات ذات الصــلة الوثــيقة بالبرامج التى ترعاها ، كما تسهم هذه الهيــئات فى بعض المجالات العلمية والفنية ، والتى لا تقل فى أهميتها عن القــروض والمســاعدات المالــية ، ومــنها تسهيل الحصول على المعرفة واستخدامها عن طريق شبكات المعلومات الإقليمية التابعة لها ، كذلك تساعد فــى التعرف على أحدث الاتجاهات والنظريات التربوية الحديثة عن طريق عقــد المؤتمرات التربوية والندوات والحلقات الدراسية ، التى يتم من خلالها التعرف على كيفية مواجهة بعض دول العالم للمشكلات التى تواجهها نظمها التعليمــية (٢). والجدول التالى يبين بعض مصادر المنح والقروض الموجهة إلى قطاع التعليم فى مصر عام ١٩٩٢ (٣).

## جدول رقم (٢)

### بعض مصادر القروض الموجه للتعليم فى مصر

| الدولة أو الجهة المانحة | الولايات المتحدة الأمريكية | فرنسا | ألمانيا | اليابان | اليونيسيف | بنك التنمية الأفريقى | البنك الدولى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قيمة القروض | ٤٦٢,٨ مليون دولار | ٢٢٩,٢٧ مليون فرنك فرنسى | ٧ مليون مارك ألمانى | ٦,٩ مليار ين يابانى | ١,٨٠٩ مليون دولار | ٥٧,٤٢ مليون دولار | ١٢٤,١٦٤ مليون دولار |

(١) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم. ١٠ سنوات مسيرة تطوير التعليم. مرجع سابق. ص ١٠٣.

(٢) صلاح الدين المتبولى: مرجع سابق. ص ٩.

(٣) المرجع السابق. ص ص ١٦-١٩.

يتضـــح مـــن الجدول السابق أن هناك جهات عديدة توجه معوناتها لقطـــاع التعليم فى مصر ويصعب تحديد جميع المبالغ التى توجه للتعليم من مـــنح وقروض وذلك لعدم وجود جهة رسمية لديها القيمة الإجمالية للقروض والمعونـــات الأجنبـــية الـــتى وجهت لقطاع التعليم ، كما أن بعض الجهات الحكومـــية المصرية أو الهيئات الأجنبية المنوطة ، تمتنع عن إعطاء بيانات خاصـــة بهـــا بحجة سرية هذه البيانات ، وفى بعض الأحيان تتضارب قيمة المبالغ فى البيانات المعلنة من قبل هذه الجهات ، وإذا كانت هذه الصعوبات التى تواجه تحديد قيمة المعونات الموجهة للتعليم وإجمالى هذه المعونات ، إلا أن مـــا يجـــب التأكيد عليه هو اتجاه السياسة التعليمية فى مصر فى الآونة الأخـــيرة إلـــى الاســـتفادة مـــن هذه المعونات والقروض لسد فجوة التمويل الحكومـــى للتعلـــيم ، خاصة فى ظل ظروف التباطؤ الاقتصادى ومحدودية مـــوارد الدخـــل وما يرتبط بذلك من زيادة السكان وسوء توزيعهم ، وتزايد احتياجاتهم تجعل الدولة غير قادرة على الاعتماد على نفسها اعتمادا كاملا ، ولذلـــك فإنها تطلب الدعم والعون من أى مصدر يتقدم أويبدى الاستعداد بهذا الدعـــم لمواجهـــة احتـــياجات التنمية وعادة ما يكون لمصدر هذه المعونات تفضـــيلات معينة ، والدولة المتلقية للمعونة لابد وأن تأخذ تفضيلات مقدمى العـــون فى الحسبان عند صنع سياساتها فى القطاع المقدم له العون ومن ثم فاســـتمرار علاقـــات المعونـــة يؤدى بعد فترة من الزمن إلى أن تتبع الدولة المتلقية نمط السياسات التى يحبذها مقدمى العون ، وأن احتمالات خفض هذه المعونة أو وقفها تزداد فى حالة الانحراف عن هذه السياسات[1].

ومثال ذلك أن تفضيلات السياسة الألمانية للتعليم الفنى ، وتفضيلات السياسة الأمريكية للتعليم الأساسى والعام حققت مرجعية ثقافية تنتمى لثقافات

---

(1) مصطفى كامل السيد ، وصلاح سالم: مصر ما بعد المعونات. مرجع سابق. ص ٩.

هـــذه البلدان ، أصبحت قوية ومؤثرة فى سياسة التعليم فى العديد من الدول التى تتلقى المعونات ـــ ومنها مصر ـــ حيث يتضح ذلك فى مشروع مبارك ـــ كـــول ، ومشروع التعليم الأساسى الذى مولته هيئة المعونة الأمريكية[١]. والجـــدول الـــتالى يوضـــح طبيعة بعض المشروعات التى تمولها الأطراف الخارجية فى التعليم المصرى[٢].

## جدول رقم (٣)

## أنماط لبعض المعونات الخارجية للتعليم فى مصر

| هوية الطرف الأجنبى | طبيعة المشروع المتعاقد عليه |
|---|---|
| دول مختلفة كإنجلترا وفرنسا وألمانيا واليابان | ١- مشروعات المساهمة فى إنشاء مدارس صناعية مهنية وفنية وتكنولوجية كمنح أو قروض ميسرة ، وغير ميسرة شاملة المعدات.<br>٢- مشروعات تدريب معلمى التعليم الفنى.<br>٣- مشروعات لتعليم اللغة القومية للبلاد الأجنبية ولتطوير معلميها فى مصر أو بالسفر للخارج. |
| بعض هيئات الأمم المتحدة | ١- المساهمة فى مشروعات إنشاء مدارس فنية وإرسال معدات تعليمية وأجهزة لتكنولوجيا التعليم.<br>٢- ندوات نقاشية لمشكلات التعليم فى دول العالم الثالث تهتم بخبراء عالميين فى التطوير.<br>٣- بعض الأبحاث غير الدورية عن التعليم. |
| البنك الدولى | ١- مشروعات بحثية تتسم بالدورية وبتأثيرها فى صنع السياسة التعليمية إذ أنها تجرى بغرض إحداث التغيير وقبل صياغة القرار التعليمى. |

(١) محمد نعمان نوفل: تعقيب "التبعية فى التربية والتعليم". فى: أمينة رشيد (محرر): التبعية الثقافية مفاهيم وأبعاد. مرجع سابق. ص ٢٠٤.

(٢) منى أحمد صادق: مرجع سابق. ص ٩٦.

| | |
|---|---|
| | ٢- مشروعات إنشاء مدارس صناعية بقرض ميسر أو غير ميسر وإرسال خبراء في هذه المدارس. |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ١- مشروعات بحثية تتسم بالاستمرار وبتأثيرها فى صنع السياسة التعليمية وبمراجعنها التفصيلية للنتائج.<br>٢- مشروعات تعليم فنى وتعليم أساسى.<br>٣- مشروعات إنشاء هياكل إدارية فى الديوان الرئيسى وذات صلة مباشرة بمتخذ القرار.<br>٤- مشروعات تطوير البنية الإدارية للمحليات. |

ويوضح الجدول السابق ملخصا لطبيعة بعض المشروعات التى تقوم الجهات المانحة بتمويلها فى قطاع التعليم المصرى ، ويلاحظ أن بعض هذه المشـــروعات يتمثل فى إنشاء مدارس فنية مثل مساهمة ألمانيا فى إقامة عدد مـــن المدارس الفنية مثل المدرسة الفنية بمدينة نصر ، ومدرسة القبة الفنية بالقاهـــرة التى ساهم فيها البنك الدولى ، كذلك يلاحظ أن بعض المشروعات الـــتى تـــم تمويلهـــا من الخارج تتجه نحو تدريب المعلمين فى شتى مراحل التعليم وإجراء البحوث والدراسات لتطوير التعليم المصرى ، إلا أن أهم هذه المشـــروعات هـــى مشـــروعات البنك الدولى ، والمشروعات التى تمولها الولايـــات المتحدة الأمريكية ، وذلك للتقارب الشديد فيما بينها فى اهتمام كل مـــنها بالتأثـــير فـــى صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرار من خلال تمويل مشروعات تهدف إلى إنشاء هياكل إدارية جديدة فى وزارة التربية والتعليم.

ومـــثال ذلـــك مشـــروع إعادة تنظيم الهيكل الوظيفى لوزارة التربية والتعلـــيم المصرية الذى يدعمه البنك الدولى ، وأوصى بإسناد الدراسة الفنية لـــه لأحـــد بـــيوت الخـــبرة الأجنبـــية ، حيـــث تـــم إسناده لهيئة "بريدجز B.R.D.GES" الأمريكـــية الـــتابعة لمعهد هارفارد للتنمية الدولية ، وكلية التربية بجامعة هارفارد ، وبالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية ، التى رأت ضـــرورة إنشـــاء وحدة للتخطيط بوزارة التربية والتعليم تقوم بجمع وتنظيم

وتحلـيل المعلومـات والبـيانات اللازمة لتحسين فاعلية صنع القرار على المستويين المركزى والمحلى ، وتشمل أنشطة هذه الوحدة إدارة المعلومات ، وتحلـيل السياسـات ، والبحث والتقويم والتنبؤ التعليمى ، وتحليل متطلبات القوى العاملة ، والإدارة المالية ، وإدارة الموارد البشرية ، وهى التى أطلق عليها الإدارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات بديوان عام الوزارة ، ويلاحـظ أن هذه الإدارة تستعين بخبراء أمريكيين مقيمين ، بجانب الخبراء الآخرين الذين يأتون من الولايات المتحدة لبعض الوقت للمعاونة فى تطوير نظم المعلومات ووضع النماذج التخطيطية[١].

ويـأتى التوافق بين سياسة البنك الدولى والولايات المتحدة الأميركية وطـبقا لمـا جـاء فـى تقرير لوزارة الخزانة الأمريكية من أنه "إذا كانت المسـاعدات الثنائـية تعمـل على خدمة المصالح السياسية الأمريكية ، فإن المسـاعدات المتعددة الأطراف من الممكن أن تكون مكملا جيدا ، وفى حالة مصـر ، أشار التقرير أنه إذا كانت المصالح السياسية تعوق قدرة الولايات المـتحدة علـى إجراء التغييرات فى السياسة الاقتصادية ، فإنه من الممكن تحقـيق إصـلاحات فى هذه السياسة من خلال البنك الدولى ، بفضل اعتقاد مصر بعدم تحيز بنوك التنمية التى تضم البنك الدولى[٢].

وهـذا ما يوضح التدخل الأمريكى فى مراكز صنع القرار التعليمى عـن طريق المنظمات الدولية مثل البنك الدولى ، وهيئة المعونة الأمريكية ،

---

(١) أحمد إسماعيل حجى: المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر . مرجع سابق . ص ص ١٣٩-١٤٤.

(٢) عبله محمد الخواجه: العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية مع التركيز على جانب المساعدات فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٥ . ماجستير غير منشورة . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . القاهرة . ١٩٨٨ . ص ٨٢ . نقلا عن:

**United States Participation in the Multilateral Development Banks in the 1982s, Department of the Treasury, Washington, D.C., 1982, pp. 155-156.**

عن طريق المعونة المالية والفنية التى توجه للتعليم المصرى وهو ما يدعونا للتعرف على طبيعة هذه المعونات وأهدافها فيما يلى:

– **طبيعة المعونات وأهدافها:**

يرى البعض أن المعونات هى أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول الكبرى المسيطرة على منظمات تقديم العون الخارجى ، وأنها لا تعبر عـن علاقة خاصة ، أو صداقة للدول التى تتلقى المعونات ، كما أن النسق المعـرفى الكامن وراءها يقوم على تحييد البعد الأخلاقى بصورة كاملة ، إذ أن قضـية الأخـلاق ، والقـيم الإنسـانية ، وحقوق الإنسان ومبادئ العدل والإنصـاف ، وجمـيع هذه القيم العظيمة ليست سوى مبررات ومسوغات تنتهك من أجل تحقيق مصلحة الأقوى[1].

وعادة ما يكون هناك أهداف عامة معلنة لهذه المعونات الدولية تلوح بها الدول والمؤسسات المانحة منها ما يلى[2]:

- أهـداف إنسانية أخلاقية ركزت على مساعدة الفقراء فى العالم ووجدت تـبريرها وتسويغها فى الاعتقاد بأن السلام والرخاء يمكن تحقيقها من خلال نظام عالمى عادل وكريم.
- احتواء التهديد الأيديولوجى للشيوعية.
- تحقـيق دعـم الحلفـاء ، والأمـن والاستقرار ، وهو هدف النموذج الأمريكى للمساعدات حيث تمنع أية مساعدات من الدول الحليفة للدول المعادية.
- دعم قضايا الثقافة والتعليم والصحة وغيرها.

---

(١) نصر محمد عارف: العقوبات والمعونات دراسة فى عمليات إعاقة التنمية. سلسلة بحوث سياسية (١٢٥). مركز البحوث والدراسات السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. يوليو ١٩٩٩. ص ٢١.

(٢) المرجع السابق: ص ١٨.

- المجاملات الدولية لتحييد وكسب مواقف بعض الدول فى قضايا معينة.

وإذا كانت هذه بعض الأهداف المعلنة للمعونات فإن البعض يرى أن الهدف المضمر خلفها جميعا هو إحداث التغيير الاجتماعى العميق أو تسريع وقوعه ، حتى يتم إعادة هيكلة دول العالم الثالث بالصورة التى تفضلها النخبة والجماعات النشطة فى الدول المانحة[1].

ويتفق هذا الرأى مع رأى المدرسة الواقعية فى العلاقات الدولية التى تـرى أن المعونات بصفة عامة هى أداة للسياسة الخارجية للدول المانحة ، تسـتخدمها لتحقيق مصالحها الوطنية وأن الجوانب السياسية لها ليست واحدة فى كل الحالات ، كما أنها تتفاوت من دولة إلى أخرى ، أما أنصار المدرسة المثالـية فـى العلاقات الدولية فيرون أن المعونات ليست تعبيرا عن سعى الـدول المقدمة لها إلى تعظيم مصالحها الاقتصادية ، بل قد تمثل من وجهة نظرهم تضحية ببعض ما تملكه من موارد ، وأنها تستجيب لمثل أعلى يحرك قادتها وهو الرغبة فى إقامة مجتمع عالمى تخف فيه أسباب التوتر ، أو هى ترجمة لمشاعر التضامن على المستوى الدولى[2].

ويرى الباحث أن رأى المدرسة المثالية لا يتفق مع حقيقة العون الذى تقدمه الدول والهيئات الدولية المانحة التى تسعى إلى ربط العالم الثالث بقوى المركـز الرأسـمالى المـتقدم مـن خلال الشروط التى عادة ما تقترن بها المعونـات والمنح ؛ وذلك لأن المعونة تخدم فى المقام الأول مقدمها أكثر ما تستفيد منها الدولة المتلقية لها ، وما يدل على ذلك أن بعض أصحاب النفوذ الأمريكان أشاروا إلى أن تقديم المعونة ليس أمرا أخلاقيا فحسب ، ولكنه مفيد كعمـل اقتصـادى ، وقـام رئيس البنك الدولى فى الخمسينيات برحلة حول

---

(1) John D. Montgomery, Foreign Aid in International Politics, New Jersey, Prentice Hall, 1967, p. 51.

(2) مصطفى كامل السيد: "الجوانب السياسية للمعونات الاقتصادية". قضايا التنمية (9). مركز بحوث ودراسات الدول النامية. جامعة القاهرة. 1998. ص 15.

الولايات المتحدة داعيا لدعم زيادة المعونة ومؤكدا أن برامج المعونة الأجنبية تؤسس فائدة متميزة للأعمال الأمريكية منها ما يلى[1]:

- أن المعونة الأجنبية توفر سوقا عاجلا وأساسيا للبضائع والخدمات الأمريكية.
- تقوم المعونة بتحريك التنمية لأسواق جديدة فيما وراء البحار للشركات الأمريكية.
- توجه المعونة الأجنبية الاقتصاديات القومية نحو نظام المؤسسات الحرة التى يمكن أن تزدهر فيها الاستثمارات الأمريكية.

وفى عام ١٩٦١ صرح "جون كينيدى" أن المعونة وسيلة يمكن للولايات المتحدة عن طريقها أن تثبت مركز نفوذ وسيطرة حول العالم ، وأن تدعم عدة دول قد تنهار بالتأكيد وتنطوى تحت الكتلة الشيوعية ، وبعد سبع سنوات أضاف "نكسون" دعونا نتذكر بأن الهدف الرئيسى من المعونة ليس هو مساعدة الأمم الأخرى بل مساعدة أنفسنا أيضا وهذا ما يوضح وعى الدول الكبرى بالحقيقة الكامنة خلف المعونات التى تقدمها للدول النامية ، فكان البنك الدولى أول من اعترف بأنه من كل عشرة دولارات يتسلمها من الدول الأعضاء فإن سبعة منها تذهب إلى الدول المتقدمة فى شكل خدمات وبضائع[2]، هذا بالإضافة إلى العديد من الفوائد الاقتصادية التى تعود على مقدمى العون الدولى ومنها ما يلى[3]:

- استنزاف جزء ضخم من المعونات فى شكل أجور ضخمة لبعض الفنيين الأجانب المنتدبين لتنفيذ المشروعات الممولة.

---

(١) غراهام هانكوك: سادة الفقر. مرجع سابق. ص ٧٤.

(٢) المرجع السابق: ص ١٥٥.

(٣) محمد مصطفى أحمد مصطفى: المساعدات الاقتصادية الخارجية لمصر. مرجع سابق. ص ١٨٠.

- تقديم بعض المعونات فى شكل عينى بهدف التخلص من أو تسويق بعض المعـدات ذات الإنتاجـية المنخفضـة ، أو قطع غيار عالية التكلفة ، أو معدات تتسم بالتقادم.
- اسـتخدام وسائل النقل الخاصة بالدول المانحة دون وسائل النقل الخاصة بالدولة المستفيدة مما يستنزف قدرا من المعونة.
- اسـتنزاف نسـبة كبـيرة مـن المساعدات والمعونات فى تنظيم وإعداد الدراسات التمهيدية عن طريق خبراء الدول المانحة ، أو دراسات التقييم ممـا ينعكس أثره فى ارتفاع التكاليف الاستثمارية للمشروعات وانخفاض عوائد ربحيتها.

وأوضـحت إحدى الدراسات طريقة حساب الراتب لكل خبير فنى أو أحـد العاملين فى أنشطة ومشروعات المعونة كما يلى (المرتب الأصلى فى بلـده أو الهيئة التابع لها + ٢٠٧% + ١٣% أرباح الجهة المعيرة + إيجار شقة ما بين ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ جنيه مصرى) أى إذا كان راتبه ثلاثة آلاف دولار ، يدفع له فى مصر اثنا عشرة الاف دولار شهريا[١].

وبالإضـافة إلى الفوائد الاقتصادية التى تحصل عليها الدول المقدمة للمعونـات ، فإن معظم هذه المعونات لها توجهات سياسية أيضا ، باعتبارها أداة لإعـادة تشـكيل المجتمعات وللهندسة الاجتماعية والسياسية على نطاق عالمى ، وهى أمور أصبحت الدول المتقدمة المانحة تجاهر بها الآن علنا بعد سـقوط المعسـكر الاشتراكى ، ولقد تزايدت صعوبة اعتراض دول الجنوب علـى هذه التوجهات نظرا لظروفها الاقتصادية السيئة وحاجتها الشديدة لمثل هذا العون الخارجى ، كما أن الأهداف المعلنة لهذه المعونات غالبا ما تكون

---

(١) أحمد إسماعيل حجى: المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر. مرجع سابق. ص ٢١٥.

أهدافـــا نبيلة لا تريد معظم هذه الدول النامية أن تصرح برفضها لها ، حتى وإن كانت لا تلتزم بها على أرض الواقع[١].

كمـــا يلاحـــظ أيضـــا أنـــه عـــادة مـــا يتم توجيه المعونات لبرامج ومشـــروعات معيـــنة ، هى التى يود مقدمو العون أن يروها تنفذ فى الدول المتلقـــية لهـــا ، حيث تشترط الهيئات الدولية قبل أن تدعم هذه المشروعات ضـــمان التخطيط الجيد لها ، والتأكد من أن الدول المتلقية سوف تعمل على تذلـــيل العقبات التى تعترضها ، والتحلل من روتين الإجراءات الإدارية من أجل ضمان جدية تنفيذ المشروعات.

ولضـــمان تنفيذ هذه المشروعات ، تشير الجهات المانحة أن التنفيذ السليم سيكون محدود الأثر فى ظل بيئات تفتقر إلى سياسات سليمة ، لذا فإن إصلاح السياسات فى الدول المستقبلة للمعونات أصبح قصد كثير من الجهات المانحـــة ، ولذلك يتم ربط الجانب الأكبر من المعونة بتنفيذ إصلاحات معينة فـــى السياســـات ، وغالـــبا ما تكون الشروط المرتبطة بالسياسات مصاحبة للشروط المرتبطة بالمشروعات[٢].

وبذلك بدأ معظم مقدمى العون فى الآونة الأخيرة من دول ومنظمات دولـــية وخاصـــة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يوجهون العون لعملية إصـــلاح السياســـات الاقتصادية ، والاجتماعية (بما فيها سياسة التعليم) فى الـــدول النامـــية ، ولـــم تعـــد هذه المسألة يتكتم عليها ، وإنما أصبحت أمرا يصـــرحون به ويتحدثون عنه باعتباره مسألة محسومة ومألوفة ولا تثير أى اســـتعجاب أو اســـتهجان ، ولذلك أنشأت الدول الغربية المقدمة للعون لجنة خاصـــة فـــى إطار منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الأوربية "OECD"

---

(١) مصطفى كامل السيد: الجوانب السياسية للمعونات الاقتصادية. مرجع ساق. ص ٢٧.

(٢) البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١. واشنطن. ص ١٩٣.

أطلقـت علـيها "لجنة سياسات المعونة" "Development Assistance Committie" وتتمـثل وظيفة هذه اللجنة فى تحديد أهداف المعونات سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف من البنك أو الصندوق الدوليين"[١].

وبذلك فإن الجهات المانحة عادة ما تربط المعونات بشروط محدودة هدفهـا تغيير فى السياسات الداخلية لهذه الدول ، حتى أصبحت المشروطية والمعونـات متلازمتان لا تفترقان ، ولا توجد معونات غير مشروطة ، ولم تكن المعونات مطلقا تحويلا غير مشروط للموارد ، فدائما ما تكون الشروط لتحقـيق التغيـير فى السياسات فى الدول المتلقية ، بما يتمشى مع المصلحة الوطنية للدول المانحة[٢].

وتشير الاتجاهات فى الفترة الأخيرة إلى تشديد "المشروطية" وتوسيع مجالهـا ، ولذلـك صـنفتها إحدى الدراسات وطبقا للهدف من المعونة كما يلى[٣]:

- أعلاها التدخل فى نظام الدولة وفرض مطالب ومؤسسات معينة ، مثل الإصـلاح الديمقراطى والتعدد الحزبى ، والانتخابات الحرة ، وتحسين سـجل حقوق الإنسان ، ومنها الشروط المتعلقة بالانفتاح الاقتصادى ، وتقليل تدخل الدولة.
- تغيير السياسات والأولويات الوطنية.
- تغيير سياسات معينة فى قطاع أو مجال أو منطقة معينة مثل الضرائب أو التشريعات أو التعليم أو الصحة وغيرها.

---

(١) مصطفى كامل السيد ، صلاح سالم: مصر ما بعد المعونات. مرجع سابق. ص ١٠.

(٢) Teresa Hayter, Aid as Imperialism, London, Penguin Books, 1971, p. 15.

– نقلا عن: نصر محمد عارف: مرجع سابق. ص ١٩٠.

(٣) Olav Stokke (ed.), Aid and Political Conditionalty, London, Frankcass, 1995, pp. 14-15.

- إحـداث تغيير على مستوى المشروع أو البرنامج من خلال إصلاحات مؤسسية أو تشريعية.
- شروط تمويلية وشروط إدارية.

يتضح من ذلك الدور المهم الذى تمثله "المشروطية" "Conditionality" فى التأثير على السياسات فى الدول المتلقية للمعونات ، إلا أن البنك الدولى يشير إلى أن هذه الدول لا تعتبر المشروطية ملزمة ، وتتردد معظم الجهات المانحة فى إيقاف صرف المعونة عندما لا يتم الوفاء بالشروط ، لذلك فإن نتائج هذه الأشكال القديمة للمشروطية فى تغيير السياسات كانت مخيبة للآمال حسب الأحوال السائدة فى كل دولة ، ولم تحقق سوى نجاح محدود(١).

لذلك بدأ التفكير فى عدة إجراءات أخرى تكون أكثر تأثيرا فى إصلاح السياسات فى الدول النامية منها ما يلى:

- نقل الحوار بشأن المعونة بين الجهات المانحة والبلد المتلقى إلى البلد المتلقى ذاته وتسليم قيادة الحوار له ، حيث كانت هذه المشاورات والحوارات تجرى عادة فى الدول المانحة تحت رئاسة البنك الدولى أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، إلا أنه فى هذه الفترة ولضمان إحساس الدول المتلقية "بالملكية" يتم نقل الحوار والاجتماعات إلى الدول المتلقية وتحت رئاسة حكوماتها وذلك بهدف دعم الشعور بالملكية وإحساس الدول بأنها هى التى تقود الحوار بشأن المعونات التى ستقدم إليها وبالتالى الالتزام بالشروط الضمنية لهذه المعونات التى وضعت تحت رئاستها وقيادتها هى للحوار ، وذلك لانتزاع صفة "المفروضية" عن هذه الشروط.

---

(١) البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العام ٢٠٠٠/٢٠٠١. مرجع سابق. ص ١٩٤.

ومثال على ذلك مؤتمر الدول المانحة والهيئات الدولية الذى تم عقده فـــى مدينة "شرم الشيخ" فى ٦ فبراير عام ٢٠٠٢ بالتعاون بين البنك الدولى والحكومـــة المصرية "وتحت قيادتها" بهدف توفير مبالغ مالية تصل إلى ٢,٥ مليار دولار لدعم جهود مصر فى التنمية ، وحضر هذا المؤتمر نحو ٣٢ من ممثلى الدول والهيئات الدولية المانحة.

- كذلك تستخدم الجهات المانحة طريقة "المجمع المشترك للتعاون الإنمائى" للتأثير فى السياسات واتجاهاتها فى الدول المتلقية للمعونة ، حيث تتنازل الجهـــات المانحـــة عن الرقابة الكاملة إلى الحكومة المتلقية ، التى تقدم منظورها الخاص حول استراتيجية التنمية من خلال الحوار مع المجتمع المدنى والقطاع الخاص والمنظمات الدولية ، وبدلا من أن تقوم الجهات المانحـــة بتمويل مشروعات خاصة بها ، تقدم دعمها مركزيا للموازنة العامـــة للـــدول التى لديها استراتيجيات جيدة للتنمية ، من خلال "مجمع مشترك" يستخدم جنبا إلى جنب مع موارد الحكومة المحلية ، ولكن قيام هـــذا الأمـــر يتطلب قيام الجهات المانحة بتقييم المناخ الشامل للسياسات واتجاهاتهـــا وقـــدرات الـــبلدان[١] وهو بذلك يعتبر شكلا أكثر صرامة للمشروطية.

ويوضـــح البنك الدولى أن "نهج المجمع المشترك" بالإضافة إلى أنه يضمن الملكية الكاملة للبلد المتلقى ، فإنه يحافظ على ميزتين مهمتين للتعاون الإنمائى هما:

- نقل المعرفة عن طريق المشروعات التى تقوم بتنفيذها الجهات المانحة.
- الدعم الذى تعطيه الشرطية لأنصار الإصلاح فى الحكومات ، فالشروط التى تفرضها الجهات المانحة يمكن أن تدعم مركز دعاة الإصلاح فى

---

(١) البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، مرجع سابق ، ص ١٩٥.

المناقشات القومية عن طريق إعلان المعايير المستخدمة لتقييم الاستراتيجيات القطرية.

ومع إصرار الدول والجهات المانحة وسعيها المستمر نحو التدخل فى تعديل وتغيير سياسات الدول النامية المتلقية للمعونات قام البنك الدولى بوضع "مقياسا لسلامة السياسات والمؤسسات" يتكون من عشرين عنصرا مرتبة فى أربعة محاور هى: الإدارة الاقتصادية والسياسات الهيكلية ، والسياسات الخاصة بالإشراك الاجتماعى والإنصاف ، وإدارة القطاع العام ومؤسساته[1] وتمثل عناصر إدارة برامج التنمية واستدامتها ، وبناء الموارد البشرية ، والعناصر الخاصة بالتعليم كأحد السياسات الاجتماعية فى هذا المقياس.

يتضح مما سبق اتجاه معظم مقدمى العون الخارجى للدول النامية ومنهم البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، إلى السعى بشتى الطرق نحو التأثير فى سياسات الدول النامية المتلقية للمعونات ، سواء على المستوى الاقتصادى لربط هذه الدول بالمراكز الرأسمالية العالمية ، وفتح أسواقها لمنتجات الدول الكبرى ، أو على المستوى الاجتماعى ــ والمتمثل فى هذه الدراسة ــ فى سياسة التعليم والتدريب ، وذلك للدور الذى يقوم به التعليم فى بناء الموارد البشرية ، وتكوين رأس المال البشرى اللازم لاقتصاديات السوق الحرة التى تفضلها وتدعو إليها هذه الجهات.

وإذا كانت هذه طبيعة المعونات الخارجية ودورها فى تشكيل السياسات فى الدول المتلقية لها ، فيؤكد البعض أن المعونات الخارجية لها دور فى تحديد بعض ملامح السياسات التعليمية فى الدول النامية ، حيث إن دور مؤسسات التمويل الدولية تغير كثيرا فى السنوات العشر الأخيرة حيث

---

(١) المرجع السابق: ص ١٩٤.

لم تعد تقدم العون لمشروعات بناء المدارس فقط ، ولكنها أعطت الكثير لتطوير قدرات المؤسسات والسياسات(١).

وهناك من يرى أن المعونات الخارجية للتعليم لها آثار ومترتبات عديدة على الدول المتلقية لها نذكر منها ما يلى:

- تشويه البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، حيث تؤدى المشروطية المصاحبة للمعونات إلى توجيه معظمها إلى شراء سلع من الدول المانحة ، وعادة ما يتم توجيه المعونات إلى قطاعات معينة تؤدى إلى إخلال بالتوازن الطبيعى لقطاعات الإنتاج فى المجتمع ، وتؤدى إلى حالة من الاسترخاء القومى ناتجة عن انتشار القيم الاستهلاكية فى المجتمع وعن الاعتماد على العون الخارجى(٢).
- تؤدى المعونات إلى فقدان الإرادة والمقدرة الذاتية ، وتبنى قيم وأهداف قد لا تكون هى قيم وأهداف المجتمع ، ونشر قيم الاتكال العلمى والتقنى على الدول المتقدمة ، ونشر قيم السلبية وافتقار روح المبادرة(٣).
- فقدان المناعة الاقتصادية والثقافية من خلال حدوث حالة من الانبهار بكل ما هو أجنبى والوقوع فى حالة التبعية ، ثم الاغتراب الثقافى المؤدى إلى توطين قيم ثقافية أجنبية على حساب القيم الثقافية الوطنية(٤).

---

(١) جاك حلاق: "السياسات التعليمية ومحتواها فى الدول النامية". مستقبليات. المجلد ٣٠. العدد ٣. ٢٠٠٠. مركزمطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ٣٣٠.

(٢) نصر محمد عارف: مرجع سابق. ص ٣٢.

(٣) يوليوس تيريرى وآخرون: التحدى أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٩٠. ص ٩٣.

(٤) يوسف صايغ: التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس فى الوطن العربى. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٩٢. ص ٣١.

- ينــتج عــن المعونات الخارجية ما يسمى بالتبعية التربوية والتى تمثل إحــدى الأدوات الرئيســية لتحقــيق اندمــاج الدول النامية فى النظام الرأسمالى العالمى[1].
- تــؤدى المعونات الخارجية (وخاصة المعونة الفنية) إلى وجود ظاهرة "بطالة الكفاءات" حيث يوكل أمر الاستشارات فى السياسات والقرارات التعليمية الحاسمة فى أحيان عديدة إلى خبراء وهيئات أجنبية ، بالرغم من نقص خبرتها ودرايتها بالواقع المحلى[2].

كمــا أوضــحت إحدى الدراسات أن الفشل الواضح للعون الخارجى للتعليم فى الدول النامية يرجع لأسباب ثلاثة هى[3]:

١- اســتخدام الحكومــات هذا العون بديلا لتمويلها الخاص أكثر من زيادة الإجمالى المنصرف على التعليم.

٢- فشــلت معظــم المشــاريع الــتى تم تمويلها عن طريق القروض فى الحصول على نتائج طيبه ، وقد حدت التكلفة المباشرة العالية من قدرة الدول على القيام بأنشطة أخرى أكثر اهمية.

٣- ســاهم الاعتماد على المعونة الخارجية فى فشل تنمية القدرات المحلية لتحسين التعليم.

وكانــت الآثــار بعــيدة المــدى للعون هى تقليص الفروق بين الدول المشــتركة فيه من حيث البنى والسياسات والمعتقدات والعادات ، ومع مرور الوقت أصبحت نظم التعليم على مستوى العالم متشابها من حيث

---

(١) كمال نجيب: "التبعية والتربية فى العالم الثالث". التربية المعاصرة. العدد ٢. سبتمبر ١٩٨٤. رابطة التربية الحديثة. القاهرة. ص ٩.

(٢) محمد صبرى الحوت: "عملية صنع القرار وانعكاساتها على تخطيط الأنظمة التربوية". مرجع سابق. ص ٩٢.

(٣) نويل ف. ماكجين: "تقويم الأشكال الجديدة فى دعم التنمية". مستقبليات. المجلد ٣٠. العدد ٤. ديسمبر ٢٠٠٠. ص ٥٣١.

محتوى المناهج وعملية التدريس والإدارة والحكم ، وان هذه المعيارية تـــم انتقادها بشدة نظرا لأنها تؤدى الى انتهاك سيادة الدول ، من خلال توحـــيد النظم التعليمية وقلة التنوع فيما بينها لأن النظم التعليمية تعمل على نحو افضل عندما تواءم بين التنوع فى البيئة والتنوع الداخلى وإذا مـــا وجدنـــا كـــل الأنظمة التعليمية فاننا بذلك نقلل من فرص اكتشاف أشكال جديدة أكثر فاعلية للتعليم فى المستقبل(١).

يتضـــح مما سبق ان المعونات الخارجية تعد أحد أهم أدوات التأثير الخارجى على سياسات الدول النامية وخاصة سياسة التعليم الذى يسعى الى البحـــث عن هذه المعونات لتمويل عجز الميزانية المخصصة لـــه ، إلا أن الجهات المانحة تستغل هذا الوضع لفرض توجهاتها على السياسات التعليمية لهـــذه الـــدول مـــن خلال ربط المعونات بشروط إجراء تعديلات تتلائم مع اهدافهـــا ومصـــالحها. وعـــادة ما تفضى هذه التعديلات إلى التأثير فى أحد مســـتويات السياسة التعليمية على الأقل ، إن لم يكن فى عملية صنع السياسة فإنـــه يظهـــر إمـــا فـــى تحديـــد الأهـــداف والأولويات أو فى مراحل تنفيذ المشـــروعات والـــبرامج الـــتى يتم تقديم العون لها والمدرجة أساسا ضمن مشروعات السياسة التعليمية التى تستهدفها.

**٢- التقارير الدولية والسياسة التعليمية:**

تعد المبادئ التى توصى بها تقارير المنظمات الدولية المعنية بشئون التنمـــية الاجتماعـــية عامـــة والتعليم خاصة ، من المقومات الدولية للسياسة التعليمـــية حيث تقدم هذه التقارير معلومات عن واقع ممارسات فعلية لبعض نظـــم التعلـــيم فـــى دول العـــالم حسب المجالات التى يتم اختيارها ، وهذه الممارســـات الفعلـــية ومـــا قد يتبعها من توصيات تمثل مدخلا مهما لتقييم

---

(1) McNeely, C.L., "Prescribing National Education Policies: The Role of The Intentional Organizations", Comparative Education Review, Chicago, IL, Vol. 39 , No. 4, 1995, p. 483.

السياسات التعليمية المطبقة فى هذه النظم ، أو مدخلا مهما فى عملية بناء وتكوين هذه السياسات[1].

ويأتى فى مقدمتها تقارير التنمية البشرية التى يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، وتقرير التنمية فى العالم الذى يصدره البنك الدولى وتقرير "مسيرة الأمم" الذى تصدره منظمة اليونيسيف ، والتقرير عن التربية فى العالم الذى تصدره اليونسكو ، وغيرها من التقارير والدراسات التى تأخذ الصبغة الدولية.

حيث تزود هذه التقارير واضعى السياسة التعليمية والمجتمع التعليمى بالمعلومات عن مستوى نظامهم التعليمى فى إطار الدراسات المقارنة الدولية، كما أنها تمد صانع السياسة التعليمية بالأسباب التى تؤدى إلى فهم الاختلافات بين النظم التعليمية أو بين عناصر النظام التعليمى ، بهدف إجراء التقييم المنتظم للعمليات التعليمية على مختلف المستويات لإحداث التغيير المطلوب متى وحيث يراد ، وعلى سبيل المثال تشارك "الجمعية الدولية لتقييم منجزات التعليم" عن طريق الدراسات الدولية المقارنة فى تحسين نوع التعليم ، ومساعدة واضعى السياسة التعليمية ، ومنفذيها وذلك لأن وجهة النظر الدولية عن الخبرات التعليمية المحلية تؤدى إلى نظريات جديدة تفيد هؤلاء الذين يسعون إلى تحسين أنظمتهم التعليمية[2].

كما أن هذه التقارير والدراسات لها أثر كبير على الرأى العام ، ورؤساء الحكومات بتزويدهم بإرشادات لصنع السياسات ، وذلك باعتبارها مصدرا للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والإحصائية ، ومؤشرات النمو ، ونماذج التنمية ، حيث تشمل هذه الدراسات على توصيات تمارس نفوذا فى

---

(١) عبدالجواد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار. مرجع سابق. ص ١٧.

(٢) تيجرد بلومب: "مقدرة الدراسات الدولية المقارنة على توجيه مستوى التعليم". مستقبليات. المجلد ٢٨. العدد ١ . مارس ١٩٩٨ . ص ص ٤٥-٥٥.

تحديد إستراتيجيات التنمية ، ومنها تقارير ودراسات البنك والصندوق الدوليين[1] ومن المسائل التى يهتم بها البنك الدولى بصورة كبيرة ومتزايدة الدراسات العلمية التى يجريها حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية ، حتى أصبح البنك بلا منازع جهازا لإعداد ونشر هذه الدراسات والتقارير على مستوى العالم ، لدرجة أن منشورات البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، تعتبر من أهم المراجع حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية ، حتى أصبح الباحثون فى هذه الدول نفسها يستقون معلوماتهم منها حول ما يحدث فى بلادهم[2]. وهذا لأن البنك الدولى لديه جهاز فنى ، يتوفر له الإمكانات التدريبية والمالية ، والتكنولوجية عالية المستوى ، ولديهم خبرات اكتسبوها بحكم تجربة البنك فى تقييم وتمويل العدد الأكبر من مشروعات التنمية فى العالم النامى ، وفى إشرافه على تنفيذها أو متابعة نتائجها ، ولذلك يدعى البنك الدولى بأن توصياته فى مجال التنمية تعكس أفضل ما يمكن أن تتوصل إليه الأبحاث والدراسات الفنية ، وهو مسوغ تستشهد به الحكومات المقترضة فى فرض سياسات البنك الدولى على شعوبها المعارضة لهذه السياسات[3].

وبذلك أصبح البنك الدولى يمارس نوعا من الاحتكار الفكرى الهائل على قضايا التنمية ، حيث يشير "بولا Bhola" إلى أن التقارير الدولية الصادرة عن التعليم مثل تقرير "تعلم لتكون ١٩٧٢" ، وتقرير "التعليم ذلك الكنز المكنون" "لديلور ١٩٩٦" ، أن هذه التقارير تتفق من الناحية

---

(١) بيير دى سيناركلين: "المنظمات الدولية وتحديات الاتجاهات الكوكبية". ترجمة: سعاد الطويل. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. العدد ١٧٠. ديسمبر ٢٠٠١. اليونسكو. ص ٢٢.

(٢) إبراهيم شحاته: نحو الإصلاح الشامل. دار سعاد الصباح. القاهرة. ١٩٩٣. ص ٤٥٢.

(٣) روبرت ويد: "مجابهة فى البنك الدولى". مرجع سابق. ص ١٠.

الأيديولوجية مع "مبادرة التعليم للجميع" ١٩٩٠ وكذلك مع تصور البنك الدولى "للأولويات والإستراتيجيات الخاصة بالتعليم ١٩٩٥"[١].

ويطلق البعض على شبكات الخبراء العاملين فى هذه المنظمات الدولية "مجتمع المعرفة" أى جماعات الخبراء والباحثين الذين يؤثرن على قضايا السياسة الداخلية والخارجية للدول وقراراتها ، وأن "مجتمع المعرفة" لا يؤثر فحسب على القرارات والسياسات بحكم معرفتهم العلمية والثقافية المجردة والقاطعة والتى ترغب الحكومات فى الاعتماد عليها ، بل أنهم ضالعون فى تنازعات المصالح وصراعات القوة بين القوى الفاعلة على المسرح الدولى[٢]. كما أنه يؤثر بوضوح على تداول الأفكار المتصلة بالإصلاح التعليمى وإجراءاته[٣].

ولقد كان للتقارير المتعاقبة التى يصدرها كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى عن حالة الاقتصاد المصرى وأزمات القطاع العام ، دور كبير فى التحول المهم نحو اقتصاد السوق وإجراء الإصلاحات الهيكلية فى المجال الاقتصادى وما يتبعها من إصلاحات فى المجال الإدارى والقضائى وأيضا فى المجال الاجتماعى فى جوانب عديدة خاصة بالعمالة والتدريب والتعليم والصحة والسكان ، كما تعلب أيضا التقارير والدراسات الدولية التى تجريها المنظمات الدولية عن حالة التعليم فى مصر دورا مهما فى عملية الإصلاح التعليمى فى جوانب عدة داخل النظام نفسه وعلى مستوى السياسة التعليمية.

---

(١) هـ. س. بولا: "تصور لسياسة تعليم الكبار فى تقرير ديلور". مستقبليات. المجلد ٢٧. العدد ٢. ١٩٩٧. مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ٢٣٥.

(٢) بيير دوسيناركلنز: "نظرية النظم ودراسة المنظمات الدولية". ترجمة: محمد البهنسى. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. العدد ١٣٨. نوفمبر ١٩٩٣. ص ص ١٦ -٢٢.

(٣) كمال نجيب: "إصلاح التعليم بين التبعية والاستقلال". التربية المعاصرة. العدد ٢٨. السنة ١٠. سبتمبر ١٩٩٣. رابطة التربية الحديثة. القاهرة. ص ٨٣.

فلقــد استهل "أحمد فتحى سرور" فى حديثه عن إستراتيجية إصلاح التعلــيم فــى مصر بأربع إستراتيجيات حددها "أدريان فيرسبور Adrian Verspoor" وهو المسئول عن قطاع التربية فى البنك الدولى كما يلى[1]:

١- الــتجديد التقدمى: تهدف هذه الإستراتيجية إلى تنفيذ عدد من المتغيرات المتــتابعة ، كل منها بسيط فى حد ذاته ، ولكن تأثيرها التراكمى على مر الزمن يحدث تغييرا كبيرا.

٢- التوسع المتزايد: تهدف هذه الإستراتيجية إلى تنفيذ تجديدات طموحة ، وذلك عن طريق الزيادة التدريجية لعدد المدارس.

٣- التغيير غير المترابط: يتم فى هذه الإستراتيجية تنفيذ برنامج بسيط فى عــدد محــدود من المدارس لكنه لا يتضمن سياسة عريضة أو أهدافا عامة.

٤- الدلــيل الدائم: هذه الإستراتيجية تظهر فيها نتيجة برنامج تغيير شامل طموح فى مرحلته التجريبية بصورة واعدة ومبشرة ، ولكنه لا يستطيع تجنيد الدعم والإمكانات الضرورية للتطبيق على نطاق أوسع.

وأوضــح "أحمــد فــتحى سرور" وزير التربية والتعليم السابق بأن إستراتيجية التعليم فى مصر تتفق مع واحدة أو أكثر من تلك الأبعاد[2]، ومن الــتقارير الدولــية المهمة عن إصلاح التعليم فى مصر من وجه نظر دولية تقريــر صــدر عــن اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء بعنوان "تقييم إصـــلاح التعليم الأساسى فى مصر" يناقش القسم الأول منه اتجاهات إصلاح التعليم فى العالم لكى يرسم السياق العام لإصلاح التعليم الأساسى فى مصر ، ويرصــد القسم الثانى إنجازات إصلاح التعليم الأساسى فى مصر منذ بداية

---

(1) A. Verspoor, Pathways to Change, World Bank discussion Papers, World Bank, Washington, D.C. 1989, p. 12.

(2) أحمد فتحى سرور: "مصر: إستراتيجية لإصلاح التعليم". مستقبليات. المجلد ٢٧ . العدد ٤ . ١٩٩٧. ص٦٩٣.

التسعينيات ، ويقدم القسم الثالث مقترحات لتقوية إصلاح التعليم الأساسى وتحسينه فى السنوات المقبلة ، ويختتم التقرير بقسم يحوى أفكارا حول ما يمكن أن تقدمه منظمة الأمم المتحدة لدعم بناء القدرات الذاتية فى مجال إصلاح التعليم مع الجهات الأساسية المانحة للعون[١].

وأوضح التقرير أن هناك حاجة لتقوية ، وتوسيع نطاق ، المنجزات المتحققة من خلال عملية إصلاح مستمرة ، وينبغى أن يؤدى الالتزام السياسى برؤية بعيدة النظر للتنمية البشرية إلى تخصيص مستوى أعلى من الاعتمادات المالية للتعليم الأساسى حتى يمكن أن يحقق الإصلاح غاياته ، وأبرز تقرير اليونسكو أربعة مجالات يتعين أن يتضافر العمل فيها لتقوية برنامج الإصلاح وهى[٢]:

١- تدريب وتوظيف المعلمين: ويتطلب تحقيق ذلك أن يخضع إعداد وتدريب المعلمين للمراجعة والتقييم والتطوير باستمرار ، ومن المهم صياغة منظومة شاملة ومتناسقة لإعداد المعلمين وتدريبهم ، ويوصى بأن تولى عناية خاصة لتكامل النشاطات المدعومة خارجيا فى البرنامج القومى للإعداد المعلمين ، ومن الضرورى التوصل لحل فعال لمشكلة كسب المعلمين من وظيفتهم ، يضمن لهم دخلا مرتفعا بالمقارنة بالمهن الأخرى ولكى يتحقق هذا الهدف يلزم إحكام ضبط الأداء الوظيفى من خلال ربط مزايا الوظيفة بتحقيق أهداف الإصلاح.

٢- تقييم التلاميذ: يوضح التقرير بأن الامتحانات وحدها لا تكفى لتقييم مدى النجاح ، ولا تعبر الامتحانات التحريرية بالضرورة عن إكساب المهارات ولهذا يجب تشجيع طرق التقييم متعددة الجوانب التى تتعامل

---

(١) وزارة التربية والتعليم: التعليم مشروع مبارك القومى ١٩٩٧. قطاع الكتب. ص ٩١.

(٢) Seth Spaulding, Klaus Bahr, Vinayagunm Chinapah and Nader Fergany: Review and Assessment of Refrom of Basic Education in Egypt, (UNSECO and UNDP) (UN Report) 31, December, 1996, pp., 3-6.

مــع تــبلور الشخصــية ، والــتوجهات والمهــارات ، بالإضافة إلى الامتحانات التحريرية.

٣- تطويــر المــناهج والمواد التعليمية: حيث يشير التقرير إلى ضرورة الــنظر إلى إدخال المناهج الجديدة كعملية مستمرة ، من خلال تضافر جهــود كل المؤسسات المعنية فى إطار مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية ، وينبغى تقوية المركز ذاته وهيكله الإدارى الأساسى.

٤- إدارة الإصــلاح: يؤكــد التقرير على أهمية تطوير إدارة الإصلاح ، وخاصــة فى مجالات ترجمة الأهداف إلى برامج عمل ونشاطات قابلة للتنفــيذ ، ومــتابعة التقدم فى تحقيق الأهداف ، كميا ونوعيا ، وتعديل تخطيط مكونات الإصلاح ، ويشير التقرير إلى أنه "من المناسب دعوة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى للمعاونة فى دعم القدرات المؤسسية فى تخطيط برامج الإصلاح ، ووسائل تنفيذها ، فى منظومة التعليم عامة ، وفــى الــوزارة تحديــدا لزيادة فاعليتها فى عملية الإصلاح ، وتكون الخطــوة الأولى فى هذا الاتجاه هى قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بتقدير دقيق للاحتياجات"(١).

ويتضــح من مجالات العمل التى تناولها التقرير والتوصيات المرفقة بكــل منها ، البعد الذى تمثله مثل هذه التقارير للتأثير فى اتجاهات الإصلاح والــتطوير التعلــيمى فــى مصر ، وأن هذا التأثير يظهر فى مرحلة "تبنى السياسية التعليمية" التى يتم فيها تحويل الأهداف إلى برامج وأنشطة للتنفيذ ، كمــا يتضح التأثير على السياسة التعليمية فى إشارة التقرير إلى أهمية دعوة بــرنامج الأمــم المــتحدة الإنمائى التابع للأمم المتحدة ، فى تخطيط برامج الإصــلاح التعلــيمى وتنفــيذها ، ليس فى مرحلة تعليمية معينة ، ولكن فى

---

(1) Seth Spaulding, Op. Cit., p. 7.

منظومة التعليم عامة ، وفى مركز اتخاذ القرار التعليمى وهو الوزارة تحديدا.

وفى إطار سعيه لتحقيق هذا الهدف ـ التأثير فى مركز صنع القرار ـ يقترح التقرير إنشاء "أمانة فنية" فى وزارة التعليم لمعاونة "لجنة التنسيق العليا" التى أنشئت حديثا وتضم رؤساء المراكز ووحدات الوزارة المشاركة فى الإصلاح ، ويتمثل دور الأمانة الفنية فى تنسيق إستراتيجيات الإصلاح ، وبرامجه فى إطار رؤية شاملة ، وطويلة الأجل لتطوير قطاع التعليم ، وبالتالى يكون دعم الأمانة الفنية ، أحد سبل دعم منظومة التعليم[١].

**٣- المؤتمرات الدولية والسياسة التعليمية:**

أصبحت المؤتمرات الدولية الكبرى إحدى قنوات تشكيل النظام العالمى الجديد من خلال منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، حيث يجرى التفاوض الفعلى على مضمون وثائقها قبل انعقادها ، كما أنها تعد تظاهرة إعلامية تسنح فيها الفرصة للنقاش والتفاوض فى شتى الأمور المطروحة.

ويصف البعض النشاطات المتعددة الجوانب التى تجرى فى إطار هذه المؤتمرات الدولية "بدبلوماسية المؤتمرات" ، حيث تلعب دورا فى وضع المعايير ونشر القيم التى يمكن استخدامها لإضفاء الشرعية على العمل السياسى وفى توجيه برامج عمليات وقرارات المنظمات الدولية والأهلية وأيضا الحكومات ، وتعد هذه المؤتمرات سمة أساسية مهمة فى السياسة الدولية[٢].

---

(1) Seth Spaulding, Op. Cit., p. 6.

(٢) بيير دو سيناركلنز: "نظرية النظم ودراسة المنظمات الدولية". مرجع سابق. ص ٢٣.

وتمـــثل التوصيات التى تصدر عن هذه المؤتمرات ، أشكالا لالتزام الدول بإعمال الحق فى التعليم أو جوانب معينة منه ، على اعتبار أن الدول سوف تبذل قصارى جهودها لتنفيذ هذه التوصيات.

ويشير "جاك حلاق" أن هناك العديد من المؤتمرات الدولية التى كان لهـــا تأثـــير على السياسات التعليمية فى العديد من الدول[١] وذلك من خلال إطـــار العمـــل والتوصـــيات الـــتى تصدر عن هذه المؤتمرات ، والتى تعد موجهات مهمة لواضعى السياسة التعليمية ومتخذى القرار فى الدول النامية ، حيـــث تمثل مجمل قرارات وتوصيات هذه المؤتمرات حصيلة علمية نظرية واســـعة ليس فقط فى وضع الإستراتيجية ، بل للبرامج والنشاطات التى يتم تنفيذها[٢].

والجـــدول الـــتالى يوضـــح أهم المؤتمرات العالمية التى انعقدت فى التسعينيات واعتمدت قرارات مهمة بشأن التعليم ، وشاركت فيها معظم دول العالم لطرح وتبادل الأفكار والرؤى حول مختلف القضايا التى تهم هذه الدول بما فيها التعليم.

---

(١) جاك حلاق: "السياسات التعليمية ومحتواها فى الدول النامية". مستقبليات. مرجع سابق. ص ٣٣١.

(٢) عبدالله بوبطانة: "التعاون العربى والدولى فى مجال التعليم العالى". المؤتمر الإقليمى العربى حول التعليم العالى. بيروت. ٢-٥ مارس ١٩٩٨. اليونسكو. باريس. ص ٨.

## جدول رقم (٤)

## أهم المؤتمرات الدولية التى عقدت منذ تسعينيات القرن الماضى واعتمدت قرارات بشأن التعليم

| م | اسم المؤتمر | السنة | المدينة | الدولة |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| ١ | المؤتمر العالمى حول التربية للجميع. | ١٩٩٠ | جومتين | تايلاند |
| ٢ | مؤتمر القمة العالمى من أجل الطفل. | ١٩٩٠ | نيويورك | أمريكا |
| ٣ | مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. | ١٩٩٢ | ريودى جانيرو | البرازيل |
| ٤ | الندوة الدولية بشأن التربية من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية. | ١٩٩٣ | مونتريال | كندا |
| ٥ | المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان. | ١٩٩٣ | فيينا | النمسا |
| ٦ | المؤتمر الدولى للسكان والتنمية. | ١٩٩٤ | القاهرة | مصر |
| ٧ | المؤتمر العالمى المعنى بتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة ، فرصه ونوعيته. | ١٩٩٤ | سلامنكا | |
| ٨ | مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية. | ١٩٩٥ | كوبنهاجن | الدنمارك |
| ٩ | المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة. | ١٩٩٥ | بكين | الصين |
| ١٠ | المؤتمر الدولى الخامس لتعليم الكبار. | ١٩٩٧ | هامبورغ | ألمانيا |
| ١١ | المؤتمر العالمى الأول للوزراء المسئولين عن الشباب. | ١٩٩٨ | لشبونه | البرتغال |
| ١٢ | المؤتمر الدولى الحكومى لتطويع السياسات الثقافية لأغراض التنمية. | ١٩٩٨ | ستوكهولم | السويد |
| ١٣ | المؤتمر العالمى للتعليم العالى. | ١٩٩٨ | باريس | فرنسا |
| ١٤ | الندوة الدولية الثانية حول التعليم التقنى والمهنى. | ١٩٩٩ | سيول | كوريا |
| ١٥ | المؤتمر العالمى للعلوم من أجل القرن الحادى والعشرين. | ١٩٩٩ | بودابست | المجر |
| ١٦ | المنتدى العالمى للتربية. | ٢٠٠٠ | داكار | السنغال |

المصدر: اليونسكو ــ تقرير عن التربية فى العالم ــ ٢٠٠٠ ــ باريس ــ ص ٧٥.

ويتضح من الجدول السابق الاهتمام الدولى المتزايد بأمور وقضايا التعليم باعتباره حقا من حقوق الإنسان ، ومجال مهم للتعاون الدولى والإنمائى ، لطرح الأفكار وتبادل الرؤى من أجل تطوير التعليم وتحقيق التنمية المنشودة ، وتعزيز السلام والأمن الدوليين ، حيث عقدت هذه المؤتمرات تحت رعاية المنظمات الدولية مثل اليونسكو والبنك الدولى واليونيسيف وغيرها لوضع برامج عمل تسترشد بها الدول فى وضع سياساتها التعليمية فى إطار رؤى دولية مقارنة.

ويلاحظ أن من أهم هذه المؤتمرات التى أكدت ضرورة توفير التعليم لجميع الأطفال الذين هم فى سن المدرسة ، المؤتمر العالمى حول التربية للجميع الذى تم عقده فى جومتين "بتيلاند" عام ١٩٩٠ ودعا إليه كل من البنك الدولى واليونسكو واليونيسيف ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، وحضره مندوبو ما يقرب من مائة وثمانين دولة ، حيث أكد المؤتمر أهمية العمل على المستوى الدولى والقومى معا من أجل تحقيق التعليم الأساسى لجميع الأطفال الذين هم فى سن المدرسة ، ويعتبر برنامج العمل الذى أصدره المؤتمر بعنوان "تأمين حاجات التعليم الأساسية" بمثابة موجه عام للدول من أجل الوصول إلى الأهداف التى حددها المؤتمر[١].

وفى الفترة ٢٦-٢٨ أبريل ٢٠٠٠ تم عقد "المنتدى العالمى للتربية" فى "داكار بالسنغال" وذلك لتقييم الإنجازات وأوجه النقص فى ميدان التعليم للجميع خلال السنوات العشر التى انقضت منذ مؤتمر جومتين ١٩٩٠ ،

---

(١) اللجنة المشتركة لمؤتمر جومتين: "تأمين حاجات التعليم الأساسية". الإعلان العالمى حول التربية للجميع. اليونسكو. ١٩٩٠.

ومدى تحقيق الأهداف العالمية للتعليم للجميع ، وتعيين الأهداف والاستراتيجيات والأنشطة التى تحدد معالم الطريق نحو توفير تعليم أساسى جيد للجميع فى أجل لا يتعدى عام ٢٠١٥ ، ولتحقيق ذلك الهدف وضع المنتدى وثيقة بعنوان "المبادئ التوجيهية القطرية بشأن إعداد خطط العمل الوطنية فى مجال التعليم للجميع" ، وذلك لمساعدة البلدان على وضع نهوجها الخاصة لتحقيق التعليم للجميع ، وعلى تحديد مساراتها لبلوغ هذه الأهداف.

وكان من أهم توصيات منتدى داكار أنه ينبغى إنشاء شراكة واسعة على المستوى الوطنى تجمع بين الحكومة والمجتمع المدنى والشركاء الآخرين الوطنيين والدوليين مثل وكالات الأمم المتحدة (اليونسكو واليونيسيف.....) ، والجهات المانحة مثل البنك الدولى والاتحاد الأوربى ، والأقسام المعنية بتقديم المساعدات الإنمائية فى الحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية الدولية ، وذلك بهدف تكوين آلية يطلق عليها "المنتدى الوطنى للتعليم للجميع" تتمثل أهم أهدافه فيما يلى[١]:

- تأمين أهداف التعليم للجميع التى حددها مؤتمر داكار.
- التأثير فى إعداد الخطط والسياسات والاستراتيجيات الحكومية لاسيما فى قطاع التربية ولكن أيضا فى القطاعات الأخرى من أجل ضمان التأكيد الواجب على أهداف التعليم للجميع وأولوياته.
- تعزيز وتطوير علاقات شراكة فعالة بواسطة الحوار والتعاون والتنسيق.

ويلاحظ فى هذه التوصيات التأكيد على أهمية الشركاء الدوليين وممثلين عنهم فى "المنتدى الوطنى المقترح" وحيث إن من أهدافه التأثير فى

---

(١) اليونسكو: إعداد خطط العمل الوطنية: مبادئ توجيهية قطرية. مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية. بيروت. ٢٠٠٠. ص ص ٢-٦.

إعـــداد الخطط والسياسات والإستراتيجيات الحكومية. فإنه بالتالى يؤكد البعد الخارجى فى صياغة وتنفيذ السياسات التعليمية الوطنية للدول.

وفـــى ضوء ذلك يمكن القول بإن التوصيات التى يتفق عليها فى جميع تلك المؤتمـــرات الدولـــية ، تقدم حافزا للدول على الوفاء بالالتزامات التى تمت الموافقة عليها رسميا سواء على المستوى القومى ، أم على المستوى الدولى فـــى معـــاهدات دولـــية ملـــزمة قانونيا للدول المصدقة عليها ، حيث تنص المعـــاهدات الدولـــية على إجراءات أو آليات للتنفيذ تلتزم بها الدول ، وتقدم الدول تقارير دورية إلى الأمم المتحدة أو إلى اليونسكو بشأن التدابير المتخذة لتنفـــيذ أحكـــام المعـــاهدة موضوع البحث ، وجدير بالذكر أنه لا يتم فرض عقوبـــات علـــى الدول التى تتخلف عن تنفيذ المعاهدات الدولية ذات الصلة بالتعلـــيم ، إلا أن هيئات الرصد الدولية يمكن أن تمارس ضغطا معنويا على الـــبلدان لتنفيذ هذه المعاهدات ، كما أن التصديق على هذه المعاهدات الدولية يفتح الباب أمام المواطنين فى كل بلد مصدق ــ تبعا للنظام القانونى للبلد ــ أن يـــتحدوا دولتهم إزاء عدم امتثالها لأحكام معاهدة معينة ، ففى البلدان ذات الـــنظم القانونـــية المـــتطورة ــ كما فى أوربا الغربية مثلا ــ توجد سوابق قضـــائية يعـــتد بهـــا فيما يتعلق بالحق فى التعليم[1]. وتتمثل أهم المعاهدات الدولية الرئيسية ذات الصلة بالتعليم فيما يلى:

- الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز فى مجال التعليم ١٩٦٠.

- بـــروتوكول إنشاء لجنة للتوفيق والمساعى الحميدة يناط بها البحث عن تســـوية لأية خلافات قد تنشأ بين الدول الأطراف فى الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز فى مجال التعليم ١٩٦٢.

---

(١) اليونسكو: تقرير عن التربية فى العالم. "الحق فى التعليم: نحو التعليم للجميع مدى الحياة". باريس. ٢٠٠٠. ص ص ٢١-٢٢.

- العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦.
- اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩.
- الاتفاقية الخاصة بالتعليم التقنى والمهنى ١٩٨٩.

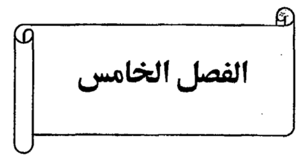
وجدير بالذكر أن مصر صدقت على المعاهدات الأربع الأولى ولم يتم التوقيع على المعاهدة الخامسة حتى عام ٢٠٠٠.

ولقد جاءت السياسة التعليمية الجديدة فى مصر التى عبرت عنها وثائق "مبارك والتعليم ــ نظرة إلى المستقبل" ــ والوثائق التابعة لها التى تصدرها وزارة التربية والتعليم بعنوان "مبارك والتعليم" ــ لتؤكد على التزام مصر بتحقيق هدف التعليم للجميع الذى تم إقراره فى مؤتمر التعليم للجميع ، كما أن التأكيد على "تعليم البنات" الذى أكدته السياسة التعليمية الجديدة ، وما ترتب عليه من زيادة عدد مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع. حيث أشارت إحدى هذه الوثائق إلى أن (معاهدة ١٩٨٩ فى شأن حقوق الطفل ، ومؤتمر جومتيين عام ١٩٩٠) ، وفرتا إطارا عاما لبذل مزيد من الجهود المكثفة فى سبيل التأكد من أن كل المواطنين بغض النظر عن بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية ومواطن إقامتهم يمكنهم الالتحاق بالتعليم فى نهاية هذا العقد وأن الالتزام المصرى تمثل فى إعلانى الرئيس اللذين ناديا بأن تكون التسعينيات العقد القومى للقضاء على الأمية والعقد القومى للطفل"[1].

وهو ما يؤكد الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية فى رسم السياسة التعليمية.

---

(١) وزارة التربية والتعليم: التعليم للجميع فى جمهورية مصر العربية ـ اجتماعات الدول التسع حول التعليم للجميع ـ القاهرة ـ أكتوبر ١٩٩٣ ـ ص ١١.




# مؤسسات النقد الدولية والسياسة التعليمية فى مصر

# الفصل الخامس

# مؤسسات النقد الدولية والسياسة التعليمية فى مصر

بداية يجب توضيح اعتراف القيادة السياسية متمثلة فى وزير التعليم بالنفوذ الذى يمثله كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على القرار الوطنى ، حيث يشير وزير التعليم إلى أن "مصر وكل دول العالم تتعرض لازدياد النفوذ الدولى على القرار الوطنى ، ونراه فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .. ونراه فى اتفاقية الجات ... ونراه فى معاهدة منع انتشار الأسلحة .. ونراه فى مؤتمرات حقوق الإنسان .. نراه فى قرارات الأمم المتحدة التى تتعلق بالمسائل المختلفة ، وفى الرأى العام العالمى ومن يقفون وراءه ، كل ذلك نراه مؤثرا على الإرادة المحلية لأى دولة من دول العالم ، وأننا دولة نعتز فيها باستقلالنا وحرية قرارنا ، ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل حقائق الحياة التى نعيشها فى هذا العصر"[١].

وإذا كان هذا التصريح يوضح مدى النفوذ القوى لكل من البنك والصندوق الدوليين فيجب التعرف على الأسباب التى أدت لتزايد هذا الدور ومدى تأثيره على السياسة التعليمية فى مصر وفى أى مرحلة من مراحلها ولأى اتجاه.

**١- العلاقة بين مصر والبنك والصندوق الدوليين:**

العلاقة بين مصر وكل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى علاقة قديمة ولكنها شهدت مراحل قوى وضعف بسبب الظروف والاتجاهات السياسية التى مرت بها مصر.

---

(١) حسين كامل بهاء الدين: الجامعات وتحديات العصر. وزارة التربية والتعليم. قطاع الكتب. القاهرة. ١٩٩٥. ص ١٥.

وكانــت مصـــر والعـــراق بين أول إحدى عشرة دولة صدقت على اتفاقية إنشاء كل من البنك والصندوق ، كما كانتا من الدول الأربعة والثلاثين الــتى حضرت الاجتماع الأول لمجلس محافظى هاتين المؤسستين الذى عقد فى (سافانا جورجيا بالولايات المتحدة) عام ١٩٤٦[١].

إلا أن الأزمـــة الــتى حدثت عام ١٩٥٦ لسحب البنك الدولى تقديم قرض لمصر لبناء السد العالى (وهى أزمة معروفة تناولتها مؤلفات عديدة بل والأغانى الشعبية) أدت هذه الأزمة إلى عدم حصول مصر على قروض من البنك الدولى حتى عام ١٩٧٤ باستثناء القرض الذى حصلت عليه مصر عام ١٩٥٩ لــتمويل إعادة فتح قناة السويس ، وذلك لأن دولا كثيرة لها مصلحة فى إتمامه.

وفـــى عـــام ١٩٧٤ بدأت تعود العلاقة بين مصر والبنك والصندوق الدوليـيــن ففى مايو من نفس العام زار القاهرة "جون غنتر" مبعوث صندوق النقد الدولى وأبدى انزعاجه من حجم القروض ومتأخرات الديون المصرية ، وطالـــب بتخفــيض سعر الجنيه المصرى وإقامة سوق تجارية للنقد الأجنبى يــتحدد فـــيها سعر الجنيه ، ووفقا للعرض والطلب[٢] بالإضافة إلى الشروط الأخـــرى الـــتى تهدف إلى تحرير الاقتصاد المصرى وإعادة دمج مصر فى السوق الرأسمالى العالمى ، وكان من نتائج ذلك صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاتـــه والـــتى أسست الاقتصاد المصرى لإرساء دعائم الانفتاح لاقتصادى[٣].

---

١) إبراهيم شحاته: نحو الإصلاح الشامل. مرجع سابق. ص ٤٠٢.

٢) رضاه هلال: "صناعة التبعية. قصة ديون مصر وصندوق النقد الدولى". عرض: خالد الفيشاوى. الفكر الاستراتيجى العربى. العدد ٢٨. أبريل ١٩٨٩. معهد الإنماء العربى. بيروت. ص ٢١٣٦.

٣) أحمد نوار: الانفتاح وتغيير القيم فى مصر. مصر العربية للنشر والتوزيع. القاهرة. ١٩٩٣. ص ٧٠.

ولكــن بعد عقد من النمو الاقتصادى السريع الذى بدأ عام ١٩٧٥ ، أخــذ الاقتصـــاد المصــرى فى التراجع ، وذلك لعدة أسباب منها انخفاض الأســعار العالمية للبترول عام ١٩٨١ حيث انهار المتوسط المرجح لأسعار التصــدير البــترول الخــام من ٣٤ دولار للبرميل إلى ١٢ دولار فى مايو ١٩٨٦ ، ولمـــا كان قطاع البترول يحتل مركزا مهما فى الاقتصاد المصرى يمثل حوالى ١٦,٦% من الناتج المحلى الإجمالى ، فقد كان الأثر كبيرا على المتغيرات الاقتصادية(١).

وســعت مصر فى تلك الفترة إلى المحافظة على استمرار الاستثمار فــى البنــية الأساســية الــتى كانت الحاجة شديدة إليها ، عن طريق إحلال الإقراض الخارجى محل الواردات المفقودة ، وعن طريق إتباع سياسة مالية توســعية ، وأدى ذلــك فــيما بيــن ١٩٨١-١٩٩١ إلى ارتفاع حجم الدين الخــارجى من ٢٢,١ مليار دولار إلى ٣١,١ مليار دولار ، وفى نفس الفترة أصــبح متوســط عجــز الموازنـــة حوالى ١٨% سنويا من الناتج المحلى الإجمـــالى، فضـــلا عن معدل تضخم بلغ متوسطة ١٦,٢% سنويا ، وأخذت الــثقة تــنهار فى العملة المحلية ، كما يتضح ذلك من ازدياد نسبة "الدولرة Dolarization Ratio" (الحصـــة التى تمثلها العملات الأجنبية فى إجمالى السيولة) ، وانخفضت احتياطات النقد الأجنبى إلى ٣,٩ مليار دولار (وهو ما يوفر غطاء لفترة ٣,٥ شهرا للمدفوعات الخارجية)(٢).

فى ضوء تلك المؤشرات عن حالة الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة كـــان من الواضح أنه لا يمكن استمرار الوضع على ما كان عليه ، فاتجهت الحكومـــة إلى إعادة التفاوض الجدى مع البنك الدولى حول برنامج إصلاح هـــيكلى شامل يقدم البنك قرضا للمساعدة على تنفيذه بعد أن تصل الحكومة

---

(1) The World Bank, Arab Republic of Egypt: Egypt Stabilization and Structural Change - January 26, 1999, p. 3.

(2) World Bank, Egypt Stabilization and Structural change . Op. Cit., p. 4.

إلـــى اتفاق مع صندوق النقد الدولى حول سعر الصرف وسعر الفائدة وعجز الموازنة وخطة التمويل ، حيث بدأت هذه المفاوضات عام ١٩٨٩.

وبعد جهد وسلسلة من المباحثات المطولة توصلت مصر إلى اتفاقات مـــع صـــندوق النقد الدولى فى شهر مايو ١٩٩١ ، كما تم الاتفاق مع البنك الدولى فى شهر نوفمبر ١٩٩١ حول حزمة من الإجراءات لتحقيق الاستقرار أو التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، وقد شكل هذان الاتفاقان معا جوهر ما يعرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى(١).

ويتكون هذا البرنامج المصرى للإصلاح والتكيف الهيكلى من ثلاث مراحل هى(٢):

**المرحلة الأولى: مـــايو ١٩٩١–مـــارس ١٩٩٣:** تمت هذه المرحلة بترتيـــب مســـاندة وافـــق عليه مجلس مديرى صندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٩١ ، وبموجبه تحصل مصر على ما يعادل ٢٣٤,٤ مليون وحدة حقوق ســـحب خاصة (بنسبة ٣٦,٤% من حصة مصر) من الصندوق ، ولقد انتهى العمل بترتيب المساندة هذا فى ١٩٩٣/٣/٣١. كما تم تدعيم المرحلة الأولى بقرض للتكيف الهيكلى من البنك الدولى ، وافق عليه مجلس مديرى البنك فى ١٩٩٢/٢/٢١ وبموجـــبه تحصل مصر على قرض بقيمة تعادل ٣٠٠ مليون دولار ، وبالإضافة إلى ذلك حصلت مصر على موافقة نادى باريس فى مايو ١٩٩١ علـــى خصم جزء من الدين وخدمته على ثلاث دفعات بالتوازن مع تقـــدم مصـــر فى تطبيق إجراءات برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى ، الدفعة الأولـــى فى يوليو ١٩٩١ وتمثل ١٥% من القيمة الحالية والدين المستحق ،

---

(١) جودة عدبالخالق: "سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى فى مصر": إصلاح اقتصادى أم مرضى هولندى؟. مرجع سابق. ص ٣٢١.

(٢) جودة عدبالخالق: "سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى فى مصر": إصلاح اقتصادى أم مرضى هولندى؟. مرجع سابق. ص ٣٢٢.

والدفعة الثانية وتمثل ١٥% كان محددا لها ١٩٩٢/١٢/٣١ ، أما الدفعة الثالثة وتمثل ٢٠% فكان محددا لها ١٩٩٤/٧/١ ، وبذلك تكون الديون التى خضعت لاتفاق من نادى باريس عام ١٩٩١ هو مبلغ ١٩,٦ مليار دولار ، مما جعل هذه الترتيبات شيئا غير مسبوق لأى دولة نامية من ناحية حجم تخفيف الدين[١].

**المرحلة الثانية: مارس ١٩٩٣ ـ أكتوبر ١٩٩٦:** ولقد تم تدعيم هذه المرحلة بترتيب موسع من صندوق النقد الدولى لمدة ثلاث سنوات وبرنامج لمراقبة التكيف الهيكلى مع البنك الدولى ، وتبلغ قيمة هذا الترتيب ٤٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة وافق عليه مجلس الصندوق فى ١٩٩٣/٩/٢٠.

**المرحلة الثالثة: من أكتوبر ١٩٩٦:** وتشمل هذه المرحلة توسيع وتعميق إجراءات التكيف الهيكلى من خلال الخصخصة وتحرير التجارة وإزالة القيود ورفع الدعم وإصلاح القطاع المالى والإدارى ، وتم تدعيم هذه المرحلة بترتيب مساندة بقيمة ٢٧١,٣٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة وافق عليه مجلس الصندوق فى ١٩٩٦/١٠/١١[٢].

ويهدف هذا البرنامج إلى استئناف النمو الاقتصادى بوتيرة سريعة وبصورة مطردة ، ويركز البرنامج على ثلاثة من مجالات السياسية: التثبيت، والتكيف الهيكلى ، والمؤسسات الاجتماعية ، وبهذه الطريقة انضمت مصر إلى الدول التى تطبق سياسات التكيف الهيكلى التى يتبناها كل من البنك والصندوق الدوليين.

ويشير البعض إلى أن أهم ما يميز التكيف الهيكلى هو الوزن النسبى للمؤثر الأجنبى فى تبنى السياسة المعنية ، رغم وضوح دور العامل

---

(1) World Bank, Op. Cit., p. 39.
(2) International Monetary Fund (IMF), Arab Republic of Egypt, Staff Report for First Review Under the stand-by Arrangement (18 March, 1997), p. 12.

الخارجي في مصر عند تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ ، إلا أن التأثـير الخـارجي كان لـه ثقل نسبي أكبر في حالة تبني سياسات التكيف الهيكلي من ناحيتين[١]:

**الأولى:** فقـد جاء التكيف إثر مطالبة محددة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولـي بعقد اتفاق يسمح لمصر بالاستفادة من المميزات الناجمة عن رضا الصندوق.

**الثانية:** أن التكيف يمثل الموقع السلبي الذي فرض على البلدان الفقيرة عقب التغيرات العاصفة في النظام الدولي عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، بحيث أصبحت هـذه البلدان متلقية للسياسات الاقتصادية من الخارج إلى حد كبير أكثر منها صانعة "Marker" لها.

وإذا كـان الهدف الأساسي لسياسات التكيف الهيكلي هو زيادة النمو وتوسيع قاعدة المستفيدين – كما يدعي – عن طريق الإصلاح الاقتصادي ، فإن هذا الإصلاح لن يتحقق إلا إذا تمت إصلاحات أخرى مكملة يراها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مهمة وضرورية.

حيـث أوضح "نائب رئيس البنك الدولي" أن الإصلاح الاقتصادي لا يمكـن أن تكـتمل آثاره الإيجابية إلا إذا واكبه إصلاح في جميع المجالات الأخـرى ، وخاصـة فـي مجال التعليم وفي المجالات القانونية والقضائية والإداريـة ، لمـا لهـذه المجـالات جمـيعا من تأثير خاص ومباشر على المعاملات ، بل وعلى سلوكيات الأفراد وأخلاقياتهم[٢].

---

(١) محمد عبدالشفيع عيسى: مرجع سابق. ص ٩٦.

(٢) إبراهيم شحاته: الإطار القانوني للإصلاح الاقتصادي في مصر. المركز المصري للدراسات الاقتصادية. القاهرة. ١٩٩٦. ص ٣.

**٢- الإصـــلاحات الــتى توصى بها مؤسسات النقد الدولية فى ظل التكيف الـهيكلى:**

**أ- الإصلاح القانونى:**

ويعـــنى ذلك ضرورة مراجعة النظام القانونى والتنظيمى فى مصر ابتداء بالقوانين واللوائح التى تنظم قطاع الأعمال والقطاع المالى والمصرفى، ســواء مــن حيث القواعد التى ينبغى العمل بها أو المؤسسات القائمة على التنفيذ. فقد أوضحت دراسة أعدها البنك الدولى حول "البيئة التنظيمية للقطاع الخـــاص فى مصر" تمت فى مطلع عام ١٩٩٢ وسلمت للحكومة المصرية ، أنه رغم كل إجراءات التحرير التى تمت مؤخرا فمازالت هذه البيئة مقيدة فى جوانب كثيرة من حيث الموافقات والمحظورات المتعددة خاصة بالنسبة للبدء فـــى الاســـتثمار والخـــروج منه ، وبالنسبة لتشغيل العاملين وإنهاء عملهم ، واقترحـــت الدراســـة مجموعة من الإجراءات والاقتراحات التى تهدف إلى تحسين البيئة التنظيمية للاستثمار فى مصر[١].

**ب- الإصلاح القضائى:**

قـــام البنك الدولى مع بعض مؤسسات التنمية بمساعدة بعض الدول النامـــية لإجراء إصلاحات جذرية فى نظام القضاء فيها ، وذلك اقتناعا بأن التســـوية الســـريعة والعادلـــة للمنازعات ضرورية فى تكوين مناخ مناسب للاستثمار بل وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة.

وقـــد شـــملت بـــرامج الإصلاح القضائى إنشاء مبان جديدة للمحاكم وتـــزويدها بـــأحدث النظم والمعدات والمكتبات ، نشر القوانين والأحكام فى مـــراجع منظمة تنظيما حديثا ، بعض الإجراءات الأخرى التى تساعد على سرعة إنهاء إجراءات التقاضى[٢].

---

(١) المرجع السابق: ص ١٨٢.

(٢) إبراهيم شحاته: نحو الإصلاح الشامل. مرجع سابق. ص ١٨٥.

### جـ- الإصلاح الإدارى :

يوضح البنك الدولى أنه لا سبيل لنجاح الإصلاح الاقتصادى فى دولة معينة ما لم يسبقه أو يصطحبه إصلاح أساسى فى جهازها الإدارى ، بل وأحيانا فى الطريقة التى تتم بها مزاولة السلطة من جانب الدولة ، أى طريقة الحكم نفسها ، وذلك فيما يتعلق بإدارة الموارد العامة للدولة (المادية والبشرية) من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها.

وتأخذ مساعدة البنك الدولى لجهاز الخدمة المدنية أحيانا شكل مساعدة الدولة فى إعادة تنظيم أجهزتها الإدارية ، أو فى طريقة اتخاذ القرارات فيها، بل ويمكن أن تصل هذه المساعدة إلى حد إعادة هيكلة الجهاز الإدارى كله ، بهدف زيادة الكفاءة فيه أو القضاء على الفساد أو تخفيضه وذلك فى الحالات التى يكون التدهور فى أوضاع الجهاز الإدارى قد وصل إلى أبعاد غير عادية ، وقد إتسع نشاط البنك الدولى فى مجال إصلاح الجهاز الإدارى فى الدول المقترضة ، حيث إتخذ هذا النشاط أشكالا مختلفة مثل تمويل الدراسات اللازمة للإصلاح الإدارى والتدريب الذى يصاحب هذا الإصلاح ، عن طريق قروض للمعونة الفنية طبقا للشروط المعتادة للاقتراض من البنك[1].

### د- الإصلاح فى مجالات التعليم والتنمية البشرية:

تشير بعض الدراسات إلى أن الإصلاح الذى بدأته مصر يظل عملا ناقصا إن لم يعالج مسألتين أساسيتين يقفان وراء كل المشكلات التى تواجهها مصر تقريبا ، وهما المسألة السكانية ، والمسألة التعليمية[2]. حيث لا يكتمل برنامج إصلاح فى دولة نامية مثل مصر إلا إذا أعدت نفسها للإفادة من التقدم العالمى فى المجالات العلمية ، عن طريق نظام تعليمى يقوم على تشجيع البحث وإصلاح الأوضاع الإدارية.

---

(١) المرجع السابق: ص ٣١٩.

(٢) المرجع السابق: ص ١٧٩.

وعلى الرغم من عدم اشتمال سياسات التكيف الهيكلى فى مصر على سياســـة مصممة خصيصا لقطاع التعليم ، إلا أن هذه السياسات ألقت بظلالها على قطاع التعليم بمستوياته الثلاثة.

ويشـــير "محمد نعمان نوفل" إلى أننا عندما نتعرض بالتوقع والتحليل للآثار المتوقعة لسياسات التكيف الهيكلى على قطاع التعليم ، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل اتجاهات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، حتى ولو تجاهلت بعضها السياسة الرسمية المعلنة ، وذلك لأن مؤسسة مثل البنك الدولى ، إذا اقترحـــت سياســـات لبلد مثل مصر ، فإنه حتى ولو عدلت الحكومة ، إلا أن مـــثل هذه السياسة المقترحة تظل لفترة طويلة أساسا مرجعيا لجانب مهم من المهتميـــن والخبراء وصناع السياسات الذين يعلقون عيونهم ويرهفون آذانهم دائما تجاه ما يصدر عن مؤسسات التمويل الدولية ويخلعون عليها حالات من التبجيل والاحترام العلمى المبالغ فيه[1].

وتشير بعض الدراسات إلى أنه "توجد علاقة واضحة بين مؤسسات النقد الدولية كجهة تمنح القروض والمساعدات ، ومشروعات تطوير التعليم فى مصر كجهة متلقية لها ، ويكون الطرف الأول فى هذه العلاقة هو الأقوى ويكـــون الطـــرف الـــثانى هو الأضعف ، وتتعمق هذه العلاقة ، وتبدو غير متكافـــئة لأنهـــا تمـــنح الطرف الأول القوة الكافية لجعله قادرا على وصف سياسات (روشتات) إصلاحية ـــ من وجهة نظره ـــ لإخراج الدول المتعثرة مـــن عثرتها"[2] حيث تشكل مقترحات هذه المؤسسات الدولية "إطارا مرجعيا يلعـــب دور الأيديولوجية الحاكمة لسلوك عدد من متخذى القرار يحركهم فى ذلـــك إحساس عملى بالتكيف مع الضرورة ، والاعتقاد فى برامج السياسات

---

(١) محمد نعمان نوفل: "بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلى على التعليم". مرجع سابق. ص ٩٦.

(٢) السيد محمد ناس: "التكيف الهيكلى والتعليم العالى". مرجع سابق. ص ١٩١.

الـتى تطرحها هذه الهيئات ، ووصف هذه السياسات بأنها خلاصة التجارب العالمية ، مما يضفى عليها أهمية تتجاوز قيمتها الحقيقية بمراحل يكون ناتج هـذا فـى الواقع ، تثبيت عدد من الرؤى السياسية بوصفها رؤى مقدسة لا يجوز الاقتراب منها بدعوى أنها تمثل خلاصة أفكار وخبرة عالمية مؤكدة ، وهـى أرفـع مـن أن تـناقش ، ولـيس لأحد الحق فى مناقشة التفاصيل الإجرائية"[١].

حيـث يؤدى البنك الدولى الدور المنسق والقيادى لمعظم المنظمات الدولية الفاعلة والعاملة مع مصر للتخفيف من عبء برامج وسياسات التكيف الهـيكلى ، حيـث يقـوم أسلوب العمل بالبنك الدولى على أساس تشخيص الأسـباب الأساسـية للمشكلات بواسطة خبرائه الذين يعملون ـ ميدانيا ـ خـلال بعـثات ممـتدة ، ويقدمون مقترحات محددة للبنك الدولى والحكومة المصرية لمناقشتها والمصادقة عليها رسميا فيما بعد ، وفى إطار مناقشة آثار التكيف الهيكلى تم توقيع اتفاق يحدد لكل جانب المسئوليات والالتزامات التى تقع على عاتقه ، وتقسيم العمل من حيث الترتيبات والمتابعة[٢].

وتؤكـد خبيرة التعليم بالبنك الدولى (ماى تشونشانج) ، "أن العلاقات بيـن البنك الدولى والحكومة المصرية تعود إلى ما يقرب من ثلاثين عاما ، وفـى خلال هذه الفترة فإن الأولويات بالنسبة للحكومة المصرية قد تطورت بشكل ملحوظ فى عديد من المجالات المهمة". كما أكدت أن دعم البنك الدولى للتعليم المصرى تحول من تمويل مشروعات تخدم كل منها منطقة معينة أو

---

(١) محمد نعمان نوفل: "مأزق سياسات التعليم العالى فى ظل توجهات التنمية". مستقبل التربية العربية. مجلد ١. العدد ٣. يوليو ١٩٩٥. مركز بن خلدون ، جامعة حلوان. القاهرة. ص ٢٣.

(٢) سمير إسحاق ، وحسين الجمال: "مدخل القطاع وما يتضمنه تجاه المساعدة الفنية. الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر". مستقبليات. المجلد ٣٠. العدد ٤. ديسمبر ٢٠٠٠. مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة. ص ٥٨٥.

فــئة معينة ، إلى مراجعة السياسات التعليمية ، ودعم منظومة التعليم ككل ، وأنه فى الثمانينيات كان التركيز على زيادة أعداد المقبولين بالتعليم الأساسى فــى محاولة للوصول إلى الاستيعاب الكامل لجميع الأطفال فى سن التعليم ، أمــا فى منتصف التسعينيات فإن التركيز يتم على أساس مراجعة السياسات التعليمية من أجل الوصول إلى تعليم أفضل ، يمكن شباب مصر من الدخول بثــبات إلى القرن الحادى والعشرين ، ويؤهلهم لمواجهة منافسات وتحديات السوق العالمية المنتظرة فى ذلك القرن"[1].

وتشــير خبيرة البنك الدولى "أنه فى الماضى كان التعاون بين البنك الدولى والحكومة المصرية من خلال مشروعات فردية يخدم كل منها غرضا محددا فى جزء من قطاع ، أما الآن يتم التعاون كشركاء فى عملية التنمية ، حيــث تــم الانتقال من مرحلة المشروعات إلى منظومة البرامج المتكاملة ، الــتى يــتم من خلالها النظر إلى قطاع التعليم ككل وكوحدة واحدة ، وأنه تم وضــع إطــار إستراتيجيتى لبرنامج تطوير التعليم الأساسى ، بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم المصرية والبنك الدولى ، ومن خلال هذا البرنامج تم العمــل عــن قــرب مع وزير التعليم وفريق العمل الذى كونه من أجل هذا الغــرض ، وذلك من أجل مراجعة شاملة للسياسات والممارسات فى مرحلة التعليم الأساسى ، وهذه المراجعة نتج عنها مجموعة من المدخلات التعليمية الــتى تــزود الطلاب عند تطبيقها ، بالقدرة على أن يفكروا لأنفسهم ، وأن يشاركوا بفعالية فى مكان العمل"[2].

---

(1) ماى تشوتشانج: كلمة بمناسبة الإعلان عن تقرير تطوير التعليم الأساسى فى السنوات الخمس الأخيرة. فى المؤتمر الذى عقد بوزارة الخارجية المصرية ١٩٩٧/١١/٩. التعليم مشروع مبارك القومى ٩١-١٩٩٧. وزارة التربية والتعليم. القاهرة. ١٩٩٧. ص ٩٩.

(2) المرجع السابق: ص ١٠٠.

ولذا قامت وزارة التربية والتعليم بعقد لقاءات وورش عمل بمشاركة خـبراء البـنك الدولى لمناقشة سبل تطوير التعليم فى مصر والاستفادة من الخبرة الأجنبية بهدف تحسين الكفاءة والجودة والمساواة فى التعليم[١].

ويظهـر دور البـنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى رسم السياسة التعليمـية فـى مصـر على أنه مسألة فنية ، وذلك لأن البنك والصندوق لا يحـددان أهداف التعليم العامة بصورة مباشرة ، "ولكنهما يتدخلا لتخصيص المـوارد ورسم الأولويات ، وبذلك يتم إعمال مفهوم الإجرائية على تطبيق الأهـداف وتأويلها على نحو محدد دون آخر" ، ولأن الخبرة الفنية المتقدمة تغرى الجانب المصرى بتوسيع نطاق الاعتماد عليها ، ولأنها تتواجد بسبب الحاجـة إلـى المعلومة ، والنصح السرى بالدرجة الأولى ، وازدواجها مع مؤسسـات وطنـية يـتم فيها إجراء البحوث لإحداث تعديلات فى السياسة التعليمية[٢].

حيـث تستلزم عملية الإقراض من البنك والصندوق إعداد دراسات تفصـيلية عـن القطـاع الموجه لـه الإقراض وتطوره ، كما توضح هذه الدراسـات الخطـوط العريضة لدور البنك والصندوق ، وشروط الإقراض متضمنة بيان ما يلزم من تغيير فى السياسات ، وكذا اقتراح أو إعلان بعض التوجهات للحكومات المانحة لتوجيه معوناتها للمسارات السليمة ، كما تعتبر بمـثابة معونـة فنـية مقدمة من البنك والصندوق للدول النامية إسهاما فى تشخيص المشاكل[٣].

ولذلـك يقـوم البـنك الدولى وصندوق النقد الدولى بإجراء البحوث والدراسات لإحداث تغيير تعليمى جذرى ، فعلى سبيل المثال :

---

(١) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم - ١٠ سنوات فى مسيرة التعليم - قطاع الكتب - ٢٠٠١ - ص ٨٦.

(٢) منى أحمد صادق سعد: مرجع سابق - ص ١١٢.

(٣) محمد مصطفى أحمد مصطفى: مرجع سابق - ص ٥٧.

- أجـــرى البنك الدولى مع المركز القومى للبحوث التربوية سلسلة تعاقدات بحثـــية مشـــتركة عـــن التعلـــيم الابتدائى ، ثم حدث الاتفاق على تطوير المرحلتيـــن الابتدائية والإعدادية لتصبحا مرحلة واحدة إلزامية تم تنفيذها مع وكالة التنمية الأمريكية ، حيث أسفرت نتائج أحد البحوث التى أجريت عـــن ضـــرورة دراسة الأنماط التنظيمية المختلفة بالمرحلة ، أى أوصت الدراســـة بضرورة البحث فى هيكل السلم التعليمى ٦-٣-٣ ، وبناء عليه أجرى البنك الدولى دراسة لتعديل السلم التعليمى أعقبها تحوله إلى النمط التنظـــيمى ٥-٣-٣ ، وذلك فى ثنايا امتداد التعاقد على استمرار مشاريع التعليم الأساسى[١].

وفـــى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى طلب صندوق النقد الدولى البدء بتنفيذ مخططات خفض الدعم وترشيد الإنفاق الحكومى والاستهلاكى ، ومـــنها خفض الإنفاق العام على التعليم العام والجامعى والاتجاه إلى تمهين التعلـــيم وذلك بتطبيق صيغة التعليم الأساسى ، مع الإيحاء بضرورة الإتجاه إلى زيادة دور القطاع الخاص عامة وفى التعليم بصفة خاصة ، كما أوصى بالإتجـــاه إلـــى تقلـــيص ســـلطة المركـــزية الإدارية وإعطاء فاعليات أكبر للمحليات[٢].

كمـــا عـــرض تقرير البنك الدولى "مصر ـــ تخفيف حدة الفقر خلال التكيف الهيكلى" مقترحات السياسة الخاصة بالتعليم ، حيث يوضح التقرير أن "رأس المـــال البشرى هو الأصل الأعلى قيمة لدى الشعب الفقير ، ولهذا فإن حمايـــة بـــرامج مكـــون الرأسمال البشرى تكون حاسمة خلال فترة الانتقال الخاصـــة بالإصلاح الاقتصادى برغم تخفيضات الإنفاق الحكومى المخططة

---

(١) المرجع السابق: ص ٩٤.

(٢) منى أحمد صادق: مرجع سابق. ص ٨٣.

ســلف" ، ويــرى أن السبيل لذلك يكون بتحسين نموذج تخصيص واستخدام المــوارد المتاحة ، وبناء على هذه الرؤية يقرر البنك الدولى المبادئ التالية للمحافظة على رأس المال البشرى[١]:

- المحافظـــة علـــى الإنفاق الحكومى الحالى المخصص للتعليم الأساسى وإنجاز تعليم ، أساسى شامل (إلزام شامل) خاصة للفتيات.
- ترشيد النموذج الحالى لتخصيص الموارد وبالذات فيما يتعلق بالسياسات الحالـــية الهادفة للتوسع فى جميع مستويات التعليم لأن مثل هذه السياسة غير قابلة للاستمرار من ناحية وغير عادلة من ناحية أخرى.
- التركـــيز الأكبر ينبغى أن يوجه للتعليم الأساسى نظرا للعائد الاجتماعى العـــالى مـــنه ، فضـــلا عـــن إتاحة فرصة تعليمية أفضل لغير القابلين للاستمرار فيما بعد التعليم الأساسى.

ثـــم يحدد تقرير البنك الدولى أربعة اختيارات يمكن الأخذ بها لزيادة مستوى العدالة وكفاءة الإنفاق فى التعليم وهى[٢]:

- إلغاء رسوم التعليم الأساسى.
- تعميم مبدأ دفع نفقة التعليم فى مرحلة التعليم العالى والجامعى.
- تحســـين نوعية الإنفاق على التعليم الأساسى بنقل موارد الموازنة التى كانت مخصصة للتعليم العالى إلى التعليم الأساسى.
- إدخـــال إجـــراءات أكثر دقة فى الاختبار للطلاب لمرحلة التعليم ما بعد الثانوى.

وتشـــير بعض الدراسات إلى أنه توجد نقاط التقاء واتفاق كثيرة بين هـــذه المـــبادئ التى يقررها البنك الدولى فى تقريره ، ورؤية وزارة التربية

---

(1) World Bank: Egypt Alleviating Poverty During Structural Adjustment, 1991, Op. Cit., p. 134.
(2) World Bank: Egypt Alleviating Poverty During Structural Adjustment, 1991, Op. Cit., p. 138.

والتعليم كما هى موضحة فى وثيقة "مبارك والتعليم ــ نظرة إلى المستقبل" ، وذلك من حيث الاهتمام بالتعليم الأساسى وإعطائه الأهمية القصوى ، وكذلك هناك اتفاق على تحسين نوعية الإنفاق على التعليم الأساسى ، ولكن هذه الموارد جاءت من الخزانة العامة ولم تحدث عملية نقل الموارد من التعليم العالى إلى التعليم الأساسى كما يرى البنك الدولى[1].

ويشير تقرير آخر للبنك الدولى إلى أن النظام التعليمى المصرى يتميز بانخفاض الكفاءة الخارجية بسبب ارتفاع أعداد خريجى الجامعة العاطلين ، ويرجع التقرير أن السبب فى ذلك هو مجانية التعليم العالى المتاحة لكل الطلاب وعدم حرية اختيار الطالب للمجال الدراسى الذى يرغبه. ويشير التقرير إلى أن نظام التعليم العالى فى مصر نظام "سئ" Judged as Operating Poorly لأن الاستثمار الاقتصادى فيه مرتفع ، بينما العائد الاقتصادى منه ضعيف بسبب بطالة الخريجين.

ويوضح التقرير أن الطريق لرفع الكفاءة الخارجية للتعليم العالى فى مصر يكمن فى رفع المصروفات ، وزيادة مؤسسات التعليم العالى الخاصة التى تعتمد على التمويل الخاص ، وذلك لأنه عندما يواجه الطلاب بارتفاع المصروفات فإن العديد منهم سيعدل عن دخول الجامعة ويتجه إلى العمل المتاح ، وبالتالى ــ كما يشير التقرير ــ سترتفع الكفاءة الخارجية عندما يقل عدد خريجى الجامعة.

ويشير التقرير إلى أن نظام التعليم الجامعى الخاص سيكون أكثر استجابة لسوق العمل ، وذلك لأنه يبحث عن جذب الطلاب ، كما أنه يركز على المواد الدراسية والتخصصات التى يحتاجها سوق العمل ، وبذلك فإن المواد التى لا تخدم سوق العمل كالفلسفة والأدب والتاريخ ستحصل على دعم

---

(١) محمد نعمان نوفل: "بعض الآثار المتوقعة لسياسات التكيف الهيكلى على التعليم. مرجع سابق. ص ١٠٤.

مـــالى قلـــيل ، وبالـــتالى سيقل عدد طلابها. كما يوضح التقرير السابق أن وظـــائف التعلـــيم العـــالى التقلـــيدية يجب القيام بها من خلال الدراسة غير المتفرغة والتعليم المستمر(١).

ومـــن الدراســـات التى أعدها البنك الدولى ، ليتم من خلالها إعطاء توجـــيهات وتحديـــد مسارات للسياسات المختلفة فى الدول النامية المقترضة مـــنه، دراسة عن القطاع الخاص فى مصر أوضحت الدراسة أن المهارات تـــبدو أكثر أهمية من التعليم الرسمى ، وأن النظام التعليمى المصرى منقطع الصـــلة بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل المحلى ، كما أوضحت الدراسة أن هيكل الخريجين يغلب عليه حملة المؤهلات المتوسطة من ناحية ، وانحيازه الشـــديد نحو "مهارات الياقات البيضاء البيروقراطية أكثر منه نحو مهارات الياقات الزرقاء الإنتاجية" ، وخلصت دراسة البنك الدولى إلى اعتبار العجز فـــى الفنييـــن المهـــرة والعامليـــن ذوى الكفـــاءة يمـــثل قـــيدا شديد الحدة "Very Severe Constraint" على نمو القطاع الخاص فى مصر(٢).

وتشـــير دراسة البنك الدولى السابقة إلى أنه يجب على الفور إدخال تعديـــلات جوهـــرية على السياسة التعليمية والتدريبية ، وإلا ستصبح مشكلة عدم المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل عرضة للـــتفاقم فـــى المستقبل القريب ، ومن ثم يرى إعطاء أهمية لمراكز التدريب المهنى التى تخرج فئتى العمال المهرة والفنيين ذوى المهارات العالية(٣).

---

(1) Thomas Own Eisemon and Lauritz Holm. Nielson, "Reforming Higher Education System: Some Lessons to Guide Policy Implementation". http://www.worldbank.org/html/hcovp/educ/backgrd/rhesys2.

(2) World Bank, Private Sector Development in Egypt. The Status and the Challenges, "World Bank Report, Prepared to Conference Private Sector Development in Egypt: Investing in the Future", Cairo, October, 1994, p.11.

(3) Ibid., p. 14.

إلا أن بعـــض الدراسات المصرية ترى العكس من ذلك ، حيث ترى أن خـــريجى المدارس الفنية هم أكثر الفئات تعرضا للبطالة ، ومن ثم ترى الدراســـة أن خريجى التعليم الثانوى العام عادة ما يكونون أقل تأهيلا لسوق العمــل من ذوى التعليم الفنى ويرجع ذلك إلى عاملين ، أولهما: الصعوبات التمويلــية التى ينجم عنها تدنى نوعية التعليم الفنى ، أما العامل الثانى: فهو ســرعة تقــادم المهــارات التى يتعلمها طلبة الثانوى الفنى نتيجة التغيرات التكنولوجــية السريعة ، ولذلك ترى الدراسة أن التعليم العام الذى يركز على الرياضــيات والعلوم الطبيعية يسهم إسهاما أفضل من التعليم الفنى فى إعداد الخريجيــن لمواجهــة ســوق عمل دائم التغير مما يتطلب زيادة القدرة على التفكير المرن ويحل المشاكل ، واكتساب مهارات جديدة[١] وهى السياسة التى اتبعها البنك الدولى لتغيير موقفه من التعليم الفنى فى نهاية القرن .

ولكن المتتبع لمسارات السياسة التعليمية الحالية يجد أنها تتجه بشكل أو بآخــر بالاهتمام بالتعليم الأساسى فى المقام الأول ، ثم التوسع فى التعليم الفنى المتوسط والتدريب المهنى على حساب التعليم العام والجامعى ، وهو ما يظهر فى تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى تقدير أعداد خريجى مراكز التدريب والتعليم الفنى المتوسط وفوق المتوسط والجامعى فى الفترة من ١٩٩٧ ــ حتى عام ٢٠١٧ كما يبينها الجدول التالى[٢]:

---

(١) سعاد كامل رزق: التعليم وسوق العمل فى مصر. سلسلة أوراق بحثية. العدد ٦ . قسم الاقتصاد. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. القاهرة. ديسمبر ١٩٩٩. ص ٣٠.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: "دراسة متطلبات سوق العمل الداخلى والخارجى". ورقة عمل غير منشورة. فبراير ١٩٩٨. الجداول من ٢-٥.

جدول رقم (٥)

تقديرات نوعية خريجي التعليم في مصر حتى عام ٢٠١٧

| المستوى التعليمي / الفترة | ثانوى فنى ومراكز تدريب مهنى | معاهد فنية متوسطة | جامعى | فوق جامعى | إجمالى |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠/١٩٩٧ | ٣١٢٠<br>%٧٦,٣ | ٢١٩<br>%٥,٤ | ٦٥٨<br>%١٦,١ | ٨٩<br>%٢,٢ | ٤,٨٦<br>%١٠٠,٠ |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٢ | ٣٩٩١<br>%٧٩,٥ | ٢٣٧<br>%٤,٧ | ٦٨١<br>%١٣,٦ | ١٠٩<br>%٢,٢ | ٥٠١٨<br>%١٠٠,٠ |
| ٢٠١٢/٢٠٠٧ | ٤٨٦٢<br>%٨١,٦ | ٢٦٤<br>%٤,٤ | ٧٠٥<br>%١١,٨ | ١٢٩<br>%٢,٢ | ٥٩٦٠<br>%١٠٠,٠ |
| ٢٠١٧/٢٠١٢ | ٥٧٣٤<br>%٨٣,١ | ٢٩٢<br>%٤,٢ | ٧٢٨<br>%١٠,٥ | ١٤٨<br>%٢,٢ | ٩٦٠٢<br>%١٠٠,٠ |

(الأعداد بالألف)

ويتضح من الجدول السابق اتجاه السياسة التعليمية إلى التركيز على التعليم الفنى والمتوسط ومراكز التدريب المهنى ، فى مقابل تقليص عدد خريجى التعليم الجامعى ، حيث يتضح من تقديرات الجدول المستهدفة أن نسبة خريجى المدارس الثانوية الفنية هى ٧٦,٣% من إجمالى خريجى التعليم الفنى والعالى عام ٢٠٠٠ والمستهدف أن تصل إلى ٨٣,١% فى عام ٢٠١٧ بارتفاع قدره ٧,٢% ، فى حين نجد أن نسبة خريجى التعليم الجامعى تبلغ ١٦,١% فى الفترة من ٢٠٠٢/٩٧ ، ويتوقع أن تنخفض إلى ١٠,٥% فى عام ٢٠١٧ بانخفاض قدره ٥,٦% ، وهذا يتفق مع دعوة البنك الدولى بتخفيض عدد الطلاب الجامعيين بتخفيض نسب القبول منذ البداية وذلك لأن السوق فى حاجة إلى المهرة والفنيين أكثر من خريجى الجامعات.

وفى دراسة حديثة أعدها البنك الدولى عن التعليم الفنى وبرامج التدريب فى مصر ــ أوضح البنك الدولى أنه فى ظل برامج التكيف الهيكلى

فـإن سوق العمل الماهرة بدأت فى التغيير ، وأن التحدى الذى يواجه مصر هو إنشاء معاهد تقدم للمتعلم المهارات الفنية والمهنية وبفعالية عالية ، ويؤكد البنك الدولى على ضرورة قيام القطاع الخاص بدوره فى الاستثمار فى برامج التدريب والتعليم المهنى ، وعلى الحكومة أن تشجع توفير القطاع الخاص للتدريب بواسطة تقليل العوائق التى تقف أمام ذلك مثل السماح للمعاهد الخاصة والعامة بتحديد المصروفات بحرية ، وتعديل بعض التشريعات الخاصة بالأجر الأدنى ، وقوانين التعيين والفصل(١).

كما عرضت دراسة البنك الدولى وبعد أن تناولت الوضع الحالى للتعليم الفنى فى مصر وعلاقته بسوق العمل ـ عرضت الدراسة ثلاثة جوانب لإصلاح التعليم المهنى ونظام التدريب فى مصر ، وهى:

**أ- توفير البيئة الملائمة للتدريب الخاص:**

حيث تشير دراسة البنك الدولى أن على الحكومة أن تشجع توفير القطاع الخاص للتدريب ، عن طريق تقليل العوائق التى تقف أمام الالتحاق ببرامج التدرب ، وأنه على معاهد التدريب التى تديرها الوزارات التنفيذية أن تعيد توجيه برامجها بحيث تنظر إلى القطاع الخاص على أنه عميلها الأساسى ، وإلا فتغلق هذه البرامج وتستخدم الأموال التى كانت تمول بها فى تمويل برامج تدريبية فى القطاع الخاص.

**ب- إعادة توجيه الالتحاق بالتعليم والإنفاق عليه:**

أوضحت الدراسة عدم تحقيق عدالة الإنفاق بين قطاعات التعليم المختلفة فى مصر حيث تبين أن مصر تنفق ٤٥% من ميزانية التعليم على التعليم العالى الذى يستوعب حوالى ٧٠٠ ألف طالب ، فى حين أن التعليم

---

(١) **Indermit S. Gill and Stephen F. Heyneman, Arab Republic of Egypt - in Indermit Gill, Fred Fulitman and Amit Dar (eds.): Vocational Education and Training Reform. (Matching Skills to Markets and Budgets). Puplished for The World Bank, Oxford University Press March, 2000 - pp. 401-426.**

الابــتدائى والـــثانوى (عام وفنى) يحصل على ٥٥% من ميزانية التعليم فى مصـــر ، تــوزع على نحو ١٢,٥ مليون طالب ، ومن ثم فإن هذا لا يحقق العدالـــة فـــى توزيـــع الإنفـــاق وفى ضوء ذلك وضعت الدراسة عددا من الإســـتراتيجيات الـــتى يمكـــن تبنيها لتحقيق العدالة فى الإنفاق على التعليم وخاصة التعليم الفنى وهى[١]:

- الإســـتراتيجية الأولى التى تقترحها الدراسة تتمثل فى تحويل كل طلاب الثانوى الفنى فى مدارس وزارة التربية والتعليم إلى الثانوى العام ، وبذلك يحصل جميع الطلاب على تعليم ثانوى متوسط المستوى ، وهذا لا يكلف أى مصـــروفات إضـــافية سوى إعادة تدريب المعلمين ، وذلك لأنه طبقا للإحصـــاءات الـــتى اعتمدت عليها الدراسة فإن تكلفة الطالب فى التعليم الثانوى الفنى تتطلب ما بين ٢٠٠٠-٢٥٠٠ جنيها فى حين تكلفة الطالب فـــى التعلـــيم الـــثانوى العام تتطلب ما بين ٤٠٠-٥٠٠ جنيها ، وهو ما يوضـــح أن تكلفة الطالب فى التعليم الفنى تصل إلى خمسة أضعاف تكلفة الطالب فى الثانوى العام[٢].
- الإســـتراتيجية الثانية تتمثل فى تحويل ثلث طلاب التعليم الفنى ـــ المهنى إلـــى التعلـــيم الثانوى العام وإعطاء كل طالب إيصال وظيفة عند النجاح يســـترده صاحب العمل عند توفير أو وجود وظيفة ، والفائدة الاقتصادية من ذلك تتمثل فى تقديم حوافز مباشرة للعمل فى القطاع الخاص.
- الإســـتراتيجية الثالـــثة الـــتى وضـــعتها الدراسة تتمثل فى ضم الخيارين السابقين مع خصخصة ثلث المدارس الفنية المهنية واستخدام الموارد التى سيتم توفيرها فى تحديث بقية المدارس الثانوية.

---

(1) Ibid., p. 423.
(2) Indermit Gill, Op. Cit., p. 424.

جـ- مبادرات إصلاح التدريب من خلال المشروعات :

وركزت الدراسة فى هذه الجزئية من إصلاح التعليم الفنى فى مصر علـى مشـروع مـبارك ـ كول كنموذج للتلمذة الصناعية وربط التدريب والتعليم بالعمل فى القطاع الخاص.

كمـا أكدت الدراسة أيضا البرامج التى يقدمها الصندوق الاجتماعى للتنمـية لإعـادة التدريب للعمال الذين استغنى عنهم القطاع العام فى ضوء الخصخصة[1].

هـذه المبادرات التى قدمتها الدراسة التى أعدها خبراء البنك الدولى تـأتى ضـمن المشروعات البحثية التى يقوم بها البنك عن التعليم فى مصر ومـن خلالهـا يـتم عـرض رؤية البنك للتطوير والإصلاح ، "حيث تتسم المشـروعات البحثـية للبنك الدولى بالدورية ، وبتأثيرها فى صنع السياسة التعليمـية إذ إنهـا تجـرى بغـرض إحـداث تغيـير وقبل صياغة القرار التعليمى"[2].

يتضح مما سبق أن هناك دورا فعالا يقوم به البنك الدولى فى تطوير وإصـلاح التعليم فى مصر ـ بل وفى تحديد بعض المسارات ـ وذلك من خلال عدد من الأنشطة التى يقوم بها البنك يمكن سردها فيما يلى:

- مشـروعات بحثية عديدة يجريها البنك الدولى عن حالة التعليم فى مصر وفى مراحله المختلفة تتسم بالدورية وبتأثيرها فى صنع السياسة التعليمية، باعتبار أنها نتائج هذه الدراسات بمثابة تقارير من منظمة دولية لها ثقلها علـى المستوى الدولى ، ولديها خبرات فنية عالية المستوى اكتسبتها من العمل فى الدول المختلفة.

---

(1) Ibid., Op. Cit., p. 425.

(2) منى أحمد صادق سعد: مرجع سابق. ص ٩٤.

- المشـــروعات التى يمولها البنك الدولى لإصلاح التعليم فى مصر فى ظل الإصـــلاح الاقتصـــادى والاجتماعى الشامل المتمثل فى سياسات التكيف الهيكلى التى تتبناها مصر بالتعاون مع البنك ، وهى مشروعات تتجه إلى جمـــيع مفردات المنظومة الكلية للتعليم وتتصف بإدخال تغييرات جذرية على جميع تلك المفردات.

الخلاصة :

تناول هذا الفصل السياسة التعليمية فى مصر وأهم القوى المؤثرة فيها ، حيث أوضح الفصل تعريف السياسة التعليمية وأهم ملامحها ومستويات السياسة التعليمية أو مراحلها المتمثلة فى مرحلة الصياغة أو الصنع ومرحلة تبنى السياسة ثم مرحلة التنفيذ وذلك بهدف التعرف على دور القوى التىتؤثر فى كل من هذه المراحل ، ثم عرض الفصل واقع السياسة التعليمية فى مصر ، كما عبرت عنها الوثائق الرسمية التى تحمل ملامح السياسة الجديدة فى ظل سياسات التكيف الهيكلى.

- ثم عرض الفصل أهم القوى التى تؤثر فى سياسة التعليم فى مصر حيث تم تقسيمها إلى قوى داخلية رسمية ، وهى التى كفل لها الدستور والقانون حق التدخل فى وضع هذه السياسة وتمثلت أهمها فى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ووزير التعليم ومجلس الشعب والمراكز البحثية والمجالس القومية ، ثم قوى داخلية غير رسمية تمثلت فى جماعات المصالح وقوى الضغط الداخلية مثل النقابات وجمعيات رجال الأعمال.... ، ثم تم التركيز على القوى الخارجية التى تؤثر فى سياسة التعليم فى مصر ، حيث إنه هدف رئيسى من أهداف الدراسة ــ نظرا لطبيعتها ــ وتم تقسيم هذه القوى الخارجية إلى القوى التى تمنح المعونات والقروض ، حيث تم اعتبار المعونات الخارجية كإحدى أدوات أو قوى التأثير ، وذلك لما تحمله من شروط قاسية وأهداف معلنة أو خفية ، ثم المؤتمرات الدولية الكبرى والمعاهدات ، ثم التقارير الدولية التى تمثل إرشادات لصانعى السياسة فى العديد من دول العالم ومنها مصر. وتمثل بعدا خارجيا مهما فى سياسة التعليم.
- ثم عرض الفصل علاقة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بالسياسة التعليمية فى مصر من خلال السياسات الاقتصادية الكلية المتمثلة فى

التثبيــت الاقتصـــادى و التكـــيف الهيكلى والاصلاحات المكملة لها بهدف إجـــراء تغيير شامل فى شتى نواحى الحياة ، وأهم هذه الاصلاحات هى الاصلاحات التعليمية التى يوصى بها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى مـــن خــــلال الدراســـات والمشروعات البحثية عن حالة التعليم المصرى ووضـع التوصيات والارشادات للتغيرات المطلوبة.

# الفصل السادس

# الانعكاسات المباشرة لسياسات مؤسسات النقد الدولية على التعليم فى مصر



# الفصل السادس

# الانعكاسات المباشرة لسياسات مؤسسات النقد الدولية على التعليم فى مصر

## مقدمة:

يتناول هذا الفصل من الدراسة أهم انعكاسات سياسات مؤسسات النقد الدولية على التعليم فى مصر حيث تأتى هذه الانعكاسات بطريقة مباشرة من خلال المشروعات والبرامج التعليمية التى يمولها البنك الدولى بقروض تنمية بهدف دعم الإصلاحات التى تتم فى قطاع التعليم المصرى ليتلاءم مع عملية الإصلاح الشامل التى بدأتها مصر عام ١٩٩١ منذ الاتفاق على تبنى وتنفيذ سياسات التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى للانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى نمط اقتصاد السوق ، ويتطلب جنى ثمار هذا الإصلاح ضرورة إجـــراء إصــــلاحات أخرى فى مجالات وقطاعات عديدة فى مقدمتها قطاع التعليم لما له من تأثير خاص ومباشر على أنماط سلوك الأفراد وأخلاقياتهم ، لـــذا يقـــدم البـــنك الدولى الدعم الفنى والتمويل المادى لعدد من المشروعات والـــبرامج الـــتى تتميز بأنها تتجه إلى مجمل القطاع التعليمى وتؤثر إلى حد كبـــير فى سياسة التعليم على المستوى الفرعى حيث تتيح هذه المشروعات والبرامج الفرصة للبنك الدولى لعرض آرائه وتوجهاته على صانعى السياسة التعليمية ومتخذى القرار.

وقـــد تأتى هذه الانعكاسات بطريقة غير مباشرة كتلك التى تنتج عن الإجـــراءات الإصلاحية التى تشتمل عليها سياسات التكيف الهيكلى والتثبيت الاقتصادى ، وتؤثر على عرض الفرص التعليمية أو الطلب عليها من جانب الفئات الفقيرة ومحدودى الدخل الذين يكونون أشد عرضة للآثار السلبية لهذه

السياسات الانكماشية والإجراءات التقشفية ، مثل تقلص دور الدولة الاقتصادى والاجتماعي ، والتوسع فى دور القطاع الخاص فى تقديم الخدمات التعليمية ، وإعادة توجيه الإنفاق العام على التعليم وغيرها من السياسات المالية والنقدية وتحرير سعر الصرف وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على مستلزمات التعليم وزيادة الأعباء على الأسر الفقيرة والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

**أولا: الانعكاسات المباشرة لسياسات مؤسسات النقد الدولية على التعليم فى مصر:**

تتمثل الانعكاسات المباشرة لسياسات مؤسسات النقد الدولية على التعليم فى مصر فى المشروعات والبرامج التعليمية التى يقوم البنك الدولى بتمويلها وتقديم الخبرة الفنية لدعم جهود الإصلاح وتطوير التعليم فى مصر فى ضوء الإصلاح الشامل فى شتى المجالات ، حيث أوضحت إحدى نشرات البنك الدولى "أن الحكومة المصرية نجحت مع فريق الدعم الفنى للبنك الدولى فى استنباط استراتيجية شاملة للتعليم تطبق على مدى عشرين عاما ، وتشمل ثلاثة مشروعات هى: مشروع تطوير التعليم الأساسى ، ومشروع تطوير التعليم الثانوى ، ومشروع تطوير التعليم العالى[1].

وتأتى هذه المشروعات تحت مظلة برنامج قطاعى كبير هو "برنامج تحسين التعليم" والذى يمثل انتقال البنك الدولى من تمويل المشروعات إلى تمويل البرامج الأوسع نطاقا ، التى تهدف إلى إصلاح السياسات فى هذا القطاع الفرعى المتمثل فى حالة مصر فى قطاع التعليم قبل الجامعى ، حيث أوضحت خبيرة البنك الدولى ورئيسة فريق عمل البرنامج "ماى تشوتشانج

---

(١) البنك الدولى: التواصل. نشرة فصلية. تصدر عن مكتب مجموعة البنك بالقاهرة. العدد ١ . سبتمبر ٢٠٠٢. ص ٣.

"Mae Chuchang أن "بــرنامج تحسين التعليم سيمثل "المظلة" التى يعمل تحــتها البــنك الدولى وكل الجهات المانحة من أجل الوصول إلى الأهداف التعليمية التى وضعتها الحكومة فى سياساتها بل ومحاولة تخطيها"[١].

وحيث إنه من أهداف الدراسة الوقوف على الدور الذى يقوم به البنك الدولــى فــى تطويــر التعليم فى مصر ، سيتم تناول المشروعات والبرامج التعليمية التى مولها البنك الدولى "بقروض تم توقيع اتفاقيات بشأنها مع مصر فــى خلال فترة التكيف الهيكلى ومراعاة ترتيب تناولها حسب تاريخ الاتفاق على كل منها وسريانه كما يلى:

١- مشروع تطوير التعليم الأساسى ١٩٩٣.
٢- برنامج تحسين التعليم ١٩٩٦.
٣- مشروع تطوير التعليم الثانوى ١٩٩٩.
٤- مشروع تطوير التعليم العالى ٢٠٠٢.

وذلك للتعرف على أهدافها وأهم إنجازاتها وتحليلها فى السياق العام وتوضيح دورها فى تحقيق الإستراتيجية العامة للإصلاح التعليمى.

**١- مشروع تطوير التعليم الأساسى**

**Basic Education Improvement Project**

يعتــبر القــرض المقدم لتطوير التعليم الأساسى المصرى من البنك الدولــى هو الأول فى سلسلة من العمليات التى تهدف إلى تحقيق تقدم التعليم الأساسى ومساندة أهدافه على المدى البعيد ، من حيث تحسين فرص التحاق التلاميذ بالمدارس ولاسيما البنات ، ورفع مستوى نوعية تعلم وأداء التلاميذ ، وتعزيز الكفاءة العامة للنظام التعليمى[٢].

---

(١) ماى تشونشانج: فى مبارك والتعليم ١٩٩٧. مرجع سابق. ص ٩٩.

(٢) البنك الدولى: التقرير السنوى للبنك الدولى. ١٩٩٧. ص ١٠٤.

وتبلغ التكلفة الكلية لهذا المشروع ٧٣,٨ مليون دولار تشارك "هيئة التنمية الدولية" التابعة للبنك الدولى ، (التى تقدم قروضا ميسرة تتميز بانخفاض الفائدة عليها) فى المشروع بمبلغ ٥٥,٥ مليون دولار بالقرض رقم (٢٤٧٦) الذى بدأ السحب منه فى ١٩٩٣/٣/٢٥ ، وانتهى فى ٢٠٠٣/١٢/٣١[١].

**وتتمثل أهداف هذا المشروع فيما يلى[٢]:**

١- رفع نسبة الالتحاق بالمدارس وإتاحة الفرص المتكافئة عن طريق إنشاء مدارس ذات تصميم جيد ووضع برنامج خاص لصيانتها.

٢- تحسين نوعية التدريس وتدعيم التقدم فى وضع المناهج.

٣- تدعيم قدرات وزارة التربية والتعليم فى تحديد السياسات والإدارة والتخطيط للتعليم عن طريق تدريب العاملين لدى الوزارة وزيادة التطوير والاستخدام الفعال لنظام معلومات إدارة التعليم.

٤- المساهمة والمساعدة فى صياغة خيارات معالجة القضايا ذات الأولوية فى التعليم الأساسى.

٥- تطوير أساليب التدريب فى مجال بناء وتشييد المدارس من خلال جهاز التدريب التابع لوزارة الإسكان.

**وتتمثل مكونات المشروع فيما يلى[٣]:**

- التطوير المؤسسى الذى يقوى من قدرات وزارة التربية والتعليم على جمع ومعالجة وتحليل بيانات الأداء لرفع قدراتها الإدارية ، وبالأخص برنامج لتدريب الإدارة ، ونظام للمعلومات الإدارية التعليمية الشاملة لعلاج القصور فى التخطيط وتحليل السياسات.

---

(1) http://www4.worldbank.org/sprojects/project.asp, pid, p005161.

(٢) البنك الدولى: التواصل ، نشرة فصلية العدد ٢ ، ديسمبر ٢٠٠٢ ، ص ٦.

(3) http://www4.worldbank.org/sprojects/project.asp, pid, p005161.

- التدريـــب أثـــناء الخدمة والذى يركز على إدخال طرق تدريب جديدة ، وتقويـــة قـــدرة وزارة التربية والتعليم على تحديث مهارات وممارسات المعلميـــن الحاليـــن كخطوة نحو رفع الجودة التعليمية ، وهذا العنصر ســـيرفع من قدرات الوزارة على تصميم وإنتاج مواد لتدريب المعلمين ، وإنشاء مركز تدريب المعلمين "بمحافظة قنا".
- بناء وتجهيز ١٣٠ مدرسة ابتدائية وإعدادية فى ٧ محافظات (القاهرة ــ الشـــرقية ــ الإسماعيلية ــ المنوفية ــ أسيوط ــ سوهاج ــ قنا) وكذلك بـــناء ١١٠ من مدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسى تتم على ثلاث مراحل:
  - إنشاء برنامج لصيانة المدارس يضم حوالى ٣٥٠ مشرفا وفنيا.
  - توفـــير المعـــدات والمساعدات الفنية لتخطيط أعمال الإنشاء والإشراف عليها وإجراء الدراسات اللازمة لتنفيذ المشروع.

ويلاحـــظ فـــى هذا المشروع التركيز على جانبين أحدهما يتمثل فى المعونـــة المادية التى توجه لبناء المدارس فى عدد من محافظات مصر مع التركـــيز علـــى المناطق النائية والمحرومة والتى تهدف إلى تشجيع البنات علـــى الالتحاق بالتعليم فى هذه المناطق ، وأيضا بناء بعض مراكز التدريب للمعلميـــن ، وهذا الجانب من المشروع هو جانب جيد وإيجابى خاصة وأن القـــرض مـــن "هيئة التنمية الدولية IDA" وهى الفرع الميسر للبنك الدولى حيـــث تتمـــيز قروضها بأن فوائدها تقتصر على المصاريف الإدارية فقط ، وكذلك طول فترة السماح ، وطول فترة السداد وعدم تحصيل الفوائد.

والجانـــب الآخـــر فى المشروع والمتمثل فى المعونة الفنية والخبرة الأجنبية التى تعمل على بناء قدرات وزارة التربية والتعليم فى مجال صياغة الخـــيارات ، وتحديـــد الأولويـــات فى مجال التعليم الأساسى ، ودعم قدرة

الوزارة على التخطيط وتحليل السياسات ، وهذا الجانب يمثل ــ من وجهة نظر الباحث ــ الجانب السلبى فى المشروع وذلك للأسباب الآتية:

- المبالغ الكبيرة التى يحصل عليها هؤلاء الخبراء الأجانب كمرتبات ومصروفات إدارية يتم استقطاعها من أصل المبلغ "القرض" مما يقلل من استفادة مصر بإجمالى مبلغ القرض ، وهو ما يضيف أعباء على إجمالى الديون الخارجية للدولة دون الاستفادة الفعلية منها.
- القضايا التى يهتم بها هؤلاء الخبراء الأجانب هى قضايا وطنية وقومية فى المقام الأول مثل (تحديد الأولويات ، والتخطيط ورسم السياسات) ، ومن ثم لا يجوز إشراك هؤلاء الخبراء الأجانب فيها ، لكونها قضايا تمس الأمن القومى المصرى ، ويمكن الاستعانة بالخبراء المصريين (المتوافرين فى الجامعات والمراكز البحثية) بدلا منهم ــ وحتى يتم القضاء بعض الشئ على ظاهرة "بطالة الكفاءات" التى تشهدها مصر.
- تدعيم التقدم فى وضع المناهج يعد هدفا للمشروع ، وترى إحدى الدراسات ، أن هذا العمل من صميم تخصص الأجهزة المصرية ، وأن هناك أجهزة مختلفة بوزارة التربية والتعليم تنحصر مهمتها فى وضع المناهج وتطويرها ، ومن ثم فإن تدخل الخبرة الفنية الأجنبية فى وضع المناهج التعليمية ليس له ما يبرره[1].

ونظرا للصعوبات التى واجهت الباحث فى الحصول على إتفاق القرض الخاص بهذا المشروع الذى تم توقيعه عام ١٩٩٣ ، حيث أوضحت الجهات المعنية أن مثل هذه الاتفاقيات تدخل فى نطاق السرية ولا يسمح بتداولها ، وحيث أن هذا المشروع يختص بتطوير التعليم الأساسى فى مصر، وهو ما تم دمجه تحت مظلة برنامج آخر كبير لتطوير وتحسين التعليم

---

(١) أحمد إسماعيل حجى: المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر. مرجع سابق. ص ١٦٥.

الأساســى ، يتم تمويله من البنك الدولى والاتحاد الأوربى وهو أكبر وأوسع نطاقـا مــن "المشروع" ويهدف إلى إصلاح السياسات والقدرات المؤسسية لــوزارة التربية والتعليم ، لذلك فإن الدراسة تتناول فيما يلى "برنامج تحسين التعليم".

**٢- برنامج تحسين التعليم:**

**Education Enhancement Program**

يأتى برنامج تحسين التعليم فى مصر تجاوبا من الجهات الدولية مع النهضــة التعليمــية والإصــلاح التعليمى الذى بدأ مع الإصلاح الاقتصادى والاجــتماعى الشامل عام ١٩٩١ بوضع وتنفيذ إستراتيجية للتعليم تقوم على التزام وقناعة من القيادة السياسية بأن التعليم هو مشروع مصر القومى ، وأن عقد التسعينيات من القرن الماضى هو عقد توفير التعليم للجميع(١).

كمــا يمثل تحسين التعليم "إطارا إستراتيجيا" يمكن من خلاله لجهات مانحــة متعددة تمويل أنشطة التعليم ذات الأولوية ، ويوضح البنك الدولى أن شــراكة هــذا البرنامج تتيح الأساس العملى لإصلاح التعليم والمشورة بشأن السياسات التعليمية للبلدان الفقيرة لكى تحسن من نظامها التعليمى(٢).

ولقــد طورت مصر بمعاونة فنية من كل من البنك الدولى والاتحاد الأوربى "إطار عمل استراتيجى" يحدد إصلاح وصياغة سياسات جديدة للعقد القــادم ، يعمــل هذا البرنامج على تحقيق أهداف هذا الإطار" ، كما يسعى الــبرنامج إلــى إنشــاء نظام جديد للتعليم الأساسى يركز بصفة أولية على المحافظــات المتخلفة تعليميا ويعتمد على مزيد من اللامركزية والاتجاه إلى مشــاركة المجتمع المدنى ، حيث يحدد إطار العمل الإستراتيجى ــ الطويل

---

(١) نادية جمال الدين: "معا. تعليم أفضل لمستقبل أفضل". نشرة يصدرها برنامج تحسين التعليم فى مصر. العدد ١ ، ٢. فبراير. مايو ٢٠٠٢. من الافتتاحية.

(٢) البنك الدولى: التقرير السنوى للبنك. ١٩٩٨. مرجع سابق. ص ٧١.

الأجـــل ــ الأهداف والتدخلات التى توجه التخطيط والتنفيذ للبرنامج المتعدد المراحل ، ومن المتوقع أن تتم تغطية ٢٧ محافظة على مدى عشر سنوات ، وأن إتاحـــة التمويل الخارجى بصورة كبيرة ــ يسمح لحكومة مصر بمتابعة تحقيق هذه الأهداف[١].

ويعتـــبر برنامج تحسين التعليم جزءا من البرنامج الحكومى الشامل لإصلاح التعليم ، وتبلغ تكلفته الكلية ٨٣٥ مليون دولار تتضح مصادرها فى للجدول التالى:

**جدول رقم (٦)**

**تمويل برنامج تحسين التعليم**

| البنك الدولى | الاتحاد الأوربى | الحكومة المصرية | الإجمالى |
|---|---|---|---|
| ٧٥ مليون دولار بنسبة ٩% | ١٢٥ مليون دولار بنسبة ١٥ % | ٦٣٥ مليون دولار بنسبة ٧٦ % | ٨٣٥ مليون دولار |

حيث تتمثل مساهمة البنك الدولى بقرض تنمية ، بينما يساهم الاتحاد الأوربى بمنحة.

ويتمـــثل الهـــدف الأشـــمل للبرنامج فى إصلاح وصياغة السياسات التعليمـــية لكافة القطاعات التعليمية ، حيث أوضح اتفاق التمويل المحدد بين المجموعة الأوربية وجمهورية مصر العربية "أن تمويل الاتحاد الأوربى ــ والبـــنك الدولى ــ سيكون مشروطا بتحقيق الهيكلة الاستراتيجية القطاعية ، وليس بناء على مستندات المصروفات ، وتبعا لذلك فإن التقييم والمتابعة من قـــبل الاتحاد الأوربى والبنك الدولى تركز على قياس التقدم الذى يتم إحرازه

(١) جمهورية مصر العربية: "قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٩٨ بشأن الموافقة على اتفاق التمويل بين حكومة مصر العربية ،المجموعة الأوربية لدعم برنامج تحسين التعليم فى مصر". الجريدة الرسمية. العدد ٢٩ فى ٢٠ يوليه سنة ٢٠٠٠. ص ٢١٠٩.

فـــى كافة مجالات البرنامج الرئيسية على المستويين القومى والمحلى ، ولن تركز فقط على سبيل المثال على ماذا وأين وكم عدد المدارس التى تم بناؤها باســـتخدام أموال الاتحاد الأوربى" ــ والبنك الدولى والجهات الأخرى؟ "وقد اتفقـــت حكومة مصر والاتحاد الأوربى على مبدأ أسلوب المعالجة القطاعية بصـــفة إجماعية متمثلة فى السياسات والإستراتيجيات وأيضا معدلات الأداء لذلـــك ســوف يقدم برنامج الاتحاد الأوربى الدعم القطاعى للسياسة الجديدة الرامـــية إلـــى إنشاء نظام معدل ومحدد الأهداف للتعليم الأساسى يقوم على الـــتطوير الميدانى الموسع (دعم البرنامج) ويساعد فى نفس الوقت على بناء القدرة المحلية على تنفيذ ومتابعة البرنامج (دعم المؤسسات)[١].

أ- أهداف برنامج تحسين التعليم:

يهـــدف برنامج تحسين التعليم إلى تنمية قدرة وزارة التربية والتعليم علـــى تحقـــيق أهدافها الرئيسية طويلة المدى ، وذلك من خلال تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هى[٢]:

- زيـــادة مـــا تســـتوعبه المنظومة التعليمية من تلاميذ تدريجيا فى سبيل الوصـــول إلـــى الاستيعاب الكامل مع التخلص من نظام الفترات ، ومع مـــراعاة تناســـب عدد التلاميذ مع مساحة الفصل من ناحية ونسبة عدد التلاميذ لكل مدرس من ناحية أخرى.
- رفـــع مســـتوى كفاءة الأداء المدرسى للتلاميذ بما يتطلبه ذلك من ارتقاء بنوعـــية التعليم والتعلم والتقويم ، وتطبيق أحدث التقنيات التربوية ، وما يســـتتبع ذلك من اهتمام بنظم إعداد وصقل وتوجيه وترقيات المعلمين ، وكذلك العمل على التقليل من تكرار الرسوب ، وخفض نسب التسرب.

---

(١) المرجع السابق. ص ٢١١٠ (ملحق "٢" الشروط الإدارية والفنية للتنفيذ).

(٢) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم. ٢٠ عاما من عطاء رئيس مستنير. مرجع سابق. ص ١٠٧.

- رفـــع مستوى كفاءة وفعالية المنظومة الإدارية التعليمية من أجل ترشيد الاستهلاك وحسن استخدام الموارد المادية والبشرية.

ولقـــد حـــدد "اتفـــاق التمويل" أن الهدف الرئيسى للبرنامج يتمثل فى تغطية المجالات الآتية[١]:

**(١) إتاحة الفرصة والمساواة:**

يهـــدف الـــبرنامج إلى تقليص العقبات الاجتماعية التى تواجه التعليم لكـــل الأطفـــال والـــتعامل مع العوامل المرتبطة بإتاحة الفرص التعليمية ، والهدف هو زيادة معدلات التسجيل والالتحاق بمعدل (١%) سنويا للبنيـــن ، (٢%) بالنسبة للبنات ، وذلك بالإضافة إلى الزيادات المطلوبة لمواجهة زيادة الـــنمو السكانى ، ويستهدف إنشاء المدارس فى الوقت الحاضر المناطق التى لا تتمـــتع بهذه الخدمات ، ويقوم برنامج تحسين التعليم بصفة خاصة بتحفيز الطلـــب علـــى التعلـــيم للفتيات والأطفال فى التجمعات المحرومة من خلال تحســـين العوامـــل الـــتى تؤثر على عملية الالتحاق ، وإتاحة البدائل للتعليم الرسمى للأطفال غير المنتظمين فى المدارس.

**(٢) نوعية التعليم (جودة أداء الطلاب):**

يهدف البرنامج إلى توفير المناخ الذى يؤدى إلى استيعاب التلاميذ فى الفصول بصفة خاصة من خلال القضاء على نظام الفترات الدراسية المتعددة وتقليل متوسط كثافة الفصل إلى ٤٠ طالبا ، وذلك بإنشاء فصول جديدة.

**(٣) كفاءة النظام التعليمى:**

يقـــوى هـــذا المكـــون القدرات الإدارية والتخطيطية على المستوى المركزى وعلى مستوى المحافظة ، وتضمن المشاركة المحلية فى التخطيط

---

(١) جمهورية مصر العربية: قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٩٨. مرجع سابق. ص ص ٢١١١ ، ٢١١٢.

والإدارة أن معايـــير معيـــنة تلائـــم الظـــروف المحلية ، وأنها سوف تقوى الإحساس بالملكية المحلية.

ب- وصف البرنامج وآليات تنفيذ الأهداف:

وضعت الحكومة المصرية إطارا إستراتيجيا بعيد المدى ، ويتمثل فى مشـــروع تطوير التعليم يتكون من ١٣ هدفا للتعليم الأساسى ، يتطلب تحقيق هـــذه الأهـــداف نحـــو ١٥-٢٠ سنة من خلال سلسلة من العمليات يعد هذا البرنامج أولها ، لذلك تم وضع إطار للبرنامج يشمل العناصر الآتية(١):

١- تحسين الالتحاق: **Improving access**

حيث يعمل البرنامج على الحفاظ على المعدل المرتفع لالتحاق البنين بالمدارس ، وإزالة الفروق بين الجنسين مع التحيز الإيجابى للبنات وذلك عن طريق:

- تنمية الوعى المحلى بالتعليم وخاصة البنات.
- تحســـين الاختـــيار لبـــناء المـــدارس واختيار مواقعها طبقا للأولويات الجماهيرية.
- الـــتعاون مع الهيئة العامة للأبنية التعليمية لوضع وتنفيذ برنامج لإنشاء المدارس يقوم على الاحتياج الفعلى بهدف زيادة أعداد الطلاب المقبولين وخاصة البنات.

٢- تحسين نوعية أداء التلاميذ:

**Improving The Quality of Student performance**

حيـــث يتمـــثل هدف البرنامج فى زيادة إنجاز التلاميذ فى المهارات الأساســـية بشـــكل مؤثر ومساعدتهم لتحسين مهارات التفكير الناقد وذلك من خلال الإجراءات الآتية(٢):

---

(1) World Bank, Staff Appraisal Report, The Arab Republic of Egypt Education Enhancement Program - Report No., 15750, EGT, October 21, 1996, pp. 6-9.

(2) Worldbank, Egypt - Education Enhancement Program, http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDScontent Server/WDSP/IB/1997/09/05/0000.

- إنشاء المدارس للحد من كثافة الفصول ومساندة الطلاب الذين يعانون من صعوبات تعلم متوسطة.
- زيادة كفاءة التعليم والتعلم عن طريق تقديم تدريب أثناء الخدمة للمعلمين ، واستخدام تكنولوجيا التعليم عن بعد فى الفصول الدراسية.
- رفع كفاءة إعداد المعلم عن طريق إنشاء صندوق لإعداد المعلمين.
- بناء قدرات اللجان التنفيذية للبرنامج فى الأقاليم.

وأوضح "اتفاق البرنامج" أن التعليم الأساسى فى مصر يعانى من انخفاض الكفاءة الداخلية والافتقار إلى النوعية ، وتسهم المدارس ذات الفترات المتعددة بصورة جوهرية فى تخفيض الساعات الدراسية ، كما أن الفصول المزدحمة تؤدى إلى تقليل كفاءة العملية التعليمية ، ويساهم هذان العاملان فى رفع معدلات الرسوب ، والإعادة ، ولتحسين ما يشوب العملية التعليمية من ضعف فإن برنامج تحسين التعليم يقدم أساليب تربوية جديدة هى[1]:

- يوفر ويتيح برنامج تحسين التعليم نظاما جديدا للتدريب طويل الأجل بمراكز التدريب المحلى وتدريب المديرين.
- تكون لمعاهد التدريب قبل الالتحاق بالخدمة الصلاحية للاستفادة من المنح التى يقدمها البرنامج لتحسينها "مؤسسيا".
- وضع نظام للتقييم واسع النطاق للعملية التعليمية ونظام امتحانات (اختبارات) متكامل يكون بمثابة قاعدة لتدريب وتقييم المدرسين.

### ٣- تقليل الفاقد: Reducing Wastage

ويتم ذلك من خلال العمل على تقليل حجم الفصل ، ومضاعفة التغيرات أثناء بناء وتجهيز المدرسة ، والعمل على دعم التلاميذ ممن يواجهون صعوبات فى التعلم وتدريب المعلمين على ذلك قبل وأثناء الخدمة.

---

(١) قرار رئيس الجمهورية: رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٩٨ . مرجع سابق . ص ٢١١٤.

٤- تحسين نوعية التعليم والتعلم:

**Improving the Quality of Teaching and Learning**

وذلك من خلال الاستخدام الفعال للتكنولوجيا فى المدارس والفصول، وإصــــلاح نظام تدريب المعلم أثناء الخدمة من خلال الاستفادة من المعلمين ذوى الخــبرة ، وإعادة تشكيل معايير الترقيةالقائمة ، وتشكيل نظام للتدريب عــن بعد مع وجود مدرسين يعملون كمساعدين ، بهدف تشكيل تعاون كلى مستمر بين المعلمين لتحسين الممارسة والعمل كفريق لتطوير وحل مشكلات التدريس "حيث إن التدريب داخل المدرسة من خلال وسائط تعليمية وتدريبية متــنوعة ومــتكاملة (مقــروءة ومسموعة ومرئية) يعتبر من أفضل أساليب التدريب المستخدمة حاليا فى تنمية المعلمين مهنيا[١].

٥- تحسين كفاءة النظام: **Improving System Efficiency**

وذلــك عن طريق تحسين الإدارة واتخاذ القرار ، وأيضا من خلال الإجراءات الآتية:

- وضع تصميمات للمدارس تتميز بالكفاءة وتكلفة أقل.
- دراسة رفع مكافأة وحوافز للمعلمين.
- إصلاح عملية اتخاذ القرار عن طريق تقديم معلومات موضوعية وتحليل فنى لصانع القرار ، من خلال "وحدة التخطيط والمتابعة".
- إعــادة تصميم النظام القومى للإحصاءات وتحسين عملية جمع البيانات التحليلية لتشجيع استخدام البيانات فى مراقبة وإدارة التعليم الأساسى.
- إنشــاء نظام للتدريب المنتظم للإداريين الموجودين فى الخدمة مع ترشيد توزيع العاملين وإدخال تحسينات على تصميم المدارس حيث تؤدى هذه

---

(١) نادية جمال الدين: (من المقدمة) فى: البنك الدولى والاتحاد الأوربى وحدة التخطيط والمتابعة: برنامج تدريب المعلمين من بعد. أساليب التدريس الفعال ومهاراته. القاهرة. ٢٠٠٢.

إلـــى وفـــر فـــى الـــتكلفة يقدر بحوالى ٥٨ مليون وحدة نقد أوربية فى السنة[1].

- الإدارة والتخطـيط الإسـتراتيجى: حيـث يسـعى البرنامج إلى تحسين اسـتخدام المـوارد المالية والبشرية والمادية من خلال تفعيل إجراءات توفـير الـنفقات فى إنشاء المدارس ورفع مستوى الاستفادة من الطواقم المدرسية بشقيها التعليمى وغير التعليمى.
- الدافعـية والإحسـاس بالمسئولية: للتعرف على مستوى كفاءة المدرس وإسهام أولياء الأمور فى مسألة إدارة المدارس.
- تشـجيع المشـاركة فـى التخطـيط: حيـث يسعى البرنامج إلى إدماج المديـريات التعليمية فى عمليات التخطيط والتنفيذ وذلك لضمان انسجام عناصر البرنامج المختلفة مع ظروف المجتمع المحلى ولتأكيد دعمه.

**جـ- تمويل البرنامج:**

يتم تمويل البرنامج من خلال التعاون بين الحكومة المصرية وكل من الهيئة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولى والاتحاد الأوربى ، حيث تقدر تكلفة برنامج تحسين التعليم بنحو ٣,٣٥ مليار جنيه مصرى أى ما يعادل ٨٣٥,٥٢ ملـيون دولار بأسعار صرف عام ١٩٩٦ (الدولار = ٣,٤ جنيه ، الجنيه = ٠,٢٩ دولار).:

(١) قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٩٨ . مرجع سابق: ص ٢١١٥.

ويوضح الجدول التالى مخصصات الإنفاق على البرنامج حسب جهة الإنفاق. [1]

## جدول رقم (٧)

## مصادر تمويل البرنامج طبقا لجهة التمويل (القيمة بالمليون دولار)

| جهة الإنفاق / الجوانب الرئيسية للإنفاق | حكومى | بنك دولى | اتحاد أوربى | إجمالى |
|---|---|---|---|---|
| "النمو والعدالة" | ٤٠٦,٤ | ١٧,٥ | ٢٤,٦ | ٤٤٨,٥ |
| "جودة أداء التلاميذ" | ٢٢٩,١ | ٥١,٦ | ٧٨,٣ | ٣٥٩,٠ |
| كفاءة النظام | – | ٥,٩ | ٢٢,١ | ٢٨,٠ |
| الإجمالى | ٦٣٥,٥ | ٧٥,٠ | ١٢٥,٠ | ٨٣٥,٥ |

يتضح من الجدول السابق أن كلا من الجهات المانحة حددت مسبقا جوانب وكم الإنفاق على كل جانب من جوانب البرنامج ويلاحظ أن كل من البنك الدولى والاتحاد الأوربى يوجهان أكبر نسبة من التمويل لجودة أداء التلاميذ التى تشمل التدريب للمعلمين ، وبناء المدارس ويأتى هدف النمو والعدالة (تحسين الالتحاق) فى المرتبة الثانية فى التمويل ثم كفاءة النظام وهى المرحلة التى تمول بالكامل من البنك الدولى والاتحاد الأوربى ، ولا يوجد تمويل حكومى لها وهى المرحلة التى فيها تحسين الإدارة وصناعة واتخاذ القرار.

---

(1) **World Bank, Staff Appraisal Report, No., 15750 EGT, Op. Cit., p. 10.**

## جدول رقم (٨)
## يوضح قيمة الإنفاق على جوانب البرنامج (بالمليون دولار)

| نوع الإنفاق / جوانب الإنفاق | محلى | أجنبى | إجمالى | % من إجمالى تكلفة البرنامج |
|---|---|---|---|---|
| النمو والعدالة | ٢٣٤,٦ | ١١٤,٧ | ٣٤٩,٣ | %٥٣ |
| جودة أداء التلاميذ | ١٩٠,٧ | ٩٢,٣ | ٢٨٣,٠ | %٤٣ |
| كفاءة النظام | ٨,٢ | ١٥,٢ | ٢٣,٤ | %٤ |
| إجمالى النفقات الرئيسية | ٤٣٣,٦ | ٢٢٢,٢ | ٦٥٥,٧ | %١٠٠ |
| الطوارئ المادية | ٣٧,١ | ٢٠,٢ | ٥٧,٣ | %٩ |
| الطوارئ فى الأسعار | ٩٤,٧ | ٢٧,٧ | ١٢٢,٥ | %١٩ |
| إجمالى تكلفة البرنامج | ٥٦٥,٤ | ٢٧٠,١ | ٨٣٥,٥ | %١٢٨ |

حيث يوضح الجدول السابق إجمالى كل من المكون الأجنبى والمحلى لتمويل العناصر الرئيسية فى البرنامج والنسبة المئوية لكل منها وما تم تخصيصه لحالات الطوارئ وذلك طبقا للاتفاق المبرم مع البنك الدولى. ويلاحظ أن الإنفاق بالعملة الأجنبية يقدر بـ ٢٧٠,١ مليون دولار وهو ما يزيد عن قيمة التمويل الأجنبى للبرنامج الذى يبلغ ٢٠٠ مليون دولار قيمة ما خصصه البنك الدولى والاتحاد الاوربى أى أنه تم استقطاع جزء كبير يقدر بـ ٧٠,١ مليون دولار من التمويل المحلى للبرنامج للمصروفات الأجنبية لمقابلة السلع والخدمات التى يتم توريدها من أى دولة بخلاف دولة المقترض. وهو ما يوضح أن التمويل الخارجى لبرنامج تحسين التعليم يتجه كاملا بشراء مستلزمات بعملات أجنبية من دول أخرى تعود بالنفع على الدول المانحة بدلا من أن تنفق هذه المبالغ لشراء سلع ومستلزمات بالعملة المصرية ويتم إنفاقها فى السوق المحلية.

والجدول التالى يوضح جوانب الإنفاق على البرنامج كما تم الاتفاق عليها فى الأمور الفرعية التى تخدم كل جانب من جوانبه ، وكما جاءت فى وثيقة البنك الدولى[1].

---

(1) Ibid., p. 11.

# جدول رقم (٩)

## خطة الإنفاق على برنامج تحسين التعليم (بالمليون دولار)

| جوانب البرنامج | النمو والعدالة | | | | جودة أداء التلاميذ | | | كفاءة نظام | إجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التكلفة الاستشارية للبرنامج | زيادة الالتحاق | الفرصة الثانية للتعليم | تقليل التسرب "الفاقد" | تحسين التعليم والتعلم | التدريب قبل الخدمة | تمويل بناء القدرات | الإدارة والتخطيط | اتخاذ القرارات | بالمليون دولار |
| أ-الأعمال الجماهيرية | ٣٩٢,٨١ | ٤,٨٣ | ٢٣٩,١٩ | – | – | – | – | – | ٦٣٦,٨٤ |
| ب-البضائع وتشمل: | | | | | | | | | |
| تجهيزات | – | ٠,٦٥ | – | ١٢,١٧ | – | ٠,٦٤ | ١,٩١ | – | ١٤,٧٢ |
| أثاث | ٤٧,٧١ | – | ١٣,٧٢ | – | – | – | – | – | ٦٢,٠٨ |
| مواد تعليمية | – | – | ٠,٦٧ | ٧,٩٥ | ٠,٠٣ | – | – | – | ٨,٦٥ |
| مواد للاختبارات | – | – | – | ١,٦٢ | – | – | – | – | ١,٦٢ |
| أدوات نقل | – | – | – | – | – | – | ٠,٣١ | – | ٠,٣١ |
| (اتصال) | – | – | – | – | – | ٠,٠٢ | ٠,١٥ | – | ٠,١٧ |
| برامج Software | ١,١١ | – | – | – | – | – | – | – | ١,١١ |
| وجبات مدرسية | | | | | | | | | |
| جـ- التدريب: | | | | | | | | | |
| تدريب خارجي | – | – | ٠,٠٣ | ٠,٢٥ | – | ٢,٢٥ | ٠,٤٩ | ١٠,٦٤ | ١٣,٦٧ |
| تدريب داخلي | – | – | ٢,٤٧ | ٣,٤٣ | – | ٤٣,٤٩ | ٠,١٥ | ٠,٥٤ | ٥٠,٠٨ |
| د- خدمات خاصة: | | | | | | | | | |
| خبراء أجانب | ٠,١٣ | ٠,٠٢ | ٠,٠٧ | ٠,٨٢ | ٠,٢٩ | ٠,٠٧ | ٢,٩١ | ٠,٦٢ | ٤,٩٣ |
| خبراء محليون | ٠,٠٣ | ٠,٠٤ | ٠,٠١ | ٠,٨٢ | ٠,٧٥ | ٠,٣٢ | ٣,٨٢ | ٠,١٤ | ٥,٩٦ |
| مؤتمرات وحلقات بحث | – | – | ٠,٠١ | ٠,٠٢ | ٠,٠٥ | - | ٠,٢٧ | ٠,٠٥ | ٠,٤١ |
| مكافآت شرفية | – | – | ٠,٠١ | ٠,٠٤ | ٠,٧٠ | – | ٤,٧٤ | – | ٥,٤٩ |
| حملات اجتماعية | ١,١٠ | – | – | – | – | – | ١,٣١ | – | ٢,٤١ |
| تطوير المنهج | – | – | – | ٠,٠٥ | ٢٧,٠٥ | – | – | – | ٢٧,١٠ |
| الإجمالي | ٤٤٢,٩٢ | ٥,٥٤ | ٢٥٦,١٨ | ٢٧,١٧ | ٢٨,٨٧ | ٤٦,٧٩ | ١٦,٠٦ | ١١,٩٩ | ٨٣٥,٥٠ |
| النفقات الأجنبية | ١٣٨,٥٩ | ١,٧٤ | ٨١,٠٥ | ١٣,٦٣ | ١٠,٦٢ | ٦,٦٧ | ٧,١١ | ١٠,٧١ | ٢٧٠,١٢ |

ويوضـــح الجدول السابق خطة تمويل البرنامج ومصروفاته وتوزيع المـــبلغ المخصص ٨٣٥,٥ مليون دولار، كما جاءت فى وثائق البنك الدولى التى تم إعدادها مسبقا ، حيث يتضح أن معظم هذا التمويل يتجه نحو الجانب الأول للـــبرنامج (الـــنمو والعدالـــة) المتمثل فى زيادة نسب التحاق التلاميذ بـــالمدارس وتحقـــيق العدالـــة وإزالة الفجوة بين البنين والبنات فى الالتحاق بالتعليم وكذلك تقليل الرسوب والتسرب من التعليم ، وتحقيق فرصة تعليمية "ثانـــية" بإعـــادة التلاميذ المتسربين من التعليم مرة أخرى من خلال حملات للتوعية التى يتم تنظيمها لهذا الغرض ، وتم تخصيص مبلغ ٦٣٦,٨٤ مليون دولار لتحقـــيق هذا الهدف الأول من الأهداف الرئيسية للبرنامج ، وكما يبين الجـــدول المـــبالغ الـــتى تم رصدها للبضائع التى تشمل التجهيزات والأثاث وغيرها من جوانب الإنفاق ، وكذلك يوضح الجدول المبالغ التى تم رصدها للتدريـــب الخارجى ١٣,٦٧ مليون دولار والتدريب الداخلى ٥٠,٠٨ مليون دولار ، كما تم تحديد الاستعانة بالخبراء الأجانب بمبلغ ٤,٩٣ مليون دولار تـــم توزيعها على جميع جوانب البرنامج الرئيسية والفرعية ، وتزداد الخبرة الأجنبـــية فى جزئية وضع استراتيجيات للإدارة والتخطيط التى تبلغ ٢,٩١ ملـــيون دولار. والجـــدول الـــتالى يوضح توزيع هذه النفقات على "سنوات البرنامج" فى مرحلته الأولى التى بدأت عام ١٩٩٧ ، وحتى عام ٢٠٠٢.

## جدول رقم (١٠)

## الخطة السنوية للإنفاق على جوانب البرنامج (بالمليون دولار)

| التكاليف الاستثمارية | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | إجمالى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأعمال الجماهيرية | ٣٠,٦٤ | ٦٥,٨٠ | ١١٥,٤٧ | ١٦٨,٧٩ | ٢٥٦,١٤ | ٦٣٦,٨٤ |
| تجهيزات | ٠,٥٨ | ٠,٩١ | ٤,٠٢ | ٣,٧٤ | ٥,٤٧ | ١٤,٧٢ |
| أثاث | ١,٧٥ | ٩,٩٣ | ١٢,٩٢ | ١٦,١٩ | ٢١,٢٩ | ٦٢,٠٨ |
| مواد تعليمية | ٠,٠٣ | ٠,٠٣ | ٣,٧٠ | ١,٩٣ | ٢,٩٦ | ٨,٦٥ |
| مواد اختبارات | ٠,٠٨ | ٠,٣٤ | ٠,٣٩ | ٠,٤٠ | ٠,٤١ | ١,٦٢ |
| أدوات نقل "اتصال" | ٠,٠٧ | ٠,٠٤ | ٠,٠٥ | ٠,٠٦ | ٠,١٠ | ٠,٣١ |
| برامج | ٠,٠٢ | ٠,٠٣ | ٠,٠٤ | ٠,٠٤ | ٠,٠٤ | ٠,١٧ |
| وجبات مدرسية | - | ٠,٢٧ | ٠,٢٧ | ٠,٢٨ | ٠,٢٩ | ١,١١ |
| تدريب خارجى | ٠,٦٥ | ٣,٢١ | ٣,١٩ | ٣,٢٧ | ٣,٣٥ | ١٣,٦٧ |
| تدريب داخلى | ٠,٠٣ | ٠,٣٤ | ١٣,٥٩ | ١٤,٣٥ | ٢١,٧٧ | ٥٠,٠٨ |
| خبراء أجانب | ٢,٩٩ | ٠,٧٣ | ٠,٤٤ | ٠,٦١ | ٠,١٧ | ٤,٩٣ |
| خبراء محليون | ١,١١ | ١,٠ | ١,٢٠ | ١,٤١ | ١,٢٥ | ٥,٩٦ |
| مؤتمرات وحلقات بحث | ٠,١١ | ٠,٠٨ | ٠,٠٧ | ٠,١٠ | ٠,٠٤ | ٠,٤١ |
| مكافآت شرفية | ٠,٨٧ | ٠,٩٨ | ١,١٣ | ١,٢١ | ١,٣٠ | ٥,٤٩ |
| حملات اجتماعية | ٠,٠٣ | ٠,٥٦ | ٠,٥٨ | ٠,٦٠ | ٠,٦٤ | ٢,٤١ |
| تطوير المنهج | - | ٦,٥٢ | ٦,٦٨ | ٦,٨٩ | ٧,٠٢ | ٢٧,١٥ |
| الإجمالى | ٣٨,٩٦ | ٩٠,٧٤ | ١٦٣,٧٤ | ٢١٩,٨٦ | ٣٢٢,٢٢ | ٨٣٥,٥٠ |

يوضح الجدول السابق أهم الجوانب التى يتم تمويلها فى البرنامج ، والميزانية السنوية لهذه الأنشطة في فترة تمويل المشروع المتفق عليها التى تبدأ من ١٩٩٦/١٢/٢٤ وتنتهى فى ٢٠٠٢/١٢/٣١ ، حيث يتدرج التمويل فى الزيادة من العام الأول للبرنامج الذى تبلغ تكلفته ٣٨,٩٦ مليون دولار حتى ميزانية العام الأخير لتمويل البرنامج ، الذى تبلغ تكلفته ٣٢٢,٢٢ مليون دولار من إجمالى ميزانية البرنامج.

وفــى مقابلــة أجــراها الباحث مع أحد المسئولين "بوحدة التخطيط والمــتابعة" أوضـــح أنه تم إمداد العمل فى البرنامج حتى عام ٢٠٠٦ ، وأن الإمـــداد مرتـــبط بموافقة الجهات المانحة ومدى استعدادها لتمويل البرنامج لفــترات أخرى قادمة[١]. ويرى الباحث أن هذا الارتباط يمثل جانبا سلبيا فى الــبرنامج ، ولضمان استمرارية البرنامج وتحقيق أهدافه لابد من البحث عن مصـــادر تمويل ذاتية أو محلية تضمن لـــه الاستمرارية بعيدا عن الشروط القاسية المرتبطة بالقروض الخارجية.

ولقــد حدد البنك الدولى جوانب الإنفاق التى يتم تمويلها من القرض الممنوح للبرنامج بشكل دقيق كما جاءت فى الجدول التالى[٢].

جدول رقم (١١)

توزيع قرض البنك الدولى طبقا للفئات التمويل بالمليون دولار

| الفئة | الائتمان المخصص | نسبة التمويل |
|---|---|---|
| أعمال | ٢٥,٢ | ٣٠% من النفقات المتفق عليها للفصول ، لبناء المدارس فى المحافظات المشاركة |
| السلع | ١٤,٤ | ١٠٠% للتجهيزات والاتصالات والبرامج<br>١٠٠% السلع المحلية "خارج المصنع"<br>٨٥% من السلع المصنوعة محليا |
| المساعدة الفنية | ٣,٥ | ١٠٠% من الخدمات الاستشارية |
| منح تطوير ما قبل العمل | ٢٧,١ | ١٠% من التكلفة |
| غير مخصص | ٤,٨ | |
| الإجمالى | ٧٥,٠ | |

(١) مقابلة شخصية للباحث مع أحد المسئولين بوحدة التخطيط والمتابعة (محمد محمد محمد بندق) فى ٢٠٠٣/٣/٩.

(٢) World Bank, Staff Appraisal Report No., 15750 EGT. Op. Cit., p. 15.

يتضـــح من الجدول السابق أن هناك بعض الجوانب التى يتم تمويلها بنسبة ١٠٠% من قرض البنك الدولى ، ومن أمثلتها التجهيزات والاتصالات والانتقالات ، والسلع المحلية خارج المصنع وكذلك الخدمات الاستشارية يتم تمويلهـــا كاملة من قرض البنك الدولى ، كما أن المبالغ التى تم تخصيصها لتهيـئة المــناخ قبل العمل فى البرنامج "Pre-Service Improvement Grants" هى مبالغ كبيرة بالنسبة لإجمالى التمويل ، وإذا أضفنا إليها المبالغ غير المخصصة التى تبلغ ٤,٨ مليون دولار فإن الاستفادة الحقيقية من قيمة القرض بالمقارنة بالشروط والأهداف الموضوعة ستكون بسيطة حيث تعود هــذه المــبالغ مـــرة أخرى لموظفى البنك الدولى ، وتظل الزيادة فى الدين الخارجى فى الارتفاع.

والجــدول الــتالى يوضح معدلات الإفراج السنوى عن أموال البنك الدولـــى والاتحاد الاوربى للبرنامج والتى تم توزيعها منذ بداية البرنامج عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٢.

**جدول رقم (١٢)**

**معدلات الإفراج السنوى لأموال البنك الدولى والاتحاد الأوربي**

| | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البنك الدولى[١] | ١٠,٠ | ١٠,٠ | ١٥,٠ | ٢٠,٠ | ١٠,٠ | ١٠,٠ | ٧٥ مليون دولار |
| الاتحاد الأوربى[٢] | – | ١٥,٢ | ١٥,٥ | ١٨,٢ | ٢١,٦ | ٢١,٦ | ٩٢ مليون وحدة نقدية أوربية |

يوضـــح الجدول السابق الدفعات التى يصرفها كل من البنك الدولى والاتحــــاد الأوربى للبرنامج ، وقد أوضح "اتفاق تمويل البرنامج" أن وزارة التربــية والتعلــيم باعتــبارها الجهة المستفيدة ستقوم بإنشاء وإدارة حسابات وديعـــة بفائدة بوحدة النقد الأوربية ، وذلك فى أحد البنوك التجارية المصرح

(١) Ibid., p. 15.

(٢) جمهورية مصر العربية: قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٩٨ ـ مرجع سابق ـ ص ٢١٢١.

لها بالعمل فى جمهورية مصر العربية ، وسوف يكون هذا الحساب مخصصا فقط لاستقبال أموال المجموعة الأوربية والتحويل منها إلى حساب آخر مستقل للبرنامج بالجنيه المصرى لدى وحدة التخطيط والمتابعة المركزية ، ومنها يتم تحويل الأموال إلى المحافظات والهيئات المنفذة على أساس الخطة الخمسية المعتمدة للمحافظات وعلى أساس تكلفة برنامج العمل وفى ضوء التكاليف المالية للعام السابق ، وتعتبر حكومة مصر هى المسئولة عن الاستخدام السليم لأموال المجموعة الأوربية طبقا لإطار العمل الإستراتيجى.

وتقوم "وحدة التخطيط والمتابعة" "PPMU" نيابة عن وزارة التربية والتعليم بطلب الإفراج عن كل دفعة واستيفاء المستندات اللازمة وتقديمها للاتحاد الأوربى والبنك الدولى ، وتقوم بعثة الإشراف المشترك للاتحاد الأوربى والبنك الدولى فى كل عام بتقييم موقف تنفيذ الشروط المتفق عليها ورفع توصياتها للإفراج عن كل دفعة ، ويعتمد التقييم الذى تجريه بعثة الإشراف المشترك على[1]:

- المستندات الخاصة ببرنامج تحسين التعليم والإطار الاستراتيجى للعمل.
- الخطط الخمسية المعتمدة للمحافظات.
- خطط العمل السنوية المعتمدة على المستوى المركزى وعلى مستوى المحافظة.
- تقارير تقدم العمل (الإنجاز).
- تقرير التقييم الذى يعده البنك الدولى.

وتركز التوصيات الخاصة بالإفراج عن الدفعة على تقييم تنفيذ الشروط العامة والخاصة المدرجة فى اتفاقية البرنامج ، كما أنه قد تستحدث

---

(١) جمهورية مصر العربية: قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٩٨ . مرجع سابق. ص ٢١٣٨.

بعض الشروط المحددة بصفة إضافية لكل عام ، والتى يمكن الاتفاق عليها فى حينه مع حكومة مصر ممثلة فى وحدة التخطيط والمتابعة.

ووضعت "الاتفاقية" عددا من الشروط المنظمة للإفراج عن كل قسط من الأقساط السنوية والتى تحدد لها شهر "مارس" من كل عام ، فعلى سبيل المثال تمثلت شروط الإفراج عن القسط الأول فى عدة إجراءات لابد من تنفيذها وهى[1]:

- استكمال العناصر الوظيفية لوحدة التخطيط والمتابعة.
- فعالية النظام المحاسبى لبرنامج تحسين التعليم.
- تشكيل لجنة التنسيق لبرنامج تحسين التعليم (ممثلة للإدارات والهيئات المختلفة فى وزارة التعليم).
- الانتهاء من وضع كتيب دليل عمل برنامج تحسين التعليم والموافقة عليه من قبل وزارة التربية والتعليم والبنك الدولى ، والاتحاد الأوربى (يحدد الدليل أسس وإدارة وتنفيذ برنامج تحسين التعليم بما فى ذلك قواعد إجراء عمليات المشتروات بما يتمشى مع القواعد المعمول بها فى الاتحاد الأوربى والبنك الدولى).
- تصديق حكومة مصر على برنامج دعم تحسين التعليم والمنحة المقدمة من كل من البنك الدولى والاتحاد الأوربى فى هذا الشأن.

كما تم وضع شروط خاصة بكل قسط من أقساط المنحة ، تقوم بعثة الإشراف المشترك للبنك الدولى والاتحاد الأوربى بالتحقق من تنفيذها حتى يتم الإفراج عن القسط. وبالتالى تتضح الشروط المقيدة لحرية إنفاق القرض والمنحة الخاصة بالبرنامج والتدخل الشديد للبنك الدولى والاتحاد الاوربى فى تحديد مجالات الإنفاق على جوانب البرنامج ، وبذلك تظل استمرارية

(١) المرجع السابق: ص ٢١٤١.

البرنامج مرهونة بموافقة كل منهما على ما تم تحقيقه فى العام الماضى ، وما تتضمنه التقارير التى تقوم بإعدادها وحدة التخطيط والمتابعة لتقديمها لهما بصفة دورية.

د- إدارة برنامج تحسين التعليم وتنفيذه :

يعمل البرنامج من خلال وحدة مركزية بالقاهرة تم إنشاؤها لإدارة البرنامج وتتبع وزير التعليم مباشرة وهى وحدة "التخطيط والمتابعة" "Program Planning and Management Unit" "PPMU" وتضم هذه الوحدة ١٦ من المتخصصين العاملين طوال الوقت بالإضافة إلى هيئة العاملين فى المساعدات والدعم ، بالإضافة للمدير ونائب المدير ومساعدين ورؤساء لأربعة أقسام هى ، قسم التخطيط وصياغة السياسات ، قسم إدارة وتنسيق البرامج ، قسم المراقبة والتقييم ، قسم الإدارة المالية[١].

كما يتم إنشاء وحدات "للتخطيط والمتابعة" بكل محافظة تحقيقا لمبدأ اللامركزية يرأسها مدير المديرية التعليمية ، كذلك توجد بكل محافظة لجنة استشارية برئاسة المحافظ ، وتضم شخصيات تمثل كل قطاعات المجتمع المحلى ، والجمعيات الأهلية وذلك بهدف تشجيع التنظيمات المحلية والشعبية على مساندة البرنامج وتفعيل أنشطته. وتقوم وحدات "التخطيط والمتابعة" بتنفيذ وتنسيق وإدارة البرنامج على المستوى المركزى والمستوى المحلى.[٢]

حدد "اتفاق التمويل" مسئولية "وحدة التخطيط والمتابعة" فى التنسيق الشامل والتخطيط ومتابعة البرنامج وصياغة السياسات والتصديق على الخطط الشاملة التى تضعها المحافظات والهيئات المركزية ومساعدة المحافظات والهيئات المركزية فى إعداد خطط العمل السنوية والميزانيات المفصلة ، والتصديق على تلك الخطط وتحويل الأموال والاتصال بالجهات

---

(1) World Bank, Report No., 15750, Op. Cit., p. 8.

(٢) نادية جمال الدين: معا ـ تعليم أفضل لمستقبل أفضل ـ مرجع سابق ـ ص ٢.

المنحة والمتابعة والتقويم والإشراف وإدارة عملية بناء القدرات وبرامج البحوث ، وتقوم وحدات التخطيط والمتابعة المحلية بتوجيه عمليات التخطيط والتنفيذ واستكمال التقارير وتحويل الأموال ومتابعة المسائل المالية والاتصالات مع وحدة التخطيط والمتابعة المركزية[١].

ويشير الشرط السابع من الشروط العامة "لاتفاقية تمويل البرنامج" بأن تتولى وحدة التخطيط والمتابعة إعداد خطة العمل السنوية لبرنامج تحسين التعليم على المستوى المركزى والمحلى ، على أن تكون هذه الخطة جاهزة للعرض على الاتحاد الأوربى ـ والبنك الدولى ـ فى أكتوبر من كل عام[٢].

وأن تتضمن هذه الخطة الدور التنفيذى لكل من الهيئات المركزية والمحافظات ، وربط الخطط المحلية السنوية فى إطار برنامج عمل وميزانية شاملة لبرنامج تحسين التعليم سنويا.

كما تقوم "وحدة التخطيط والمتابعة بالمحافظات" بإعداد الخطط الخمسية الشاملة على أساس هيلكية العمل الاستراتيجية وذلك بالتشاور مع الهيئات المحلية وبالتعاون الوثيق مع الإدارات التعليمية بالمديرية وكذلك هيئات البرنامج الاستشارية بحيث تعطى الخطط تقويما للوضع الحالى لنظام التعليم الأساسى وللاحتياجات التعليمية والاستراتيجيات التى تلبى هذه الاحتياجات ، كما تحدد هذه الخطط الأنشطة المطلوبة والهيئات المسئولة وتتابع العمل والإطار الزمنى والموارد المالية وغيرها من الموارد اللازمة للتنفيذ.

كما تقوم المحافظات المشاركة بإعداد خطط العمل السنوية على أساس خطة العمل الخمسية المعتمدة مع تحديد أولويات التنفيذ والتقدم الذى يتم إحرازه والهيئات المسئولة والميزانيات ، ويتم اعتماد خطة العمل من قبل

---

(١) قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٩٨ . مرجع سابق . ص ص ٢١١٧-٢١١٨.

(٢) المرجع السابق . ص ٢١٤٠.

لجـــنة التنسيق الموجودة فى كل محافظة ثم تقدم "لوحدة التخطيط والمتابعة" للموافقة عليها[1].

ولتســـهيل عملية إدارة البرنامج تتكون الوحدة المركزية من الأقسام التالية[2]:

١- **قســـم الإدارة والتنظـــيم والموارد البشرية:** ويعنى هذا القسم بمسئوليات إدارة المكتب والموارد البشرية وتوفير الاحتياجات اللازمة للعمل.

٢- **قســـم التخطيط وصياغة السياسات:** يقوم هذا القسم بإعداد خطط الوحدة المركزية الخمسية وكذلك الخطط السنوية ، كما يساعد الوحدات الفرعية فى إعداد خططها.

٣- **قسم فئات غير المعلمين وتنمية المجتمع:** وتتمثل مسئولية هذا القسم فى إعداد الخطط التدريبية لفئات غير المعلمين فى المدارس ، كما يقوم أيضا بتشجيع مشاركة المجتمع بشكل أوسع فى مسئولية تحسين جودة التعليم.

٤- **قســـم التدريـــب والتنمـــية المهنية:** يقوم هذا القسم بإعداد وتنفيذ برامج تدريبـــية متعددة ويهتم بإصلاح مواقع التدريب وتحسين مستوى كفاءتها ويزود المدارس بالمعدات اللازمة.

٥- **قسم المشتريات:** يشكل هذا القسم نقطة الانطلاق لتطبيق الخطط بأنواعها المخـــتلفة ويـــتعامل مع مختلف الأنشطة ، وحيث إنه يتعامل مع مانحين مختلفين من جهة ، ومن جهة أخرى يلتزم باتباع النظم واللوائح المحلية، فإن طبيعة العمل فى هذا القسم تحتاج إلى مهارات متعددة.

٦- **قســـم الحسابات:** ويعد هذا القسم التقارير الدورية والمعلومات الدقيقة ، مصـــنفة حســب المانحين والأنشطة النوعية وعلى مستوى المحافظة ،

---

(١) قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٩٨ . مرجع سابق . ص٢١١٨

(٢) وحدة التخطيط والمتابعة: غدا أكثر إشراقا. القاهرة. ٢٠٠٣ . ص ص ٢٦-٢٧.

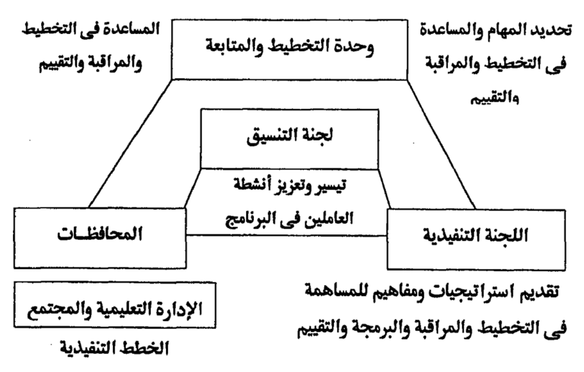
ويقـــوم هذا القسم أيضا بتحديث البيانات الخاصة بنفقات كل وحدة وذلك بالتنسيق الكامل مع قسم التخطيط.

٧- **قسم المتابعة ونظم المعلومات:** وتتمثل مهمة هذا القسم فى متابعة وتقديم مخـــتلف أنشـــطة بـــرنامج تحســـين التعليم بواسطة أدوات مقننة يعدها المســـئولون فـــى القسم ، ويتعامل القسم مع مختلف أنشطة البرنامج من إنشـــاء المـــدارس ، وبـــرامج التدريـــب وورش العمل ، والحملات ، والتجهيز ، والتحديث ، والبحث والاستشارات.

والشكل التالى يوضح العلاقة التى ترتبط عن طريقها "وحدة التخطيط والمتابعة المركزية" بالوحدات الأخرى فى المحافظات[1].

**شكل رقم (١)**

**شكل تخطيطى لمكونات وحدة التخطيط والمتابعة**




---

(1) World Bank, Report No. 15750 EGT, Op. Cit., Annex, 8.

ويتضـــح مـــن الشكل السابق أن هناك بعض اللجان التى تقوم بمهام محـــددة فـــى إدارة وتنفيذ البرنامج ومنها لجنة التنسيق ، واللجنة التنفيذية ، ولجنة المحافظة.

**لجنة التنسيق: Coordination Committee**[1] وتتمثل مهامها فيما يلى:

- تشـــكيل الاجتماعات لمناقشة الاستراتيجيات والمبادرات التى تهدف إلى تنمية وتطوير برنامج تحسين التعليم.
- تيسير وتعزيز أنشطة العاملين فى البرنامج.
- التأكـــيد علـــى تعاون وزارة التربية والتعليم واللجان التنفيذية والإدارات المحلية فى المهام المحددة.
- مراجعة جداول اللجان التنفيذية والخطط الإدارية المتصلة بها.

**اللجان أو الهيئات التنفيذية: Implementing Agencies** وتتمثل مهامها فى

- إعـــداد جـــداول التنفـــيذ والميزانـــية للمهام التى حددتها وحدة التخطيط والمراقبة.
- مساعدة المحافظات فى إعداد خططها وتنفيذها.
- مساعدة المحافظات فى مراقبة وتقييم بعض الأنشطة المحددة.
- عمـــل تقريـــر عـــن التقدم الذى حققته وحدة التخطيط والمتابعة ولجنة التنسيق.

**المحافظات: Governorates** وتتمثل مهامها فى :

- إعداد خطة خمسية بالاستشارة مع الإدارات التعليمية والجمهور ، وخطط العمل والميزانية السنوية بمساعدة وحدة التخطيط والمتابعة.
- تسليم الخطة للجنة التنسيق لمراعاة الأجزاء المتصلة بها.

---

(1) World Bank, Report No. 15750 EGT, Op. Cit., Annex, 8.

- تسليم التقارير واستكمال متطلبات التمويل.
- مراقبة وتقييم أنشطة البرنامج بمساعدة اللجان التنفيذية.

ويتم تنفيذ البرنامج بواسطة جهات عديدة داخل وخارج الحكومة حيث تضم اللجان التنفيذية أقسام من وزارة التربية والتعليم ، والمركز القومي للبحوث التربوية ، والمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي ، والهيئة العامة للأبنية التعليمية ، وكليات التربية بالجامعات المختلفة ، ومنظمات غير حكومية ، وهيئات استشارية ، ويتم تحديد اللجان التنفيذية لكل نشاط أو مجموعة من المهام بعد تحديد خطة العمل السنوية على المستوى المركزي وعلى مستوى كل محافظة ، وتعقد هذه اللجان التنفيذية عن طريق التعاقد أو في ظل وجود اتفاق رسمي ملزم مع وحدة التخطيط والمتابعة مع هذه الجهات[1].

**هـ- الإشراف على البرنامج :**

بناء على (اتفاق تمويل البرنامج) ينشئ الاتحاد الأوربي وحدة تنسيق للمتابعة والإشراف على تنفيذ البرنامج وإعداد التوصيات المتعلقة بالإفراج عن دفعات التمويل وتخطيط وإدارة برنامج تنمية الدعم المؤسس ، والتنسيق بين الاتحاد الأوربي والحكومة المصرية ، والوكالات المانحة الأخرى ، وتعين المجموعة الأوربية منسقا متفرغا للبرنامج يعاونه موظفون محليون ، ويطلب من الوحدة إعداد خطط عملها وميزانياتها السنوية اللازمة لإجراء عملياتها وتقديم المعلومات التنظيمية المتعلقة بتنفيذ برنامج تحسين التعليم والتقدم الذي تم إحرازه[2].

كما تقوم "هيئة التنمية الدولية IDA" التابعة للبنك الدولي بتقديم المساعدة والعون في إعداد خطط العمل السنوية للبرنامج ومراجعتها مع

(1) World Bank, Report No. 15750 EGT, Op. Cit., Annex, 8, p. 12.

(٢) قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٩٨ . مرجع سابق . ص ٢١١٨.

الحكومة المصرية ، حيث يمثل ذلك شرطا رئيسيا فى تقديم المساعدة المادية والفنية وتركز "IDA" على مراجعة الترابط الداخلى للخطة بين مختلف عواملها ، والتناسق مع خطة العام الماضى لإسقاط الأنشطة أو المكونات التى أثبتت عدم قابليتها للتنفيذ ، وخطة تمويل الحكومة والمانحين للتأكيد على أن كل أنشطة البرنامج تم تمويلها بالكامل(١).

ويتم تشكيل لجنة إشراف مشتركة من البنك الدولى والاتحاد الأوربى تقوم بالمهام الإشرافية على تنفيذ خطة عمل البرنامج وذلك مرتين كل عام ، الأولى حتى ٣٠ مايو والثانية تأتى فى الفترة حتى ٣٠ نوفمبر من نفس العام، وتركز هذه اللجنة الإشرافية على مراجعة خطة العمل للعام القادم للبرنامج وخطة الحكومة للاستثمار فى التعليم وتوزيع الإنفاق حسب المستويات التعليمية ، حيث أشار "اتفاق التمويل المحدد" فى الشرط السادس من الشروط العامة للاتفاقية "أنه بناء على خطاب وزير التعليم(٢) إلى نائب رئيس البنك الدولى (السيد/ك. ديرفس) بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٣ فإن حكومة مصر تلتزم بالمحافظة على المستوى الحالى من تخصيص (١٩%) من إجمالى الميزانية العامة للدولة لقطاع التعليم ، على أن يتم توجيه (٥٠%) من ميزانية التعليم للتعليم الإلزامى ، وأن يتم ما لا يقل عن (١٥%) من ميزانية التعليم الأساسى على أنشطة تعليمية ليس من بينها الأجور"(٣) ويتضح أن هذا الشرط يلزم القائمين على صنع السياسة التعليمية فى مصر بتحديد نسب الإنفاق والمخصصات المالية لقطاع التعليم ككل وليس برنامج تحسين التعليم فقط.

كما تتركز أهم أعمال اللجنة الإشرافية فيما يلى(٤):

---

(1) World Bank, Op. Cit., p. 11.

(٢) خطاب وزير التربية والتعليم الموجه لنائب رئيس البنك الدولى . ملحق رقم (٣).

(٣) قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٩٨ . مرجع سابق . ص ٢١٣٩.

(4) World Bank, Op. Cit., p. 13.

- اتساق أنشطة كل مكون من المكونات الفرعية للبرنامج مع ما تم الاتفاق عليه.
- أداء المؤسسات واللجان التنفيذية.
- تقييم الاحتياجات المطلوبة لتكيف المشروع مع المؤشرات الموضوعة.
- تقدم تنفيذ المشروع.
- التقدم فى الإصلاحات المؤسسية.

ولتسهيل مهمة هذه اللجان الإشرافية الخارجية (من البنك الدولى والاتحاد الأوربى) على أنشطة البرنامج ، فقد أشار الشرط العاشر من "الاتفاقية" إلى أن "تقدم حكومة مصر كل التسهيلات الممكنة لممثلى اللجنة الأوربية ــ والبنك الدولى ــ وأعضاء هيئة مراجعى الاتحاد الأوربى لزيارة مواقع برنامج تحسين التعليم ومنحهم صلاحية الإطلاع على كل المستندات المتعلقة بتنفيذ البرنامج ، ومن بينها المستندات الحسابية المتعلقة بالتمويل المالى ، والإطلاع أيضا على كل التقارير والمستندات الخاصة بهذا البرنامج". كما تنص (المادة ٢١) على أن تحتفظ اللجنة الأوربية بحقها وبالاتفاق مع المنسق القومى فى استخدام أو نشر أو التمرير لطرف ثالث أى معلومات تم الحصول عليها من دراسات ممولة فى نطاق اتفاق التمويل المحدد.[١]

كما حدد "البند الرابع من المادة الثالثة" من "اتفاقية المعونة الفنية" الموقعة فى ١٩٩٦/٥/١٤ بين جمهورية مصر العربية والبنك الدولى بأن يتيح المتلقى ــ "مصر" ــ مجانا للاستشاريين المعلومات والخدمات والتسهيلات والمعدات المطلوبة من الاستشاريين لتنفيذ المعونة الفنية". وجاء فى البند رقم ٥" من نفس المادة "الثالثة" بأن يوفر المتلقى "مجانا" للاستشاريين

---

(١) قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٩٨ . مرجع سابق . ص ٢١٤٠.

فـــريق عمـــل مقـــابل يـــتم اختـــياره بالتشـــاور بين المتلقى والبنك الدولى والاستشاريين ويحق للاستشاريين طلب تغيير أى عضو من الفريق يخفق فى تنفيذ المهام المكلف بها بواسطة الاستشاريين فى نطاق المنصب الذى يشغله العضـــو ، ولا يعـــترض المـــتلقى علـــى طلـــب التغيير ما لم يكن لأسباب معقولة"[١].

ويذكـــر أن هؤلاء الاستشاريين الذين يتم الاستعانة بهم فى البرنامج يـــتم تعييـــنهم من قبل البنك الدولى ، وذلك طبقا لما جاء فى البند الرابع من المادة الثانية فى اتفاقية المعونة الفنية مع البنك الدولى بأنه "سيكون البنك هو المسئول الوحيد عن تعيين الاستشاريين والارتباط معهم والإشراف عليهم ، ويتم ذلك وفقا للإجراءات المعمول بها فى البنك الدولى"[٢].

وحـــددت المادة الثالثة من "المعونة الفنية" مسئوليات المتلقى "مصر" تجـــاه الاستشـــاريين الأجانـــب والتابعين لهم (من غير مواطنى المتلقى أو المقيميـــن بصـــفة دائمـــة على أراضيه) وذلك فى جوانب منح التأشيرات ، والإفـــراج الجمـــركى لأى معدات ومواد وإمدادات مطلوبة للمعونة الفنية ، والســـماح بإدخـــال وســـحب مبالغ مناسبة من العملة الأجنبية عبر أراضى المـــتلقى ، والإعفـــاء مـــن الضرائب والجمارك والرسوم ، وأى التزامات تفرضـــها القوانيـــن واللوائح المطبقة بأراضى المتلقى على الاستشاريين أو الأشـــخاص التابعيـــن لهم فيما يخص المعدات والممتلكات والإمدادات. كما حـــددت نفـــس المادة الثالثة فى "البند الثالث" أن المتلقى سيكون مسئولا عن التعامل مع أى دعاوى تنشأ أو تنتج عن المعونة الفنية قد تقيمها أطراف ثالثة ضـــد البـــنك الدولـــى ، وسوف يقوم المتلقى بتعويض البنك الدولى عن أى

---

(١) قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٩٨ . مرجع سابق . ص ٦١٩.

(٢) قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٩٧ ، مرجع سابق . ص ٦١٧.

نفقات، ومطالبات ، وخسائر أو التزامات قد تنشأ عن أو بسبب القيام بأعمال خاصة بالمعونة الفنية أو نتيجة لإغفالها فيما عدا ما يكون نتيجة لإهمال جسيم أو خطأ متعمد من البنك[1].

أما عن التقارير التى تعدها هذه اللجان الاستشارية الأجنبية فقد أوضح "البند الثانى من المادة الرابعة" من "اتفاقية المعونة الفنية" أنه "يجوز للبنك الدولى ـ بصفته المدير لأموال المعونة الفنية ـ استخدام أى تقارير أعدها الاستشاريون لأى غرض قد يراه ملائما ، ولكن لا يصرح بنشر هذه التقارير إلا بالاتفاق بين المتلقى والبنك الدولى"[2].

ويرى الباحث أن مثل هذه الشروط فى مثل هذه الاتفاقيات مع الجهات الخارجية لابد من مناقشتها فى إطار قومى قبل الموافقة عليها حيث أن الجهة الممولة للمعونة الفنية هى التى لها حق تعيين الاستشاريين "وتحديد جنسياتهم" ، وكذلك استخدام المعلومات والتقارير بالصورة التى تراها مناسبة من وجهة نظرها وليس من وجهة نظر المتلقى "مصر" وإذا اعترض المتلقى أو فشل أو قصر فى أداء أى التزام من هذه الالتزامات فإن "المادة السادسة" من "الاتفاق" تتيح للبنك الدولى فى أى وقت سواء تقدم المتلقى للمنحة أو لم يتقدم بإنهاء المعونة الفنية ويجوز للبنك الدولى أن ينهى حق المتلقى فى الحصول على أموال المنحة للمعونة الفنية وذلك إذا ما حدث واستمرت عدة ظروف منها[3]:

- عند حدوث ما يتعارض مع أو يهدد بالتدخل من وجهة نظر البنك الدولى نجاح تنفيذ المعونة الفنية وتحقيق أهدافها أو تنفيذ المعونة الفنية طبقا لشروط وقواعد هذه الاتفاقية.

---

(١) المرجع السابق: ص ٦١٩.

(٢) المرجع السابق: ص ٦١٧.

(٣) المرجع السابق: ص ٦٢٤.

- إذا ثبت عدم صحة أية بيانات مقدمة من المتلقى "مصر" فيما يتعلق بهذه الاتفاقــية أو أية بيانات متعلقة بها وكان البنك قد وافق على تقديم المنحة على أساس صحتها.

ويــرى الباحث أن معونة هدفها التطوير والإصلاح التعليمى عندما تكون بكل هذه الشروط القاسية والمجحفة حقا لا يمكن أن ينتظر منها تطوير، ولكــنها تســتنزف الوقــت والجهد فى محاولة تنفيذ هذه الشروط وإرضاء أصــحابها حتى لا تطبق المادة السادسة من "الاتفاق" بانهاء حق المتلقى فى الحصــول علــى أموال المنحة سواء تقدم أم لم يتقدم ... وبالتالى فإن القلق الــناتج مــن هــذه المادة سيجعل القائمين على تنفيذ هذه المعونة يقبلون أى شــروط وأى توجهــات يراها خبراء المعونة الفنية ــ وبذلك يمتلك هؤلاء الخبراء الأجانب زمام عمليات تطوير التعليم فى بلادنا وتحقيق الأهداف التى تسعى إليها مثل هذه الجهات.

وتتمــثل أهــداف المعونة الفنية للبنك الدولى فى مساعدة المتلقى فى تطوير برنامج تحسين نوعية التعليم وذلك من خلال عدة إجراءات منها[1]:

- إعــداد إســتراتيجية للتعليم لمدة خمس سنوات لتحسين وسائل ونوعية التعلــيم قــبل الجــامعى متضمنة مصفوفة للتنفيذ وخطة عمل تنفيذية مفصلة للسنوات الأولى.
- إعــداد دراســات اقتصــادية عــن مساحة المدرسة واستخدام العمالة وعمليات المراجعة والتقييم لأساليب تحديث التعليم قبل الجامعى الحالية لــتحديد السياسات والإجراءات المناسبة لتضمينها فى مصفوفة التنفيذ وخطة العمل للبرنامج.

(١) قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٩٧ ـ مرجع سابق ـ جدول رقم ١ ـ ص ٦٢٧.

- مراجعة فاعلية التقسيمات المدرسية الحالية والتصميمات المعمارية لها لإعداد تصميمات معمارية للمدارس وفقا لهذه المراجعة لتحقيق أفضل قدرة على الاستيعاب والكفاءة.
- تنظيم دورات تدريبية لمناقشة وتحقيق وعى وتفهم الأطراف المعنية وفقا لمعايير إصلاح التعليم قبل الجامعى.
- تنفيذ برنامج لرفع كفاءة الإجراءات الإدارية ودعم القدرات المؤسسية لتنفيذ الإصلاحات ويشمل توفير بعثات دراسية ليتعرف ممثلو وموظفو الأطراف المعنية على المتطلبات الضرورية لعمل إصلاحات ناجحة للتعليم.

ويلاحظ أن تلك الأهداف التى تم تحديدها للمعونة الفنية المقدمة من البنك الدولى يجرى تنفيذها على قطاع التعليم قبل الجامعى ككل ولا تقتصر فقط على مرحلة تعليمية معينة وهى تحقق إستراتيجية البنك الدولى فى "دعم القطاع" التى تركز على بناء الإستراتيجيات وتحديد السياسات ودعم القدرات المؤسسية فى البلد المتلقى للمعونة ، وهذه الجوانب التى يتم التركيز عليها هى من صميم العمل الوطنى التى يخشى من تدخل جهات خارجية مثل البنك الدولى فيها طبقا لأيديولوجيته.

**و- تكوين نظام للمعلومات:**

وفى إطار دعم وتطوير القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم يقوم البنك الدولى بالعمل على تكوين نظام للمعلومات بشأن التعليم من خلال مشروع أطلق عليه "مشروع تطوير إدارة المعارف التربوية" بهدف تكوين نظام معلومات عن أفضل أساليب العمل بشأن الحصول على الخدمات التعليمية ، وتكافؤ الفرص ، وتنمية الطفولة المبكرة ، وفعالية المدارس والمعلمين ، واقتصاديات التعليم ، وإصلاح وإدارة نظام التعليم ، وتصميم

وتنفيذ المشروعات واستخدام تكنولوجيا التعليم[1]. وذلك بهدف توفير المعلومات عن قطاع التعليم ، والسعى إلى توحيد مصادر البيانات للحد من التضارب الحادث بين الجهات العديدة التى تصدر عنها هذه البيانات كما يشتمل المشروع على مكونات خاصة بتدريب العاملين الفنيين ، وتركيب وتصميم نظم المعلومات على المستوى المركزى وعلى مستوى المحافظات لمعالجة البيانات المستخرجة من المسوح التى تجريها المدارس سنويا ، كما يشتمل على التوسع فى نظام معلومات إحصاءات المدارس ، ويسهم البنك الدولى بقرض لاستكمال وتدعيم المشروع[2].

يتضح من ذلك أن الدور الذى يقوم به البنك الدولى فى تطوير التعليم فى مصر هو دور شامل لجميع جوانب العملية التعليمية من بناء للقدرات المؤسسية ونظم المعلومات ، وتدريب للقيادات ومتخذى القرار ، ووضع الاستراتيجيات وتحديد السياسات ، ووضع إطار عمل للتنفيذ والإشراف ، والتقويم وتحديد وتعديل المسارات ، وكذلك تدريب المعلمين والعاملين الفنيين وغيرها من الجوانب المختلفة لقطاع التعليم ، وذلك تنفيذا لاستراتيجية دعم القطاع التعليمى ككل والتأثير فى السياسات من خلال عدد من المشروعات والبرامج التعليمية التى تتكامل بعضها مع البعض لتحقيق أهداف دعم البنك الدولى لقطاع التعليم ككل لضمان تكيف التعليم مع الإصلاح الشامل فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ...وغيرها ، والتى تسعى إليها سياسات التكيف الهيكلى.

ويمكن القول أن هذه المشروعات والبرامج التى يتم الاتفاق عليها مع المنظمات والهيئات الدولية بالشروط التى توضع لكل اتفاق والسعى إلى

---

(١) البنك الدولى: التقرير السنوى للبنك الدولى ١٩٩٨ . ص ٧٣.

(٢) وزارة التربية والتعليم: التعليم للجميع فى جمهورية مصر العربية. القاهرة. أكتوبر ١٩٩٧ . ص ٤٧.

تنفيذها من خلال معونات مادية وفنية يقدمها خبراء واستشاريون أجانب تتبع هذه الهيئات ، تمثل وتوضح البعد الخارجي وتأثيره على الأقل في مرحلة أو أكثر من مراحل السياسة التعليمية في مصر.

ل- أهم إنجازات البرنامج:

أوضحت النشرة الصادرة "من وحدة التخطيط والمتابعة" أهم الأنشطة التي أنجزها برنامج تحسين التعليم حتى مايو ٢٠٠٢ وتمثلت في عدد من المحاور كما يلي:

١- بناء المدارس:

يسعى البرنامج إلى تحقيق هدف زيادة التحاق التلاميذ بالمدارس وتحقيق الاستيعاب الكامل وذلك من خلال بناء المدارس في المناطق المحرومة وذات الكثافة السكانية المرتفعة ، التي تتعدد بها فترات الدراسة ، حيث تم بناء ٤٢٠ مدرسة من المستهدف ٤٧٠ مدرسة ، كما تم إمداد ١٤٠٠ مدرسة بمعامل الكمبيوتر وتدريب المعلمين عليها تم تسليم ٢٥٠ وجار تسليم ١١٥٠ مدرسة"[1]. والجدول التالي يوضح أنشطة البرنامج في بناء المدارس في بعض المحافظات المشاركة في البرنامج.

---

(١) محمود جمال الدين: "شراكة البنك الدولي ووزارة التربية والتعليم لتطوير التعليم في مصر". ورقة البنك الدولي. معا نشرة يصدرها برنامج تحسين التعليم في مصر. العددان ٣ ، ٤ . فبراير- يوليه ٢٠٠٣ . ص ١٩.

## جدول رقم (١٣)

## أنشطة البرنامج لبناء المدارس فى بعض المحافظات[١]

| المحافظة | عدد المدارس | ما تم تسليمه | | قيد التنفيذ | | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | من البنك الدولى | الاتحاد الأوربى | بنك الدولى | اتحاد أوربى | |
| قنا | ٢٠ مدرسة | ١١ | ٣ | ٣ | ٣ | تم بناء مركز التدريب المعلمين ٨ مليون جنيه |
| سوهاج | ٣٦ | ٢٢ | – | ٨ | ٦ | ١٣ تعدد فترات ، ٥ تقليل كثافة ، ١٨ مناطق محرومة |
| الدقهلية | ٣٦ | ٢٠ | – | ٩ | ٧ | |
| الشرقية | ٢٥ | ٢٣ | – | – | ٢ | |
| دمياط | ٦ | ٦ | – | – | – | ٣ أساسى ، ٢ إعدادى ، ١ ابتدائى |
| كفرالشيخ | ٣٨ | ٣٠ | ٨ | – | – | ٢٠ ابتدائى ، ٨ إعدادى ، ١٠ تعليم أساسى |

والجدول السابق يوضح أنشطة البرنامج فى بناء المدارس الابتدائية والإعدادية فى بعض المحافظات المشاركة فى البرنامج ويلاحظ أن معظم هذه المدارس تم تمويلها من البنك الدولى ، ويرجع الباحث أن ذلك يعود إلى مشاركة البنك "بقرض" يرد بالتالى فإن استثماره فى البنية الأساسية أكثر من التجهيزات والمعونة الفنية يعود بنفع أكثر على المتلقى للقرض ، ويلاحظ أن معظم هذه المدارس تتركز فى المناطق المحرومة.

---

(١) وحدة التخطيط والمتابعة: معا تعليم أفضل لمستقبل أفضل. العدد ١ و٢ مايو ٢٠٠٢. ص ص ١٩-٢١.

وفـــى إطـــار أهـــداف الـــبرنامج لدفـــع العملية التعليمية وتحسينها بـــالمدارس، يعمـــل الـــبرنامج على إمداد المدارس بالتجهيزات اللازمة مثل الكمبـــيوتر، والريســـيفر ، والتلـــيفزيون والفـــاكس وغـــيرها من الوسائل التكنولوجـــية الحديثة ، حيث خصصت وحدة التخطيط والمتابعة ، (عشرة) أجهـــزة كمبـــيوتر لكل مدرسة بها معمل كمبيوتر ، وكذلك تجهيز المكتبات المدرســـية بالموســـوعات العلمية العالمية ودوائر المعرفة المصورة للأطفال والناشئة.

٢- التدريب :

يتمـــثل النشـــاط الـــثانى لبرنامج تحسين التعليم فى تدريب المعلمين الجـــدد، والتدريـــب الـــتحويلى والتدريب أثناء الخدمة ، حيث تم إجراء عدة برامج تدريبية للمعلمين مثل ، برنامج تدريب المعلمين عن بعد على أساليب الـــتدريس الفعـــال ، وبـــرنامج تدريب الأخصائيين الاجتماعيين ، وبرنامج تدريـــب الموجهيـــن على تقويم أداء المعلم ، وبرنامج تدريب المعلمين على الأنشطة الابتكارية فى مادتى الرياضيات والعلوم ، وبرنامج تدريب المعلمين علـــى الحاسب الآلى ، وبرنامج تدريب لميسرات "مدرسات" مدارس الفصل الواحد ، وبرنامج تدريب المديرين على الإدارة المدرسية[1].

وعلـــى سبيل المثال فإن "برنامج تدريب المعلمين من بعد" كأحد هذه الـــبرامج التدريبية التى يقدمها برنامج تحسين التعليم يتكون من ست وحدات تدريبـــية لتنمـــية أســـاليب الـــتدريس الفعال ومهاراته لدى المدرسين ، هذه الوحـــدات هـــى (التخطـــيط للـــتدريس ، اســـتراتيجيات التدريس ، مصادر التعليم/التعلم ، إدارة الفصل ، الأسئلة فى الموقف التعليمى، أساليب التقويم)، وتستغرق دراسة هذا البرنامج أربعة وعشرين أسبوعا ، بمعدل أربعة أسابيع

(١) وحدة التخطيط والمتابعة: معا تعليم أفضل لمستقبل أفضل. مرجع سابق.

لكل وحدة من وحدات البرنامج الست ، ويسعى البرنامج إلى تحقيق الأهداف الآتية بنهاية فترة التدريب(١):

- تطبيق مهارات التعلم الذاتى.
- تطبيق طرق واستراتيجيات حديثة فى التدريس.
- الاستخدام الكفء والتوظيف الجيد لمصادر التعليم/التعلم.
- استخدام أساليب حديثة فى تقويم أداء التلاميذ.
- استطاعة المدرس على تقويم أداءه التدريسى.

وتــم إعداد حقيبة تعليمية للبرنامج تشتمل على دليل معلم الفصل فى أساليب التدريس الفعال ومهاراته ، ونماذج لدروس عملية وخبرات تدريسية حــية مســجلة على شريط فيديو ، ومبادئ عامة وتوجيهات أساسية لتحقيق أقصــى اســتفادة ممكــنة مــن البرنامج مسجلة على شريط كاسيت. وتقوم الوحدات المحلية "وحدة التخطيط والمتابعة على مستوى المحافظة" بتنفيذ تلك الــبرامج بالــتعاون مــع الإدارات التعليمية ، وكليات التربية الإقليمية بكل محافظــة فــى الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس لتنفيذ هذه البرامج التدريبية وتزويد كل متدرب بالحقيبة التعليمية التى تساعد على فهم وتطبيق البرنامج. وبلغ عدد المتدربين نحو ٣٠٧ ألف معلم بالإضافة إلى ٧٤ ألف متدرب فى التعلــيم الــثانوى من ٩٤ ألف مستهدف "أمية كمبيوترية" ، كما قام البرنامج وطــبقا لورقــة البــنك الدولى بتدريب ٥٠ ألف مدير وناظر مدرسة خلال العامين الماضيين(٢).

---

(١) وحدة التخطيط والمتابعة: "برنامج تدريب المعلمين من بعد "أساليب التدريس الفعال ومهاراته" . القاهرة. ٢٠٠٢. ص ص ٥ ، ٦.

(٢) محمود جمال الدين: مرجع سابق. ص١٩.

والجــدول الــتالى يوضــح أعــداد المتدربين ونوعياتهم فى بعض المحافظــات المشاركة فى البرنامج وذلك طبقا لما جاء فى النشرة الصادرة عن برنامج تحسين التعليم.[1]

## جدول رقم (١٤)

## عدد المتدربين فى إطار برنامج تحسين التعليم

| المحافظة | عدد المتدربين | نوعية التدريب |
|---|---|---|
| قنا | ٣٠٠٠ | مدير وناظر ووكيل من التعليم الابتدائى والإعدادى. |
| | ٢٠٠٠ | مدرس فصل فى إحدى عشرة إدارة تعليمية. |
| | ١١٥ | من معلمى الفصل على الحاسب الآلى. |
| | ٧٥٠ | من المدرسين الجدد على الحاسب الآلى. |
| | ٣٧٧ | معلما فى إطار التدريب التحويلى لمدرس العلوم. |
| سوهاج | ١٥٠ | من معلمى الفصل الواحد ومدارس المجتمع. |
| | ٣٩٩ | تدريب تحويلى من مادة العلوم إلى مادة التكنولوجيا |
| | ١٨٠٧ | من مديرى ونظار ووكلاء التعليم الأساسى. |
| | ٤٦٦ | على استخدام التكنولوجيا فى الفصل. |
| | ٢٠٠ | موجه على التعليم من بعد |
| | ٢٤٧ | أخصائيا اجتماعيا من المعينين الجدد. |
| | ٢٣٠٠ | مدرس على الحاسب الآلى. |
| الشرقية | ٣٧٠٨٣ | معلم فصل على استخدام الحقيبة التعليمية. |
| | ٧٠٠ | من مديرى ونظار ووكلاء المدارس الابتدائية والإعدادية |
| | ٤٧٠٢ | معلم ومعلمة تعليم أساسى على الحاسب الآلى. |
| | ٣٥٠ | من ميسرات مدارس الفصل الواحد. |
| | ١٠٤١ | من معلمى العلوم فى المرحلة الإعدادية لتحويلهم لمادة التكنولوجيا. |

(١) وحدة التخطيط والمتابعة. معا تعليم أفضل لمستقبل أفضل. مرجع سابق. ص ٢٢.

| | | |
|---|---|---|
| كفر الشيخ | ٤٤٠ | أخصائيا اجتماعيا جديد على الكمبيوتر. |
| | ١٥١١ | من معلمى المرحلة الأولى على الكمبيوتر. |
| | ٣٦٢٥ | من قيادات التعليم الأساسى على الكمبيوتر |
| | ٦٥٩ | من معلمى المرحلة الإعدادية على الحاسب الآلى. |
| | ٦٨٢ | من معلمى العلوم تدريب تحويلى لمادة التكنولوجيا. |
| | ١٩٠ | من مدرسات الفصل الواحد. |
| الدقهلية | ٣٩٠ | مرشدا على استراتيجيات التدريس واستخدام التكنولوجيا. |
| | ٤١٦ | أخصائيا اجتماعيا |
| | ٤١٨ | ميسرات مدارس الفصل الواحد. |
| | ٨٣٢ | معلما علوم تدريب تحويلى لمادة التكنولوجيا. |
| | ٢٢٩٧ | مدرسا على الحاسب الآلى. |
| | ٤٨٤٣ | مديرا. |

٣- حملات التوعية:

وتستهدف هذه الحملات تعبئة الرأى العام ومشاركة المجتمعات المحلية وإثارة قضايا التعليم داخل هذه المجتمعات وجذب تضامنها ودعمها وتكوين حركة مجتمعية لدعم التعليم والعمل على عودة التلاميذ المتسربين أو غير الملتحقين بالمدرسة للتعليم الأساسى أو للفرصة الثانية من التعليم لمن تخطوا سن الإلزام.

وتمت حملات التوعية للعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ فى "١٣٤" قرية بلغت توابعها "٢٤٩" "نجعا وعزبة" بحيث كان متوسط عدد السكان المستهدفين بكل حملة ٢٠٠٠ نسمة ، ومتوسط عدد التلاميذ المستهدفين لكل حملة توعية ما يعادل ٤٦٨ تلميذا ، وواجهت هذه الحملات فى المحافظات المعنية ظاهرة التسرب بين (١٠٠١٣٣) تلميذا منتظمين فى (٢٦٨) مدرسة بلغ عدد المتسربين وغير الملتحقين بها (٩٥٣١) تلميذا يمثلون (٩,٥%) من التلاميذ ، ونجحت هذه الحملات فى استعادة (٤٢٥٥) تلميذا للتعليم الأساسى والأزهرى

والمهنى وهو ما يمثل (٤٤,٦%) من التلاميذ المتسربين مما أدى لانخفاض التسرب فى مناطق الحملات إلى (٥,٣%) ، وقد بلغ إجمالى تكلفة الحملات (١٧٣٢٣٧,٨ جنيه) بمتوسط (١٣٣٢٦) جنيهـا لكل محافظـة بما يعـادل (٨١٠) جنيها لكل حملة توعية ، وبما يقدر بمبلغ (٤٠,٧) جنيها كتكلفة لكل تلميذ عائد للمدرسة ، أيضا دعمت الحملات بتقديم مساعدات للتلاميذ بلغت قيمتها (٩٥٥٣٨٢) جنيها استفاد منها ١٠,٥٩٥ تلميذا وتلميذة[١].

وبلـغ عـدد الحمـلات حوالـى ٧٠٠ حملـة فى ١٥ محافظة هى (الإسماعيلية وأسوان ، الأقصر ، البحيرة ، بنى سويف ، الدقهلية ، ودمياط ، سـوهاج ، الشـرقية ، الغربية ، الفيوم ، القليوبية ، قنا ، كفرالشيخ ، المنيا) وذلك من إجمالى ١٠٠٠ حملة توعية يستهدفها البرنامج[٢].

وتعددت الهيئات التى تشارك "وحدات التخطيط والمتابعة المحلية" فى القـيام بهذه الحملات ، فمنها جمعيات تنمية مجتمع محلى بلغ عددها (٥٣) جمعـية ، والمجلس القومى للمرأة وبلغ عدد المشاركين فى هذه الحملات "١٦٧١" مشاركا ، كان المتطوعون أعلى فئة بلغت "٢٨٦" بنسبة ١٧,١% ، والقـيادات المحلـية ، ٢٤ عضوا بنسبة ١٤,٤% ، كما بلغت نسبة مشاركة مجـالس الآباء ١٢,٣% ، والإدارة المدرسية بنسبة ٩,٩% ، والأخصائيون الاجتماعـيون بنسـبة ٦,٦% ، ثم يأتى مشاركة رجال الدين ١٢٣ عضوا والـرائدات الريفـيات ١٢١ عضـوا ، ويعطى هذا التنوع فى الفئات التى اعـتمدت عليها الحملات صورة تطور الوحدات فى اعتمادها على الموارد البشرية المتباينة والمتاحة داخل مجتمعاتها بطريقة طبيعية[٣].

---

(١) وحدة التخطيط والمتابعة: معا. تعليم أفضل لمستقبل أفضل. مرجع سابق. ص ١٩.

(٢) محمود جمال الدين: مرجع سابق. ص ١٩.

(٣) وحدة التخطيط والمتابعة: معا. تعليم أفضل لمستقبل أفضل. مرجع سابق. ص ١٩.

وتسعى هذه الحملات أيضا إلى تشجيع المجتمع المحلى على التبرع والمشاركة فى تمويل وتكلفة التعليم فى المناطق المحرومة من خلال التبرع بالأراضى لبناء المدارس أو جمع التبرعات لتسديد مصروفات التلاميذ غير القادريــن والوفاء بالمتطلبات اللازمة للدراسة مثل الزى المدرسى ، وبعض المســتلزمات الأخــرى ، وتــأتى هذه الحملات فى إطار السياسات الجديدة لــوزارة التربــية والتعليم والهادفة إلى تفعيل المشاركة مع المجتمع المدنى والمحلى.

٣- مشروع تطوير التعليم الثانوى:

**"SEEP" Secondary Education Enhancement Project**

فى ١٩ أبريل عام ١٩٩٩ تم توقيع "اتفاق قرض تنمية" بين جمهورية مصر العربية "المقترض" وهيئة التنمية الدولية "IDA" التابعة للبنك الدولى تحــت رقم ٣١٩٤ وذلك "لمشروع تطوير التعليم الثانوى فى مصر" ، حيث وافقــت هيــئة التنمــية الدولية على إقراض مصر ، وفقا للشروط والأحكام المنصــوص علــيها أو المشــار إليها فى اتفاق قرض التنمية مبلغا بعملات مختلفة يعادل خمسة وثلاثين مليون وثمانمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة "SDR"[١] (٣٥,٨٠٠,٠٠٠) أى ما يعادل ٥٠ مليون دولار أمريكى لتحقيق أهداف المشروع المتمثلة فيما يلى:

أ- أهداف المشروع :

يسعى مشروع تطوير التعليم الثانوى إلى تحقيق عدة أهداف منها[٢]:

- زيادة فرص تلقى التعليم الثانوى العام.

---

(١) وزارة التعاون الدولى: قطاع التمويل الدولى: اتفاق قرض تنمية بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٩ بين جمهورية مصر العربية وهيئة التنمية الدولية. المادة الثانية. بند ١.

(٢) البنك الدولى: التواصل. نشرة يصدرها مكتب البنك الدولى. القاهرة. عدد ٢. ديسمبر ٢٠٠٢. ص ٦.

- توجيه المناهج وطرق التقويم بشكل أفضل حسب متطلبات مهارات التوظيف والتعليم العالى.
- التطوير المهنى للمدرسين والإداريين باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمناهج وأساليب الإدارة والتقييم.
- تدعيم القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم.

ويأتى مشروع تطوير التعليم الثانوى فى إطار الدعم الذى تقدمه هيئة التنمية الدولية لاستراتيجية التعليم فى مصر من خلال "استراتيجية المساعدة القطـرية" التى وضعها البنك الدولى عام ١٩٩٧ وأكدت حاجة مصر للأيدى العاملة الماهرة للتنمية الاقتصادية طويلة المدى ، ولإنشاء نظام تعليمى يقابل الاحتـياجات الاجتماعـية والاقتصادية ، كما أوضحت أن عدم كفاءة التعليم الـثانوى تـنعكس فـى العديد من أوجه قصور نظام الاختبارات والمناهج والمهـارات ، ولذلـك فإنه فى إطار هذا السياق الاستراتيجى يقوم مشروع تطويـر التعلـيم الـثانوى بتحسين جودة وفرص التعليم الثانوى عن طريق التوسـع فى التعليم الثانوى العام فى مقابل التعليم الفنى ، والوصول به إلى نسبة ٥٠% ثانوى عام ، ٥٠% ثانوى فنى[١].

وتعتـبر هـذه الأهداف التى يسعى البنك الدولى لتحقيقها لرفع نسبة التعلـيم الثانوى العام إلى ٥٠% تحولا فى سياسة البنك الدولى تجاه كل من التعلـيم العـام والفنى فى مصر ، حيث كانت رؤية خبراء البنك الدولى فى بداية التسعينيات كما عبر عنها نائب رئيس البنك فى ذلك الوقت هى ضرورة توسـع مصر فى التعليم الفنى والحرفى بحيث يصبح هو الأصل فى التعليم العـام قـبل الجامعى، وأن يتم الاقتصار فى قبول طلاب الثانوى العام على الأعداد التى يمكن قبولها فى الكليات الجامعية المتخصصة ، وطبقا للقدرات

---

(١) http://www/.worldbank.org/education/secondary/wbprojects/egypt%20se.htm.

الحقيقية لهذه الكليات ولحاجات الاقتصاد القومى وكان التوجه فى ذلك الوقت يتخلص فى[1]:

- ضرورة التوسع فى التعليم الفنى بحيث يصبح هو الأصل فى نظام التعليم قبل الجامعى.
- ينبغى أن يتقلص عدد خريجى التعليم الثانوى العام نتيجة التوسع المطلوب فى المدارس الثانوية الفنية.

ويرى البعض أن هذا التراجع فى سياسة البنك الدولى تجاه التعليم الثانوى من خلال "مشروع تطوير التعليم الثانوى" والمتمثلة فى رفع نسبة الثانوى العام إلى ٥٠% يرجع إلى أن التعليم الفنى هو تعليم أكثر تكلفة من الثانوى العام حيث يتكلف الطالب فى المدرسة الثانوية الصناعية ٥٣٧,٢٦ جنيها ، وفى الزراعية ٥٥٠,٩٩ جنيها ، وفى التجارى ٣٤٧,١٣ جنيها ، وفى الثانوى العام ٤١٨,٩٦ جنيها ، وذلك حسب أسعار ١٩٩١ ، وأن النزول بنسبة التعليم الفنى وارتفاع نسبة الثانوى العام ينسجم مع اتجاهات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الداعية إلى تخفيض الإنفاق العام على التعليم وإعادة توظيف موارد التعليم[2].

كما يبين البنك الدولى أن ٦٠% من العاطلين فى مصر حاصلين على الشهادة الثانوية و٧٦% منهم من حملة الشهادة الثانوية الفنية ، وأن نسبة البطالة بين خريجى الثانوى العام أقل لأن الكثيرين منهم يلتحقون بمؤسسات التعليم العالى التى تساعدهم فى الحصول على وظيفة فى القطاع العام بعد التخرج ، وإذا كانت نسبة الطلاب الملتحقين بالجامعة من التعليم

(١) إبراهيم شحاته: نحو الاصلاح الشامل. مرجع سابق. ص ٢٧.

(٢) محمد نعمان نوفل: "بعض الآثار المتوقعة لسياسات التكيف الهيكلى على التعليم". مرجع سابق. ص ١٠٩.

الفني تمثل ٥% فقط ، فإن البنك يسعى لأن تكون هذه النسبة ٨% وذلك بهدف الحد من بطالة خريجى هذا النوع من التعليم[١].

كما أوضحت إستراتيجية البنك الدولى أن تحديث التعليم فى ظل توسع النشاط الاقتصادى الخاص أصبح أولوية إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن التنمية الاقتصادية بعيدة المدى فى مصر لن تتحقق إلا بوجود أيدى عاملة ماهرة ، وأن مستقبل الاقتصاد المصرى يعتمد على قدرتها فى تنمية رأس المال البشرى والاستفادة منه ، وأن خريجى النظام التعليمى لا يمتلكون المهارات والمعرفة اللازمة للمنافسة فى السوق العالمى، وأن التعليم الثانوى فى مصر يواجه أربع مشكلات أساسية هى[٢]:

- عدم التوازن بين التعليم الثانوى العام الذى يمثل ٣٠% من إجمالى طلاب التعليم الثانوى فى مقابل ٧٠% للتعليم الفنى.
- ضعف مستوى التعليم.
- عدم كفاية نظام التقييم.
- عدم كفاية التدريب أثناء الخدمة المقدم للمعلمين.

لذلك أوضحت خبيرة التعليم بالبنك الدولى "ماى تشوتشانج" أن طلاب هذه المرحلة يجب إعدادهم وإمدادهم بالمهارات الأساسية المطلوبة لكل خريج، مثل مهارات الاتصال واستخدام وتحليل المعلومات ومهارات البحث وحل المشكلات ، ومن أجل هذا الغرض قام البنك الدولى باستقدام وزيرة التعليم السابقة فى نيوزيلندا ، ومديرة التعليم فى ماليزيا (كخبرة فنية) للاستفادة من خبرتهما فى المشروع[٣].

ولتحقيق هذه الأهداف التى يسعى إليها المشروع جاء فى البند الأول من المادة الثالثة من "اتفاق قرض التنمية" مع "IDA" بأن يعلن المقترض "مصر" التزامه بأهداف المشروع كما وردت بهذا الاتفاق ، ولهذا الغرض

---

(1) http://www.wds.worldbank.org/servlet/WDSservlet?Pcont=details&eid=000094946.

(2) http://www/.worldbank.org/education/secondary/wbprojects/egypt%20se.htm.

(٣) وزارة التربية والتعليم: كلمة "ماى تشوتشانج" خبيرة التعليم بالبنك الدولى. مرجع سابق. ص ١٠١.

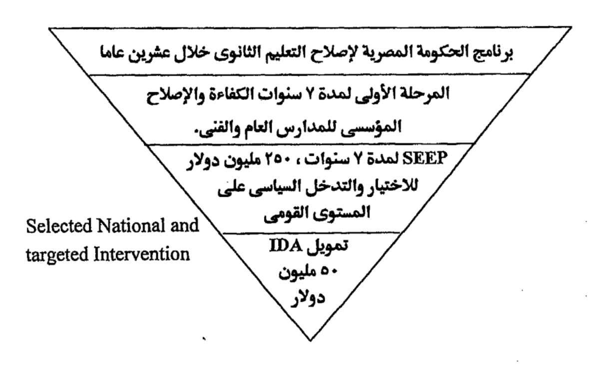
يقــوم بتنفــيذ المشــروع مــن خلال وزارة التربية والتعليم بالدقة والكفاءة الواجبتين طبقا للأساليب التعليمية والإدارية والهندسية المتعارف عليها وتقديم الأمــوال والتســهيلات والخدمات والموارد الأخرى اللازمة للمشروع فور الاحتياج إليها"[1].

ب- وصف المشروع:

يأتى "مشروع تطوير التعليم الثانوى" "SEEP" التابعة للبنك فى أول خطوات الخطة الحكومية أو القومية لتطوير التعليم الثانوى التى وضعت عام ١٩٩٧ وتمتد لمدة عشرين عاما ، وحتى عام ٢٠١٧ ، ويمثل المشروع كما عــبرت عــنه وثيقة البنك الدولى قمة الهرم المقلوب فى استراتيجية تطوير التعليم الثانوى فى مصر كما يوضحها الشكل التالى[2].

شكل (٢)

موقع مشروع تطوير التعليم الثانوى فى استراتيجية تطوير التعليم الثانوى




(١) وزارة التعاون الدولى: اتفاق قرض تنمية رقم ٣١٩٤. مرجع سابق. مادة ٣ بند ١.

(2) The World Bank, Project Appraisal Document On Aproposed Credit To The Arab Republic Of Egypt For Asecondary Education Enhancement Project, March, 22, 1999, Report No. 18923-EGT, p. 4.

يتضـــح من الشكل السابق ان تمويل هيئة التنمية الدولية يمثل بداية البرنامج القومى لاصلاح التعليم الثانوى حيث يمتد المشروع لمدة ٧ سنوات تـبدأ مــن تــاريخ الاتفــاق فى ١٩٩٩/٤/١٩ وينتهى السحب من القرض المخصص للمشروع فى ٢٠٠٦/٦/٣٠ تاريخ الإقفال.

ويتكون المشروع من عنصرين أساسيين هما(١):

(١) تحويل عدد من المدارس الثانوية التجارية (٣١٥ مدرسة) إلى مدارس ثـانوى عــام تتوفر فيها التكنولوجيا بهدف الوصول إلى نسبة ٥٠% ثانوى ، ٥٠% فنى وذلك من خلال برنامج لإعادة تأهيل هذه المدارس لمقابلــة معايــير التعليم العام حيث يشمل برنامج إعادة التأهيل تجهيز معــامل للعلــوم ، ومعدات ومراكز للتعلم ، ومواد لتدريب المعلمين ، والتدريب التحويلى لعدد من المعلمين ومديري المدارس على استخدام التكنولوجــيا فــى الإدارة وكذلــك طرق التقويم الحديثة والمتنوعة ، وتطوير للمناهج وغيرها من متطلبات إعادة التأهيل.

(٢) العنصـــر الـــثانى للمشروع ، يتمثل فى تقوية قدرات المؤسسات عن طــريق دعم المشاركة الخاصة والعامة فى التعليم وتحسين ممارسات العامليــن ، ومتخذى القرار وتدريب لمجالس الآباء والمعلمين وإدارى المــدارس علــى الأدوار الجديــدة فى المشروع ، والعمل على النمو المهنى للإداريين ودعم المؤسسات التى تنفذ المشروع.

**جـــ- تمويل المشروع وتكاليفه:**

تقــدر الــتكلفة الكلية للمشروع بنحو "٢٥٠ مليون دولار أمريكى" ، تشــارك هيــئة التنمية الدولية "IDA" التابعة للبنك الدولى بنحو ٥٠ مليون

---

(١) World Bank, Egypt-Secondary Eduction Enhancement Project Report No. PID 6849-http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDS Content, Server/EDSP/IB/1999/03/25//10001/... 24105/23.

دولار ، ويمثل هذا المبلغ نسبة ١٩,٩% من إجمالى التكلفة الكلية للمشروع ، فى حين توفر الحكومة المصرية "٢٠٠ مليون دولار" بنسبة ٨٠,١% المتبقية للمشـــروع ، ويـــتم تخصيص ٩٣% من إجمالى التكلفة بما يعادل ٢٣٢,٦ مليون دولار للعنصر الأول للمشروع لتحسين جودة التعليم والفرص التعليمية ونسبة ٧% الباقية بما يعادل ١٧,٤ مليون دولار للعنصر الثانى للمشروع فى تقوية قدرات السياسات والمؤسسات التعليمية(١).

ويتمثل دور "هيئة التنمية الدولية" بالإضافة إلى الدعم المادى ، أيضا فـــى تقديـــم الدعـــم الفـــنى للمشـــروع مـــن خلال توفير الخبراء الدوليين والاستشـــاريين وذلك طبقا لما جاء "باتفاق قرض التنمية" والخاص بالتوريد وخدمـــات الاستشاريين "أنه قبل إصدار أى دعوات للاستشاريين للتعاقد يتم موافـــاة هيئة التنمية الدولية بالخطة المقترحة للمشروع لاختيار الاستشاريين لمراجعتها والموافقة عليها(٢).

ويتم توزيع المخصصات المالية للمشروع كما جاء فى إحدى وثائق البنك الدولى وفقا للجدول التالى(٣):

---

(1) http://www/.worldbank.org/education/secondary/wbprojects/egypt%20se.htm.

(٢) وزارة التعاون الدولى: اتفاق قرض تنمية رقم ٣١٩٤ . مرجع سابق ، ص ٢١.

(3) WorldBank, Project Appriasal Document, Op. Cit., p. 34.

## جدول رقم (١٥)

## تقديرات تكلفة المشروع طبقا لفئة الاتفاق

| فئة الإنفاق | بالمليون دولار | | |
|---|---|---|---|
| | المكون محلى | المكون الأجنبى | إجمالى |
| ١- التكاليف الاستثمارية: | | | |
| أ- الأعمال: | ٦,٥٢ | ١٦,٠ | ٨١,٢ |
| ب- البضائع: | | | |
| • تجهيزات: | ٦,١ | ٥٥,٠ | ٦١,١ |
| • أثاث: | ١٤,٧ | ٦,٢ | ٢٠,٩ |
| • أدوات نقل "اتصال" | ٠,١ | ٠,٨ | ٠,٩ |
| Vehicles: | ٠,٣ | ٠,١ | ٠,٤ |
| • مواد تعليمية: | | | |
| جـ- التدريب: | ١١,٦ | - | ١١,٦ |
| د- خدمات فنية: | ٢,٧ | ٩,٠ | ١١,٧ |
| هـ- إدارة المشروع: | ٣,٦ | - | ٣,٦ |
| ٢- تكاليف متكررة: | | | |
| • صيانة التجهيزات: | ٠,٨ | - | ٠,٨ |
| • طوارئ مادية: | ٩,٢ | ١٠,٦ | ١٩,٨ |
| • طوارئ فى الأسعار: | ٢٦,٢ | ١١,٠ | ٣٧,٢ |
| إجمالى تكلفة المشروع: | ١٤١,٢ | ١٠٨,٩ | ٢٥٠,٠ |

يتضح من الجدول السابق أن معظم جوانب الإنفاق فى المشروع تتجه نحو النفقات الاستثمارية المتمثلة فى الأعمال الخاصة بإصلاح وتجديد ٣١٥ مدرسة تجارية وتجهيزها ، وكذلك التدريب والخدمات الفنية وإدارة المشروع على المستوى المركزى "وحدة التخطيط والمتابعة" والمحافظات التى تشمل السفر وعقد ورش العمل لوحدات التنفيذ ولجان التنسيق ، أما النفقات المتكررة فتشمل صيانة تجهيزات الكمبيوتر فى ٣١٥ مدرسة تجارية وغيرها من مدارس التعليم الثانوى العام. كما يتضح من الجدول النسبة

الكبيرة لحجم المكون الأجنبى فى تمويل المشروع التى تبلغ نحو ١٠٩ مليون دولار فى مقابل نحو ١٤١ مليون دولار للمكون المحلى للمشروع ، وبالرغم من أن قيمة القرض الممنوح من هيئة التنمية الدولية يبلغ ٥٠ مليون دولار إلا أن المكون الأجنبى يمثل نسبة كبيرة والذى يتركز معظمه فى شراء التجهيزات وخدمات الخبراء والمستشارين الأجانب.

كما يوضح الجدول التالى البنود التى يتم تمويلها من حصيلة قرض هيئة التنمية الدولية والمبالغ المخصصة لكل فئة والنسبة المئوية للنفقات الخاصة بالبنود التى تمول كل فئة كما يلى[1]:

**جدول رقم (١٦)**

**البنود التى يتم تمويلها من قرض هيئة التنمية**

| الفئة | تمويل IDA | | % من النفقات الممولة |
|---|---|---|---|
| | بوحدة حقوق السحب | ما يقابلها بالدولار | |
| إنشاءات | ٥,٧٢٠,٠٠٠ | ٨,٠ مليون | %٩٠ |
| البضائع | ٢١,٣٢٠,٠٠٠ | ٢٩,٦ مليون | ١٠٠% من النفقات الأجنبية ، ٨٥% من النفقات المحلية |
| التدريب | ١,٧٥٠,٠٠٠ | ٢,٤ مليون | %١٠٠ |
| خدمات فنية | ١,٦٢٠,٠٠٠ | ٢,٣ مليون | %١٠٠ |
| منح تطوير المدرسة | ١,٦٥٠,٠٠٠ | ٢,٣ مليون | %١٠٠ |
| إدارة المشروع | ٢٥٠,٠٠٠ | ٠,٣ مليون | %٩٠ |
| غير مخصص | ٣,٤٩٠,٠٠٠ | ٥,١ مليون | |
| الإجمالى | ٣٥,٨٠٠,٠٠٠ | ٥٠ مليون | |

(1) WorldBank, Project Appraisal Report No., 18923, Op. Cit., p. 56.

يتضـــح من الجدول أن النسبة الكبيرة من هذا القرض تتجه لتمويل البضـــائع حيث تبلغ ٢٩,٦ مليون دولار ، ويلاحظ أن هذا المبلغ يستخدم فى التمويل من جهات أجنبية بنسبة ١٠٠% ، أى يتم تخصيص المبالغ المطلوبة لشراء بضائع من جهات أجنبية كاملة من القرض ، الأمر الذى يساعد على خروج نسبة كبيرة من حجم المعونات للاستثمار خارج مصر ولصالح بعض الدول الكبرى ، فى حين يتم تخصيص نسبة ٨٥% لشراء البضائع المصنعة محلـيا ، ويلاحـــظ أن معظـــم هـــذه البضائع تتمثل فى الأثاث والتجهيزات والاتصـــالات والمـــواد التعليمـــية ، كما يتم تخصيص مبلغ ٨ مليون دولار للإنشـــاءات والـــتى يمكـــن أن يســـتفاد بها أكثر من البنود الأخرى وتأتى الخدمـــات الفنـــية الـــتى يقدمها الخبراء والاستشاريون وبرامج التدريب فى المرتبة الثالثة فى أولويات الإنفاق المخصصة للمشروع.

كما يوضح الجدول التالى الخطة السنوية لتمويل المشروع من قرض هيئة التنمية الدولية(1).

### جدول رقم (١٧)
### خطة التمويل السنوى لمشروع تطوير التعليم الثانوى (بالمليون دولار)

| السنة | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المخصص الفعلى | ١,٢ | ٧,٨ | ٧,٨ | ٨,١ | ٨,٥ | ٨,٤ | ٨,٢ | ٥٠ |

يتضـــح من الجدول السابق أن حجم قرض التنمية الذى تمنحه هيئة التنمية الدولية لمصر يتم صرفه على دفعات سنوية ، بحيث ترتبط كل دفعة بما تحقق من أهداف وجدول تنفيذ المشروع فى العام السابق ، حيث أوضح البـــند الثانى من المادة الرابعة من "الاتفاق" "بأن تقوم وزارة التربية والتعليم لـــدى المقـــترض مـــن خلال "وحدة التخطيط والمتابعة" بإعداد وموافاة هيئة

(1) WorldBank, Report No.18923, Op. Cit., p. 1.

التنمية الدولية فى موعد لا يتجاوز ٤٥ يوما من نهاية كل فترة ربع سنوية ، وطبقا لإرشادات مقبولة من الهيئة ، بتقرير إدارة المشروع عن تلك الفترات والذى[١]:

- يحدد الموارد الفعلية وطلبات التمويل للمشروع مجمعة وعن الفترة التى يغطيها ذلك التقرير ، وكذلك الموارد وطلبات التمويل المستهدفة للمشروع لفترة الستة أشهر التالية، ويوضح بصورة منفصلة النفقات الممولة من حصيلة القرض خلال الفترة التى يغطيها ذلك التقرير ، والنفقات المقترح تمويلها من حصيلة القرض خلال فترة الستة أشهر التالية للفترة التى يغطيها.
- يوصف التقدم المادى فى تنفيذ المشروع بصورة مجمعة وكذلك عن الفترة التى يغطيها ذلك التقرير ، ويفسر الاختلاف فيما بين الأهداف التى تم تنفيذها بالفعل والأخرى المستهدفة سابقا.

وأوضح اتفاق قرض التنمية أن هيئة التنمية الدولية لن تكون مطالبة بالقيام بإيداعات إضافية فى الحساب الخاص بالمشروع فى أحد البنوك التجارية ، إذا قصر المقترض فى موافاة الهيئة خلال الفترة الزمنية المحددة فى المادة الرابعة ، أى من تقارير المراجعة المطلوب تقديمها للهيئة ، وكذلك إذا ما قررت الهيئة فى أى وقت أن أى تقرير لإدارة المشروع لم يتيح بشكل كافى المعلومات المطلوبة [٢].

كما يتضح من "شروط السحب من حصيلة القرض" ، حرية الهيئة فى تعليق حق المقترض كليا أو جزئيا فى إجراء مسحوبات من حساب قرض التنمية ، اذا لم يفى بشرط من الشروط أو لم تكن تقارير إدارة

---

(١) وزارة التعاون الدولى: اتفاق قرض تنمية رقم ٣١٩٤٠ . مرجع سابق . المادة ٤ . بند ٢.

(٢) المرجع السابق: جدول رقم "١" شروط السحب من حصيلة القرض . ص ١٥.

المشـــروع غير مرضية للهيئة ، ويشير البند الرابع الى أن الهيئة لن تكون مطالـــبة بايداعات إضافية فى الحساب الخاص إذا أخطرت المقترض فى أى وقـــت ــ اعتزامها تعليق حق المقترض كليا أو جزئيا فى إجراء مسحوبات من حساب قرض التنمية ، كما يشير البند الخامس إلى أنه "إذا قررت الهيئة فى أى وقت" أن أى مدفوعات من الحساب الخاص تمت لتغطية نفقات غير مؤهلـــة أو لم يتم تبريرها بدليل يقدم للهيئة ، يقوم المقترض فورا بناء على إخطـــار من الهيئة ، بتقديم ذلك الدليل الإضافى حسبما تطلبه الهيئة أو يودع فى الحساب الخاص (أو يرد إلى الهيئة إذا ما طلبت ذلك) مبلغا مساويا لذلك المبلغ المدفوع[1].

**د- تنفيذ المشروع :**

يـــتم تنفـــيذ مشروع تطوير التعليم الثانوى من خلال وزارة التربية والتعليم والتى تمثلها "وحدة التخطيط والمتابعة" "PPMU" التى تعتبر المنفذ الرئيسى للمشروع ، حيث أوضح "اتفاق قرض التنمية الخاص بالمشروع بأن تقـــوم وزارة التربية والتعليم بالاحتفاظ بوحدة التخطيط والبرمجة والمراقبة مـــزودة بالموظفين المؤهلين والموارد الكافية لتمكنها من أداء التزاماتها طبقا للمشروع.

كما يوضح جدول تنفيذ المشروع الملحق "باتفاق قرض التنمية" عدة إجـــراءات يلـــتزم بهـــا المقـــترض فى تنفيذ مشروع تطوير التعليم الثانوى وهى[2]:

---

(١) المرجع السابق. ص ١٦.

(٢) وزارة التعاون الدولى: اتفاق قرض تنمية رقم ٣١٩٤ . مرجع سابق. ص ٢٢.

- يستخذ المقترض من خلال وزارة التربية والتعليم ، ترتيبات مرضية للهيئة لتنفيذ المشروع طبقا للمتطلبات والتفاصيل الأخرى الواردة بكتيب التنفيذ والتنسيق والإشراف عموما على ذلك.
- يقوم المقترض من خلال وزارة التربية والتعليم بإعداد وموافاة الهيئة ، طبقا لشروط مرجعية مرضية للهيئة فى موعد غايته ٣٠ أبريل من كل عام خلال تنفيذ المشروع بخطة عمل سنوية لتنفيذ المشروع خلال العام المالى التالى لمراجعته والتعليق عليه وتنفيذ الخطة المشار إليها والانتهاء منها وفقا لما يتم الاتفاق عليه مع الهيئة.
- يقوم المقترض من خلال وزارة التربية والتعليم بالحفاظ على سياسات وإجراءات ملائمة لتمكنه من المراقبة والتقييم بناء علىأسس متواصلة طبقا لمؤشرات مرضية للهيئة ولتنفيذ المشروع ولتحقيق أهدافه.
- يقوم المقترض من خلال وزارة التربية والتعليم بإعداد وموافاة هيئة التنمية الدولية طبقا للشروط المرجعية المرضية للهيئة فى أو حوالى ٣٠ أبريل ٢٠٠٣ بتقرير متكامل بنتائج أنشطة المراقبة والتقييم حول التقدم المحقق فى تنفيذ المشروع خلال الفترة السابقة ، ووضع المعايير الموصى بها للتأكد من التنفيذ الفعال للمشروع وتحقق أهدافه خلال الفترة التالية لهذا التاريخ ، واتخاذ كل الإجراءات المطلوبة للتأكد من إتمام المشروع بفاعلية.

يتضح مما سبق أن تنفيذ مشروع تطوير التعليم الثانوى طبقا للأهداف الموضوعة له يتم تنفيذها من خلال "وحدة التخطيط والمتابعة PPMU" التابعة لوزارة التربية والتعليم ، ولكن دون غياب لرأى هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولى فى كل خطوة من خطوات تنفيذ المشروع ومراجعتها والتعليق عليها والتعديل فيها وفرض التزامات محددة على المقترض ليقوم بتنفيذها من خلال شروط ملزمة له تم الاتفاق عليها مسبقا.

وإذا كانت فترة المشروع تمتد لحوالى سبع سنوات منذ توقيع الاتفاق إلا أن مـــتابعة الهيئة للمشروع وتدخلها فى التصور المستقبلى لـــه لا تنتهى بانتهاء السحب من القرض ، حيث أشارت "المادة الثالثة" " من اتفاقية قرض التنمية بأن يقوم المقترض من خلال وزارة التربية والتعليم بـــ:

- إعداد خطة تشغيل مستقبلية للمشروع بناء على إرشادات مقبولة من الهيـــئة وموافـــاة الهيـــئة فى موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ الإقفـــال أو أى تـــاريخ لاحـــق يـــتم الاتفاق عليه لهذا الغرض بين المقترض والهيئة.
- إتاحـــة فرصة كافية للهيئة لتبادل وجهات النظر مع المقترض بشأن تلك الخطة.

ويلاحظ أن هذه المادة الثالثة من اتفاق التمويل تشترط على المقترض "مصـــر" ضرورة وضع خطة مستقبلية لمشروع تطوير التعليم الثانوى بناء علـــى إرشادات مقبولة من الهيئة ، مع النص صراحة على ضرورة الالتزام (بإتاحـــة فرصة كافية) للهيئة لعرض وجهة نظرها فى هذه الخطة المستقبلية وبالـــتالى التأثـــير بشكل أو بآخر فى سياسة قطاع التعليم الثانوى فى إحدى مـــراحلها ، وإذا لم تكن مرحلة الصياغة ، فالتأثير يظهر واضحا فى مرحلة التبـــنى ، وأكثر وضوحا فى مرحلة التنفيذ ، كما يتضح من الشروط التى تم وضعها فى هذا الاتفاق.

وخلاصـــة القـــول إن مشـــروع تطوير التعليم الثانوى يعد أحد أهم مشـــروعات تطوير التعليم فى مصر الذى يموله البنك الدولى ، ويلاحظ أن أهـــداف المشروع تعكس بصورة أو بأخرى توجهات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بزيادة التركيز على التعليم العام وتقليص التعليم الفنى والوصول بكـــل مـــنها إلـــى نسبة ٥٠% ، وما تؤكد عليه الدراسة فى هذا المجال أن الـــتطوير مهمـــة وطنـــية ويجـــب أن تكون بأيدى وطنية دون اللجوء لمنح

وقـــروض مشــــروطة للتطوير تفرض شروط وتدخلات فى تحديد اتجاهات الـــتطوير "طبقا لاتجاهات مرضية للهيئة الممولة وما تراه هى من إجراءات إصلاحية لا تتناسب فى الغالب مع اتجاهات وحاجات المجتمع.

### ٤- مشروع تطوير التعليم العالى

### Higher Education Enhancement Project

يـــأتى مشـــروع تطوير التعليم العالى فى مصر فى إطار دعم البنك الدولـــى لقطـــاع التعلـــيم المصــــرى وإصلاحه وتطويره فى ظل الإصلاح الاقتصــــادى والاجتماعى الشامل الذى تتبناه مصر بالاتفاق مع كل من البنك الدولى والصندوق الدوليين منذ عام ١٩٩١.

حيـــث تلقـــى البـــنك الدولـــى خطابا بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٠٢ من جمهورية مصر العربية "المقترض" يصف فيه الأهداف والسياسات والأعمال وخطـــة التمويل المطلوبة لتنمية فاعلية ومرجعية وجودة التعليم العالى ، وقد رد البـــنك علـــيه بكـــتابة المؤرخ فى ١٧ فبراير ٢٠٠٢ ، ووافق المجلس التنفـــيذى للبنك الدولى على تقديم قرض بمبلغ "٥٠ مليون دولار" لجمهورية مصـــر العربـــية لصالح "مشروع تطوير التعليم العالى" وذلك فى ١٦ أبريل ٢٠٠٢ بالقرض "رقم ٤٦٥٨ مصر" ، وتم توقيع اتفاق القرض بين جمهورية مصـــر العربية والبنك الدولى للإنشاء والتعمير فى واشنطن بتاريخ ٢٣/٤/ ٢٠٠٢ وتـــم إعـــلان سريان القرض فى ٢٩ يوليو ٢٠٠٢ بمعنى أن تتمكن الحكومة من البدء فى تنفيذ المشروع والسحب منه حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١ الذى يمثل تاريخ إقفال القرض[١]

---

(١) جمهورية مصر العربية: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الموافقة على اتفاق قرض (مشروع تطوير التعليم العالى) بين جمهورية مصر العربية والبنك الدولى. الجريدة الرسمية. العدد ٢٩ تابع (أ) فى ١٨ يوليه ٢٠٠٢، ص ٣٢.

ويساند البنك الدولى من خلال مشروع تطوير التعليم العالى مجهودات مصر فى تحسين وفاعلية قطاع التعليم العالى وتطويره وتنمية قدرات الخريجيين لتتواكب بشكل أفضل مع احتياجات مصر الاقتصادية الحالية ، وذلك كما جاء فى إحدى نشرات البنك الدولى التى أوضحت أنه تم إعداد "المشروع" عبر وثيقة للتعاون بين وزارة التعليم العالى وفريق البنك الدولى ، وخلال عامى التحضير للمشروع تم تشكيل لجنة استشارية من عشرين عضوا ضمت مجموعة مختارة من مختلف الفئات ، بما فى ذلك برلمانيين وممثلين عن القطاع الخاص وأعضاء من قطاع التعليم العالى ، وأولياء أمور ، ومختلف فئات المجتمع ، وقامت اللجنة برحلة تفقدية إلى إسكتلندا وفرنسا ونيوزيلندا وأستراليا لاستنباط دروس مهمة من عملية إصلاح التعليم التى خضعت لها بلاد أخرى فى العالم[١].

كما طلبت الحكومة المصرية عون العديد من الخبراء الدوليين مما وسع دائرة الحوار حول تلك النواحى ووسع من الالتزام بالإصلاحات على مستوى القطاعات ، وتم عرض أفضل الممارسات لإصلاح التعليم العالى فى ندوة دولية عقدت فى القاهرة فى ٢٤ يونيو ١٩٩٩ ، وقامت اللجنة الاستشارية بتوجيه المشروع عبر مراحل إعداده ليغطى الإجراءات الخاصة بالقواعد والسياسات الرئيسية الخاصة بالجودة والرقابة والعلاقة مع القطاع الخاص[٢].

**أ- وصف المشروع وأهدافه:**

يهدف "مشروع تطوير التعليم العالى" إلى تكوين مناخ إيجابى لتحسين جودة وكفاءة نظام التعليم العالى للمقترض من خلال الإصلاح التشريعى ،

---

(١) البنك الدولى: نشرة التواصل. العدد ١ . سبتمبر ٢٠٠٢ . البنك الدولى بالقاهرة. ص ٣.

(٢) المرجع السابق: ص ٣.

وإعـــادة الهـــيكلة المؤسســـية وتكوين آليات مستقلة لضمان الجودة وأنظمة للمراقبة.

ويعد المشروع جزءا من إستراتيجية الحكومة لإصلاح التعليم العالى والتى تتكون من خمس وعشرين مشروعا فرعيا يقوم البنك الدولى بدعم أحد عشر مشروعا فرعيا منها كما تقوم هيئة التنمية الدولية IDA بدعم مشروع تحســين كفاءة كليات التربية "إعداد وتدريب المعلم قبل الخدمة Improve the quality of the Faculties of Education pre service teacher Training" بمـنحة تقـدر بنحو ١٣ مليون دولار فى إطار برنامج تحسين التعليم حيث يتمثل الغرض من هذا المشروع الفرعى فى الآتى:(١)

- إعـــداد جديـــد للمعلـــم ليوائم الاحتياجات المستقبلية المطلوبة فى خطط التطوير والارتقاء بمستواه حتى يقوم بدوره المطلوب فى تطوير العملية التعليمية.
- تـــدارك الآثـــار الـــناجمة عن التوسع فى قبول أعداد كبيرة من طلاب المرحلة الثانوية فى كليات التربية التى لا تتوافر لها الامكانات البشرية والمعملية فى التخصصات الفنية والتطبيقية.
- ضـــرورة الارتقـــاء بدور كليات التربية فى تأهيل وتنمية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة بحيث تكون الدراسة بها ملزمة لكافة القائمين بالتدريس قبل تعيينهم.
- تكويـــن وتنمـــية كـــوادر هيئات التدريس بكليات التربية لمواكبة خطط الـــتطوير وإيفـــادهم إلـــى الدول المتقدمة فى التخصصات التى تتطلبها المرحلة الجديدة.

---

(١) وزارة التعليم العالى: مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى ورقة عمل مقترحة للعرض على المؤتمر القومى للتعليم العالى ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠. القاهرة، ص ٣٩.

ويركز مشروع تطوير التعليم العالى على ثلاثة مجالات أساسية هى: [1]

- رفع كفاءة إدارة النظام التعليمى.
- رفع جودة التعليم الجامعى بحيث يطبق تكنولوجيا التعليم الجديدة لتنمية الموارد البشرية.
- رفع جودة التعليم الفنى المتوسط.

ويتكون المشروع من ثلاثة أجزاء تخضع للتعديلات التى يوافق عليها كل من المقترض والبنك من وقت لآخر لتحقيق أهدافه [2]:

**الجزء الأول:** التطوير الشامل للإدارة الحكومية والكفاءة الإدارية لنظام التعليم العالى :

١- توفير السلع والخدمات الاستشارية من أجل :

- الإصلاح التشريعى الحاكم لنظام التعليم العالى للمقترض "مصر".
- ترشيد آليات تخصيص التمويل بحيث يتصف بالشفافية والعدل والمساواة طبقا لمنهج محدد.
- تأسيس المركز القومى لضمان الجودة وإمداده بالأدوات اللازمة لبناء قدراته.
- توفير التدريب اللازم لأعضاء إدارة كيانات التعليم العالى والإداريين فى مجال الإدارة والشئون المالية ، وفى مجال استخدام التكنولوجيا لترشيد الإجراءات الإدارية.
- تأسيس ودعم تشغيل صندوق تطوير التعليم العالى.

٢- توفير منح من صندوق مشروع تطوير التعليم العالى لمؤسسات التعليم ما بعد الثانوى من أجل تنفيذ المشروعات الفرعية.

---

(1) http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/O.ContentMDK: 20042667~met.

(٢) قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٢ . مرجع سابق . ص ٤٣.

**الجزء الثانى:** تحسين جودة ملاءمة التعليم العالى عن طريق الأعمال والسلع وخدمات الاستشاريين .

- تأسيس بنية تحتية متكاملة لأجهزة الحاسب الآلى ، والشبكات من أجل تكوين شبكة فائقة السرعة.
- التدريـب أثـناء الخدمة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات لتنمية قدراتهم فى استخدام وتطبيق تكنولوجيا التعليم فى التدريس.
- تركيب وتشغيل نظام يربط بين مكتبات الجامعات.

**الجزء الثالث:** تحسين جودة وملاءمة التعليم الفنى المتوسط.

توفير الأعمال والسلع وخدمات الاستشاريين من أجل :

- تجديـد التجهـيزات القديمة تجديدا مقبولا يتمشى مع المعايير الدولية وتأسيس تجهيزات جديدة.
- إعادة تصميم المناهج الدراسية وتدريب المعلمين.
- تحديث المعدات متضمنة معدات تكنولوجيا المعلومات.
- التدريب من أجل تعزيز الإدارة.

ويلاحظ أن أهداف هذا المشروع تتنوع لتشمل معظم النظام التعليمى العـالى بداية من الإصلاح التشريعى لنظام التعليم العالى فى مصر ، والذى يعـد من صميم العمل الوطنى ولا يجب ـ من وجهة نظر الباحث ـ ربط الإصلاح التشريعى بقرض مشروط من منظمة دولية أو جهة أخرى أجنبية ، ومـرورا بالتدريـب للمسـتويات الإدارية والفنية بالجامعات وإعادة تصميم المـناهج ، وترشيد آليات تخصيص الموارد تتضمن أهداف المشروع إنشاء وتأسـيس كل من المركز القومى لضمان الجودة ، وصندوق مشروع تطوير التعليم العالى على أن تضمن الحكومة المصرية استمرار هاتين الهيئتين من خـلال توفير الأعمال والسلع والخدمات الاستشارية التى يقدمها خبراء البنك

الدولـــى للعامليــن فى المشروع والذين يصل عددهم إلى ٢٢ خبير (ملحق رقـــم "١٠") يقوم البنك بتعيينهم بالإضافة إلى أنه لابد أن يوافق البنك على أى استشـــاريين يـــتم الاستعانة بهم فى المشروع وذلك وفقا لما جاء باتفاق القـــرض الذى ينص على أنه (قبل إصدار أى طلبات عروض للاستشاريين يـــتم موافاة البنك بالخطة المقترحة للمشروع لاختيار الاستشاريين لمراجعتها والموافقـــة عليها)[١]. ويتيح هذا البند من الاتفاق التدخل الكامل للبنك الدولى فى جميع جوانب المشروع وضمان فرض وتنفيذ أداءه وتوجهاته على نظام التعليم العالى من خلال مثل هذه المشروعات القطاعية التى تتعامل مع النظام ككل وليس مشروع صغير ينفذ فى جامعة واحدة كما كان يحدث من قبل.

**ب- تمويل المشروع:**

طـــبقا لمـــا جاء فى "المادة الثانية بند ١" من اتفاق قرض المشروع والتى تنص على أنه يوافق البنك الدولى على إقراض المقترض وفقا للشروط والأحكـــام المنصوص عليها أو المشار إليها فى اتفاق القرض ، مبلغ يعادل خمسين مليون دولار أمريكى"[٢].

ويوضـــح الجـــدول الـــتالى فئات البنود التى يتم تمويلها من حصيلة القـــرض والمبالغ المستحقة من القرض لكل فئة والنسبة المئوية للمصروفات الخاصة بالبنود التى تمول كل فئة[٣].

---

(١) قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٢. مرجع سابق. ص ٥٠.

(٢) قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٢. مرجع سابق. ص ٣٤.

(٣) المرجع السابق: ص ٤١.

## جدول رقم (١٨)

## البنود التى تمويلها من حصيلة قرض البنك الدولى

| الفئة | المبالغ المخصصة من القرض بالمليون دولار | النسبة المئوية للمصروفات الممولة |
|---|---|---|
| ١- الأعمال المدنية | ٤,٥ مليون | %٧٥ |
| ٢- السلع | ١١,٠ مليون | ١٠٠% مصروفات أجنبية<br>١٠٠% مصروفات محلية<br>(التكلفة خارج المصنع ٧٥%<br>مصروفات محلية) |
| ٣- خدمات الاستشاريين والتدريب | ١٦,٠ مليون | %١٠٠ |
| ٤- منح صندوق مشروع تطوير التعليم العالى | ١٢,٠ مليون | ١٠٠% من المبالغ المسحوبة بواسطة وزارة التعليم العالى |
| ٥- تكلفة تشغيل إضافية | ١,٥ مليون | %٨٠ |
| ٦- رسوم الحصول على القرض | ٠,٥ مليون | مبلغ مستحق للبنك الدولى |
| ٧- غير مخصص | ٤,٥ مليون | |
| الإجمالى | ٥٠,٠ مليون | |

ويعـــنى مصـــطلح المصـــروفات الأجنبـــية الذى ورد فى الجدول المصـــروفات بعملة أى بلد آخر غير بلد المقترض لمقابلة السلع أو الخدمات الـــتى يتم توريدها من أراضى أى دولة بخلاف دولة المقترض ، ومصطلح "المصـــروفات المحلية" يعنى المصروفات التى تمت بعملة المقترض لمقابلة ســـلع أو خدمـــات يتم توريدها بعملة المقترض ، كما يعنى "تكاليف التشغيل الإضـــافية المصـــروفات الـــتى تمت بواسطة وحدة إدارة المشروع لحساب التجهـــيزات المكتبية والتوريدات والانتقالات المحلية ، وتكاليف العاملين فى

وحدة إدارة المشروع عدا مرتبات موظفى المقترض ، ويلاحظ أن أكبر الفئات المخصص لها مبالغ من القرض هى خدمات الاستشاريين والتدريب والتى قد تصل إلى ربع المخصصات ١٦,٠ مليون دولار يتم تمويلها بنسبة ١٠٠% من القرض ومن المعروف أن معظم هذه الخدمات الاستشارية تكون من جانب البنك والخبراء الأجانب التابعين له ، وبذلك تعود هذه المبالغ مرة أخرى للبنك فى صورة مرتبات للخبراء ونفقات المعونة الفنية.

والجدول التالى يوضح المخصصات السنوية للمشروع من قرض البنك الدولى[١].

**جدول رقم (١٩)**

**المخصصات السنوية للمشروع من قرض البنك الدولى بالمليون دولار**

| السنة | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المخصص | ١١,٥٩ | ١٣,٣٧ | ١٠,٦٨ | ٩,٥٧ | ٤,٧٩ | ٥٠,٠٠ |

**جـ- تنفيذ المشروع :**

أوضحت "المادة الثالثة" من اتفاق قرض المشروع والخاصة بتنفيذ المشروع "البند الأول" ما يلى[٢]:

- يعلن المقترض التزامه بأهداف المشروع ، ولهذا الغرض يقوم بتنفيذ المشروع من خلال وزارة التعليم العالى بالدقة والكفاءة الواجبتين طبقا للممارسات الملائمة للتعليم ، والاتصالات والتنسيق ، والإدارة الحكومية ، وتوفير الأموال والتسهيلات والخدمات والموارد الأخرى اللازمة للمشروع فور الاحتياج إليها.

---

(١) WorldBank Project Appraisal Document on apropos Loan In the Amount of Us $ 50 Million To the Arab Republic of Egypt for Higher Education Enhancement Project, Report No.23332-EGT, March7, 2002, p. 1.

(٢) قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٢ .مرجع سابق. ص ٣٧.

- ما لم يتفق المقترض والبنك على خلاف ذلك يقوم المقترض من خلال وزارة التعليم العالى بتنفيذ المشروع طبقا لبرنامج التنفيذ المنصوص عليه فى جدول التنفيذ الملحق بالاتفاق على الوجه الاتى[١].

(١) وزارة التعليم العالى هى الجهة المنوط بها المسئولية الكاملة بإدارة وتنفيذ المشروع وتقوم بمساعدتها وحدة إدارة المشروع ، ويقوم المقترض من خلال وزارة التعليم العالى بالاحتفاظ "بوحدة إدارة المشروع" تحت مظلة وزارة التعليم العالى مزودة بعدد مناسب من الكوادر المهنية المؤهلة من ذوى الخبرة طبقا لشروط مرجعية مرضية للبنك الدولى.

(٢) تشمل وظائف "وحدة إدارة المشروع" من بين وظائف أخرى المسئوليات التالية:

- عملية التوريد وتحضير طلبات السحب للمشروع.
- مراقبة التقدم فى تنفيذ المشروع طبقا للمؤشرات التى تم الاتفاق عليها مع البنك الدولى.
- إعداد برامج عمل سنوية وتحديث خطط لتوريد من أجل تقديمها للبنك الدولى.
- إعداد الميزانيات والإدارة المالية وعمليات المحاسبة.
- إعداد التقارير المتفق عليها من أجل تقديمها للبنك الدولى.

٣- يقوم المقترض من خلال وزارة التعليم العالى بـــ :

- الانتهاء من تأسيس صندوق مشروع تطوير التعليم العالى فى أول يوليو ٢٠٠٤ والانتهاء من تكوين المجلس القومى لضمان الجودة فى ١ يوليو

---

(١) المرجع السابق: ص ٥١.

٢٠٠٤ وموظفين بأعداد ملائمة تكون مؤهلاتهم وخبراتهم طبقا لشروط مرجعية مرضية للبنك الدولى.

- مـراجعة دلـيل تشغيل صندوق مشروع تطوير التعليم العالى مع البنك الدولـى علـى فـترات دوريـة حسـبما يطلبها البنك وبناء على تلك المراجعات يتم التحديث وفقا لما يتم الاتفاق عليه بين كل من المقترض والبنك.

كمـا أوضح جدول تنفيذ المشروع التقارير التى يطلبها البنك الدولى ومراجعات نصف المدة. حيث يقوم المقترض من خلال وزارة التعليم العالى بـ :

- الحفاظ على سياسات وإجراءات ملائمة لتمكنه من المراقبة والتقييم بناء علـى أسـس متواصـلة طبقا لمؤشرات مرضية للبنك الدولى ولتنفيذ المشروع ولتحقيق الأهداف المرجوة منه.
- إعـداد وموافـاة البنك طبقا "للشروط المرجعية المرضية للبنك فى/أو حـول ١ أبـريل ٢٠٠٥ بتقرير متكامل بنتائج أنشطة المراقبة والتقييم المـنفذة طـبقا للفقـرة (أ) من هذا البند حول التقدم المحقق فى تنفيذ المشـروع خـلال الفـترة السابقة لتاريخ التقرير المشار إليه ووضع المعايـير الموصى بها لضمان تنفيذ المشروع بفاعلية وتحقيق الأهداف المرجوة منه خلال الفترة التالية لهذا التاريخ.
- اتخـاذ كل الإجراءات المطلوبة لضمان إتمام المشروع بفاعلية وتحقيق الأهداف المرجوة منه على أساس النتائج والتوصيات الخاصة بالتقرير السابق ووجهة نظر البنك الدولى فى هذا الصدد.

إن جمـيع هذه "المواد" والبنود التى تضمنتها فى مثل هذه الاتفاقيات تتـيح بما لا يدع مجالا للشك وبصورة قانونية ملزمة للدول التى تتلقى مثل هذه القروض وبهذا الشكل الصارم من الشروط والعبارات الواضحة المباشرة

مـــثل عبارة "وفقا للشروط المرجعية المرضية للبنك" التى تتخلل معظم بنود الاتفاقـــية ، تتيح للبنك الدولى التدخل وفرض وجهة نظره فى تطوير التعليم بصورة قانونية ملزمة. وهذه الاتفاقيات توضح البعد الخارجى الذى يقوم به البنك الدولى فى التأثير على سياسة التعليم فى مصر.

ولا يقتصـــر دور البنك الدولى عند انتهاء السحب من القرض الذى يمنحه للمشروعات التعليمية ، ففى هذا المشروع أشار "البند الثالث" من المادة الثالثة" من اتفاقية القرض بأن "يقوم المقترض من خلال وزارة التعليم العالى" بـــ :

- إعـــداد خطـــة للإنجاز المستمر لأهداف المشروع بناء على إرشادات مقبولة من البنك الدولى وموافاة البنك بها فى موعد لا يتجاوز ستة (٦) أشـــهر مـــن تـــاريخ الإقفال أو أى تاريخ لاحق يتم الإنفاق عليه لهذا الغرض بين المقترض والبنك.
- إتاحـــة فرص كافية للبنك لتبادل وجهات النظر مع المقترض بشأن تلك الخطة.

أى أن الخطـــة المســـتقبلية للمشروع بعد انتهاء السحب من القرض يجـــب أن تعـــد بـــناء على الإرشادات التى يقبلها البنك الدولى ، مع النص صراحة على إتاحة الفرصة الكافية للبنك لتبادل وجهات النظر مع المقترض "مصـــر" فـــى هذه الخطة المستقبلية لمشروع تطوير التعليم العالى فى مصر والـــذى يعد جزءا من الاستراتيجية القومية لتطوير التعليم الجامعى والعالى حـــتى عـــام ٢٠١٩ ، وبهذه الطريقة تستطيع مؤسسات النقد الدولية (البنك الدولـــى) فى التأثير على قطاع التعليم فى مصر من خلال تلك المشروعات والبرامج.

## الفصل السابع

# الانعكاسات غير المباشرة لسياسات مؤسسات النقد الدولية على التعليم فى مصر

# الفصل السابع

# الانعكاسات غير المباشرة لسياسات مؤسسات النقد الدولية على التعليم فى مصر

يشخص صندوق النقد الدولى المشكلة الاقتصادية فى مصر بأنها تتمثل فى اختلال التوازن بين جانبى العرض والطلب فى الاقتصاد القومى مما يترتب عليه حدوث عجز فى الميزانية العامة للدولة ، وسوء توزيع الموارد الاقتصادية وحدوث اتجاهات تضخمية ، وفى ضوء هذا التشخيص يقدم صندوق النقد الدولى والبنك الدولى مجموعة من البرامج الإصلاحية تمثل جوهر سياسات التكيف الهيكلى والتثبيت الاقتصادى.

حيث يرى الصندوق أن الإصلاح يتحقق من خلال مجموعة من السياسيات المالية والنقدية منها تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ، وإزالة أو تقليص الدعم ، ورفع سعر الفائدة ، واتباع سياسة انكماشية لتخفيض الطلب الكلى فى الاقتصاد القومى ، وهذا ما سيؤدى إلى نقل عناصر الإنتاج من مجالات إنتاج سلع الاستهلاك المحلى إلى مجالات إنتاج سلع التصدير حيث الطلب عليها من جانب المستهلك الأجنبى سيرتفع نتيجة لتخفيض قيمة الجنية المصرى ، وهكذا تزيد الصادرات المصرية نتيجة لزيادة الطلب عليها مع زيادة المعروض منها لانتقال عناصر الإنتاج إلى قطاع التصدير وتنخفض الواردات نتيجة لارتفاع سعرها من ناحية ، ولانخفاض الطلب الكلى عليها من ناحية أخرى نتيجة للسياسات الانكماشية

المتـبعة ، وبـناء علـى ذلك ينخفض العجز فى ميزان المدفوعات وتتحقق النهاية السعيدة كما يتصورها الصندوق(١).

كما ترتكز استراتيجية التكيف الهيكلى للبنك الدولى على تراجع دور الدولـة فـى النشـاط الاقتصادى واتباع سياسة انكماشية تقوم على تخفيض الإنفـاق العـام فى جميع بنود النفقات العامة وخاصة النفقات غير المنتجة "Unproductive Expenditures" وهـى الـنفقات العامـة التى يمكن تخفيضـها بـدون أن يـتأثر الناتج الحكومى ولا يكون لاستبعاده تأثير على مخرجات العمل الحكومى والمتمثل فى إصدار القوانين والنظم وتوفير الأمن والعدالة والدفاع الوطنى وتوفير خدمات التعليم الأساسى والصحة(٢).

وبالـرغم من أنه لا توجد سياسات مصممة خصيصا لقطاع التعليم ضـمن سياسـات الإصلاح التى يقترحها البنك والصندوق ، إلا أنه فى ظل مجهـودات تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة ، فإن هذه السياسات تتعامل مـع التعلـيم علـى أنه قطاع من قطاعات الإنفاق العام الذى يجب خفضه وترشيده(٣).

كمـا أن هذه السياسات لا تشتمل على أى سياسات اجتماعية ، وأن الصندوق لا يضع فى اعتباره ما يترتب من تطبيق هذه السياسات الاقتصادية المقـترحة من آثار اجتماعية على أفراد المجتمع التى تؤثر على كل فرد من أفراد المجتمع بأدواره المتعددة والتى تتضح من الشكل التالى:

---

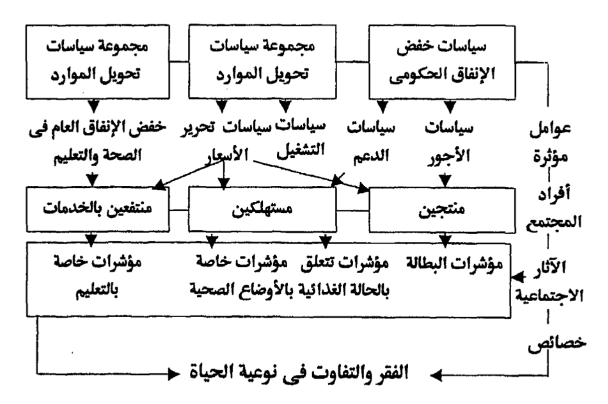
(١) كريمة كريم: "الآثار الاجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولى مع إشارة خاصة للحالة فى مصر". فى: رمزى زكى (محرر): السياسات التصحيحية والتنمية فى الوطن العربى. دار الرازى. بيروت. ١٩٨٩. ص ٢٨٠.

(٢) IMF. Staff: Reducing Unproductive Expenditures is Important Fiscial Adjustment, IMF, Survey, Feb. 1997, p. 49.

(٣) Stevenson G., Adjustment Lending and Education Sector, The Bank's Experience" PHREE, Back ground Paper Series Washington, D.C., World Bank, 1991, p. 20.

## شكل رقم (٣)

## الآثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادى[1]




ويصور الشكل السابق الكيفية التى يتأثر بها أفراد المجتمع بسياسات الإصـــلاح والتكيف الهيكلى وذلك فى أدوار الفرد المتعددة ، إما كمنتج للسلع والخدمـــات أو كمستهلك لها أو كمنتفع بالخدمات العامة ، وحيث إن كل فرد فى المجتمع يلعب دورين على الأقل من الأدوار السابقة ، فعلى سبيل المثال يـــتأثر الفـــرد سواء كان منتجا أم مستهلكا بالسياسات التى تهدف إلى خفض دور الدولـــة ، وذلك لأنه فى كلتا الحالتين يعد منتفعا بالخدمات العامة ، كما أن السياســـة الواحـــدة تؤثر على الفرد فى أدواره المتعددة فى عدة صور ، فمـــثلا تمـــارس سياسات تحرير الأسعار آثارا مختلفة على الفرد فى أدواره

---

(١) هبه أحمد نصار: "بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر" فى: جودة عبدالخالق وهناء خير الله (محرران): الأصلاح الاقتصادى وآثاره التوزيعية. دار المستقبل العربى. القاهرة ١٩٩٤. ص ١٠٧.

المتعددة كمنتج ومستهلك ومنتفع بالخدمات العامة وتتضح معظم آثار هذه السياسات فى ضوء خصائص الفقر والتفاوت فى نوعية الحياة داخل المجتمع[1].

وإذا انتقلنا إلى قطاع التعليم كأحد القطاعات الاجتماعية التى تتأثر بطريقة غير مباشرة من سياسات الإصلاح الهيكلى عن طريق خفض الإنفاق العام وما يرتبط بذلك من تعديل فى الإنفاق التعليمى وغيرها من الإجراءات التى يمكن تلخيصها فيما يلى[2]:

(١) تخفيض النفقات التعليمية وتشمل:

أ- تخفيض نفقات صيانة المدارس ، وبناءها.

ب- تخفيض نفقات الوسائل التعليمية ، والدعم ، والاستشارة والسفر.

جـ- زيادة الأعباء على المعلمين الحاليين.

(٢) إعادة توزيع المخصصات المالية وفقا للمستوى التعليمى وتشمل:

أ- تخفيض الإنفاق على التعليم العام والجامعى.

ب- تخفيض سنوات الدراسة بالتعليم الابتدائى.

(٣) تخفيض الكلفة الجارية للتعليم عن طريق:

أ- زيادة الحواجز أمام الترقيات الأعلى للمعلمين ، وعدم تعيين معلمين جدد.

ب- المرتبات بنسبة أقل من التضخم.

(٤) اللجوء لخصخصة التعليم وتشمل:

أ- تحصيل رسوم التعليم بالمدارس العامة وزيادة مشاركة أولياء الأمور فى النفقات.

---

(١) هبه أحمد نصار: مرجع سابق. ص ١٠٦.

(٢) ميادة محمد فوزى الباسل: "خصخصة بعض مدارس التعليم العام فى مصر. دراسة ميدانية". التربية. مجلة كلية التربية. جامعة الأزهر. العدد ٩٩. أبريل ٢٠٠١. ص ١٧٠.

ب- خصخصة بعض المدارس (بالملكية أو الإدارة).

(٥) الاعتماد على القروض والتبرعات:

أ- اللجوء إلى القروض والمعونات الأجنبية لتمويل التعليم.

ب- مشاركة الأغنياء فى التبرع للتعليم.

وفيما يلى تعرض الدراسة أهم الإجراءات والسياسات التى تؤثر بطريقة غير مباشرة على جانبى عرض الفرص التعليمية الرسمية والطلب على التعليم.

**١- مجموعة السياسات التى تؤثر على عرض التعليم:**

تعتبر السياسات المالية المتضمنة فى برنامج الإصلاح أهم السياسات التى أدت إلى تغير الوظيفة الاقتصادية للدولة والتى تؤثر على عرض الفرص التعليمية الرسمية من خلال عدد من الإجراءات والتوجهات التى تم تبنيها والعمل بها تدريجيا والتى تتضح فيما ما يلى :

**أ- الإنفاق العام على التعليم فى ظل سياسة التكيف الهيكلى:**

تستند سياسة التعليم فى مصر إلى مبادئ دستورية ترسم إطارها العام وتحدد ملامحها الأساسية ، ومنها ما جاء فى المادة (٢٠) أن التعليم فى مؤسسات الدولة مجانى فى مراحله المختلفة[١].

كما حدد القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ وبالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤: "أنه اتساقا مع مبدأ مجانية التعليم التى أقرها الدستور فقد نص هذا القانون فى مادته الثالثة على أن التعليم قبل الجامعى حق لجميع المواطنين فى مدارس الدولة بالمجان ،

(١) جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧٢ .مادة ٢٠.

ولا يجوز مطالبة التلاميذ برسوم مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربوية[1].

وإذا كانت هذه المبادئ الدستورية والقانونية التى ألزمت الدولة بالإنفاق على التعليم فى المؤسسات الحكومية وجعله بالمجان ، مع التأكيد على عدم المساس بالمجانية وعدم تحمل التلاميذ أى رسوم دراسية ، إلا أنه فى إطار السياسة التعليمية الجديدة التى تم وضعها لتتناسب مع الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى الشامل الذى بدأته مصر عام ١٩٩١ تغيرت تلك النظرة من التزام يتحمله المجتمع إزاء الأفراد ، وخاصة غير القادرين إلى نوع من التعبير عن المسلك الفردى الذى يعكس المسئولية الشخصية لمن يطلبه أو يرغب فى الحصول عليه.

وفى إطار مناقشته للآثار الجانبية للتكيف الهيكلى من خلال تقريره "مصر ــ تخفيف حدة الفقر خلال التكيف الهيكلى ١٩٩١" وصف البنك الدولى السياسة التعليمية القائمة على المجانية بأنها غير قابلة للاستمرار فى ظل الوضع الاقتصادى القائم[*]، لذلك تم تحديد المداخل الأساسية للسياسة التعليمية فى ضوء التكيف الهيكلى والتى عبرت عنها وثيقة "مبارك والتعليم ــ نظرة إلى المستقبل" كما يلى[2]:

١- مجانية كاملة فى مرحلة التعليم الأساسى.
٢- المجانية فى المراحل التالية للطالب الملتزم بوظيفته الاجتماعية كطالب.
٣- يستبعد من المجانية القادرون الذين ارتضوا طواعية الإنفاق فى التعليم الخاص فى التعليم الأساسى بمحض إرادتهم ، وبناء على اختيار كامل

---

(١) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية: تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٤-١٩٩٦. القاهرة. ١٩٩٦. ص ٩.

(*) ارجع الى الفصل الرابع: ص ١٧٤ .

(٢) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل. مطابع روز اليوسف. القاهرة. ١٩٩٢. ص ص ٣٢-٣٣.

ـــن أولـــياء الأمور فليس من المقبول أن يتمتعوا بالتعليم المجانى فى الثانوى أو الجامعة.

٤- المـــتفوقون يتمـــتعون بالمجانـــية فى كل المراحل التعليمية ويمنحون المكافآت حتى ولو بدأ تعليمهم بالتعليم الخاص ويتمتعون بالمجانية أيضا فى الدراسات العليا.

٥- الدراسات العليا بمصروفات.

٦- دعـــوة القطاع الخاص للمشاركة فى مشروعات التعليم وهذه المشاركة قد تكون فى صورة تبرعات ودعم لجهود الدولة فى الإنفاق على التعليم مثل إنشاء معاهد التعليم الخاصة.

ويمـــراجعة هذه الملامح الأساسية للسياسة التعليمية فى ظل التكيف الهيكلى يلاحظ أن هناك نقاط التقاء كثيرة بينها وبين تصور البنك الدولى عن سياسة التعليم ، فمن الواضح تطابق الآراء بالنسبة للاهتمام بالتعليم الأساسى وإعطائـــه الأهمـــية القصوى ، وضرورة مشاركة القادرون فى الإنفاق على التعلـــيم مـــن خـــلال التعليم الخاص ، ودعوة القطاع الخاص للاستثمار فى التعليم، وجعل الدراسات العليا بمصروفات وغيرها من التوجهات التى تهدف إلى تقلص دور الدولة فى الإنفاق العام على التعليم وزيادة مشاركة المستفيد من هذه الخدمة.

كما حددت السياسة التعليمية الجديدة مصادر تمويل التعليم كما يلى[١]:

١- الميزانية العامة للدولة.

٢- الجهود الذاتية ومساهمة قطاع الأعمال.

٣- مســـاهمة بعـــض المؤسســـات الإقليمـــية والدولـــية فى تمويل بعض المشروعات التعليمية.

---

(١) المركز القومى للبحوث التربوية: تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ٩٤-١٩٩٦. مرجع سابق. ص ٢٧.

يتضح من ذلك أن سياسة التعليم فى ظل التكيف الهيكلى لم تقصر تمويل التعليم على الميزانية العامة للدولة بل أنها تسعى لتنويع مصادر التمويل من خلال مشاركة القطاع الخاص والجهود الذاتية والشراكة الأجنبية مع جهات ومنظمات دولية تقدم العون للمشروعات والبرامج التعليمية وهو ما يظهر من خطة التمويل التعليمى للمدارس الصناعية المتقدمة حتى عام ٢٠١٧ كما يوضحها الجدول التالى.

**جدول رقم (٢٠)**

**خطة التمويل التعليمى للمدارس الصناعية المتقدمة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٧**[1]

| الفترة | جملة التمويل | نسبة مصادر التمويل | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الموازنة العامة | قطاع خاص | شراكة أجنبية | جهود ذاتية |
| ٢٠٠٢ | ٩٤٧٣٤٦٠٠ | %٨٥ | %٨ | %٦ | %١ |
| ٢٠٠٧ | ١٤٩٢٥٠٨١٠ | %٧٥ | %١٢ | %١٢ | %١ |
| ٢٠١٢ | ٢١٥٤٨٩٩١٠ | %٦٠ | %١٦ | %٢٢ | %٢ |
| ٢٠١٧ | ٢٦٤٠٢٠١٦٠ | %٥١ | %٢٠ | %٢٦ | %٣ |

ويتضح من الجدول السابق الانخفاض التدريجى لنسبة التمويل الحكومى من الموازنة العامة من ٨٥% من أجمالى خطة التمويل للمدارس الصناعية المتقدمة عام ٢٠٠٢ إلى أن تصل إلى ٥١% فى عام ٢٠١٧ ، فى مقابل ذلك تتزايد نسبة مشاركة كل من القطاع الخاص والجهود الذاتية والشراكة الأجنبية التى ستزيد نسبتها من ٦% عام ٢٠٠٢ إلى ٢٦% عام ٢٠١٧ ، بحيث تحتل الشراكة الأجنبية المرتبة الثانية فى خطة التمويل

(١) وزارة التربية والتعليم: تجارب رائدة فى مجال التعليم قبل الجامعى فى مصر. قطاع الكتب. القاهرة. ٢٠٠٢. ص ٣٧.

التعليمى بعد الموازنة العامة وهو ما يوضح الاتجاه المتزايد فى قبول والبحث عن التمويل الأجنبى لخطط وبرامج التعليم فى مصر ، ويرى الباحث أن هذا الاتجـــاه يســـير عكس ما ينبغى أن يكون من الاعتماد على الذات فى تقديم الخدمات السيادية مثل التعليم.

وبمـــراجعة الإنفـــاق العام على التعليم منذ الاتفاق مع البنك الدولى وصـــندوق النقد الدولى عام ١٩٩١ على تبنى سياسات التكيف الهيكلى فإنها تتضح كما فى الجدول التالى.

## جدول رقم (٢١)

## الإنفاق العام على التعليم فى مصر[١]

## القيمة بالمليار جنيه مصرى

| السنة / البيان | ١٩٩١ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قيمة الإنفاق | ٣,٦ | ٤,٧ | ٦,٠ | ٧,٣ | ٠٨,٨ | ١٠,٥ | ١٢,١ | ١٣,٣ | ١٤,٧ | ١٦,٢ | ٢٠,٤ | ٢٢,٠ |
| % من الإنفاق العام | %٩,٢٥ | %٨,٢٨ | %١٠,٧٨ | %١٣,٧ | %١٥,٦ | %١٤,٩ | %١٤,٨ | %١٤,٨ | %١٤,٧ | %١٤,٩ | %١٤,٧ | %١٤,٥ |

يتضـــح من الجدول السابق الزيادة التدريجية لمخصصات التعليم فى الموازنـــة العامـــة للدولـــة منذ تبنى سياسات التكيف الهيكلى التى تدعو إلى تقلـيص الإنفاق على التعليم. إلا أننا نجد أن هذه الزيادات هى بالقيمة النقدية للعملة المصرية وإذا ما قورنت بالقيمة الحقيقية فى ظل إصرار صندوق النقد الدولى على تحرير سعر الصرف وانخفاض قيمة الجنيه المصرى ، فإن هذه القيمة المخصصة للتعليم فى مصر ستنخفض كثيرا إذا ما قورنت بالعديد من دول العـــالم ، ويظهـــر أن الإنفـــاق التعليمى مازال بعيدا عن تحقيق الكفاية المطلوبـــة ، حيث أشار تقرير اليونسكو عن التربية فى العالم ٢٠٠٠ إلى أن

---

(١) تم بمعرفة الباحث من خلال: مبارك والتعليم. المشروع القومى لتطوير التعليم ١٩٩٩. ص ١٥.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. الكتاب السنوى. يونيو ٢٠٠٢. ص ٢٣٥.

الإنفاق على التعليم فى مصر من منظور مقارن لم يتحقق بعد من حيث مدى الكفاية أو الكفاءة وهو ما يتضح فى الجدول التالى .

## جدول رقم (٢٢)

### الإنفاق على التعليم فى عدد من الدول عام ٢٠٠٠[١]

| الدولة | الإنفاق على التعليم % من الناتج القومى الإجمالى | % من الإنفاق العام | الدولة | % من الناتج القومى الإجمالى | % من الإنفاق العام |
|---|---|---|---|---|---|
| مصر | ٤,٨ | ١٤,٩ | إيران | ٤,٠ | ١٧,٨ |
| المغرب | ٥,٣ | ٢٤,٩ | الأردن | ٧,٩ | ١٩,٨ |
| تونس | ٦,٧ | ١٧,٤ | كوريا | ٣,٧ | ١٧,٥ |
| ماليزيا | ٥,٢ | ١٥,٤ | سنغافوره | ٣,٠ | ٢٣,٤ |
| الهند | ٣,٣ | ١١,٦ | كولومبيا | ٢,٩ | ٢١,٤ |

يتضح من الجدول أن الإنفاق على التعليم فى مصر قد لا يبدو شديد الانخفاض بالمقارنة بكثير من الدول إذا ما قورنت بالناتج القومى الإجمالى ، بل تكون مصر أعلى من دول عديدة فى هذا الشأن ، ومع ذلك كما يتضح من الجدول أن هناك دولا نسبة إنفاقها على التعليم إلى ناتجها القومى صغيرة مثل كوريا وسنغافوره وإيران وكولومبيا ، ومع ذلك فإن نسبة إنفاقها على التعليم إلى الإنفاق العام تزيد كثيرا عن النسبة المصرية.

ويشير البعض إلى أن الاعتماد على نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج القومى الإجمالى قد تكون مضللة ، وأن المقياس الأفضل هو نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام ، حيث إن التعليم من الخدمات العامة

---

(١) اليونسكو: "الحق فى التعليم - نحو التعليم للجميع مدى الحياة" - تقرير عن التربية فى العالم - باريس - ٢٠٠٠ - ص ١٦٦.

التى تتكفل الحكومات عادة بتوفير القسط الكبير منها للناس ، ويتم تفسير ذلك طبقا للمعادلة الآتية[1]:

$$\frac{\text{الإنفاق التعليمى}}{\text{الناتج القومى}} = \frac{\text{الإنفاق التعليمى}}{\text{الإنفاق العام}} \times \frac{\text{الإنفاق العام}}{\text{الناتج القومى}}$$

فمــثلا قد تخصص دولة ما نسبة صغيرة للإنفاق التعليمى إلى الناتج القومى ٣% مثلا وتكون نسبة إنفاقها العام إلى ناتجها القومى صغيرة أيضــاً (١٠% مثلا) إلا أنها تخصص نسبة كبيرة للإنفاق العام على التعليم (٣٠%) وبذلك تكون المعادلة:

$$\frac{٣}{١٠٠} = \frac{٣٠}{١٠٠} \times \frac{١٠}{١٠٠}$$

وبــالعكس قد تخصص دولة أخرى نسبة كبيرة للإنفاق التعليمى إلى الــناتج القومى ٦% مثلا وتكون نسبة إنفاقها العام إلى الناتج القومى مرتفعة أيضا (٣٠% مثلا) إلا إنها تخصص نسبة صغيرة للإنفاق على التعليم بالنسبة للإنفاق العام (٢٠%) وبذلك تكون المعادلة:

$$\frac{٦}{١٠٠} = \frac{٢٠}{١٠٠} \times \frac{٣٠}{١٠٠}$$

يتضـــح من ذلك ضرورة زيادة نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام للدولة وليس تقليص الإنفاق العام كما يوصى بذلك صندوق النقد الدولى بهدف تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة لأنه سيأتى على حساب الجوانب الاجتماعـــية ومـــنها التعليم. فهدف تخفيض عجز الموازنة بما يتضمنه من

---

(١) إبراهيم العيسوى: "التنمية البشرية فى مصر: ملاحظات فى ضوء التقرير المصرى لسنة ١٩٩٤". المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. يونيو ١٩٩٥ . معهد التخطيط القومى. القاهرة. ص ٤٣.

تخفيض للنفقات من نحو ٥١,١% من الناتج المحلى الإجمالى عام ٩٠/ ١٩٩١ لتصل إلى ٤٤% عام ١٩٩٦ فإنها تؤدى إلى تخفيض لحجم الدعم الموجه للتعليم الرسمى الأمر الذى ينعكس على تخفيض كمية التعليم وانخفاض نوعيته وتخفيض المخصصات غير التعليمية المرتبطة بالتعليم مثل الوجبات المدرسية والأنشطة المختلفة المرتبطة بالعملية التعليمية[١].

ولقد أشارت إحدى الدراسات أن الإنفاق على التعليم فى مصر يتسم نسبيا بعدم الكفاءة ويتضح ذلك من التركيب الهيكلى للإنفاق الجارى على التعليم حيث تمتص المرتبات والأجور معظم الإنفاق ، والذى يصل إلى ٨٢ % ، وذلك على حساب المستلزمات السلعية والخدمية الأخرى[٢] كما ينخفض نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم. حيث أوضحت "إحدى الدراسات" أن تتبع التغير فى نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم بالأسعار الجارية يشير إلى تدهور حيث انخفض نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم من حوالى الخمس عام ١٩٨٠ إلى العشر فى منتصف التسعينات ، وإذا أدخلنا فى الاعتبار معدلات التضخم لتبين لنا التدهور البالغ فى نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم[٣].

والجدول التالى يوضح نصيب الفرد الانفاق على التعليم عام ٢٠٠٢

---

(١) منى البرادعى: "عدالة توزيع الفرص التعليمية فى مصر فى الثمانينات والتأثير المحتمل لبرنامج الإصلاح الاقتصادى". فى: جودة عبدالخالق وهناء خير الدين (محرران): الإصلاح الاقتصادى وآثاره التوزيعية. مرجع سابق. ص ١٧٨.

(٢) محمد عبدالشفيع: "التكيف الهيكلى والنظام التعليمى". مرجع سابق. ص ١٠٥.

(٣) نادر فرجانى: "رؤية مستقبلية للتعليم فى الوطن العربى". الوثيقة الرئيسية يوليو ١٩٩٨. ص ٣. المشكاة WWW.Almishkat.org.

## جدول رقم (٢٣)

## نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم فى مصر عام ٢٠٠٢[١]

| نصيب الفرد من الإنفاق الجارى | بالجنيه | % من نصيب الفرد من الناتج القومى | نصيب الفرد من الإنفاق الاستثمارى | بالجنيه | % من نصيب الفرد من الناتج القومى |
|---|---|---|---|---|---|
| ابتدائى | ٣٥٦ | %٩,١ | ابتدائى | ١٠٠ | %٢,٥ |
| إعدادى | ٥٢١ | %١٣,٤ | إعدادى | ١٢١ | %٣,١ |
| ثانوى | ٧٤٦ | %١٩,٢ | ثانوى | ١٦٥ | %٤,٢ |
| عالى | ٢٨١١ | %٧٢,٤ | عالى | ٦٥٦ | %١٦,٨ |

ويلاحظ من الجدول السابق ضعف الإنفاق العام على التعليم لكل فرد فــى مــراحل التعلــيم المختلفة ، ، وأن الإنفاق الجارى يستحوذ على معظم الإنفــاق حيــث تبلغ ٣٥٦ جنيها للتلميذ فى المرحلة الابتدائية ، فى حين أن الإنفاق الاستثمارى لا يزيد عن مائة جنيه فى حين أنه يصل فى بعض الدول كإسرائيل إلى أكثر من ثلاثة آلاف دولار.

وخلاصــة القول أنه بالرغم من الزيادة التى شهدتها ميزانية التعليم حــتى وصــلت إلى ٢٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ إلا أن معظم هذه الميزانية تذهــب فــى الأجــور والمرتــبات فى مقابل الانخفاض الشديد فى الانفاق الاســتثمارى علــى المســتلزمات التعليمية ، كما إننا إذا أخذنا فى الاعتبار تحريــر سعر صرف الجنيه المصرى وانخفاض قيمته بدرجة كبيرة فإن هذه الميزانــية ، إذا ما قورنت بالعديد من دول العالم الثالث فإنها تكون منخفضة جــدا ، وبالرغم من اعتبار التعليم "قضية أمن قومى" فإن قيمة هذا الشعار لا تتعدى استنفار الهمم أكثر منها التزام جدى بالإنفاق العام على التعليم.

---

(١) أحمد جلال: التعليم والبطالة فى مصر. ورقة عمل رقم (٦٧). أكتوبر ٢٠٠٢. المركز المصرى للدراسات الاقتصادية. القاهرة. ص ١٠.

ب- الاتجاه المتزايد نحو خصخصة التعليم:

فـــى الثمانينات من القرن الماضى قاد التغيير فى استراتيجيات البنك والصندوق الدوليين زمرة من الاقتصاديين تعرف "بالمحافظين الجدد" حملوا لواء نظرية معروفة "بنظرية الخيارات العامة" حيث أوضحوا أن فشل الدولة كـــان أفـــدح من "فشل السوق" الذى يخشى منه فى قطاع التعليم ، وحتى لو كانت السوق غير فعالة على الدوام فإن لتدخل الدولة نتائج أسوأ بالتأكيد من تلك المدعوة لمعالجتها ، وأنه على الدولة من أجل تحسين "الخيارات العامة" التخلى عن جزء كبير من أنشطتها وإلحاقها بالقطاع الخاص[1].

ويعـــود مـــيل هـــؤلاء "المحافظين الجدد" ـــ أصحاب الأيديولوجية الليبرالـــية الجديـــدة ـــ إلـــى المطالـــبة بتقلص دور الدولة إلى اقتناعهم بأن الـــتفاوتات إنمـــا تعـــود أصـــلا إلى الفروقات بين الأفراد وليس إلى البنى الاجتماعية ، وهذه النظرة هى ما تعرف "بالدارونية الاجتماعية" التى ترى أن الصـــراع محور الوجود بين الأمم والمؤسسات والأفراد ، وأن المنافسة هى الـــتى تفرق بين الصالح والطالح ، وأن الناس غير متساويين بالطبيعة ، ولا فضـــل للضـــعفاء ذوى الحـــظ السيئ من التعليم ، ومن ثم فإن ما يصيبهم يستحقونه لأن الخطأ خطأهم وليس خطأ المجتمع[2].

وفى ظل هذه النظرة عانى التعليم الرسمى فى الكثير من البلدان من هجمـــات المحافظيـــن الجدد وأفكارهم ، حيث قامت حركات قوية لمصلحة تخفـــيض حصـــة الإيـــرادات الضريبية المخصصة للتعليم وزيادة الخدمات التعليمـــية الـــتى يقدمها القطاع الخاص ، "وبدأ البنك الدولى وصندوق النقد

---

(1) Grindle M.S., The New Political Economy: Positive Economics and Negative Politics - Development Discussion Paper No., 311, Harvard Institute for International Development, Cambridge, M.A. 1989, p. 37.

(2) شوقى جلال: "مدخل للمترجم". فى: أنطونى جيدنز: بعيدا عن اليسار واليمين. مستقبل السياسات الراديكالية. عالم المعرفة العدد رقم ٢٨٦ . اكتوبر ٢٠٠٢ . ص ٣٩.

الدولـــى يشجعون فرض رسوم تعليمية ويوجهون انتقادات شديدة للدول التى تـــرعى المجانـــية الكاملـــة ويرون أن الخدمات المجانية لا تتسم بالكفاءة أو الفاعلـــية أو القـــدرة على الاستمرار ، فى حين أن التمويل الفردى للخدمات يســاعد علـــى زيـــادة الكفاءة والقدرة على الاستمرار ، وأن التعليم وعلى الأخـــص فـــى المـــرحلة الثانوية والعالية يعتبر من السلع الخاصة "صناعة خاصـــة" وليست سلع عامة يجب أن يتحملها الأفراد لأنها تعود عليهم بالنفع أكثر مما تعود على المجتمع[1].

فـــى حين أن اليونسكو ترى عكس ذلك وتدعو إلى عدم تخلى الدولة عـــن دورهـــا فى تمويل التعليم ـــ وخاصة الجامعى منه ـــ لأنه يقدم إسهاما كبـــيرا فـــى تقدم المجتمع وأنه لا ينبغى للدولة ولا المجتمع بصفة عامة أن يعتـــبراه عبئا على الميزانية العامة بل بالأحرى استثمارا وطنيا طويل الأجل يـــرمى إلى تعزيز القدرة على المنافسة الاقتصادية والتنمية الثقافية والتماسك الاجتماعى[2].

وفـــى مصـــر اتضـــحت ملامح التغيير فى سياسات الحكومة إزاء استثمار القطاع الخاص فى التعليم فى ضوء سياسة التكيف الهيكلى وتوجهات مؤسسات النقد الدولية منذ بداية التسعينيات حيث لاحظت إحدى الدراسات أن سلســـلة التصريحات الرسمية "على مستوى الخطاب السياسى الرسمى" كما تعكسه خطب وتصريحات رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة تؤكد جميعها علـــى قـــيمة المبادرات الخاصة والتطوعية والشعبية فى مواجهة اختناقات السياسة التعليمية ومساندة جهد الدولة فيما يتعلق بالتعليم ، وهى جميعها تبرز توجهـــا جديدا فى الخطاب السياسى الرسمى لتؤكد على الدور الذى يقوم به

---

(١) كمال مالوترا: "أولويات التعليم وتحدياته فى سياق العولمة". مستقبليات. المجلد ٣. العدد ٣ - ٢٠٠٠ - ص ٤٤٤.

(٢) اليونسكو: بحث فى سياسات التغير والنمو فى مجال التعليم العالى. اليونسكو. باريس. ١٩٩٥. ص ١٠.

القطـــاع الخـــاص ــ الهادف للربح وغير الهادف للربح ــ فى تقديم خدمات التعليم[١].

وجاءت السياسة التعليمية الجديدة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص فى التعلـــيم فأوضحت وثيقة "مبارك والتعليم ــ نظرة إلى المستقبل" أنه يتكامل دور التعلـــيم الخـــاص مـــع التعلـــيم الحكومى فى توفير الخدمات التعليمية للمواطنيـــن على نحو يتضافر معه النوعان فى تشكيل النظام التعليمى العام واندماجهمـــا معـــا فـــى إطار سياسة تعليمية عامة ، وتكفل الدولة ممثلة فى وزارة التربية والتعليم تشجيع القطاع الخاص ، والترخيص بإنشاء المدارس الخاصـــة بالمواصـــفات الـــتى تضعها الوزارة للمدارس الحكومية ، وتوفير المناخ الملائم لدفع استثمارات القطاع الخاص فى المشروعات التعليمية[٢].

ولذلـــك شـــهد عقد التسعينيات من القرن الماضى انطلاق العديد من المدارس الخاصة التى ينظم العمل فيها القرار الوزارى رقم "٣٠٦" الصادر فـــى ١٩٩٣/١٢/٦ ، حيث بدأ العمل به اعتبارا من العام الدراسى ١٩٩٣/ ١٩٩٤ ، وتعتبر "مدرسة خاصة" كل منشأة غير حكومية تقوم أصلا وبصفة فرعـــية بالتعلـــيم أو الإعـــداد المهنى أو الفنى قبل مرحلة الجامعة ، وتنشأ المدارس الخاصة لتحقيق كل أو بعض الأغراض الآتية[٣]:

١- المعاونـــة فـــى مجـــال التعليم الأساسى أو الثانوى (العام والفنى) وفق الخطط والمناهج المقررة فى المدارس العامة المناظرة.
٢- التوسع فى دراسة لغات أجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة.

---

(١) أمانى قنديل: "سياسة الإصلاح الاقتصادى وانعكاساتها على الجمعيات الأهلية فى مصر مع منظور مقارن لبعض الأقطار العربية". فى: نازلى معوض (محرر). الليبرالية الجديدة. مركز البحوث والدراسات السياسية. جامعة القاهرة. ٢٠٠٠. ص ٢١٧.

(٢) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم. نظرة إلى المستقبل. مرجع سابق. ص ٦٢.

(٣) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية: تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٤-١١٩٦. مرجع سابق. ص ٤٦.

٣- دراسة مناهج خاصة وفق ما يقرره وزير التربية والتعليم وبعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى.

كما شمل القرار الوزارى ضرورة أن تضع المدرسة الخاصة لائحة داخلية لنظام سير العمل بها وفقا لأحكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ، وتحدد فيها المصروفات المدرسية المقررة على التلاميذ ورسوم النشاط المدرسى واشتراكات الخدمات وفقا لمشروع موازنة المدرسة ، والجدول التالى يوضح الزيادة فى أعداد المدارس الخاصة منذ تبنى سياسات التكيف الهيكلى عام ١٩٩١.

**جدول رقم (٢٤)**

**الزيادة فى التعليم الخاص من ١٩٩٢/١٩٩١ وحتى ٢٠٠١/٢٠٠٠**[1]

| | التعليم الخاص | | | التعليم العام | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٢/٩١ | ٢٠٠١/٢٠٠٠ | نسبة الزيادة | ١٩٩٢/٩١ | ٢٠٠١/٢٠٠ | نسبة الزيادة |
| مدارس | ٢٧٢٣ | ٣٩٢١ | %٤٤ | ٢٥٦١٦ | ٣٣٨٨٠ | %٣٢ |
| فصول | ٢١٣١٨ | ٣٢٦٧٨ | %٥٣ | ٢٩١٤٢٨ | ٣٧٤٤٨١ | %٢٨,٥ |
| تلاميذ | ٣٨٣٩٢٥ | ١,١٤٣,١٤٢ | %٣٦ | ١٢,١٠١,٨٤٦ | ١٥,١٧٩,٢٤٦ | %٢٥,٤ |

يتضح من الجدول السابق أن معدل الزيادة فى عدد المدارس الخاصة منذ عام ١٩٩٢/١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بلغت حوالى ٤٤% فى حين أن الزيادة فى عدد المدارس الحكومية بلغت ٣٢% فى نفس الفترة ، وهو ما يبين التوسع السريع لدور القطاع الخاص فى إنشاء وتملك المدارس، وإذا ما أخذنا فى الاعتبار الطفرة التى حدثت فى بناء المدارس الحكومية العامة بعد زلزال عام ١٩٩٢ فإن النسبة كانت أقل من ذلك بكثير ، كما أن نسبة الزيادة فى الفصول الخاصة بلغت ٥٣% فى مقابل ٢٨,٥% فى

---

(١) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم. ١٠ سنوات فى مسيرة تطوير التعليم ٢٠٠١. مرجع سابق. ص ٣٧.

الفصول الحكومية فى نفس الفترة السابقة ، وأيضا كانت نسبة الزيادة فى عدد التلاميذ ٣٦% فى التعليم الخاص ، ٢٥,٤% فى التعليم العام ، نستنتج من ذلك أن التوسع فى التعليم الخاص جاء بصورة سريعة وواضحة منذ الاتفاق على تبنى سياسة التكيف الهيكلى ، وأنه يعد مفرزا من مفرزاتها ، وأنه يأخذ طريقة لمزيد من التوسع فى المستقبل ، حيث أشارت إحدى الوثائق الرسمية أنه فى خلال العشرين سنة القادمة سيمثل القطاع الخاص ٢٠% من جملة عدد المدارس والتلاميذ الملتحقين بها كما ستزداد مشاركة الطلاب فى تكلفة التعليم(١).

والخصخصة فى قطاع التعليم تختلف عن مفهومها بالنسبة إلى المشروعات الإنتاجية من حيث أنها لا تأخذ شكل بيع مدارس حكومية للقطاع الخاص ، ولكن تشجيع القطاع الخاص على التوسع فى إنشاء وإدارة مدارس جديدة ، كما أن هناك عدة أساليب للخصخصة فى مجال التعليم منها ما يأتى(٢):

١- **الخصخصة الكاملة للمؤسسات التعليمية:** وفيها يتم السماح للقطاع الخاص بتحقيق الربح من خلال ملكيته لهذه المدارس مثل أى مشروع خاص آخر ، وأن يقوم بتحصيل المصروفات.

٢- **الخصخصة الجزئية** من خلال تنويع أساليب التمويل داخل المدارس العامة بهدف تخفيض التكلفة من خلال عدة إجراءات منها إعادة النظر فى رواتب المعلمين ، ومحاولة الاعتماد على معلمين صغار وتعديل نظام التعيين الدائم إلى تعيين مؤقت أو جزئى ، وخفض إسهام الدولة

---

(1) **Ministry of Foreigen Affairs, Office of the Minister of State for Foreign Affairs, "Egypt's Policy Paper" - 2002, p. 6.**

(٢) ميادة محمد فوزى الباسل: "خصخصة بعض مدارس التعليم العام فى مصر. دراسة ميدانية". مرجع سابق. ص ١٦٣.

فــى مجالات المواصلات والتغذية والأنشطة المختلفة ، هذا بالإضافة إلى إجراءات عديدة أخرى منها:

- تحصيل رسوم المعامل والتكنولوجيا الجديدة.
- تحديد منح دراسية للفقراء والمتفوقين فقط.
- تأجير بعض الممتلكات المدرسية مثل المقصف المدرسى والأتوبيسات والأمن والنظافة وغيرها.
- عرض بعض الأراضى للقطاع الخاص لإقامة مشروعات تعليمية عليها وإدارتها لفترة محدودة.

٣- **خصخصة إدارة المدارس العامة:** عن طريق الاستعانة بالقطاع الخاص أو الجمعــيات الأهلــية أو الخــبرة الأجنبــية لإدارة بعض المدارس والاستفادة من خبرتها.

ويتضــح أن الــنموذج المصــرى فى خصخصة التعليم يميل نحو النموذج الأول الذى يغلب عليه "الطابع الربحى" ويرى البعض أن الدليل على ذلك هو التعديل الذى تم فى المادة (٢٤) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ ، والقــانون ٧٠ لسنة ١٩٨٢ المنظم للتعليم الخاص ، والمعنية بأسلوب توزيع صــافى الربح الذى تسفر عنه ميزانية المعهد الخاص فى نهاية العام ، حيث عــرض مشروع التعديل المقترح فى مجلس الشعب عام ١٩٩١ رفع النسبة المخصصــة لصاحب المعهد من ٤% من رأس المال إلى ١٥% ، والمنطق الــذى يستند إليه ، هو أن الرفع يشجع على النهوض بالعملية التعليمية حيث أن نســبة ٤% لا تــتفق والأوضـــاع الاقتصادية الحالية ، ولا تشجع على استثمار رؤوس الأموال فى الأنشطة التعليمية[1].

---

(١) سعيد إسماعيل على: سياسة التعليم فى مصر. عالم الكتب. القاهرة. ١٩٩٦. ص ٨٤.

وهكذا أصبح التعليم فى إطار سياسات التكيف الهيكلى شبيه "بالسلع" مـــثل السلع المادية الأخرى ، يعلن عنها فى الجرائد والمجلات ، ومنذ عام ١٩٩٢ أضـــيف التعلــيم كمنتج جديد إلى مجموعة المنتجات التى يروج لها مديـــرو الدعاية لدى الجمهور ، إذ أصبح من المعتاد قبل بدء العام الدراسى بعـــدة أشـــهر أن تبدأ المدارس الخاصة في الدعاية لنفسها بشكل لا يخلو من تفاخـــر ، مســـتغلة فـــى ذلـــك شاشـــات التليفزيون والمساحات المخصصة للإعلانات فى الصحف اليومية.

ويرى البعض أنه يمكن اعتبار هذه الدعاية وإعلانات الصحف على وجـــه الخصوص بمثابة مؤشر قاطع على وضع تلك المدارس فى السوق ، حيث إنه يمثل الشروط الرسمية للمنافسة ، كما أن مساحة هذا الإعلان تعبر بشـــكل أو بآخـــر عـــن حجـــم الأربـــاح المتوقعة فى المقابل ، وتظهر هذه الإعلانـــات تـــنوعا فى العرض المدرسى فى محتوياتها ، مثل نسب النجاح المـــرتفعة ، وامتحانات الشهادات العامة السابقة ، أو توافر عدد من محددات التمـــيز الأخـــرى مـــثل وســـائل المواصلات أو حتى "رياضة النخبة" مثل الفروســـية والسباحة... إلخ ، كما أن الاختيار العقارى نفسه يأتى دائما على أطراف المدنية أو فى الريف أو فى الصحراء والذى يعرض على أنه عودة إلى الطبيعة بعيدا عن تلوث المدينة[1].

وأيضـــا من المؤشرات التى تبين التجارة فى التعليم بهدف الربح ما ينشـــر فى الجرائد اليومية من إعلانات عن بيع وشراء مدارس خاصة ، فقد نشرت جريدة الإهرام الرسمية فى ١١ فبراير ٢٠٠١ إعلانا عن بيع مدرسة خاصـــة (للبـــيع: مدرسة خاصة لغات ذات مستوى عال من الرقى ومجهزة بـــأحدث التقنيات الحديثة) ملحق رقم (١١). ويرى الباحث أنه فى مثل هذه

---

(١) إيمان فرج: "التعليم فى مصر دراسة فى الاقتصاد السياسى لليبرالية المعلنة". مرجع سابق. ص ٣٧٩.

الحـــالات فإن نوعية التلاميذ ووسطهم الاجتماعى ستكون بالتأكيد عامل مهم فى تحديد سعر المدرسة!.

وأدت هـــذه الظاهرة إلى وجود جدل ونقاش كثير حول "التجارة فى التعلـــيم" بين المثقفين والباحثين ، ففى إحدى المقالات المنشورة تحت عنوان "تجـــارة التعلـــيم" فى ١٩٩٨/٧/١٩. أكد "رجب البنا" أن مشروعات التعليم الخـــاص مشـــروعات رابحة ، وأن هدف أصحاب هذه المدارس هو تحقيق أكـــبر قـــدر مـــن الربح فى أسرع وقت ممكن وبكل وسيلة ممكنة ، بزيادة الرســـوم دون ضابط ، وفرض تبرعات إجبارية هى فى حقيقتها جباية غير مشـــروعة يتم تحصيلها من دون إيصالات أو تسجيل فى سجلات المدرسة ، وإلـــزام أولـــياء الأمـــور بشـــراء الزى المدرسى من محلات معينة تشارك أصحاب المدارس الربح الكبير الذى تحققه نتيجة سياسة الاحتكار هذه[١].

كمـــا أوضـــحت "كريمة سويدان" فى إحدى التحقيقات المنشورة فى "روز اليوســـف" ٢٠٠٣/٣/١٥ أن هـــناك مـــدارس خمـــس نجـــوم تقبض مصروفاتها بالدولار والإسترلينى ، وأن المدرسة البريطانية بمدينة الرحاب ـــ مـــثلا ـــ حـــددت مصروفات الصف الأول الابتدائى بمبلغ ٢٢٠٠ جنيه إســـترلينى أو مـــا يعـــادل ١٢,٤٠٠ جنـــيه مصرى ، وهكذا إلى أن تصل مصروفات الصف الثانى عشر "الثانوية العامة" إلى ٤٩٠٠ جنيه إسترلينى أو ٢٧,٤٤٠ جنيه مصرى فى العام الدراسى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، أنظر ملحق رقم (١١)[٢].

---

(١) رجب البنا: "تجارة التعليم". الأهرام. ١٩٩٨/٧/١٩. نقلا عن: سعيد إسماعيل على: دفتر أحوال التعليم. عالم الكتب. القاهرة. ١٩٩٩. ص ١٤٣.

(٢) كريمة سويدان: "مدارس خمس نجوم تقبض مصروفاتها بالإسترلينى والدولار". روز اليوسف. ٩-١٥ مارس ٢٠٠٢. ص ٣٩.

ويرى أحد التربويين أن تحقيق العائد الذى يسعى إليه أصحاب المدارس الخاصة من المصروفات التى يدفعها الطلاب ، ينقلب إلى عملية استغلال بشعة ، تؤدى إلى هدم الهدف الأصلى من التعليم ، وأن "الأمن الاجتماعى" و "العدل الاجتماعى". يصيبهما خلل واضح وخطير مما يفرز للمجتمع قيما مهتزة ويشيع روح الاستغلال[1].

كما تشير إحدى الدراسات إلى أن هذه الاتجاهات نحو خصخصة التعليم ، سوف تؤثر تأثيرا عكسيا على فرص التعليم للفئات الفقيرة ، وسكان الريف والإناث ، فالفئات الفقيرة هى الأكثر تضررا من التعليم الخاص وانتشار الدروس الخصوصية وارتفاع مصروفات الدراسة ، خاصة إذا كان ذلك فى مرحلة التعليم الأساسى ، كذلك فإن التوسع فى التعليم الخاص يتركز أساسا فى المدن ، ومعدلات زيادته فى الريف محدودة للغاية ، مما قد يزيد من الفجوة القائمة بين الريف والحضر ، كما أن تزايد أعباء التعليم على الأسر محدودة الدخل يؤثر على تعليم الإناث حيث ستعطى هذه الأسر الأولوية لتعليم الذكور نظرا للتقاليد التى تسيطر على معظم هذه الأسر[2].

وتشير إحدى الدراسات إلى أنه لا ريب فى أن تحسين تراكم رأس المال البشرى يمكن أن يستفيد من وجود نظام تعليمى وطنى قوى ، غير حكومى ، ولكن لا يستهدف الربح كمنافس للتعليم الحكومى ، ومع وجود ضمانات قوية للنوعية من خلال نسق محكم لضبط الجودة ، ويكون ذلك من خلال العمل الأهلى التطوعى من خلال المنظمات غير الحكومية ، ولكن فى سياق سياسات التكيف الهيكلى الحالية ، يستحيل أن يوفر حافز الربح أساسا للوفاء بحاجات الفئات الاجتماعية الضعيفة من التعليم والتى وتضم الغالبية ،

---

(١) سعيد إسماعيل على: سياسة التعليم فى مصر. مرجع سابق. ص ٣٠.

(٢) معهد التخطيط القومى: تقويم التعليم الأساسى فى مصر. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر. رقم (٨٠). مايو ١٩٩٣. ص ٣٤.

ويتوقع أن يزداد حرمانها منه فى سياق التعليم الخاص ، فلا يحمل تعليم أبناء الفقـــراء هـــامش ربح يغرى على الاستثمار الخاص. ولن يقدم حلا لحرمان جمـــوع أبـــناء الفقراء أن يسمح لنسبة قليلة منهم بالالتحاق بمدارس الأثرياء يعانون فيها عزلة اجتماعية ، وتعليمية قاسية[1] (حيث حدد القانون نسبة ٥% يـــتوقع أن ترتفع إلى ١٠% يتم قبولها فى المدارس الخاصة من أبناء الفقراء فـــى ظل المسئولية الاجتماعية لأصحاب هذه المدارس) وتحت هذه الظروف يصـــبح التعلـــيم وسيلة لتكريس الفوارق الاجتماعية بدلا من دوره التنموى المنشود فى مساعدة الفقراء على التغلب على ضعفهم وتمتين اللحمة الوطنية من استشراء داء التفرقة.

كذلـــك يمكن القول أن الاتجاه المتزايد نحو مشاركة القطاع الخاص فـــى التعلـــيم بهـــدف الـــربح ، أنه فى حقيقة الأمر أوجد خليطا متنافرا من المـــدارس المتباينة فى توجهاتها الفكرية ومستوياتها التعليمية تحكمها قواعد تقـــوم علـــى اعتـــبارات الربح والمنفعة ، وأن هذه المدارس الخاصة تمنح جماعـــات معيـــنة ــ عـــادة الأكـــثر ثراء ــ سلطة اتخاذ قرارات تعليمية ومجتمعية مهمة ــ ويعنى ذلك جزئيا على الأقل خصخصة السياسة العامة ــ حيث يتمكن القادرون من التأثير على القرار الوطنى فى اتجاه تحقيق مصالح أبـــنائهم والتأثير على "سياسات إعادة التوزيع الوطنية والمساواة National Redistribute and Equalization Policies لأن الخصخصة إذا كانت تعـــنى تحويل جزء من مسئولية التعليم من الخزانة العامة إلى أسر الطلاب فمـــن المؤكـــد أن يتـــبع ذلـــك تحويلا لسلطة اتخاذ القرار ، وهو ما يعطى

(١) نادر فرجانى: مرجع سابق ، ص ٣٠.

مجموعـــة مـــن الأفراد حق "الفيتو" على بعض القرارات التى تتعارض مع مصلحتهم الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة الجميع(١).

كمـــا أنه إذا أقام مستثمرون ذوو سطوة قطاعا خاصا يستهدف الربح فى ميدان التعليم ، فقد يستحيل أيضا أن تمارس إدارة حكومية حريصة على اجتذاب الاستثمار الخاص ، ضبطا محكما لمستوى جودة التعليم.

ويـــرى الباحث أن مثل هذه المبادئ لا تصلح للمجتمعات الإسلامية الـــتى غلبـــت فـــيها الشريعة الإسلامية مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد عندما تتعارض كل منهما مع الأخرى ، كما أن هذه المدارس الخاصة بزيها المدرسى المميز ووسائل النقل المرفهة ، وأنشطتها الرياضية الخاصة بالنخبة واللغـــة الأجنبية التى يتعامل بها التلاميذ والمدرسين داخل وخارج المدرسة حتى طغت على اللغة العربية كلغة حديث عادى والألفاظ الأجنبية التى حلت محـــل العربـــية مثل ("سير" بدلا معلم ، "مس" بدلا من معلمة) ، وبلغ الأمر بـــبعض المـــدارس الخاصة إلى القيام بتأهيل طلابها للحصول على شهادات أجنبـــية الأمـــر الذى يعنى استبعاد اللغة العربية تماما وتدريس كافة المواد باللغـــات الأجنبـــية ، وهو ما يمثل تهديدا للثقافة واللغة العربية ، وأنها بذلك تتجه نحو إعادة تكوين وتكريس الطبقية فى المجتمع المصرى ، ويشير أحد التربوييـــن أن التـــنافس الذى يشكل فلسفة الخصخصة هو أنسب لمجتمعات "الوفرة" أما مجتمع "الندرة" والاختلال الطبقى فإنها تتحول إلى عملية افتراس من القادرين لغير القادرين(٢).

---

(١) Joel Samoff, "The Politcs of Privatization in Tanzania" International Journal of Educational Development. Vol. 10. No.1, 1990, Oxford-New York, pp. 5-11.

(٢) سعيد إسماعيل على: سياسة التعليم فى مصر. مرجع سابق. ص ١٩٥.

**بعض نماذج لخصخصة التعليم فى مصر:**

بالإضافة إلى المدارس الخاصة التى ينشئها ويديرها القطاع الخاص فـــى مصر هناك أنماط أخرى من خصخصة التعليم تتمثل فى الحصول على مصـــروفات نظير تقديم خدمات تعليمية متميزة لا يحصل عليها الطلاب فى المدارس الحكومية ومنها ما يلى:

**أ- المدارس التجريبية الحكومية:**

حيـــث انطلقـــت هذه النوعية من المدارس فى إطار دعوة سياسات التكيف الهيكلى إلى تقليص الإنفاق العام ، وتفعيل مبدأ "استعادة التكلفة Cost Recovery" نظيـــر خدمات التعليم وهى مدارس حكومية تقدم تعليما باللغة الأجنبية وتقوم بتحصيل مصروفات عالية فى مقابل ذلك ، ويرى البعض أن هـــذه النوعـــية من المدارس تمثل عملية التفاف لتقرير مصروفات بدءا من المـــرحلة الأولى باسم القانون ، وأن هذا خروج على المتعارف عليه عالميا مـــن مـــرحلة التعليم الأولى ينبغى أن تخصص للتعليم ذى الصبغة القومية العامـــة والتركـــيز علـــى اللغة القومية لتوفير الحد المشترك المكون للوحدة الثقافـــية بين أبناء الأمة[1] ، ويتضح من الجدول التالى نسبة الزيادة فى عدد هذه المدارس فى فترة التكيف الهيكلى.

**جدول رقم (٢٥)**

**التطور فى أعداد المدارس التجريبية لغات فى مصر[2]**

| السنة | ١٩٩٢/١٩٩١ | ٢٠٠١/٢٠٠ | نسبة الزيادة |
|---|---|---|---|
| الجملة | ١٩٥ مدرسة | ٥٧٥ مدرسة | %١٩٥ |

(١) سعيد إسماعيل على: سياسة التعليم فى مصر. مرجع سابق. ص ١٩٢.

(٢) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم. ١٠ سنوات فى مسيرة تطوير التعليم. مرجع سابق. ص ٣٧.

يتضح من الجدول أن نسبة الزيادة فى عدد المدارس التجريبية لغات بالمصروفات بلغت ١٩٥% فى الفترة من ١٩٩١/١٩٩٢ وحتى ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ وهو ما يوضح اتجاه السياسة التعليمية فى ظل التكيف الهيكلى إلى التوسع فى هذه النوعية من المدارس الحكومية التى تحصل مصروفات نظير الخدمات التعليمية.

كما تؤكد ورقة العمل الخاصة بالرؤية القومية لمستقبل التعليم قبل الجامعى على التوسع فى هذه النوعية من المدارس ، حيث أقر مجلس الوزراء فى ٢٩ سبتمبر ٢٠٠١ سياسات وزارة التربية والتعليم بشأن تحديد شريحة ١٠% من كل مرحلة من مراحل التعليم لتحويلها إلى مدارس تجريبية ليصل عدد المدارس التى يطبق عليها هذا النظام إلى ٣٠٠ مدرسة كل سنة على أن تتبع وزارة التربية والتعليم مباشرة[١].

وجملة القول أن السياسة التعليمية فى مصر اتجهت نحو تشجيع القطاع الخاص لإقامة وتملك المدارس وإدارتها على جميع مستويات التعليم ، وذلك للمشاركة فى تخفيف الضغط على الميزانية العامة للدولة ، والسعى التدريجى لتطبيق مبدأ استعادة التكلفة من خلال أنماط من المدارس التى تحصل مصروفات دراسية مثل المدارس التجريبية وغيرها ، ولقد أثار هذا التوجه نحو خصخصة التعليم كثيرا من النقاشات بين المثقفين والخبراء والباحثين بين مؤيد ومعارض للسماح للقطاع الخاص للاستثمار فى التعليم ، وسوف تقف الدراسة على آراء كل من المؤيدين والمعارضين من خلال الجزء الميدانى الذى يستطلع آراء الخبراء فى هذا الشأن.

---

(١) أسامة عبدالعزيز: "اجتماع مجلس الوزراء". جريدة الأهرام. ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١. ص ١٦.

جـ- انعكاس سياسة تقليص التوظيف الحكومى على التعليم:

يدعو كل من البنك والصندوق الدوليين إلى تقليص التوظيف الحكومى للخريجين ، على أن تكون الوظائف فى القطاع الحكومى محدودة ، ويغلب عليها الطابع المؤقت بعقد لفترة محدودة ، وكان لهذه السياسات انعكاس على قطاع التعليم فى مصر ، ففى عام ١٩٩٨ ألغت وزارة التربية والتعليم تكليف خريجى كليات التربية بالعمل فى المدارس وفى المهنة التى أعدوا من أجلها خصيصا ، وتم وضعهم على قدم المساواة مع خريجى الكليات الأخرى ، وفى عام ١٩٩٩ فاجأت الوزارة الجميع بإعلانا تطلب فيه ٥٠ ألف مدرس من مختلف الكليات ، أى ليس شرطا للمتقدم أن يكون قد أعد خصيصا لمهنة التدريس ، وفى ظل قفل باب التوظيف بشكل شبه كلى فى المجالات الأخرى كان الإقبال شديد من الخريجين ، وأصبح قطاع التعليم هو أهم القطاعات التى يلجأ إليها لتوظيف الخريجين بهدف تقليص البطالة ، وبغض النظر عن مؤهلات هؤلاء المدرسين الجدد وإعدادهم التربوى ، كنوع من الاحتواء السياسى للظاهرة خوفا من تفاقمها وتهديدها للأمن الاجتماعى(١).

ويرى الباحث أن هذه الطريقة التى يتم بها تعيين المعلمين تمثل تهديدا للنظام التعليمى المصرى حيث إن هؤلاء الخريجين يتم تعيينهم طبقا لسنة التخرج والتقدير وبغض النظر عن الإعداد التربوى والتدريب على المهنة ، وهو ما يساعد انتشار الظواهر السلبية مثل الدروس الخصوصية وضعف مستوى الطلاب وغيرها.

وأيضا فى ظل الدعوة إلى تقليص الإنفاق العام وتقليص التوظيف الحكومى يدعو البنك الدولى إلى الاستخدام المكثف للمدرسين المعينين بالفعل

---

(١) سعيد إسماعيل على: دفتر أحوال التعليم. عالم الكتب. القاهرة. ١٩٩٩. ص ١٤١.

بـــدلا مـــن تعييـــن مدرسين جدد لسد العجز فى المدارس ، ويلاحظ أن هذه الطـــريقة هى التى تم تطبيقها فى مصر مؤخرا حيث صدر القرار الوزارى رقـــم (٢٠٨) فـــى ٢٠٠٢/١٠/١٠ بشـــأن تعديل أنصبة هيئة التدريس فى المـــدارس العامة ، والذى جاء تعديلا لنص المادة (٢٤) من القرار الوزارى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٧ لزيادة نصاب المدرسين والمدرسين الأوائل والوكلاء والناظر بجدول وغيرها من وظائف هيئة التدريس[١].

وفى حالات العجز الشديد فى المدرسين تشير تعليمات وزارة التربية والتعليم إلى الاستعانة بشباب الخريجين للعمل إما بعقد أو بالترخيص بالحصة ، بحيـــث إذا كانـــت الحصص الزائدة ١٠ فأكثر فى المرحلة الثانوية ، ١٢ فأكـــثر فى التعليم الأساسى يكون التعيين بالعقد ، وإذا قل النصاب عن ذلك يكون الترخيص بالحصة[٢].

يتضـــح من ذلك استجابة القطاع التعليمى لتوجهات سياسات التكيف الهيكلى بتقليص التوظيف الحكومى فى أضيق حدود ، والاتجاه المتزايد نحو العمل المؤقت من خلال التعاقدات التى تجريها الوزارة سنويا مع الخريجين للعمل فى مدارسها ، وذلك برغم العجز الكمى والنوعى الذى تشهده الوزارة فـــى بعـــض التخصصـــات وخاصـــة فى مدارس الريف والمناطق النائية.

وأنها لجأت للاستخدام المكثف للمعلمين ـــ كما يوصى البنك الدولى ـــ بـــدلا مـــن تعيين المدرسين (الجدد) ، كما أن إلغاء تكليف خريجى كليات التربـــية أدى إلـــى اختراق واسع لمهنة التدريس من التخصصات الأخرى ، ووضع خريجى كليات التربية فى موقف صعب حيث أنهم أعدوا لهذه المهنة فقـــط ولـــيس لغـــيرها من المهن التى يصلح لها خريجى كليات التجارة أو

---

(١) وزارة التربية والتعليم: مكتب الوزير. قرار وزارى رقم ٢٠٨ بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٠.

(٢) وزارة التربية والتعليم: قطاع الأمانة الفنية. "توجيهات لإدارات التعليم المختلفة بشأن الاستعانة بشباب الخريجين فى سد العجز". ٢٠٠٢/١٢/٣٠.

الزراعة مثلا وهو ما جعل خريجى كليات التربية يتساءلون عن مصيرهم فى المهنة التى التحقوا بكليات التربية من أجلها أصلا.

**٢- مجموعة السياسات المؤثرة فى جانب الطلب على التعليم:**

وتظهر هذه الانعكاسات على قطاع التعليم فى مصر نتيجة لعدد من السياسات التقشفية المالية والنقدية وسياسات الأجور وما أحدثته من تغيرات فــى دخل شريحة كبيرة من المجتمع وخاصة من الفقراء ومحدودى الدخل ، ويمكن تناول أهمها فيما يلى:

**أ- التغيرات فى الدخل (تخفيض الإنفاق على الأجور والمرتبات):**

يــتأثر الطلب على التعليم بسياسات التكيف الهيكلى للبنك والصندوق الدوليين من خلال التغيرات فى الدخول (الإسمية والحقيقية) ، خاصة بالنسبة للفقــراء الــتى تنــتج من السياسات المالية والسعرية التى يوصى بها البنك والصندوق الدوليين مثل تجميد حجم التوظيف الحكومى ، وتقليل الزيادة فى المرتــبات إلــى أقل من الزيادة فى معدل التضخم ، وتشجيع الموظفين على تــرك الخدمــة مبكرا ، تؤدى كلها إلى تخفيض الدخول الاسمية ، كما يشهد الدخــل انخفاضــا حقيقــيا إضــافيا نتــيجة الزيادة فى أسعار معظم السلع والخدمــات، ويكــون الفقراء أكثر الفئات تضررا من هذا الارتفاع فى نفقة المعيشة[١].

وينــتج عــن هذا الانخفاض فى كل من الدخول الاسمية والوظيفية للأفــراد ، خاصة الفقراء تخفيضا فى الطلب على التعليم ، حيث تشير إحدى الدراسات إلى التأثير الطردى لمستوى دخل الأسرة على مستوى الإنفاق على التعلــيم ، نظــرا لتركيز الإنفاق على البنود الأكثر اتصالا بالوجود الفيزيقى

---

(١) منى مصطفى البرادعى: "تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على التعليم والصحة فى مصر". مرجع سابق. ص ٧.

(الجســمى) للفــرد ، وبذلك يتم إزاحة التعليم إلى مؤخرة الأولويات الإنفاقية للعائلات محدودة الدخل[1].

بالإضـــافة إلى أن خفض الإنفاق العام الذى يسعى إليه صندوق النقد الدولى من خلال تخفيض الإنفاق على الأجور والمرتبات ، وإلغاء الدعم على الســلع والخدمــات الأساسية كالسلع الغذائية والأدوية والكهرباء والنقل ... وغيرها ، وهذا يعنى خفض الدخول الحقيقية وزيادة تكاليف المعيشة للفقراء ، وذوى الدخول المنخفضة أصلا ، ويترتب على ذلك أن يعيد هؤلاء ترتيب أولويــات الإنفــاق لصـــالح السلع الأساسية ، ويصبح التعليم ترفا لا تتحمله الدخول المتناقصة لهذه الفئات من السكان[2].

كمـــا أن انخفـــاض الأجور الحقيقية يكون له أثر سلبى على التعليم بصـــفة عامـــة ، إلا أن الأثر المحدد قد يختلف من فئة إلى أخرى وفقا لأى الفئات أضيرت أكثر من جراء انخفاض الدخل ، كذلك قد يختلف التأثير من مســتوى معيــن للتعليم إلى مستوى آخر ، وفقا للعائد الخاص الحقيقى لكل مستوى تعليمى.

**ب- التغيرات فى تكلفة الفرصة البديلة:**

تتمثل تكلفة الفرصة البديلة لتعليم الأبناء فى تلك النفقة غير المباشرة التى تتحملها الأسر من جراء تعليم الأبناء وما يترتب عليه من ضياع محتمل فـــى الدخل أو حرمان اقتصادى كتضحية مالية ضرورية نظير عدم تشغيل الأبناء فى سوق العمل ، وكقاعدة عامة فإن الطبقات الاجتماعية الواقعة أسفل سلم الدخل لا تستطيع احتمال التكلفة البديلة لتعليم الأبناء أو تستطيع احتمالها

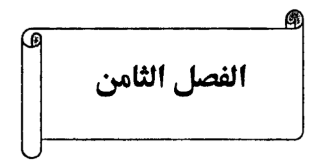
---

(١) محمد عبدالشفيع عيسى: مرجع سابق. ص ١١٣.

(٢) سعيد إسماعيل على: التعليم والخصخصة. كتاب الأهرام الاقتصادى. رقم ١٠٥. أكتوبر ١٩٩٦. ص ٢٠.

كما يتضح من خلال دراسة الميزانيات المخصصة لهذه المشروعات أن معظـم جوانـب وبـنود الإنفـاق يتم إنفاقها على الخبراء والمستشارين وجوانب الإنفاق الجارى والانتقالات والتجهيزات وغيرها من جوانب الإنفاق البذخى التى لا تعود بفائدة حقيقية على الجانب المصرى سوى أنها تزيد من تراكمات الدين الخارجى ، وتبرر الدور الخارجى الذى يقوم به البنك الدولى فى تطوير التعليم فى بلادنا.

- كما أوضح الفصل أهم الانعكاسات غير المباشرة لسياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على التعليم فى مصر التى نتجت عن اتباع مصر لسياسـات التكـيف الهـيكلى وما نتج عنها من مجموعة من الظواهر والمفـرزات تخـص قطاع التعليم والتى تمثلت فى إعادة توجيه الإنفاق العـام علـى التعليم ، والتوسع المتزايد فى خصخصة التعليم من خلال السـماح للقطاع الخاص بالاستثمار فى التعليم ، وما نتج عن السياسات المالـية والنقدية التى تسعى إلى تخفيض الأجور والمرتبات ورفع الدعم وزيـادة الأسعار وتحرير سعر الصرف وما نتج عن هذه السياسات من تأثير على جانبى عرض التعليم والطلب عليه خاصة بين الأسر الفقيرة ومحـدودة الدخل التى كانت أشد الفئات تعرضا لمخاطر هذه السياسات التقشـفية التى تمثل "روشتة الإصلاح" لكل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.



# الفصل الثامن

# استخلاصات وتوصيات



التفاوتات لأن ذوى المستويات الأقل من التعليم لا يتمتعون إلا بفرص ضـئيلة للإلـتحاق بالوظائف ذات الإنتاجية الأعلى ، وخاصة فى ظل دعوة هذه السياسات إلى تخلى الدولة عن توظيف الخريجين التى أدت إلـى زيـادة حدة مشكلة البطالة فى مصر ، وما ترتب عليها من آثار اجتماعية خطيرة تمس حياة الأفراد وعجز الحكومة عن دفع تعويضات بطالة لمثل هذه الفئات.

- أن سياسـات التكـيف كونـت إتجاها متزايدا نحو التفريق بين التعليم الأساسـى ومـا يلى ذلك من مراحل التعليم ، وأن التعليم الأساسى من مسـئولية الدولـة تمولـه من الإيرادات العامة ، والاتجاه نحو تحميل المسـتفيدين مـن مراحل التعليم التالية لمصروفات تعليمهم ، وتنويع مصادر التمويل ، وخفض تكلفة الوحدة (الطالب) بطريقة أو بأخرى.
- أن سياسـات التكـيف الهيكلى أدت إلى إخضاع الإطار العام للسياسة التعليمـية للسياسات الاقتصادية والوصفات المتعلقة بالميزانية ، وزيادة موقع البعد الاقتصادى فى أهداف التعليم على حساب الأهداف الإنسانية والثقافية والمعرفية.
- أن مؤسسـات النقد الدولية استحدثت نمطا جديدا للقروض التى تمنحها للـدول النامية يتمثل فى نمط القروض القطاعية التى يتم توجيهها إلى القطـاع ككـل أو قطـاع فـرعى منه مثل قطاع التعليم ككل أو أحد القطاعات الفرعية مثل التعليم الأساسى أو الثانوى العام أو الفنى وذلك بهـدف تغيير سياسات هذا القطاع بما يتواءم مع الأهداف التى تسعى تلـك المؤسسات لتحقيقها ، حتى أطلق عليها "قروض السياسات" التى تسعى بشكل أو بآخر للتأثير فى سياسات القطاعات المعنية.
- أن سياسـية البنك الدولى فى مجال التعليم شهدت تحولات عديدة طبقا لوجهـة النظر السائدة فى البنك ، ففى البداية كأن التركيز على التعليم

الابـــتدائى والتعليم الفنى وكان البنك الدولى يوجه انتقادات شديدة للدول الـــتى تـــنفق علـــى التعليم الثانوى العام ، ولكن فى إطار دعوة البنك والصـــندوق لتبنى سياسات التكيف الهيكلى تحولت سياسة البنك الدولى عـــن دعـــم التعليم الفنى وتركزت على التعليم الأساسى والثانوى العام والتعلـــيم العالى ، وتتمثل إستراتيجية البنك فى التحول عن دعم التعليم الفـــنى فـــى أن أنواع الإعداد والتدريب التى تسبق الإنخراط فى الحياة العاملة تكون ذات مردود عندما تكون هناك وظائف ، وحيث إن سياسة التكيف الهيكلى تدعو إلى تخلى الدولة عن التوظيف وترك الأمر لقوى العرض والطلب ، لذلك جاء التحول فى سياسة البنك الدولى عن التعليم الفنى.

- إن البنك الدولى يعد أكبر ممول فردى للتعليم على مستوى العالم ، وأن لـــه سياســـة فى مجال التعليم وتنمية القوى البشرية يسعى لتحقيقها من خلال الأنماط والصيغ التعليمية الجديدة ـــ ومحاولة إحداث التغيير فى سياســـات الـــدول التعليمية والتأثير فى مراكز صنع القرار والعمل مع الوزارات المسئولة بصورة مباشرة ، حتى أصبح هناك ما يسمى "بخط البنك الدولى" فى معظم الأمور والقضايا التعليمية مثل التدريب والتقويم والتمويل وتطوير المناهج....وغيرها.

* **نتائج خاصة بدور القوى الخارجية فى التأثير على السياسة التعليمية:**

- أوضـــحت الدراسة أن السياسة التعليمية وإن كانت من مسئولية الدولة تشارك فيها الهيئات المختلفة التى خول لها الدستور والقانون حق وضع وصـــياغة هذه السياسة ، إلا أنها فى أحد مستوياتها تظل مفتوحة أمام بعض العوامل وقوى الضغط الخارجية للتأثير فيها بشكل ما.
- أن البعد الخارجى فى سياسة التعليم فى مصر لم يحظ بالقدر الوافى من الدراسة والتحليل رغم وجود ملامح عديدة لـــه خاصة فى ظل فترات

الانفـــتاح والتكيف الهيكلى التى ارتبط الأخذ بها بضغوط قوى خارجية عديـــدة للدفع بمصر نحو تبنى وتنفيذ هذه السياسات ، وإن كان الدور الخـــارجى يظهـــر واضحا فى مجال السياسة الاقتصادية فإنه أخذ فى الوضـــوح فى مجال السياسة التعليمية نظرا لوجود مظاهر عديدة لدور القـــوى الخارجية فى التعليم وأهمها المشروعات والبرامج التى يدعمها البـــنك الدولـــى وغـــيره مـــن الجهات المانحة الأخرى بهدف تطوير وإصلاح التعليم فى مصر.

- إن الأزمـــة الاقتصـــادية التى تشهدها مصر ، والتى يرتبط بها أزمة تمويـــل السياسة التعليمية بدأت تفرض المزيد من الاعتماد على القوى الخارجـــية ، وأن الخطـــط التعليمـــية أوضـــحت أن هـــذه المعونات والتســـهيلات والقـــروض تعتبر مصادر أساسية لتمويل التعليم ، وأن الوثائق الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم تؤكد على أن هذه الشراكة مع الجهات الخارجية والمنظمات الدولية بدأت وسوف تستمر لإصلاح وتطوير التعليم فى مصر.
- إن الشروط المبرمة لاتفاقيات القروض والمعونات تختلف من جهة إلى أخـــرى حيث تكون الأولوية للمشروعات التى تدخل ضمن اهتمامات هـــذه الهيئات وبصفة خاصة المشروعات ذات الصلة الوثيقة بالبرامج الـــتى تـــرعاها ، فمثلا تشترط الولايات المتحدة الأمريكية وجودها فى مصر من خلال إشرافها ومتابعتها لعمليات التنفيذ والوقوف على مدى الإنجـــاز فى تنفيذ المشروعات والبرامج التى تمولها ، وإلزام الحكومة المصرية بإجراء الدعاية والإعلان المناسب عن المعونة والإشراف من الجانب الأمريكى.
- أن هـــناك تقاربـــا شـــديدا فى المشروعات والبرامج التى يمولها البنك الدولى وهيئة المعونة الأمريكية فى اهتمام كل منها بالتأثير فى مراكز

صـــنع القـــرار والتأثير فى سياسة التعليم من خلال المشروعات التى تهدف إلى إنشاء هياكل إدارية جديدة فىوزارة التربية والتعليم لتحسين فاعلية صنع القرار على المستويين المركزى والمحلى.

- أوضحت الدراسة أن المعونات الخارجية هى أحد بل أهم قوى الضغط الخارجــية والتى تؤثر على سياسة التعليم ، ومن خلال دراسة طبيعة هــذه المعونات وأهدافها اتضح أن معظم هذه المعونات ما هى إلا أداة مــن أدوات تنفــيذ السياســـة الخارجية للدول الكبرى المسيطرة على منظمات تقديم العون ، وأنها لا تعبر عن علاقة خاصة أو صداقة للدول التى تتلقى المعونات ، كما أن النسق المعرفى الكامن وراءها والأهداف الخفية تقوم على تحييد البعد الأخلاقى بصورة كاملة ، إذ أن هذا البعد الأخلاقـــى والإنســـانى ليس سوى مبررات ومسوغات تنتهك من أجل تحقيق مصلحة الأقوى.
- أوضـــحت الدراســـة أن التقارير الدولية التى تعدها المنظمات الدولية والجهـــات المانحـــة تعد من المقومات الدولية للسياسة التعليمية ، حيث إنهـــا تقـــدم إرشـــادات ومعلومات عن واقع ممارسات فعلية لصانعى السياســـات فى العديد من دول العالم النامى كما أن المؤتمرات الدولية الكـــبرى التى تعد أحد قنوات تشكيل النظام العالمى ويجرى التفاوض علـــى مضـــمون وثائقهـــا قبل انعقادها ، تعد كذلك أحد أهم المقومات الدولـــية الخارجـــية للسياسات التعليمية فى العديد من دول العالم ومنها مصر.
- أن بـــرامج وسياسات الإصلاح الاقتصادى التى توصى بها مؤسسات الـــنقد الدولية تستدعى إصلاحات أخرى عديدة لإحداث التغيير الشامل فـــى شـــتى المجالات منها الإصلاح التشريعى والقانونى ، والإصلاح الإدارى والقضائى ، والإصلاح فى مجال تقديم الخدمات الاجتماعية ،

وخاصة الصحة والتعليم ، حيث تؤيد هذه السياسات التفريق بين التعليم الأساسى وما يلى ذلك من تعليم ، وبين الخدمات الصحية الأولية والوقائية من جانب وبين العلاج الطبى من جانب آخر ، على أن يظل التعليم الأساسى والخدمات الصحية الأولية والوقائية من مسئولية الدولة تمولها من الإيرادات العامة السيادية للدولة.

- أوضحت الدراسة أن هناك دورا فعالا يقوم به البنك الدولى فى تطوير وإصلاح التعليم فى مصر بل وفى تحديد بعض المسارات ـ وذلك من خلال عدد من الأنشطة التى يقوم بها البنك مثل المشروعات البحثية العديدية التى يجريها البنك الدولى عن حالة التعليم فى مصر وفى مراحله المختلفة وأنها تتسم بالدورية وبتأثيرها فى صنع السياسة التعليمية باعتبار أن نتائج هذه الدراسات تعد بمثابة تقارير من منظمة دولية لها ثقلها على المستوى الدولى ولديها خبرات فنية عالية المستوى.

* **نتائج خاصة بالمشروعات التى يمولها البنك الدولى لإصلاح التعليم فى مصر:**

- أوضحت الدراسة أن المشروعات التى يمولها البنك الدولى لإصلاح التعليم فى مصر فى ظل الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى المتمثل فى سياسات التكيف الهيكلى ، هى مشروعات تتجه إلى جميع مفردات المنظومة الكلية للتعليم وتتصف بإدخال تغييرات جذرية على جميع تلك المفردات.
- يركز مشروع تطوير التعليم الأساسى على جانبين أحدهما يتمثل فى المعونة المادية التى تتمثل فى بناء المدارس ومراكز تدريب المعلمين للتدريب أثناء الخدمة وإدخال طرق تدريب جديدة ، ورفع قدرة الوزراءة على تصميم وإنتاج مواد لتدريب المعلمين ، فى حين يتمثل

الجانـــب الآخر فى المعونة الفنية والخبرة الأجنبية التى تعمل على بناء قـــدرات وزارة التربـــية والتعلـــيم فى مجال صياغة الخيارات وتحديد الأولويـــات فـــى مجـــال التعلـــيم الأساسى ، ودعم قدرة الوزارة على التخطـــيط وتحليل السياسات إلا أن هذا الجانب يمثل الموقع السلبى ــ مـــن وجهـــة نظـــر الباحث ــ لأن هذه القضايا التى يهتم بها الخبراء الأجانب هى قضايا وطنية وقومية فى المقام الأول ، ولا يجوز إشراك الخبراء الأجانب فيها.

- إن المرتبات والمبالغ الكبيرة التى يحصل عليها هؤلاء الخبراء الأجانب والمصـــروفات الإدارية يتم استقطاعها من أصل مبلغ القرض مما يقلل الاستفادة الحقيقية من مبلغ القرض ، وهو ما يضيف أعباء جديدة على إجمالى الديون الخارجية للدولة دون الاستفادة الفعلية منها.
- إن بـــرنامج تحسين التعليم الذى يموله البنك الدولى والاتحاد الأوربى يقـــوم علـــى نمط القروض القطاعية التى تهدف إلى إصلاح وصياغة السياســـات التعليمـــية لكافة القطاع التعليمى ، وذلك كما جاء فى اتفاق تمويل البرنامج ، بأن تمويل البنك الدولى والاتحاد الأوربى يركز على قياس التقدم الذى يتم إحرازه فى السياسات والاستراتيجيات.
- أن إتفاقـــية البرنامج تم إعدادها من قبل البنك الدولى والاتحاد الأوربى وتحدد فيها أهداف البرنامج ووصفة وخطة عمل الإنفاق على البرنامج الـــتى تـــم تحديدهـــا مسبقا بدقة شديدة كما تم تحديد الميزانية السنوية والمـــبالغ المخصصة لكل جانب من جوانب البرنامج وكذا المستلزمات والتجهـــيزات ، طـــبقا لخطة زمنية محكمة ، مما يشير إلى عدم وجود حـــرية للحكومـــة المصرية فى إنفاق الأموال حيث إن الانتقال من بند لآخر يتطلب مفاوضات مع الجهات المانحة وضرورة موافقتها على أى تعديل فى جداول توزيع المخصصات المالية.

- أوضـــحت الدراسة من تحليل جدول توزيع قروض البنك الدولى على جوانـــب الـــبرنامج أن معظـــم تمويل البنك يذهب إلى نفقات من أمثلة التجهـــيزات والاتصالات والانتقالات ، والخدمات الاستشارية للخبراء الأجانـــب وغيرها من المخصصات التى لا تعود باستفادة حقيقية تذكر مـــن قيمة القرض بالمقارنة بالشروط والأهداف الموضوعة حيث تعود هذه المبالغ مرة أخرى لموظفى وخبراء البنك الدولى وتظل الزيادة فى الدين الخارجى فى الارتفاع.
- تضـــمنت اتفاقـــية برنامج تحسين التعليم شروطا مجحفة على الجانب المصـــرى ، تتيح لكل من البنك الدولى والاتحاد الأوربى بالتدخل فى كافة جوانب البرنامج والإشراف على تنفيذه وإعداد التوصيات المتعلقة بالإفراج عن دفعات التمويل وأيضا تخطيط وإدارة البرنامج ، ومراجعة خطط العمل السنوية مع الحكومة المصرية ، وتشكيل لجنة مشتركة من البنك الدولى والاتحاد الأوربى تقوم بالمهام الإشرافية على أن يكون لها صلاحية الاطلاع على كل المستندات المتعلقة بالبرنامج ، ويتضح من مثل هذه الشروط الدور الخارجى الذى يؤثر به البنك الدولى فى توجيه البرنامج الذى يعد جزءا من السياسة التعليمية فى مصر.
- إنشـــاء بعـــض الوحدات الإدارية والتخطيطية فى جسد النظام التعليمى للتأثـــير فـــى مراكز صنع القرار بهدف دعم وتطوير القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم ، مثل وحدة التخطيط والمتابعة ، وتكوين نظام المعلومات التربوية من خلال مشروع تطوير إدارة المعارف التربوية.
- يمـــثل مشروع تطوير التعليم الثانوى فى مصر تحولا فى سياسة البنك الدولـــى تجـــاه التعليم الثانوى والفنى فى مصر ، وذلك لأنه فى بداية التسعينيات كانت رؤية البنك أن التعليم الفنى يجب أن يكون هو الأصل فـــى التعلـــيم العـــام ، ولكـــن تحول البنك عن ذلك من خلال السعى

بالوصـــول إلى نسبة التعليم الثانوى ٥٠% ثانوى عام ، ٥٠% ثانوى فنى ، ليتناسب خريجى هذا النوع من التعليم مع السياسات الاقتصادية الكلية التى يوصى بها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

- أن أهداف مشروع تطوير التعليم العالى الذى يموله البنك الدولى تتنوع لتشمل معظم جوانب النظام بداية من الإصلاح التشريعى لنظام التعليم العـــالى فـــى مصـــر ومـــرورا بالتدريب للمستويات الإدارية والفنية بالجامعات وإعادة تصميم المناهج وترشيد آليات تخصيص الموارد.
- أن دور البـــنك الدولـــى لا ينـــتهى بمجرد إنتهاء السحب من القرض المخصـــص للمشـــروعات التى يمولها ولكنه يلزم الدولة المقترضة ــ مصر ــ فى أحد بنود الاتفاق الخاص بالمشروع بأن تقوم وزارة التعليم العـــالى بـــإعداد خطـــة للإنجاز المستمر لأهداف المشروع بناء على إرشادات مقبولة من البنك الدولى وموافاة البنك الدولى بها فى موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ الإقفال ، وإتاحة فرص كافية للبنك لتبادل وجهـــات الـــنظر مع المقترض بشأن تلك الخطة. ويتم النص على هذا الشرط فى جميع المشروعات والبرامج التى يمولها البنك.

*** نـــتائج خاصة بالانعكاسات غير المباشرة لسياسات مؤسسات النقد الدولية على التعليم فى مصر:**

أوضحت الدراسة أن هناك انعكاسات غير مباشرة على التعليم نتجت عن اتباع مصر لسياسات التكيف الهيكلى التى توصى بها تلك المؤسسات كما يلى:

- أن الإنفاق على التعليم فى مصر وإن كان قد زاد بالقيمة النقدية للجنيه المصرى فى فترة التكيف الهيكلى إلا أن القيمة الحقيقية له فى ظل تنفيذ سياســـة تحريـــر ســـعر الصـــرف والانخفاض الشديد فى قيمة الجنيه

المصرى توضح أن الإنفاق على التعليم فى مصر مازال متدنيا بصورة كبيرة وخاصة إذا ما قورن بالعديد من الدول النامية.

- أنـــه فى ضوء سياسة التكيف الهيكلى وتوجهات مؤسسات النقد الدولية فـــإن ملامح التغيير فى سياسات الحكومة إزاء استثمار القطاع الخاص فـــى التعليم ، وأن سلسلة التصريحات الرسمية باتت تؤكد جميعها على قـــيمة المـــبادرات الخاصة والتطوعية والشعبية فى مواجهة اختناقات السياســـة التعليمية ومساندة جهود الدولة فيما يتعلق بالتعليم ، ولذا فإن التوسع فى دور القطاع الخاص فى التعليم بدأ تدريجيا فى كافة المراحل التعليمية ويسعى إلى استثمار الأموال بهدف تحقيق الربح.
- خضـــع القطاع التعليمى لتوجهات سياسات التكيف الهيكلى الداعية إلى تخلى الدولة عن التوظيف ، حيث تم إلغاء تكليف خريجى كليات التربية المعدين لمهنة التدريس بالتعيين بصورة مباشرة وتم وضعهم على قدم المساواة مع خريجى الكليات الأخرى فى التقدم عن طريق الإعلان أو العمل بعقد مؤقت أو الترخيص لهم بالحصة.
- أدت مجموعة السياسات المالية والنقدية التى تم تبنيها فى إطار سياسات التثبيـــت والتكيف إلى زيادة الأعباء على الأسر الفقيرة مما يؤثر تلقائيا فـــى تعلـــيم ذويهـــم وذلك فى ظل تخفيض الأجور والمرتبات وزيادة الأسعار الناتجة عن انخفاض قيمة العملة المصرية الناتجة عن سياسات تحريـــر سعر الصرف التى يشدد عليها صندوق النقد الدولى. حيث إن الـــزيادة التدريجـــية فـــى الأجور والمرتبات لا تتناسب مع الزيادة فى الأســـعار وارتفاع تكالية المعيشة التى شهدت تدهورا كبيرا لدى غالبية الأســـر الفقيرة ومحدودة الدخل ، التى اعادت ترتيب أولويتها الحياتية حيث احتل التعليم مرتبة متأخرة فى أولويات الكثير منها.

- وأخيرا توصلت الدراسة إلى إن ما أصاب المجتمع المصرى من تفشى فـــى ظاهرة البطالة وزيادة فى الأسعار ، وغيرها من القيم الاقتصادية السـلبية مـثل محاولات الكسب السريع والاستيلاء على أموال البنوك بتسـهيلات قوانين الاستثمار ، وما تواجهه المنظومة التعليمية من خلل واضـح فـى القيم هى بالتأكيد من النتائج التى أنتجتها هذه السياسات الليبرالية.

**٢- نتائج الدراسة الميدانية:**

قـام الباحـث بإجـراء دراسـة ميدانية للتعرف على أراء الخبراء المتخصصين من التربويين والاقتصاديين تجاه بعض القضايا التى نتجت عن إتباع مصر وتنفيذها لسياسات الإصلاح والتكيف الهيكلى التى يوصى بها كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، والإجراءات المتعلقة بقطاع التعليم ، والـتى إنعكست عليه كنتيجة مباشرة لهذه السياسات ، وكان من نتائجها ما يلى:

* **نتائج خاصة بتقليص دور الدولة لتقديم الخدمات التعليمية :**

- أن نسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة بلغت ٨٣,٣% من إجمالى العينة لا توافـق على تقليص الإنفاق العام على التعليم أو قصره على مرحلة التعلـيم الأساسـى وتقلـيص دور الدولة فى تقديم خدمات التعليم على اعتـبار أنهـا خدمـات سيادية لابد من إشراف الدولة عليها ، ويمكن إرجـاع ذلـك إلى إنفراد الدولة طوال العقود الخمسة الماضية بتحمل مسـئولية تقديـم خدمـات التعلـيم دون مساندة أو دعم من القطاعات المختلفة بالدولة فى هذا الجهد.
- أن غالبـية أفراد العينة لم توافق على قصر المجانية الكاملة للجميع فى مرحلة التعليم الأساسى ، ووضع ضوابط لمنحها فى المراحل التالية ؛ وذلك لأن الغالبية من أفراد المجتمع ما زالت فقيرة ولا تستطيع تحمل

نفقات التعليم فى المراحل التالية ، وهى ما يتطلب أن تستمر الدولة فى توفير المجانية فى كافة المراحل التعليمية وأن لا تتأثر بتوجهات مؤسسات النقد الدولية فى هذا الشأن.

- وافقت غالبية عينة الدراسة على اعتبار المدرسة وحدة أساسية فى تنظيم لا مركزى وإطلاق حريتها الإدارية كخطوة نحو تطبيق لا مركزية الإدارة التعليمية بهدف القضاء على الإجراءات الروتينية والقررارات الفوقية التى تنظم العمل اليومى وتؤثر فى العمليات التعليمية.

* **نتائج خاصة بإعادة توجيه الإنفاق العام على التعليم تمثل اهمها فيما يلى:**

- أن نسبة كبيرة من أفراد العينة وافقت إلى درجة كبيرة بنسبة ٦٢,٢% على إلغاء أى رسوم فى مرحلة التعليم الأساسى ، وأن نسبة ٥٠,٠% من أجمالى العينة لا توافق على مبدأ تعميم دفع كلفة التعليم فى مرحلة التعليم العالى والجامعى ، كما رفض ٦٢,٢٥% من أجمالى العينة تحويل أى موارد كانت مخصصة للتعليم العالى لتحسين جودة ونوعية التعليم الأساسى كما يوصى بذلك البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.
- رفض معظم افراد العينة بنسبة ٥٦,٨% الإجراء الخاص بالإقلال من أعداد المعلمين الجدد التى توظفهم الدولة سنويا أو تغيير كيفية تعيينهم كالعمل بعقد سنوى لأن تطبيق هذا الإجراء بهدف تقليص عجز الميزانية سيؤدى الى تدهور العملية التعليمية التى تعانى من العجز الشديد فى هيئات التدريس وخاصة فى المناطق الريفية والنائية وارتفاع نسبة طالب/مدرس .
- رفضت أغلبية العينة بنسبة ٥٤,١% الاستخدام المكثف للمعلمين بزيادة ساعات العمل اليومية كطريقة لتخفيض التكاليف المتكررة للطالب لأنه

سيؤثر على أداء المعلم داخل الفصل وبالتالى التأثير فى كفاءته التى تنعكس على العملية التعليمية ككل.

**نتائج خاصة بالاتجاه المتزايد نحو التوسع فى التعليم الخاص "خصخصة التعليم" من أهمها:**

- أن ٥٨,١٥% من إجمالى أفراد العينة يرون أن التوسع فى التعليم الخاص يؤدى إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية نظرا لاعتماده على القدرة المالية بدلا من الحاجة ، وأن ٧٤,٣% يوافقون على أن القطاع الخاص المحلى يتسم بالضعف ويسعى إلى تحقيق الأرباح على حساب العملية التعليمية ، وأن ٦٣,٥% من أفراد العينة ترى أن التوسع فى المدارس الخاصة والأجنبية ينتج خليطا متنافرا يحدث ازدواجية فى الثقافة المصرية وفقدان خصوصيتها.
- أن نسبة عالية من أفراد العينة مازالت ترى أن التعليم الخاص يتعارض مع المبدأ الدستورى الخاص بمجانية التعليم وأنه يؤدى إلى الإخلال بمبدأ التزام الدولة بتوفير الخدمة التعليمية.

**نتائج خاصة بالقروض والمعونات الأجنبية لدعم الاصلاحات التعليمية من أهمها :**

- أن نسبة كبيرة من أجمالى أفراد العينة تبلغ ٧١,٦% ترى أن الجهات المانحة تسعى إلى التدخل فى توجيه السياسة التعليمية عن طريق المعونة الفنية المتمثلة فى الخبراء والمستشارين وعن طريق المداخل التقويمية ، حيث عادة ما تشيع الوفود التقويمية جوا مميزا تحاول أن تلقن الحكومة من خلاله ما ينبغى عليها فعله ، وأن ٦٨,٩% من إجمالى أفراد العينة ترى أن الشروط المرتبطة بالمعونات الخارجية تؤدى إلى تدخل الجهات المانحة فى صناعة القرار الوطنى ، وأن

٦٤,٩% من أجمالى أفراد العينة ترى أن المعونات الخارجية تعد مجالا لتوظيف العمالة الأجنبية فى المشروعات التعليمية التى تمولها.

- أن ٧٤,٣% من إجمالى أفراد العينة ترى أن التحديد المسبق لاستخدام المعونات فى مشروعات وبرامج محددة تخدم أهداف ومصالح الجهات المانحة أكثر مما تخدم مسيرة التنمية فى الدول المستفيدة ، وأن نسبة ٧١,١% من إجمالى أفراد العينة ترى أن المعونات ليست قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هى وسيلة أو أداة لتحقيق أهداف ومصالح الجهات المانحة.
- أن ٧١,٦% من إجمالى أفراد العينة ترى أن المعونة الخارجية تؤدى إلى تبنى قيم وأهداف قد لا تكون هى قيم وأهداف المجتمع والتى ينتج عنها ظاهرة الاغتراب الثقافى ، وأن ٧١,٦% من إجمالى أفراد العينة ترى أن المعونة الخارجية تؤدى إلى تبعية النظام التعليمى فى بعض جوانبه للدول والجهات المانحة.
- أن ٦٨,٩% من إجمالى أفراد العينة ترى أن قلة التنسيق بين الجهات المانحة تؤدى إلى تبعثر الجهود وضعف الاستفادة الحقيقية من معوناتها، وأن ٧٥,٧% من إجمالى أفراد العينة ترى أن مرتبات الخبراء واستقبال الوفود وتقديم التقارير وغيرها تضعف الاستفادة الحقيقية من المعونة.

**ثانيا : توصيات الدراسة:**

- ضرورة العمل على الإفادة القصوى من منجزات العلم والتكنولوجيا المتقدمة فى النظام التعليمى لأنه فى ظل إعادة الهيكلة الحادثة تصبح المعرفة أهم متغير فى تفسير الأشكال الجديدة للتنظيم الاجتماعى والاقتصادى ، وأصبح التعليم يكتسب مركزية فى إنتاج معارف ومهارات عامة جديدة.

- إعــادة تفعــيل دور الدولة فى تقديم خدمات التعليم وعدم الانسياق مع توجهات المؤسسات الدولية بالدعوة إلى تقليص دور الدولة ، نظرا لأن الغالبــية مــن أفــراد الشعب مازالت فى حاجة ماسة لدور قوى للدولة خاصة فى ظل معدلات الفقر العالية والندرة الشديدة فى الموارد.
- المشــاركة الحقيقــية مــن جانب أصحاب المصلحة القومية (الحكومية والقطــاع الخــاص والمجتمع المدنى....) فى عمليات صياغة البرامج والسياســات الإصــلاحية ، وأن لا تقبل الوصفة جاهزة من المؤسسات الدولــية التى تقدم وصفة واحدة لكل المجتمعات على اختلاف درجاتها مــن النمو ، وأن يكون هناك بديل قومى قابل للتنفيذ فى حال فشل هذه السياسات أو عدم كفاءتها فى تحقيق النمو المطلوب.
- ضرورة أن تتجاوز برامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى "الوصفات التقليدية" وأن تكون برامج متعددة الأبعاد ، تأخذ فى الاعتبار إطارا أكبر للتنمــية القومــية يضم العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تؤثر فى عملية التنمية طويلة الأمد فى البلاد.
- ينبغى على الوكالات والمؤسسات الدولية أن توفر الأموال بهدف التنمية وأن يكــون تقيــيمها لاستخدام تلك الأموال ليس للوسائل والطرق التى تنتهجها الدول المتلقية وإنما يكون فى ضوء ما تحقق من نتائج أسفرت عنها على المدى الطويل.
- يجب أن تراعى مؤسسات النقد الدولية والجهات المانحة عدم التدخل فى الشــئون الســيادية للدول النامية وربط مساعدتها باتخاذ إجراءات تمس حياة المواطنين وتتجاوز حدود اختصاصاتها المالية والاقتصادية للتأثير فى سياسات الدول لتتواءم مع السياسة التى تفضلها هذه الوكالات.
- أن تحرص الدول النامية عامة والعربية خاصة على التكتل وزيادة قوتها التصــويتية فــى هــذه المؤسسات لتشارك بإيجابية وفعالية للدفاع عن

مصـــالحها فى إدارة ووضع سياسات هذه المؤسسات الدولية وتقلل من الصــــورة التحكمـــية للــــدول الكبرى فى توجيه سياساتها بما يتفق مع مصالحها.

- ينبغى تنفيذ سياسات التكيف الهيكلى بصورة تجريبية وعلى نطاق ضيق ، وبشـــكل قـــابل للـــرجوع والتعديل واختيار البديل ، بدلا من إطلاق إصـــلاحات نهائية لا عودة فيها على نطاق واسع وكأنها من المقدسات الـــتى لا يجب المساس بها وتحمل آثارها السلبية على أنه مرارة دواء لابد من تجرعه كما تشير إلى ذلك مؤسسات النقد الدولية. (مع العلم أن البدائل فى الدواء ذاته هى سمه مميزة فى الوقت الحاضر).
- ضـــرورة مناقشـــة إجـــراءات السياســـات الإصلاحية التى توصى بها مؤسســـات الـــنقد الدولية على نطاق قومى عام بين كافة المتخصصين والمجتمع العام ولا تفرض هذه الإجراءات بقرارات فوقية (مثلما حدث فـــى قـــرار تحرير سعر الصرف) لم تأخذ حظها من الدراسة والتحليل والاتفاق العام على تحمل نتائجها وآثارها السلبية.
- والأخـــذ فى الاعتبار البعد الاجتماعى للسياسات الاقتصادية وأن تحظى بالرعاية والاهتمام محدودى الدخل والفقراء وهم أكثر الفئات تضررا من السياسات الاصلاحية المتبعة.
- ضرورة الحماية القانونية والمالية للقطاعات الاجتماعية فى ظل التكيف الهيكلى مثل التعليم لتجنبها الاقتطاعات المالية القاسية ، وتدعيم الإدارة الاقتصـــادية لهـــذه السياســـات بمتخصصين فى المجالات الاجتماعية والتعليمـــية للدفـــاع بكفـــاءة عن الميزانيات المخصصة لهذه الجوانب وزيادتها.
- إنشاء قاعدة معلومات تتعلق بالأبحاث والدراسات الى تجرى حول آثار التكـــيف الهـــيكلى الاجتماعـــية عامة ، والتعليمية خاصة ، توضع فى

تصرف الباحثين والمهتمين بهذه المسألة ، ولإفادة صانع القرار لإعادة توجيه هذه البرامج فى سياق مستقبلى طويل الأمد.

- أن يكون توسيع مجال مشاركة القطاع الخاص فى تقديم خدمات التعليم فـــى إطـــار إستراتيجية وطنية شاملة وليس مجرد انسحاب غير مخطط للدولة من مجالات النشاط الاقتصادى والاجتماعى وترك الميدان للقطاع الخاص بلا ضوابط أو معايير للمحاسبة والتقويم ، يسعى إلى الربح فى المقام الأول وعلى حساب قيم وأهداف المؤسسة التربوية التعليمية.
- ضـــرورة الاعـــتماد علـــى الذات فى تمويل برامج التنمية والعمل على تطويـــر وتوســـيع نطاق الموارد والاستغلال الأمثل لها مع التقليل قدر الإمكـــان على الاعتماد على التمويل والمعونات الخارجية وخاصة فى القطاعات الحيوية كالتعلم.

**كمـــا وضـــعت الدراسة مجموعة من المقترحات حول الاستعانة بالقروض والمعونـــات الخارجـــية فى تطوير التعليم تم استطلاع راى الخبراء وفيها جاءت استجاباتهم عليها كما يلى:**

١- أنه يجب توجيه المعونات الخارجية لدعم خطط وبرامج التعليم الحكومية ولـــيس لمشروعات وبرامج تقترحها الجهات المانحة ، حيث وافق أفراد العينة على هذا المقترح بنسبة ٩٥,٩% وذلك بهدف دعم الخطة القومية للتعليم على أن يكون تمويل الجهات المانحة لزيادة الميزانية العامة التى تـــم تخصيصـــها للتعلـــيم ، ولا يتم إنفاقها بصورة بزخية على جوانب اســـتهلاكية لا عـــائد من ورائها كتجهيزات المكاتب وعقد ورش العمل بالفنادق الفاخرة...وغيرها.

٢- وافق ٩٨,٦% من أفراد عينة الدراسة على أن يتم تنظيم تدفق المعونات الخارجـــية بمـــا يـــتواءم مـــع الأولويات الوطنية المخطط لها وأن يتم استخدامها فى المشروعات الإنتاجية التى تدر دخلا والبنية الأساسية التى

يستفاد منها بصورة دائمة بدلا من إنفاق معظم هذه المعونات فى مجالات الاستشارات والتنقلات ومرتبات الخبراء والصرف عليهم بما لا يفيد النظام التعليمى فى شئ.

٣- وافقت عينة الدراسة بنسبة ١٠٠% إجماع عام بين التربويين والاقتصاديين على ضرورة إشراك بعض التربويين المتخصصين فى التفاوض مع الجهات المانحة بشأن المعونات التى تقدم لقطاع التعليم وأن لا يترك الأمر للسياسيين وحدهم ، وذلك للاطلاع على شروط هذه المعونات ومناقشتها قبل الموافقة والتصديق عليها لما لهذه الشروط من آثار سلبية عديدة على النظام التعليميى وسياسته.

٤- تقترح الدراسة إقامة مجلس استشارى من مجموعة من الخبراء المتخصصين فى شتى المجالات يتبع رئاسة الجمهورية ويكون له الحق فى إبداء الرأى فى جميع المعونات والقروض الخارجية من حيث شروطها وأهميتها قبل التصديق عليها. وذلك لتحديد الأكثر منفعة من هذه القروض وتشجيع المزيد منها وتجنب النوعية الأكثر مشروطية ويمكن الاستغناء عنها. حيث وافقت العينة بنسبة ٩٠,٥% على هذا الاقتراح.

٥- وضع خريطة تربوية خاصة باحتياجات قطاع التعليم فى كل محافظة حتى يمكن توجيه المعونات إلى مكانها الصحيح والاستفادة المثلى منها ، وحتى تكون هناك خطة واضحة يمكن الاسترشاد بها عند طلب المعونات الخارجية ، وكانت موافقة العينة ٩٣,٢%.

٦- التخطيط والتنسيق الجيد بين وزارة التربية والتعليم والجهات المانحة حتى تتجه المعونات والمساعدات إلى القطاعات التعليمية التى تحتاجها بالفعل وجاء الموافقة بنسبة ٩٤,٦%.

٧- تخفــيف القيود الإدارية التى تمثل حجر عثرة فى طريق تحقيق معدلات مــرتفعة لاستغلال القروض والمعونات الخارجية كانت الموافقة بنسبة ٧٨,٤%.

٨- الــتحديد الدقيق للاحتياجات الفعلية لقطاع التعليم من الأجهزة المتطورة مــنعا لإهــدار أمــوال القروض والمعونات فى شراء مستلزمات غير ضرورية.

٩- ضرورة البحث عن موارد وبدائل أخرى لتمويل التعليم بدلا من الاعتماد على معونات وقروض خارجية وجاءت موافقة عينة الدراسة على هذه البدائل حسب الترتيب التالى:

- إعادة تنظيم العمل بنظام الوقف الإسلامى لتمويل التعليم.
- ضــرورة تنظيم هيئة لجمع الزكاه كمورد مهم لجمع المال وتوجيه جزء منها للخدمات الاجتماعية.
- فــرض ضــريبة تعليمــية علــى الدخل والثرورة (وقد تكون هذه الضــريبة علــى بعــض الخدمات الترفيهية والسياحية أو شركات مستخدمى المحمول ، أو تذاكر مباريات كرة القدم....).

١٠- جاءت موافقات عينة الدراسة على المجالات التى يمكن تقديم العون الخــارجى لها مرتبة تنازليا حسب الأهمية ونسبة الموافقة عليها كما يلى:

- إقامة المبانى المدرسية.
- تدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة.
- تحسين وتطوير الإدارة التعليمية.
- توفير بعثات دراسية للتدريب.
- تحديد الأولويات والإستراتيجيات.
- تدعيم القدرة المؤسسية لوزارة التعليم.

- تطوير المناهج التعليمية.
- إقامة المراكز البحثية.
- إجراء البحوث والدراسات المشتركة.

١١- وطبقا لآراء الخبراء فإنه يمكن ترتيب أنماط القروض التى يفضلون الاستعانة بها فى تطوير التعليم حسب الأهمية ونسبة الموافقة عليها كما يلى:

- المشروعات التعليمية.
- البرامج التعليمية الواسعة النطاق.
- المعونة الفنية (خبراء ومستشارين).
- القروض القطاعية التى تقدم للقطاع ككل بهدف إصلاح السياسات.

١٢- وطبقا لآراء الخبراء فإن الجهات التى يفضلون الاستعانة بها فى تقديم العون لتطوير التعليم كانت مرتبة حسب الأهمية ونسبة الموافقة عليها كما يلى:

- المنظمات التربوية العربية والإسلامية (الإسيسكو - والأليكسو...) .
- المؤسسات المالية العربية والإسلامية .
- المنظمات الدولية المتخصصة (اليونسكو واليونيسيف ....) .
- المؤسسات المالية الدولية (معونات متعددة الأطراف مثل البنك الدولى) .
- الدول الكبرى المانحة (معونات ثنائية) .

١٣- كما كان هناك عدة مقترحات أبداها بعض أفراد العينة من الخبراء وتتمثل فيما يلى:

- إحكام ضوابط صرف المعونات فى النواحى المخصصة لها.
- عدم إنفاق المعونات فى أمور مظهرية.
- صرف المعونات على تقديم تكنولوجيا التعليم.
- إعــادة النظر فى طباعة الكتب على حساب الدولة ، وتترك لدور النشــر الــتى تقوم بطباعتها وتوزيعها نظير نسبة من المبيعات للوزارة تدعم بها التعليم.
- جعل المدرسة وحدة منتجة لزيادة دخلها وتحسين العملية التربوية بها.
- فــتح الباب أمام مساهمات المؤسسات الإنتاجية والخدمية خاصة الصــناعية مــنها والزراعية والتجارية والمالية والنقابات بشكل يضمن موارد ثابتة لتمويل التعليم.
- الاســتفادة من الإمكانات التى تقدمها دور العبادة فى حل مشكلة الأبنية المدرسية.
- تطويــر أساليب ومواصفات ومقاييس البناء لخفض تكلفة الأبنية المدرسية.

# المراجـــع

# المراجع العربية:

## أ- الكتب:


١- إبراهـيم العيسـوى: التنمـية في عالم متغير "دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها" ــ دار الشروق ــ القاهرة ــ ٢٠٠٠.

٢- إبراهيم حلمى عبدالرحمن: التطورات الدولية الجارية ــ فرص ومحاذير ــ الأهرام الاقتصادى ــ القاهرة ــ مارس ١٩٩٢.

٣- إبراهـيم شـحاته: الإطـار القانوني للإصلاح الاقتصادى في مصر ــ المركـز المصـرى للدراسـات الاقتصادية ــ القاهـرة ــ ١٩٩٦.

٤- ............: نحو الإصلاح الشامل ــ دار سعاد الصباح ــ القاهرة ــ ١٩٩٣م.

٥- إبراهـيم قويـدر: تنمـية الموارد البشرية العربية ــ دار المعارف ــ القاهرة ــ ٢٠٠١.

٦- أحمد أبوزيد: الطريق إلى المعرفة ــ كتاب مجلة العربى ــ الكويت ــ أكتوبر ٢٠٠١.

٧- أحمد إسماعيل حجى: المعونة الأمريكية للتعليم في مصر ــ عالم الكتب ــ القاهرة ــ ١٩٩٢.

٨- أحمد فارس عبدالمنعم: جماعات المصالح في النظام السياسي المصرى وتحديات الثمانينيات ١٩٥٢-١٩٨٢ ــ مكتبة نهضة الشرق بجامعة القاهرة ــ ١٩٨٦.

٩- أحمـد نـوار: الانفـتاح وتغيير القيم في مصر ــ مصر العربية للنشر والتوزيع ــ القاهرة ــ ١٩٩٣.

١٠- إسماعيل صبرى عبدالله: توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة ـ أوراق مصر ٢٠٠٢ ـ منتدى العالم الثالث ـ القاهرة ـ ١٩٩٩.

١١- السيد يسين: العولمة والطريق الثالث ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ـ ١٩٩٩.

١٢- أمانى قنديل: الدور السياسى لجماعات المصالح فى مصر: دراسة حالة لنقابة الأطباء ١٩٨٤-١٩٩٥ ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة ـ ١٩٩٦.

١٣- ..........: العولمة والطريق الثالث ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ـ ١٩٩٩.

١٤- أمير سالم: البنك الدولي ـ الحكومات وحقوق الإنسان ـ مركز الدراسات القانونية لحقوق الإنسان ـ القاهرة ـ ١٩٩٤.

١٥- أنطونى جيدنز: بعيدا عن اليسار واليمين ـ مستقبل السياسات الراديكالية ـ ترجمة: شوقى جلال ـ عالم المعرفة ـ العدد رقم ٢٨٦ ـ أكتوبر ٢٠٠٢ ـ المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ـ "من مدخل الترجمة".

١٦- بركات محمد مراد: ظاهرة العولمة ـ رؤية نقدية ـ كتاب الأمة ـ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ـ قطر ـ ٢٠٠١.

١٧- بكر محمود رسول: برامج الإصلاح الاقتصادى وإعادة الهيكلة وانعكاساتها على مسائل العمل ـ منظمة العمل العربية ـ القاهرة ـ ١٩٩٤.

١٨- جابر عبدالحميد ، أحمد خيرى كاظم: مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ـ القاهرة ـ دار النهضة العربية ـ ١٩٩٠.

١٩- جلال أمين: العولمة والتنمية العربية ــ مركز دراسات الوحدة العربية ــ بيروت ــ ١٩٩٩.

٢٠- .........: عولمة القهر ــ دار الشروق ــ القاهرة ــ ٢٠٠٢.

٢١- جـيمس ولفنسـون: ائـتلافات مـن أجل التغيير ــ البنك الدولى ــ واشنطن ــ ٢٠٠٠.

٢٢- حـازم الببلاوى: النظام الاقتصادى الدولي المعاصر ــ عالم المعرفة ــ العـدد ٢٥٧ ــ مـايو ٢٠٠٠ ــ المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ــ الكويت.

٢٣- حسين كامل بهاء الدين: الجامعات وتحديات العصر ــ وزارة التربية والتعليم ــ القاهرة ــ ١٩٩٥.

٢٤- ديـو بولـد ب فـان دالين: مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ــ ترجمة: محمد نبيل نوفل وآخرون ــ طـ٥ ــ مكتبة الأنجلو المصرية ــ القاهرة ــ ١٩٩٤.

٢٥- رمزى زكى: فكر الأزمة ــ درا سينا ــ القاهرة ــ ١٩٨٧.

٢٦- ..........: وداعا للطبقة الوسطى ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة ــ ١٩٩٨.

٢٧- رمضان صديق: سياسة تخفيض الانفاق العام "وفقا لتوجيهات صندوق الـنقد الدولـي في برامج الإصلاحية للدول النامية" ــ دار النهضة العربية ــ القاهرة ــ ٢٠٠٠.

٢٨- زكـريا الشـربينى: الإحصاء اللابارامترى مع استخدام SPSS فى العلـوم النفسـية والـتربوية والاجتماعية ــ مكتبة الأنجلو المصرية ــ القاهرة ــ ٢٠٠١.

٢٩- زينب عبدالعظيم: صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادى في الدول النامية ــ جوانب سياسية ــ الأهرام الاقتصادى ــ القاهرة ــ ديسمبر ١٩٩٩.

٣٠- سعاد الشرقاوى: الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ــ دار المعارف ــ القاهرة ــ الطبعة الثانية ــ ٢٠٠٠.

٣١- سعاد كامل رزق: التعليم سوق العمل في مصر ــ سلسلة أوراق بحثية ــ قسم الاقتصاد ــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ القاهرة ــ ١٩٩٩.

٣٤- سعيد إسماعيل على: التعليم والخصخصة ــ الأهرام الاقتصادى ــ القاهرة ــ أكتوبر ١٩٩٦.

٣٢- ................: سياسة التعليم فى مصر ــ عالم الكتب ــ القاهرة ــ ١٩٩٦.

٣٣- ................: دفتر أحوال التعليم ــ عالم الكتب ــ ١٩٩٩.

٣٥- شيريل بيبار: البنك الدولي دراسة نقدية ــ ترجمة: أحمد فؤاد بلبع ــ دار سينا للنشر ــ القاهرة ــ ١٩٩٤.

٣٦- صفوت عبدالسلام عوض الله: البنك الدولي ومشكلات التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث ــ مكتبة النهضة العربية ــ القاهرة ــ ١٩٩٣.

٣٧- صلاح الدين المتبولى: التعليم المصرى والقروض الأجنبية: دراسة تقويمية لتوظيف القروض والمعونات الأجنبية في تطوير التعليم المصري ــ كتاب الأهرام الاقتصادى ــ القاهرة ــ يونيو ١٩٩٥.

٣٨- صلاح السيد بيونى: صنع القرار السياسي في مصر ــ جريدة الوفد ــ القاهرة ــ ٢٠٠١.

٣٩- عبدالجواد السيد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار ـ دار الوفاء للطباعة والنشر ـ الإسكندرية ـ ٢٠٠٢.
٤٠- عبدالستار عبدالحميد سلمى: تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادى في مصر ـ المركز الأكاديمى للدراسات الاستراتيجية ـ القاهرة ـ ٢٠٠١.
٤١- عبدالغنى عبود: إدارة التنمية وتطبيقاتها المعاصرة ـ الطبعة الثالثة ـ دار الفكر العربى ـ القاهرة ـ ١٩٩٠.
٤٢- عبدالفتاح حجاج: الدراسات التعليمية ـ طبيعتها ـ مبرراتها ـ خصائصها ـ مركز البحوث التربوية ـ جامعة قطر ـ ١٩٨٣.
٤٣- عبدالمنعم المشاط: التربية والسياسة ـ دار سعاد الصباح ـ القاهرة ـ ١٩٩٢.
٤٤- غراهام هانكوك: سادة الفقر ـ ترجمة: ناصر السيد ومستمار السقيد ـ دار الحداثة ـ بيروت ـ ١٩٩٤.
٤٥- فيدل كاسترو: أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية ـ دار المستقبل العربى ـ القاهرة ـ ١٩٩٤.
٤٦- فيليب كومبز: أزمة العالم فى التعليم من منظور الثمانينيات ـ ترجمة: محمد خيرى حربى وآخرون ـ دار المريخ ـ الرياض ـ ١٩٨٧.
٤٧- كامل جاد: التعليم الثانوى فى مصر فى مطلع القرن الحادى والعشرين ـ دار قباء ـ القاهرة ـ ٢٠٠٢.
٤٨- كريمة كريم: أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على الأسر محدودة الدخل والأطفال بمصر ـ منتدى العالم الثالث واليونيسيف ـ القاهرة ـ ١٩٨٩.

٤٩- كمال المنوفى: أصول النظم السياسية المقارنة ـ الربيعان للنشر والتوزيع ـ الكويت ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٨٧.

٥٠- لويس لوغران: السياسات التربوية ـ ترجمة: تمام الساحلى ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ ١٩٩٠.

٥١- مارسيل ميرل: العلاقات الدولية المعاصرة ـ حساب ختامي ـ ترجمة: حسن نافعه ـ دار العالم الثالث ـ القاهرة ـ ١٩٩٩.

٥٢- محمد أحمد بيومى: السياسة الاجتماعية والتشريعات ـ دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ـ ١٩٨٥.

٥٣- محمد الهادى عفيفى: أصول التربية ـ الأصول الفلسفية للتربية ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ ١٩٧٤.

٥٤- محمد نصر مهنا: الإدارة العامة الحديثة ـ المكتب الجامعى الحديث ـ الإسكندرية ـ ١٩٩٨.

٥٥- محمود عبدالحليم منسى: القياس والإحصاء النفسي التربوى ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ ١٩٩٤.

٥٦- مصطفى عبدالغنى: الجات والتبعية الثقافية ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ـ ١٩٩٩.

٥٧- موريس دوفرجيه: علم اجتماع السياسة: مبادئ علم السياسة ـ ترجمة: سليم حداد ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ ١٩٩١.

٥٨- موسى إبراهيم: السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة ـ دار المنهل اللبنانى ـ بيروت ـ ١٩٩٨.

٥٩- ميشـيل تشوسودوفسـكى: عولمة الفقر ـ ترجمة: محمد مستجير ـ سطور ـ القاهرة ـ ٢٠٠٠.
٦٠- نبـيل حشـاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية ـ أهم التحديات فى مواجهـة الاقتصاد العربى ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ـ ٢٠٠١.
٦١- نبيل راغب: أقنعة العولمة السبعة ـ دار غريب ـ القاهرة ـ ٢٠٠١.
٦٢- نوعـام تشومسـكى: الـربح فوق الشعب: الليبرالية الجديدة والنظام العولمي ـ ترجمة: مازن الحسينى ـ دار التنوير ـ رام الله ـ فلسطين ـ ٢٠٠٠.
٦٣- هـانس بيـتر مـارت وهارالد شومان: فخ العولمة ـ الاعتداء على الديمقراطـية والرفاهية ـ عالم المعرفة ـ المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ـ ١٩٩٨.
٦٤- هـناء عبـيد: العولمة ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام ـ القاهرة ـ ٢٠٠١.
٦٥- يحيى إبراهيم عبدالحليم: اتفاق التجارة في الخدمات وأثره على مصر بين النظرية والتطبيق ـ وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ـ القاهرة ـ يونيو ٢٠٠٠.
٦٦- يوسـف بطرس غالى: التزامات مصر فى التخفيضات الجمركية فى إطـار اتفاقـية الجـات (مـن المقدمة) ـ وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ـ القاهرة ـ ٢٠٠٠.
٦٧- يوصـف صايغ: التنمية العصبية من التبعية إلى الاعتماد على النفس فـي الوطـن العـربي ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ ١٩٩٢.

٦٨- يوليوس تيريرى وآخرون: التحدى أمام الجنوب ـ تقرير لجنة الجنوب ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ ١٩٩٠.

ب- الدوريات العلمية:

٧٠- إبراهيم العيسوى: "التنمية البشرية فى مصر: ملاحظات فى ضوء التقرير المصرى لسنة ١٩٩٤" ـ المصرى لسنة ١٩٩٤" ـ المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ـ يونيو ١٩٩٥ ـ معهد التخطيط القومى ـ القاهرة ـ ص ٤٣.

٧١- ...............: "العولمة الاقتصادية: بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع" ـ النهضة ـ مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ العدد الأول ـ أكتوبر ١٩٩٩ ـ ص ١٢٥.

٧٢- أحمد حسن إبراهيم: "إعلان برنامج عمل مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية ٦-١٢ مارس ١٩٩٥ ـ كوبنهاجن ـ الدانمارك" ـ المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ـ م٣ ـ ع ١ ـ يونيو ١٩٩٥ ـ معهد التخطيط القومى ـ القاهرة ـ ص ٣٠٣.

٧٣- أحمد فتحى سرور: "مصر: استراتيجية لاصلاح التعليم" ـ تعليم" ـ مستقبليات ـ المجلد ٢٧ ـ العدد ٤ ـ مركز مطبوعات اليونسكو ـ القاهرة ـ ١٩٩٧ ـ ص ٦٩٣.

٧٤- أدريان فيرسبور: "تطوير التعليم: أولويات السبعينيات" ـ التمويل والتنمية ـ مارس ١٩٩٠ ـ البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ـ واشنطن ـ ص ٢٣.

٧٥- ..............: "عشــرون عاما من مساعدات البنك الدولى للتربية الأساسية" ــ مستقبليات ــ المجلد ٢١ ــ العدد ٣ ــ ١٩٩١ ــ ص ٣٧٥.
٧٦- أرفيل أدمس وآخرون: "وثيقة حول السياسة العامة للبنك الدولى فى مجــال التعلــيم التقــنى والتدريب المهنى" ــ : "وثيقة حول السياسة العامة للبنك الدولى فى مجال التعليم التقنى والتدريب المهنى" ــ مسقبليات ــ المجلد ٢٢ ــ العدد ٢ ــ ١٩٩٢ ــ ص ١٤٨.
٧٧- إســماعيل صــبرى عــبدالله: "الكوكبية الرأسمالية العالمية ما بعد الإمبريالــية" ــ المستقبل العربى ــ مركز دراسات الوحدة العربية ــ بيروت ــ العدد ٢٢٢ ــ أغسطس ١٩٩٧ ــ ص ٦.
٧٨- الســيد محمد ناس: "التكيف الهيكلى والتعليم العالى ــ دراسة للواقع المصــرى فــى ضوء الخبرة الدولية" ــ مجلة كلية التربية بالزقازيق ــ العدد ٣٥ ــ مايو ٢٠٠٠ ــ ص ١٦٧.
٧٩- المــنظمة العربــية للتربــية والثقافة والعلوم: "إتجاهات ورؤى فى مســتقبل التعليم" ــ المجلة العربية للتربية ــ المجد ٢٠ ــ العدد ٢ ــ ديسمبر ٢٠٠٠ ــ ص ٢٦.
٨٠- أمــانى مســعود: "الدور الاجتماعى للدولة: إنحسار أم استمرار" ــ مجلــة الديمقراطية ــ العدد ٣ ــ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ــ الأهرام ــ القاهرة ــ ٢٠٠١ ــ ص ٨٩.
٨١- أنجــيز وودز وأمريــتانا لــيكار: "الإدارة السليمة وحدود المسائلة: منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى"

ــ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ــ العدد ١٧٠ ــ ديسمبر ٢٠٠١ ــ مركز مطبوعات اليونسكو ــ القاهرة ــ ص ٩٩.

٨٢- إيفيلين ل. هيرفكنز: "إسراع الخطى من أجل التعليم للجميع: تقليص الفقر من خلال التعليم الأساسى" ــ مستقبليات ــ المجلد ٣٢ ــ العدد ٣ ــ سبتمبر ٢٠٠٢ ــ ص ٣٣٣.

٨٣- بادما مالمبكى: "المؤسسات عابرة القومية وتنمية الموارد البشرية" ــ مستقبليات ــ المجلد ٢٧ ــ العدد ١ ــ ١٩٩٧ ــ ص ٦٣.

٨٤- بول بيروخ: "المبادئ الاقتصادية المؤسسة للعولمة من منظور تاريخى" ــ ترجمة: حسن بيومى ــ مجلة الثقافة العالمية ــ العدد ١٠٤ ــ يناير ٢٠٠١ ــ المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ــ الكويت ــ ص ٦٧.

٨٥- بيتر أستون وستيفن كلينر: "التربية والاقتصاد: منظورات جديدة" ــ مستقبليات ــ المجلد ٢٠ ــ العدد ٤ ــ مركز مطبوعات اليونسكو ــ القاهرة ــ ١٩٩٠ ــ ص ٤٨٩.

٨٦- بيير دوسينار كلينز: "نظرية النظم ودراسة المنظمات الدولية" ــ ترجمة: محمد البهنسى ــ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ــ العدد ١٣٨ ــ نوفمبر ١٩٩٣ ــ مركز مطبوعات اليونسكو ــ القاهرة ــ ص ١٦.

٨٧- تيجرد بلومب: "مقدرة الدراسات الدولية المقارنة على توجيه مستوى التعليم" ــ مستقبليات ــ المجلد ٢٨ ــ العدد ١ ــ مارس ١٩٩٨ ــ مركز مطبوعات اليونسكو ــ القاهرة ــ ص ٤٥.

٨٨- جاك حلاق: "السياسات التعليمية ومحتواها فى الدول النامية" ــ مستقبليات ــ المجلد ٣٠ ــ العدد ٣ ــ سبتمبر ٢٠٠٠ ــ مركز مطبوعات اليونسكو ــ القاهرة ــ ص ٣٣٠.

٨٩- جاندب. ج. تيلاك: "التربية والإصلاح البنيوى" ـ مستقبليات ـ المجلد ٢ ـ العدد ٤ ـ ١٩٩٢ ـ مركز مطبوعات اليونسكو ـ القاهرة ـ ص ٤٨٠.

٩٠- ..............: "تأثير التصحيح الهيكلى على التعليم: استعراض التجربة الآسيوية" ـ مستقبليات ـ المجلد ٢٧ ـ العدد ١ ـ ١٩٩٧ ـ مركز مطبوعات اليونسكو ـ القاهرة ـ ص ٩٧.

٩١- جيمس روزناو: "ديناميكية العولمة" ـ قراءات استراتيجية ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام ـ القاهرة ـ يناير ١٩٩٧.

٩٢- جين م. ليونز: "المنظمات الدولية والمصالح القومية" ـ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ـ العدد ١٤٤ ـ يونيه ١٩٩٥ ـ ترجمة: سعاد الطويل ـ مركز مطبوعات اليونسكو ـ القاهرة ـ ص ١٠٨.

٩٣- خوان كارلوس تيديسكو: "التعبير التربوى من منظور صناع القرار" ـ مستقبليات ـ المجلد ٢٧ ـ العدد ٤ ـ ديسمبر ١٩٩٧ ـ مركز مطبوعات اليونسكو ـ القاهرة ـ ص ٥٨٧.

٩٤- خوسيه جواكين برونر: "العولمة والتعليم والثورة التكنولوجية" ـ مستقبليات ـ المجلد ٣١ ـ العدد ٢ ـ يونيه ٢٠٠١ ـ مركز مطبوعات اليونسكو ـ القاهرة ـ ص ١٦٢.

٩٥- رضا القريشى: "حقوق الملكية الفكرية فى منظمة التجارة الدولية وآثارها على الأقطار العربية" ـ مجلة شئون عربية ـ العدد ١٠٣ ـ سبتمبر ٢٠٠٠ ـ جامعة الدول العربية ـ القاهرة ـ ص ٢٠٩.

٩٦- رضــا هلال: "صناعة التبعية ــ قصة ديون مصر وصندوق النقد الدولــي" ــ عــرض: خالد الفيشاوى ــ الفكر الاستراتيجي العــربي ــ العــدد ٢٨ ــ أبــريل ١٩٨٩ ــ معهد الإنماء العربى ــ بيروت ــ ص ٢٣٦.
٩٧- رمــزى زكى: "أزمة الديون العالمية والإمبريالية الجديدة ، الآليات الجديــدة لإعادة احتواء العالم الثالث" ــ السياسة الدولية ــ العــدد ٨٦ ــ مركــز الدراسات السياسية والاستراتيجية ــ الأهرام ــ القاهرة ــ ص ٧٤.
٩٨- روبــرت ويد: "مجابهة فى البنك الدولى" ــ ترجمة: حازم صابونى ــ مجلــة الــثقافة العالمية ــ العدد ١١٢ ــ مايو ٢٠٠٢ ــ المجلــس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ــ الكويت ــ ص ١٠.
٩٩- ســث سبولدنج: "أثر منظمات المعونة الدولية فى تطوير التربية" ــ مســتقبل التربية ــ العدد ٤ ــ ١٩٨٩ ــ مركز مطبوعات اليونسكو ــ القاهرة ــ ص ٢٣.
١٠٠- سعيد النجار: "التطورات الجديدة فى النظام المالى الدولى" ــ مجلة مصــر المعاصــرة ــ العددان ٤٠٩ ، ٤١٠ يوليو وأكتوبر ١٩٨٧ ــ الجمعــية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ــ القاهرة ــ ص ٢٣٥.
١٠١- ســلوى شعروای جمعه: "تحليل السياسات العامة فى القرن ٢١" ــ مجلــة الديمقراطية ــ العدد ٢ ــ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ــ الأهرام ــ القاهرة ــ ٢٠٠١ ــ ص ١٣.
١٠٢- ســمير إسحاق ، وحسين الجمال: "مدخل القطاع وما يتضمنه تجاه المساعدة الفنية ــ الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر" ــ

مســتقبليات ـ المجلد ٣٠ ـ العدد ٤ ـ ديسمبر ٢٠٠٠ ـ مركز مطبوعات اليونسكو ـ القاهرة ـ ص ٥٨٥.

١٠٣- سنجيف جوتبا وكريم نشاشيبى: "الاهتمام بمكافحة الفقر فى البرامج التى يدعمها صندوق النقد الدولى" ـ مجلة التمويل والتنمية ـ سبتمبر ١٩٩٠ ـ البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ـ واشنطن ـ ص ١٢.

١٠٤- سيســيليا براسلافسكى: "التحديات والتغيرات الاجتماعية للتعليم فى القرن الواحد والعشرين" ـ مستقبليات ـ المجلد ٣١ ـ العدد ٢ ـ يونيه ٢٠٠١ ـ مركز مطبوعات اليونسكو ـ القاهرة ـ ص ١٥٥.

١٠٥- ســيف الإســلام على مطر: " ربط البحث التربوى بصنع السياسة التعليمــية: دراســة تحليلية لبعض الأدوار والممارسات" ـ دراســات تربوية ـ الجزء ٢٠ ـ سبتمبر ١٩٨٩ ـ رابطة التربية الحديثة ـ القاهرة ـ ص ٢٧١.

١٠٦- شــاكر محمد فتحى: "الدراسات المقارنة فى السياسة التعليمية: أبعاد منهجــية مقترحة" ـ مجلة دراسات تربوية ـ المجلد ٨ ـ العدد ٥٢ ـ ١٩٩٣ ـ ص ١٦٩.

١٠٧- شــانتى جاجــا ناثــان ، ومــيرفى كاريكوربى: "التعاون بين الهند والجماعــة الأوربــية فى التعليم الابتدائى: النهج القطاعى الشامل فى التعاون الإنمائى" ـ مستقبليات ـ المجلد ٣٠ ـ العدد ٤ ـ ديسمبر ٢٠٠٠ ـ مركز مطبوعات اليونسكو ـ القاهرة ـ ص ٤٩٧.

١٠٨- طارق مترى: "الحوار الدينى والثقافى فى منطقة البحر المتوسط فى فــترة العولمة" ـ مستقبليات ـ ـ المجلد ٢٧ ـ العدد ١ ـ

١٩٩٧ ـ مركـز مطـبوعات اليونسكو ـ القاهرة ـ ص ١٤٢.

١٠٩- عالـية المهـدى ومصطفى كامل السيد: "التكيف الهيكلى ومواجهة الفقر ـ الحالة المصرية" فى: علا أبوزيد (محرر) ـ قضايا التنمـية ـ مركـز دراسات الدول النامية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ القاهرة ـ ١٩٩٦ ـ ص ١٣٦.

١١٠- عـبدالحافظ الكردى: "نحو تطوير التعليم فى مصر أمة بين الخطر والطمـوح" ـ مجلة التربية والتعليم ـ المجلد ٣ ـ العدد ٨ ـ ديسـمبر ١٩٩٤ ـ المركز القومى للبحوث التربوية ـ القاهرة ـ ص ٥٣.

١١١- عبدالخالق عبدالله: "العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها" ـ عالم الفكر ـ المجلد ٢٨ ـ العدد ٢ ـ ديسمبر ١٩٩٩ ـ المجلـس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ـ ص ٣٩.

١١٢- عبداللطـيف محمـود: "التعليم ومستقبل التنمية البشرية فى الوطن العربى وتغيرات نهاية القرن" ـ مجلة كلية التربية ـ جامعة حلوان ـ المجلد ١٠ ـ العدد ١ ـ ١٩٩٥ ـ ص ٧٩.

١١٣- فرانسوا اكسافيير ميريان: "المعاشات: السياسات الاجتماعية الجديدة للبـنك الدولى" ـ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ـ العدد ١٧٠ ـ ديسـمبر ٢٠٠١ ـ مركز مطبوعات اليونسكو ـ القاهرة ـ ص ٥١.

١١٤- فيليـب فوسـتر: "تحول فى سياسة البنك الدولى فى مجال التدريب المهنى" ـ مستقبليات ـ المجلد ٢٢ ـ العدد ٢ ـ ١٩٩٢ ـ مركز مطبوعات اليونسكو ـ القاهرة ـ ص ١٨٠.

١١٥- كـــارلوس لوبيـــنر: "هل برامج المواءمة الهيكلية رد مناسب على اتجاهـــات العولمة؟" ــ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ــ العدد ١٦٢ ــ ديسمبر ١٩٩٩ ــ مركز مطبوعات اليونسكو ــ القاهرة ــ ص ١١٩.

١١٦- كريســتر جونســون: "المنظمة الدولية والتعاون من منظور ما بين المنظمات" ــ ترجمة: شريف بهلول ــ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعــية ــ العـــدد ١٣٨ ــ نوفمـــبر ١٩٩٣ ــ مركز مطبوعات اليونسكو ــ القاهرة ــ ص ٢٥.

١١٧- كلوديـــو دى موراكاســترو: "سياســات التدريب فى البنك الدولى وتنظيمها الجديد" ــ مستقبليات ــ المجلد ٢٢ ــ العدد ٢ ــ ١٩٩٢ ــ مركـــز مطـــبوعات اليونسكو ــ القاهرة ــ ص ١٧٣.

١١٨- كمـــال مالوتـــرا: "أولويـــات التعليم وتحدياته فى سياق العولمة" ــ مســـتقبليات ــ المجلد ٣٠ ــ العدد ٣ ــ سبتمبر ٢٠٠٠ ــ مركز مطبوعات اليونسكو ــ القاهرة ــ ص ٤٣٧.

١١٩- ..........: "إصـــلاح التعلـــيم بين التبعية والاستقلال" ــ التربية المعاصـــرة ــ العدد ٢٨ ــ السنة ١٠ ــ سبتمبر ١٩٩٣ ــ رابطة التربية الحديثة ــ القاهرة ــ ص ٨٣.

١٢٠- كمال نجيب: "التبعية والتربية فى العالم الثالث" ــ التربية المعاصرة ــ العـــدد ٣ ــ سبتمبر ١٩٨٤ ــ رابطة التربية الحديثة ــ القاهرة ــ ص ٧.

١٢١- كيث لوين وفرانسوا كايلود: "تمويل تطوير التعليم الثانوى فى البلدان النامـــية" مســـتقبليات ــ المجلـــد ٣١ ــ العدد ١ ــ مارس ٢٠٠١ ــ مركز مطبوعات اليونسكو ــ القاهرة ــ ص ٧٣.

١٢٢- كينـث كينج: "المعونات صفقة غير منصفة" ـ رسالة اليونسكو ـ مـارس ٢٠٠٠ ـ مركز مطبوعات اليونسكو ـ القاهرة ـ ص ٣٤.

١٢٣- لويـز داسـيلفا: "المؤسسـات المالـية الدولية والدروس السياسية المستفادة من الأزمات الآسيوية ما بين عام ١٩٩٧، ١٩٩٨" ـ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ـ العدد ١٧٠ ـ ديسمبر ٢٠٠١ ـ مركز مطبوعات اليونسكو ـ القاهرة ـ ص ٧٢.

١٢٤- لين بوشرت: "من مشاريع الدعم إلى برامج الدعم إلى دعم القطاع" ـ مستقبليات ـ المجلد ٣١ ـ العدد ٤ ـ ديسمبر ٢٠٠١ ـ مركز مطبوعات اليونسكو ـ القاهرة ـ ص ٤٩.

١٢٥- مارتن كارنوى: "المؤسسات الدولية والسياسية التعليمية ـ مراجعة لسياسـة قطـاع التعلـيم" ـ مستقبل التربية ـ العدد ٣ ـ ١٩٨٠ ـ اليونسكو ـ ص ١٩.

١٢٦- مامادو ندوى: "العولمة وعلاقتها بالتنمية الذاتية والتعليم فى أفريقيا" ـ مسـتقبليات ـ المجلد ٢٧ ـ العدد ١ ـ ١٩٩٧ ـ ص ٩٢.

١٢٧- مـانويل جويتيان: "دور صندوق النقد الدولى فى التكيف" ـ مجلة الـتمويل والتنمية ـ البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ـ واشنطن ـ سبتمبر ١٩٩٠ ـ ص ١٢.

١٢٨- محمـد سعد أبوعامود: "الوظائف الجديدة للدولة فى عصر العولمة" ـ مجلة الديمقراطية ـ العدد ٣ ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة ـ ٢٠٠١ ـ ص ٧٠.

١٢٩- محمـــد سيف الدين فهمى: "تأملات فى سياسة التعليم فى مصر" ــ التربية ــ مجلة كلية التربية ــ جامعة الأزهر ــ العدد ٣٠ ــ ١٩٩٣ ــ ص ٣.

١٣٠- محمـــد صـــبرى الحـــوت: "عملية صناعة القرار وانعكاساتها على تخطيط الأنظمة التربوية" ــ دراسات تربوية ــ المجلد ١٠ ــ الجزء ٧١ ــ القاهرة ــ ١٩٩٥ ــ ص ٩٢.

١٣١- محمـــد نعمان نوفل: "مأزق سياسات التعليم العالى فى ظل توجهات التنمـــية" ــ مســـتقبل التربية العربية ــ المجلد ١ ــ يوليو ١٩٩٥ ــ العـــدد ٣ ــ مركز بن خلدون وجامعة حلوان ــ القاهرة ــ ص ٢٣.

١٣٢- محمـــود جمال الدين: "شراكة البنك الدولى ووزارة التربية والتعليم لـــتطوير التعليم فى مصر ــ ورقة البنك الدولى" ــ معا ــ نشرة يصدرها برنامج تحسين التعليم فى مصر ــ العددان ٣، ٤ ــ فبراير ــ يونيه ٢٠٠٣ ــ ص ١٩.

١٣٣- محمـــود عـــبدالحى: السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى ــ سلســـلة قضـــايا التخطيط والتنمية فى مصر ــ رقم ٩٥ ــ معهد التخطيط القومى ــ القاهرة ــ أبريل ١٩٩٥.

١٣٤- محـــيا زيتون: "مستقبل التعليم فى الوطن العربى فى ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية" ــ المجلة العربية للتربية ــ المجلد ١٧ ــ العـــدد الأول ــ يونـــيه ١٩٩٧ ــ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ــ تونس.

١٣٥- مصـــطفى كامل السيد: "الجوانب السياسية للمعونات الاقتصادية" ــ قضـــايا التنمية (٩) ــ مركز بحوث ودراسات الدول النامية ــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ القاهرة ــ ١٩٩٨.

١٣٦- مصــطفى كــامل السيد ، صلاح سالم: مصر ما بعد المعونات نحو مزيد من الاعتماد على الذات ــ سلسلة قضايا التنمية (٩) ــ مركــز بحــوث ودراســات الدول النامية ــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ القاهرة ــ ١٩٩٨.

١٣٧- معهــد التخطيط القومي: تقويم التعليم الأساسى فى مصر ــ سلسلة قضــايا التخطــيط والتنمية في مصر ــ (رقم ٨٠) ــ مايو ١٩٩٣.

١٣٨- منــير الحمصى: "النظام الأقليمى العربى والتحديات الاقتصادية" ــ مجلــة المستقبل العربى ــ العدد ٢٥٢ ــ فبراير ٢٠٠٠ ــ مركز دراسات الوحدة العربية ــ بيروت ــ ص ٤٨.

١٣٩- مهــرى أميــن ديــاب: "المضــمون السياســى للتعلــيم ــ تحليل سوســيولوجى" ــ مجلــة العلــوم التربوية ــ المجلد ٢ ــ العددان ٢ ، ٣ ــ يونيه ١٩٩٦ ــ معهد الدراسات التربوية ــ القاهرة ــ ص ٣٢.

١٤٠- ميادة فوزى الباسل: "خصخصة بعض مدارس التعليم العام فى مصر ــ دراسة ميدانية" ــ التربية ــ مجلة كلية التربية ــ جامعة الأزهر ــ العدد ٩٩ ــ أبريل ٢٠٠١ ــ ص ١٧٠.

١٤١- ناديــة جمــال الدين: "سياسة التعليم الجامعى فى مصر بين حصار الرغبات والاستجابة لتحديات العصر" ــ العلوم التربوية ــ العــددان ٢ ، ٣ ــ ١٩٩٦ ــ معهــد الدراسات التربوية ــ القاهرة ــ ص ١١٧.

١٤٢- نصــر محمد عارف: العقوبات والمعونات دراسة فى عمليات إعاقة التنمــية ــ سلسلة بحوث سياسية (١٢٥) ــ مركز البحوث

والدراســات السياسية ــ كلية الاقتصاد ــ جامعة القاهرة ــ يوليو ١٩٩٩.
١٤٣- نفســيكا أليكساندرو وكولن بروك: "التعليم باعتباره سلعه" ــ المجلة العربية للتربية ــ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ــ تونــس ــ المجلد٢٠ ــ العدد ٢ ــ ديسمبر ٢٠٠٠ ــ ص ٢٥٤.
١٤٤- نويــل ف ماكجين: "نحو استراتيجية بديلة للمساعدات الدولية للتعليم" ــ مســتقبليات ــ المجلد ٢٧ ــ العدد ٢ ــ يونيه ١٩٩٧ ــ مركز مطبوعات اليونسكو ــ القاهرة ــ ص ٢٥٩.
١٤٥- نــيكولاس بار: "شعوب تمر بمرحلة انتقال: اصلاح التعليم والرعاية الصــحية" ــ مجلــة التمويل والتنمية ــ سبتمبر ١٩٩٦ ــ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ــ واشنطن ــ ص ٢٤.
١٤٦- نيكولاس بورنت وهاري أنتوني: "التعليم والاقتصاد العالمي المتغير ــ حتمية الإصلاح" ــ مستقبليات ــ المجلد ٢٧ ــ العدد ٢ ــ يونيه ١٩٩٧ ــ ص ٢٥٣.
١٤٧- نيكوهــيرت: "هــل سيصبح التعليم سلعة تباع في السوق" ــ رسالة اليونسكو ــ فبراير ٢٠٠٠ ــ مركز مطبوعات اليونسكو ــ القاهرة ــ ص ١٤.
١٤٨- هـــــ.س. بــولا: "تصـــور لسياسة تعليم الكبار في تقرير ديلور" ــ مستقبليات ــ المجلد ٢٧ ــ العدد ٢ ــ يونيه ١٩٩٧ ــ ص ٢٣٥.
١٤٩- هاينز فيرتو بولتشاو: "تكنولوجيا المعلومات الجديدة: التعاون الدولي من المنظور الألماني" ــ مستقبليات ــ المجد ٢٧ ــ العدد ٣ ــ ١٩٩٧.

١٥٠- هـدى حسـن حسـن: "التعليم وتحديات ثقافة العولمة" ــ مجلة كلية التربية ــ عين شمس ــ العدد ٢٣ ــ القاهرة ــ ١٩٩٩ ــ ص ١٨٥.
١٥١- همـام بـدراوى زيدان: "السياسة وسياسة التعليم ــ دراسة تحليلية للمفاهيم والعلاقات" ــ مجلة دراسات تربوية ــ كلية التربية ــ حلوان ــ المجلد ٨ ــ الجزء ٥٤ ــ ١٩٩٣ ــ ص١١٣.
١٥٢- وادى حـداد: "التربية للجميع: دور المعونة الدولية" ــ مستقبليات ــ المجلد ٢٠ ــ العدد ٤ ــ ١٩٩٠ ــ ص ٦٣٠.
١٥٣- واند تسيبخ: "آثار التكيف وللتكيف آثاره" ــ مجلة التمويل والتنمية ــ المجلد ٢١ ــ عدد ٤ ــ البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ــ واشنطن ــ ١٩٨٤ ــ ص ١٢.

**جـ- البحوث والندوات والمؤتمرات:**

١٥٤- أحمد السيد النجار: "المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية وتأثـيرها على مستقبل الاقتصادات العربية" ــ فى: سمعان بطـرس فرج الله (محرر): موقع النظام العربى من النظام العـالمى فـى القـرن الحادى والعشرين ــ معهد البحوث والدراسات العربية ــ جامعة الدول العربية ودار الأمين ــ القاهرة ــ ٢٠٠٠.
١٥٥- أحمـد ثابـت: "مسـتقبل الدولة القطرية فى الوطن العربى" ــ فى: سـمعان بطرس فرج الله (محرر): موقع النظام العربى من النظام العالمى فى القرن الحادى والعشرين ــ معهد البحوث والدراسات العربية ــ جامعة الدول العربية ودار الأمين ــ القاهرة ــ ٢٠٠٠.

١٥٦- أحمد جلال: التعليم والبطالة في مصر ــ ورقة عمل رقم ٦٧ ــ المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ــ أكتوبر ٢٠٠٢ ــ القاهرة.

١٥٧- الان روسيون: "التحرير الليبرالى ــ ظاهرة اجتماعية كلية" ــ فى: نازلى معوض (محرر) الليبرالية الجديدة ــ مركز البحوث والدراسات السياسية ــ كلية الاقتصاد ــ القاهرة ــ ٢٠٠٠.

١٥٨- الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة: "ورقة عمل عن الخدمات الحكومية فى ظل اتفاقية الجات" ــ مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية ــ مركز الشيخ صالح كامل للاقتصاد الإسلامى ــ جامعة الأزهر ــ القاهرة ــ ١٩٩٦.

١٥٩- المؤتمر الثانى لوزراء التربية والتعليم والمعارف العربى: وثيقة مدرسة المستقبل ــ دمشق ٢٠٠٠ ــ مجلة المعرفة ــ العدد ٦٤ ــ أكتوبر ٢٠٠٠ ــ وزارة المعارف السعودية.

١٦٠- اليونسكو: بحث في سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي ــ اليونسكو ــ باريس ــ ١٩٩٩.

١٦١- أمانى قنديل: "السياسة التعليمية ــ قراءة تحليلية للدراسات السابقة برؤية سياسية لمجالات وقضايا جديدة" ــ فى: تحليل السياسات العامة فى مصر ــ مركز البحوث والدراسات السياسية ــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ مكتبة نهضة مصر ــ القاهرة ــ ١٩٨٨.

١٦٢- ..........: "سياسة الإصلاح الاقتصادى وإنعاساتها على الجمعيات الأهلية فى مصر مع منظور مقارن لبعض الأقطار العربية"

ــ فــى: نازلى معوض (محرر) الليبرالية الجديدة ــ مركز الــبحوث والدراســات السياســية ــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ القاهرة ــ ٢٠٠٠.

١٦٣- ..........: "عملية صنع سياسة التعليم الجامعى" ــ فى: أمانى قنديل (محــرر) ــ سياســة التعلــيم الجامعي في مصر ــ مركز البحوث والدراسات السياسية ــ جامعة القاهرة ــ ١٩٩١.

١٦٤- ..........: "معيير التقييم فى علم السياسة" ــ فى: السيد عبدالمطلب غــانم (محرر) ــ تقويم السياسات العامة ــ مركز البحوث والدراسات السياسية ــ جامعة القاهرة ــ ١٩٨٩.

١٦٥- برفــيز حســن: "التصــحيحات الهيكلية فى بعض البلدان العربية ــ الحاجة والتحديات والمدخل" ــ فى: سعيد النجار (محرر) ــ التصحيح والتنمية فى البلدان العربية ــ صندوق النقد العربى بأبوظبى ــ ١٩٨٧.

١٦٦- جودة عبدالخالق: "سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى فى مصر ــ اصــلاح اقتصادى أم مرض هولندى؟" ــ مؤسسة الأبحاث العربية ــ بيروت ــ ١٩٩٩.

١٦٧- رمزى زكى: "نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولــى فى ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى" ــ ندوة السياســات التصــحيحية والتنمية فى الوطن العربى ــ دار الرازى ــ بيروت ــ ١٩٨٩.

١٦٨- رولانــد بروترتسون: "تخطيط الوضع الكونى: العولمة باعتبارها المفهــوم الرئسى" ــ فى: مايك نيدرستون (محرر): الثقافة الكونــية: القمــية والكونــية والحداثة ــ دار نشر سياج ــ القاهرة ت ١٩٩٢.

١٦٩- صادق جلال العظم: "ما هى العولمة" ـ ندوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ ١٧-٢١ نوفمبر ١٩٩٧ ـ تونس.
١٧٠- ضياء الدين زاهر: "اشكاليات التعليم العالى فى الوطن العربى وقضايا التنمية" ـ ندوة التعليم العالي والتنمية في الوطن العربي ٢٠-٢٢ نوفمبر ١٩٩٨.
١٧١- عبدالصاحب علوان: "سياسات التثبيت الاقتصادى ـ التكيف الهيكلى وتأثيراتها فى مجهودات التنمية الزراعية والأمن الغذائى فى الأقطار العربية" ـ فى: مهدى الحافظ (محرر): المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ـ مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت ـ ١٩٩٩.
١٧٢- عبدالله بوبطانه: "التعاون العربى والدولى فى مجال التعليم العالى" ـ المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي ـ بيروت ٢ -٥ مارس ١٩٩٨ ـ اليونسكو ـ باريس.
١٧٣- فؤاد أحمد حلمى: صيغ مقترحة لدور القطاع الخاص في التعليم قبل الجامعي ـ المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ـ القاهرة ـ ١٩٩٧.
١٧٤- كامل حامد جاد: "سياسات التكيف الهيكلى واختلال القيم فى التعليم المصرى" ـ المؤتمر العلمي السنوى الرابع ـ التربية وتنمية ثقافة المشاركة وسلوكياتها في الوطن العربى ٢ ، ٣ مايو ٢٠٠١ ـ كلية التربية ـ جامعة حلوان.
١٧٥- كريمة كريم: "الآثار الاجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولى مع إشارة خاصة للحالة المصرية" ـ فى: رمزى زكى (محرر): السياسات التصحيحية والتنمية فى الوطن العربي ـ دار الرازى ـ بيروت ـ ١٩٨٩.

١٧٦- ماى تشوتشانج: "كلمة بمناسبة مؤتمر الإعلان عن تقرير تطوير التعليم الأساسى فى السنوات الخمس الأخيرة" – وزارة الخارجية المصرية ١٩٩٧/١١/٩ – التعليم مشروع مبارك القومى ١٩٩١-١٩٩٧ – وزارة التربية والتعليم – القاهرة.

١٧٧- مراد وهبه: "تقييم الجوانب الاقتصادية فى السياسات العامة" – فى: السيد عبدالمطلب غانم (محرر): تقويم السياسات العامة – مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة – ١٩٨٩.

١٧٨- مفلح عقل: "سياسات الإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية" – فى: خالد الوزنى (محرر): الإصلاح الاقتصادى والتنمية البشرية في الأردن – مؤسسة عبدالحميد شومان – عمان – الأردن – ١٩٩٩.

١٧٩- منى أحمد صادق سعد: "التبعية الثقافية فى التعليم قبل الجامعى رؤية أولية" – فى: أمينة رشيد (محرر): التبعية الثقافية – مفاهيم وأبعاد – دار الأمين – القاهرة – ١٩٩٩.

١٨٠- منى مصطفى البرادعى: "عدالة توزيع الفرص التعليمية فى مصر فى الثمانينات والتأثير المحتمل لبرامج الإصلاح الاقتصادى" – مؤتمر الاقتصاد ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩٢ – دار المستقبل العربى – القاهرة – ١٩٩٤.

١٨١- ..................: "تأثير سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلى على التعليم والصحة فى مصر" – ندوة الجوانب السياسية والاجتماعية للاصلاح الاقتصادى فى مصر – مركز بحوث ودراسات الدول النامية – كلية الاقتصاد – ١٩٩٥.

١٨٢- ميرفت بدوى: "دور الدولة فى قطاع السلع العامة والخدمات الاجتماعية" ـ فى: طاهر كنعان (محرر): دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة ـ وقائع الندوة المنعقدة بالكويت ـ ٤-٥ مارس ١٩٩٧ ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ ١٩٩٨.

١٨٣- نادر فرجانى: رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي "الوثيقة الرئيسية" ـ المشكاه ـ القاهرة ـ يونيو ١٩٩٨.


د- الوثائق الرسمية والتقارير والنشرات:


١٨٤- الأمم المتحدة: تقرير عن اجتماع الخبراء التحضيرى حول الإعلان العربى للتنمية الاجتماعية ـ عمان ١٩-٢٢ سبتمبر ١٩٩٤ ـ الأمم المتحدة ـ نيويورك ـ ١٩٩٥.

١٨٥- البنك الدولى: تخطيط الفقر في مصر ـ التشخيص والاستراتيجية ـ تقرير البنك الدولى رقم ٢٤٢٥٤ ـ ٢٩ يونيو ٢٠٠٢.

١٨٦- ............: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١ ـ البنك الدولى ـ واشنطن.

١٨٧- ............: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٤.

١٨٨- ............: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧.

١٨٩- ............: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٨.

١٩٠- ............: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٩.

١٩١- ............: تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠.

١٩٢- ............: تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠١.

١٩٣- ............: تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١.

١٩٤- ............: بناء المؤسسات من أجل الأسواق ـ تقرير عن التنمية في العالم٢٠٠٢.

١٩٥- ............: التواصـــل ــ نشرة فصلية ــ مجموعة البنك الدولى بالقاهرة ــ العدد الأول ــ سبتمبر ٢٠٠٢.
١٩٦- ............: التواصـــل ــ نشرة فصلية ــ مجموعة البنك الدولى بالقاهرة ــ العدد الثانى ــ ديسمبر ٢٠٠٢.
١٩٧- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: "دراسة متطلبات سوق العمل الداخلى والخارجى" ــ ورقة عمل فبراير ١٩٩٨.
١٩٨- ...............................: الكـــتاب الســـنوى ــ القاهرة ــ يونيو ٢٠٠٢.
١٩٩- اللجـــنة المشتركة لمؤتمر جومتين: "تأمين حاجات التعليم الأساسى" ــ الإعـــلان العـــالمي حول التربية للجميع ــ اليونسكو ــ ١٩٩٠.
٢٠٠- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية: تطور التربية والتعليم في ج. م. ع. ١٩٨١/١٩٨٢ ــ ١٩٨٣/١٩٨٤ ــ القاهـــرة ــ ١٩٨٤.
٢٠١- ...............................: تطور التربية والتعليم في ج. م. ع. مـــن ١٩٨٤/١٩٨٥ ــ ١٩٨٥/١٩٨٦ ــ القاهرة ــ ١٩٨٦.
٢٠٢- ...............................: تطـــور التربية والتعليم في ج. م. ع. من ١٩٩٤-١٩٩٦ ــ القاهرة ــ ١٩٩٦.
٢٠٣- ...............................: الرد على الاستبيان رقم ١٢ والخاص بالتعليم للجميع فى البيئة العلمية والتقنية الجديدة ــ القاهرة ــ ١٩٨٤.
٢٠٤- اليونســـكو: المعلمون والتعليم فى عالم متغير ــ تقرير عن التربية في العالم ١٩٩٨ ــ اليونسكو ــ باريس.

٢٠٥- ............: "التعلــيم للجميع: ترجمة الحق إلى حقيقة" ــ وضع الأطفال في العالم ــ نيويورك ــ ١٩٩٩.

٢٠٦- ............: تقريــر مســيرة الأمم ١٩٩٩ ــ المكتب الإقليمى لليونيسيف ــ عمان ــ الأردن.

٢٠٧- .........: إعــداد خطط العمل الوطنية: مبادئ توجيهية قطرية ــ مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية ــ بيروت ــ ٢٠٠٠.

٢٠٨- ..........: الحق فى التعليم ــ نحو التعليم للجميع مدى الحياة ــ تقرير عن التربية في العالم ــ اليونسكو ــ باريس ــ ٢٠٠٠.

٢٠٩- بــرنامج الأمم المتحدة الإنمائى: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠ ــ ترجمة: مؤسسة الأهرام ــ القاهرة.

٢١٠- بــرنامج تحســين التعليم (وحدة التخطيط والمتابعة) ــ غدا أكثر إشــراقا ــ نشــرة برنامج تحسين التعليم ــ وزارة التربية والتعليم ــ القاهرة ــ ٢٠٠٣.

٢١١- بنك مصر: النشرة الاقتصادية ــ العدد الثانى ــ ١٩٩٥.

٢١٢- جمهوريــة مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧٢ ــ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ــ القاهرة.

٢١٣- ............: دســتور جمهورية مصر العربية والقوانين المكملة لــه ــ الطبعة ٨ ــ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ــ القاهرة ــ ١٩٩٩.

٢١٤- ............: قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٩٧ ــ بشــأن الموافقة على المنحة اليابانية لمشروع تحسين نوعية التعليم بين جمهورية مصر العربية والبنك الدولى ــ الجريدة الرسمية ــ العدد ٢٠ ــ فى ١٦ مايو ٢٠٠٢.

٢١٥- ..............: قــرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٩٨ بشأن الموافقة على اتفاق التمويل بين حكومة مصر العربية والمجموعـــة الأوربية لدعم برنامج تحسين التعليم فى مصر ــ الجريدة الرسمية ــ العدد ٢٩ ــ فى ٢٠ يوليو ٢٠٠٠.

٢١٦- ..............: قــرار رئــيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأنالموافقة على اتفاق قرض (مشروع تطوير التعليم العالى) بين جمهورية مصر العربية والبنك الدولى ــ الجــريدة الرســمية ــ العــدد ٢٩ تابع (أ) ــ فى ١٨ يوليه ٢٠٠٢.

٢١٧- رئاسة الجمهورية: قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ــ الهيئة العامة للمطابع الأميرية ــ القاهرة ــ ١٩٨١.

٢١٨- ..............: قــرار رقــم ٤ لسنة ١٩٩٦ بشان المجالس القومية المتخصصـــة وتحـــدد اختصاصـــها ــ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ــ القاهرة ــ ١٩٩٦.

٢١٩- ..............: قــرار رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٨١ بشأن إنشاء المجلس الأعلـــى للتعليم قبل الجامعي ــ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ــ القاهرة ــ ١٩٨١.

٢٢٠- ..............: قرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٩ ــ بشأن إصدار اللائحة التنفـــيذية للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ــ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ــ القاهرة ــ ١٩٨٩.

٢٢١- ..............: قــرار رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢ ــ بشأن إنشاء المركز القومـــى للـــبحوث التربوية ــ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ــ القاهرة ــ ١٩٧٢.

٢٢٢- صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير حالة سكان العالم ٢٠٠٠ ـ نيويورك.

٢٢٣- مجلس الشعب: اللائحة الداخلية ـ أكتوبر ١٩٧٩.

٢٢٤- مجلس الشورى: تقرير لجنة الخدمات ـ نحو سياسة تعليمية متطورة ـ القاهرة ـ ١٩٩٢.

٢٢٥- ..........: ملخص خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ـ العام الرابع من الخطة الخمسية ١٩٩٧/ ٢٠٠٢ ـ دور الانعقاد العادى رقم ٢٠ ـ مجلس الشورى ـ القاهرة.

٢٢٦- منظمة العمل العربية: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية (الجات) وانعكاساتها على مستقبل الاقتصاديات العربية بوجه عام ووسائل العمل بوجه خاص ـ القاهرة ت ١٩٩٤.

٢٢٧- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية: سلسلة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ـ اتفاق التجارة فى الخدمات ـ يونيو ٢٠٠٠ ـ القاهرة.

٢٢٨- وزارة التخطيط: الخطة الخمسية لإصلاح التعليم ١٩٨٢/١٩٨٧ ـ القاهرة.

٢٢٩- وزارة التربية والتعليم: قرار وزير التعليم رقم ١٩٢ فى ٢٣/٨/ ١٩٨٨ بشأن إنشاء مركز تطوير المناهج.

٢٣٠- ..................: القرار الوزارى رقم ٢٠٣ فى ٣١/٨/١٩٨٩ بشأن تنظيم ديوان عام وزارة التربية والتعليم.

٢٣١- ...............: مبارك والتعليم ـ نظرة إلى المستقبل ـ مطابع روز اليوسف ـ القاهرة ـ ١٩٩٢.

٢٣٢- ...............: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٧/١٩٩٢ ــ القاهرة ــ ١٩٩٢.

٢٣٣- ...............: التعليم للجميع في جمهورية مصر العربية ــ اجتماعات الدول التسع حول التعليم للجميع ــ القاهرة ــ ١٩٩٣.

٢٣٤- ...............: التعليم للجميع في جمهورية مصر العربية ــ ١٩٩٧.

٢٣٥- ...............: التعليم مشروع مبارك القومي ١٩٩٧ ــ قطاع الكتب ــ القاهرة.

٢٣٦- ...............: مبارك والتعليم ــ المشروع القومي لتطوير التعليم ــ القاهرة ــ ١٩٩٩.

٢٣٧- ...............: تجارب رائدة فى مجال التعليم قبل الجامعي ــ قطاع الكتب ــ القاهرة ــ ٢٠٠٢.

٢٣٨- ...............: قطاع الأمانة الفنية ــ توجيهات لإدارات التعليم المختلفة بشأن الإستعانة بشباب الخريجين فى سد العجز فى ٢٠٠٢/١٢/٣٠.

٢٣٩- ...............: برنامج تدريب المعلمين من بعد ــ "أساليب التدريس الفعال ومهاراته" ــ وحدة التخطيط والمتابعة ــ القاهرة ــ ٢٠٠٢.

٢٤٠- وزارة التعاون الدولى: اتفاق قرض تنمية بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٩ بين جمهورية مصر العربية وهيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولى ــ بشأن مشروع تطوير التعليم الثانوى فى مصر ــ قطاع التمويل الدولى ــ القاهرة ــ ١٩٩٩.

هـ- الرسائل العلمية:

٢٤٠- آمال ضيف بسيوني ضيف: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولي على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠) ـ ماجستير غير منشورة ـ كلية التجارة ـ جامعة طنطا ـ ١٩٩٥.

٢٤١- أماني محمد محمد حسن نصر: جماعات المصالح والسياسة التعليمية في جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة ـ دراسة مقارنة ـ ماجستير غير منشورة ـ كلية التربية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠٠١.

٢٤٢- رمضان أحمد عيد: السياسة التعليمية وإتخاذ القرار ـ دراسة مقارنة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وإنجلترا وفرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية ـ دكتوراه غير منشورة ـ كلية التربية ـ جامعة عين شمس ـ١٩٩٢.

٢٤٣- سالمة أحمد محمود خليل: إدارة المعونات الأجنبية في مجال تطوير التعليم الفني الصناعي بجمهورية مصر العربية ـ دكتوراه غير منشورة ـ كلية التربية ـ جامعة عين شمس ـ ١٩٩٦.

٢٤٤- عبلة محمد الخواجة: العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية مع التركيز على المساعدات في الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٥ ـ ماجستير غير منشورة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياية ـ القاهرة ـ ١٩٨٨.

٢٤٥- ماجدة صالح ربيع: الاستعمار الجديد في المنطقة العربية ـ رسالة ماجستير غير منشورة ـ كلية الاقتصاد والعلوم الساسية ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٨٤.

و- الصحف والمجلات:

٢٤٦- أسـامة عبدالعزيز: اجتماع مجلس الوزراء ــ جريدة الأهرام ــ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١ ــ ص ١٦.

٢٤٧- رجب البنا: "تجارة التعليم" ــ الأهرام ــ ١٩٩٨/٧/١٩.

٢٤٨- كـريمة سـويدان: "مـدارس خمـس نجـوم تقبض مصروفاتها بالاسـترلينى والدولار" ــ روز اليوسف ــ ٨-١٥ مارس ٢٠٠٢.

# المراجع الأجنبية


249- **A. Verspoor,** Pathways to Change, World Bank discussion Papers, World Bank, Washington, D.C. 1989.

250- **Alan Tait,** Budgetary and Tax Reforms, Institutional Requirements and Fiscal Policy, In Coordinating stabilization and Structural Reform, IMF, 1994.

251- **Carter V. Good,** Dictionary of Education, McGrew-Hall book Company, New York, 1973.

252- **Cassels A.,** Guide to sector-wide approaches for Health Development. WHO. Geneva, 1999.

253- **Crocket Andtwed,** Stabilization Policies in developing countries, some policy consideration, IMF staff papers, Vol. 25 March 1981.

254- **David W. Peace. (ed.),** Dictionary of Modern Economics, The Manillan Press Ltd., London, 1981.

255- **Delors, J., *et al.,*** Learning: The Treasure within, Unesco, Paris, 1997.

256- **Peter Wright,** "World Bank Lending for Structural Adjustment", Finance and Development, The World Bank, IMF, Vol. 17, Vol. 3, Sept. 1980.

257- **Fernando Reimers,** The Impact of Economic Stabilization and Adjustment on Education in Latin America - Comparative Education Review - Vol. 35, No. 2, May 1991, The University Of Chicago.

258- **Fredrikes, B.J.,** "Increasing foreign aid for primary Education, The challenge in donors", PHREE background paperseries, World Bank, Washington, D.C., 1992.

259- **Gabriel Carron,** "Recent Trends in Education Aid policies and practices" in Unesco: Quality and Learning: Perspectives from development Co-operation - Paris, 2001.

260- **Grant Harman,** Conceptual and Theoretical Issues in Educational policy, on International Survey by J.R. Houghced., London Croom Helm Ated, 1984.

261- **Grindle M.S.,** The New Political Economy: Positive Economics and Negative Politics - Development Discussion Paper No., 311, Harvard Institute for International Development, Cambridge, M.A. 1989, p. 37.

262- **Ha, P., *et al.,*** The Broad sector approach to Investment Lending Sector investment programs, World Bank, Washington, D.C., 1995, Africa Technical Department Series, World Bank discussion paper, No. 302.

263- **ILO,** Impact of Structural Adjustment on the Employment and Training of Education, Genave, 1996.

264- **IMF.** Staff: Reducing Unproductive Expenditures is Important Fiscial Adjustment, IMF, Survey, Feb. 1997.

265- **Indermit S. Gill and Stephen F. Heyneman,** Arab Republic of Egypt - in Indermit Gill, Fred Fulitman and Amit Dar (eds.): Vocational Education and Training Reform. (Matching Skills to Markets and Budgets). Puplished for The World Bank, Oxford University Press March, 2000.

266- **International Monetary Fund (IMF),** Arab Republic of Egypt, Staff Report for First Review Under the stand-by Arrangement (18 March, 1997).

267- **Sachs,** "Global Capitalism: Making it Work", The Economist 12 September, 1998.

268- **Jacques Hallak,** "Investing in the Future Setting Educational priorities in the Developing World", in Unesco, Priorities for International assistance - Progamas press, 1990.

269- **Jacques J. Polals,** The World Bank and The IMF changing Relationship The Broiking occasional Papers, Washington D.C., 1994.

270- **James D. Wolfensohn,** A proposal for a comprehensive Development and staff of the World Bank Group-Washington, D.C., The World Bank-12 January 1999.

271- **James Rosenau,** Turblence in World Politics, Princeton, Princeton University Press, 1990.

272- **Joel Samoff,** "The Politics of Privatization in Tanzania" International Journal of Educational Development. Vol. 10. No. 1, 1990, Oxford-New York.

273- **Joel Spring,** Education and the Rise of the Global Economy, Lawrence Erlbaum Associates, Mahwah, U.S.A., 1998.

274- **John D. Montgomery,** Foreign Aid in International Politics, New Jersey, Prentice Hall, 1967.

275- **Kenneth King,** "The New Politics of International Collaboration in Educational Development: Northern and Southern Research in Education" International Journal of Educational Development, Vol. 10, No.1, 1990, Pergamon Press Oxford, New York.

276- **Lene Buchert,** "Translating aid policies into practices Co-Ordination between donors and between donors and National governments" - in Unesco:

Selected Issues in Development assistance to Education - Paris, 1997.

277- **Linda Weiss**, "Globalization and the Myth of the Powerless State" - New Lefts Review - No. 225 - (September/October) 1997.

278- **Malcolm Waters**: Globalization, Routledge, London, 1995.

279- **Marc Williams**; International Economic organization and the Third World, Harvester Wheatsheaf, New York, 1994, p. 72.

280- **McNeely**, Prescribing national Education policies, The role of the International organizations, Comparative Educ. Review, Chicago, 1995, Vol. 39, No.4.

281- **Michael P. Todaros**, Economic Development in the Third World, 4th ed. New York, Longman Inc., 1989.

282- **Ministry of Foreign Affairs,** Office of the Minister of State for Foreign Affairs, "Egypt's Policy Paper" - 2002.

283- **Mortin Khor,** "Free Trade and the Third World" in Ralph Noder (ed.), The case Against "free Trade" GATT, Nafta, and The Globalization of Coraporate, Power (San Francisco, CA Earth Island Press, North Atlantic Books, 1993.

284- **OECD,** Efforts and Policies of the Members of the Development Assistance Committee, 1996, Report.

285- **Olav Stokke (ed.),** Aid and Political conditionally, London, Frankness, 1995.

286- **Parsons,** administration theory in Education, Chicago, Chicago University, 1958.

287- **Philip G. Gerny,** "Globalization and the other Stories: The search for a new paradigm for

International Relations, "International Journal, (Autumn) - 1996.

288- **Radha Sinha,** "Economic Reform in Developing Countries: some Conceptual Issues World Development, Vol. 23, No. 4, 1995.

289- **Robert L. Ayres,** Banking on the Poor, The World Bank and World Poverty, London, 1983.

290- **Ronald Robertson,** Globalization, London, Sage, 1992.

291- **Sandra Taylor and Others,** Educational Policy and Politics of Change, First Edition, (London: routlege, 1997).

292- **Seth Spaulding, Klaus Bahr,** Vinayagunm Chinapah and Nader Fergany: Review and Assessment of Fefrom of Basic Education in Egypt, (Unseco and U (Un Report) 31, December, 1996.

293- **Stevenson G.,** "Adjustment Lending and The Education Sector, The Bank's Experience", PHREE Background Paper Series-The World Bank, 1991.

294- **Stevenson G.,** Adjustment Lending and Education Sector, The Bank's Experience" PHREE, Back ground Paper Series Washington, D.C., World Bank, 1991.

295- **Teresa Hayter,** Aid as Imperialism, London, Penguin Books, 1971.

296- **The World Bank,** Arab Republic of Egypt: Egypt Stabilization and Structural Change - January 26, 1999.

297- **The World Bank,** Project Appraisal Document On A proposed Credit To The Arab Republic Of Egypt For A Secondary Education Enhancement Project, March, 22, 1999, Report No. 18923-EGT.

298- **The World Bank,** sub-Saharan Africa: From Crisis to sustainable Growth, World Bank, Washington, D.C., 1989.

299- **The World Bank,** The World Bank Partnerships for Development, Washington, 2000.

300- **Thomas Own Eisemon and Lauritz Holm.** Nielsoen, "Refroming Higher Education system: Some Lessons to Guide Policy Implementation", htt://www.World Bank,.org/html/hcovp/educ/backgrd/rhesys2.htm.

301- **Tony Killic,** IMF Programmes in Developing Countries, Design and Impact, overseas development Institute, Britain, 1995.

302- **Unesco,** Report on the Inter. Agency Meeting on Secondary Education Reform, Unesco, Paris, 1998.

303- ----------: Education aid policies and practices - Areport from the International Working Group on Education (IWGE) - Nice, France - 18 November, 1994.

304- ---------: Selected Issues in Development Assistance to Education, Paris, 1997.

305- ---------: Disadvantage, dialogue and Development Co-Op.eration in Education, Areport for the International Working Group on Education, 23-26 June, 1998, Unesco, Paris, 1999.

306- **United Nations Development Programme (UNDP),** Technical Teacher Training Institute, Kubba, Cairo, Project Findings and Recommendations, No. FMR/OPS/83267, "UNDP", Paris, October, 1975.

307- United States Participation in the Multilateral Development Banks in the 1982s, Department of the Treasury, Washington, D.C., 1982.

308- **Vande Walle, Timothy Johnston,** "Improving Aid to Africa Policy Essay 21, Overseas Development Council-Washington, 1996.

309- **Vito Tonzi,** Fiscol Restructuring and the tax system, in V.A. Jafarey (ed.) "Structural Adjustment and Macroeconomic Policy Issues, IMF, Washington, D.C., 1992.

310- **Wadi Haddad and Terri Demsk,** The Dynamics of Education Policy Making case studies of Burkena Faso, Jardan, Peru and Thailand, Theworld Bank , 1994.

311- **Winkler, D.R.,** Higher Education in Latin America, Issues of Efficiency and Equity, World Bank Discussion Paper, No. 77, 1990.

312- **World Bank,** "Advancing Social Development", Banks's Report to the 1995 UN Conference on Social Development. the Social Summit, World Bank, Washington, P.C., 1995.

313- --------------, Education subsaharan Africa, Policies for Adjustment, Revitalization and Expansion, Washington, 1988.

314- --------------, Education sector Policy Paper, Report No. 2689, Washington, 1980.

315- --------------, Education Sector Strategy, Washington, D.C., 1999.

316- --------------, Egypt-Secondary Education Enhancement Project Report No. PID 6849- http://www-wds.World Bank.org/servlet/WDS Content, Server/EDSP/IB/1999/03/25//10001/...24105/23.

317- --------------, Partnerships for Development, Washington, D.C. 2000.

318- --------------, Priorities and strategies for Education, World Bank Review, Washington, D.C., 1995.

319- --------------, "Private sector Development in Egypt. The status and the Challenges", World Bank Report, Prepared to conference private sector Development in Egypt: Investing in the Future, Cairo, October, 1994.

320- --------------, Staff Appraisal Report, The Arab Republic of Egypt Education Enhancement Program - Report No., 15750, EGT, October 21, 1996.

321- --------------, Vocational and Technical Education and Training, world Bank, Washington, 1991.

322- --------------: Egypt Alleviating Poverty during Structural Adjustment. World Bank, Washington D.C., 1991.

323- --------------: Higher Education, The Lessons of Experience-World Bank, Washington, D.C., 1994.

324- --------------: Priorities and Strategies for Education-World Bank Review-Washington D.C., 1995.

325- --------------: World Bank Lending Istrnments, Resours for Development Impact (Operation Policy and Strategy), World Bank, Washington, D.C., July 2000.

326- --------------: World Development Report, Adjustment and Growth in the 1980s, World Bank, Washington, D.C., 1980.

327- -------------- Project Appraisal Document on apropos Loan In the Amount of Us $ 50 Million To the Arab Republic of Egypt for Higher Education Enhancement Project, Report No. 23332-EGT, March 7, 2002.

328- --------------, Egypt - Education Enhancement Program, http://www-wds World Bank.org/servlet/WDScontent Server/WDSP/IB/1997/09/05/0000.

329. **Internet,**

- http://web.World Bank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/O.ContentMDK: 20042667~met.
- http://www.wds.World Bank.org/servlet/WDSservlet?Pcont=details & eid=000094946.
- http://www.worldban,.org/wbi/education/Methodolog y.ht/ml.
- http://www.worldban,.org/wbi/education/objectives.ht /ml.
- http://www.World Bank.org/wbi/education/
- http://www/.worldban.org/education/secondary/wbprljects/egypt%2 0se.htm.
- http://www/.World Bank.org/education/secondary/wbprojects/egypt%20se.htm.
- http://www/.World Bank.org/education/secondary/wbprojects/egypt%20se.htm.
- http://www4.World Bank.org/sprojects/project.asp, pid, p005161
- www.Almishkat.org.

# المحتويات

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| ٥- سياسات الإصلاح القائمة على أفكار البنك والصندوق الدوليين: | ١٠٠ |
| أ- سياسة التثبيت الاقتصادى. | ١٠٠ |
| ب- سياسة التكيف الهيكلى. | ١٠٥ |
| جـ- التكيف الهيكلى والتعليم. | ١٠٨ |
| ٦- بعض الانتقادات الموجهة لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلى. | ١١٢ |
| **ثانيا:** اتجاهات سياسة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى مجال التعليم: | ١١٩ |
| ١- تطور فلسفة التنمية لدى البنك الدولى والإقراض التعليمى. | ١٢٠ |
| ٢- أهداف وأنماط القروض التى يمنحها البنك الدولى للتعليم: | ١٢٤ |
| أ- أهداف القروض التى يمنحها البنك الدولى للتعليم. | ١٢٥ |
| ب- أنماط قروض البنك الدولى للتعليم: | ١٢٩ |
| - قروض المشروعات التعليمية. | ١٢٩ |
| - قروض البرامج التعليمية. | ١٣٤ |
| - قروض التصحيح القطاعى. | ١٣٥ |
| ٣- تطور سياسة البنك الدولى فى مجال التعليم: | ١٤٣ |
| أ- سياسة البنك الدولى فى مجال التعليم الأساسى. | ١٤٥ |
| ب- سياسة البنك الدولى فى مجال التعليم الفنى والمهنى. | ١٥٢ |
| جـ- سياسة البنك الدولى فى مجال التعليم الثانوى. | ١٦١ |
| د- سياسة البنك الدولى فى مجال التعليم العالى. | ١٦٤ |
| ٤- أولويات واستراتيجيات البنك الدولى للإصلاح التعليمى فى الدول النامية. | ١٧١ |

| الموضـوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضـوع | الصفحة |
| --- | --- |

| الموضـوع | الصفحة |
| --- | --- |

# فهرس الجداول والأشكال

## أولا: فهرس الجداول:

## ثانيا الأشكال:

تم بحمـد الله

مـع تحـيات
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
تليفاكس: ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية



## هذا الكتاب

شهدت السنوات القليلة الماضية عدداً من التغيرات العالمية التى مست كافة جوانب الحياة السياسية والإقتصادية و الإجتماعية تدرجت من ثورة إتصالات و معلومات إلى ما يطلق عليه الآن بظاهرة العولمة بجوانبها المختلفة ، و تعاظم دور من أسماهم البعض الفاعلين الجدد أو (اللاعبين الجدد) على المسرح الدولى بهدف ربط الدول الأطراف بدول المركز الرأسمالى المتقدم .

حدث كل هذا فى الوقت الذى عانت فيه معظم الدول النامية من مشكلات إقتصادية و إجتماعية عديدة تمثلت فى الديون التى أرهقت كاهلها وسوء حالات الصحة والتعليم ... وإزاء هذا الوضع المتدهور لجأت معظم الدول النامية (و منها مصر) إلى مؤسسات النقد الدولية (البنك الدولى و صندوق النقد الدولى) لإعادة جدولة ديونها أو حذف جزء منها ، أو الحصول على قروض لتمويل خدمات الصحة والتعليم و غيرها من الخدمات الأخرى .

فى ضوء ذلك لعبت مؤسسات النقد الدولية دوراً بارزاً فى التأثير على النظم و السياسا[illegible] فى العديد من هذه الدول من خلال الأنواع المختلفة من القروض التى تقدمها ضمن و[illegible] للإصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى التى تهدف إلى دمج المجتمعات النامية فى النظا[illegible] الدولى وتغيير كافة أوجه الحياه فيها.

الكتاب يقدم دراسة تحليلية لإنعكاسات سياسات مؤسسات النقد الدولية على التعلي[illegible] النامية عامة وفى مصر خاصة ... ويأمل الباحث أن يضيف إلى المكتبة العربية موضو[illegible] أمس الحاجة إلى أن نقرأه لنقف على حقيقة الأمور و ما يحدث تحت دعاوى الإصلا[illegible] .

**المؤلف**

